



## عملة الفقه (3)

الفصل الدراسي الثالث

د. عبد الله بن منصور الفيلي

## الدرس الأول

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابته أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### فضل طلب العلم.

- لا شك أن من منن الله جلَّ وعلاً العظمى، وآلائه الكبرى أن يوفق عبده لسلوك طريق العلم، فالعلماء كما قال النبي صلى الله عليه وسلم هم «ورثة الأنبياء، والأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظٍّ وافرٍ، وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء، وفضلُ العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب»، يكفيك من هذا الحديث العظيم الذي جاء بفضائل في كل جملةٍ من مطلعته وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «العلماء ورثة الأنبياء».
- يقول ابن القيم: ورثة كل أحدٍ هم أقرب الناس إليه.
- فأَيُّ شرفٍ أعظم من أن يكون العالم وطالب العلم هو أقرب الناس إلى الأنبياء، وهم حملة الوحي، وأي شرفٍ أكبر من تكون أنت ممن ينشر هذا الوحي والنور بين الناس.
- ولذلك اختص الله جلَّ وعلاً الخشية بمن كان عالماً به، كما قال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: 28].
- وبَيَّن النبي صلى الله عليه وسلم أن إرادة الخير إنما تكون فيمن فقهه ربه بدينه كما قال: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»، ومفهومه أن من لم يتفقه في دين الله لم يُرد به خير.

أبوهم آدم والأم حواء

والناس من جهة التمثال أكفاء

يفاخرون به، فالطين والماء

فإن يكن لهم من أصلهم نسبٌ

إنهم على الهدى لمن استهدى أدلاء

ما الفخر إلا لأهل العلم

والجاهلون لأهل العلم أعداء

وقدر كل امرئٍ ما كان يحسنه

الناس موتى وأهل العلم أحياء

ففرز بعلمٍ تعيش حياً به أبدا

- أحياء بعلمهم، أحياء بذكرهم، أحياء بهديهم، أحياء بسنتهم، ما أجمل تلك الحياة ، نسأل الله جلَّ وعلاً أن نكون من أهلها، هي الحياة الحقّة، عندما تكون لله، ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ \* لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: 162، 163].
- وإن من أوجب ما يجب على المرء وهو يتلمس هذا الطريق، طريق العلم، أن يُخلص النية لله، فأول من تُسعَّر بهم النار ثلاثة، ومنهم عالمٌ تعلم العلم ليقال عالمٌ، وفي الرواية الأخرى: قارئٌ قرأ القرآن ليقال قارئٌ، فالأمر خطيرٌ، والخطب جسيمٌ، فمن انصرف نيتُه في طلب دينه إلى دنياه، وقد ابتغى الذي هو أدنى بالذي هو خيرٌ.
- ولذلك المرء مع مطلع كل مناسبةٍ، كتابٍ، درسٍ، برنامجٍ، يُذكّر نفسه دائماً بهذا الأصل العظيم، وهذا الشرط الذي يقوم عليه العمل صحةً وبطلاناً.
- هنيئاً لمن أخلص نيتَه في طلب العلم، هنيئاً له والله وكيف لا هنيئاً، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: «من سلك طريقاً

- وتأمل يا رعاك الله أن تسهيل طريق الجنة لم يُقيد بتحصيل العلم، وإنما قُيدَ بسلوك طريقه، فمن الناس محصلٌ ومنهم غير ذلك، فإذا كان تسهيل طريق الجنة إنما يتحقق بسلوك طريق العلم حتى ولو لم يحصل المرء العلم، كيف إذا حصَّله! الأمر أعظم، والفضل أكبر.
- كيف إذا كان ناشراً له، معلماً من ورائه، ولو حرفاً، فرب حامل فقهٍ إلى من هو أفقه منه، «بلغوا عني» كما قال النبي صلى الله عليه وسلم «ولو آيةً واحدةً».
- ولذلك جاء التوكل والاستعانة مقروناً بالعبادة في ستة مواضع من كتاب الله، أولها وأنت تفتتح كتاب الله في سورة الفاتحة في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: 5].
- ولذلك قال ابن القيم: الدين نصفان، نصف إنابة، ونصف استعانة.
- فالإنابة هي قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، والاستعانة هي قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، والاستعانة هي التوكل، ففوّض أمرك لربك، وتوكل عليه، وأبشريا طالب العلم، وأنت أيضاً يا طالبة العلم أبشروا بخيرٍ عظيمٍ من الله جلّ وعلاً، فهو خزائنه سبحانه وتعالى مائى، لا تغيضها النفقة، فالموفق من تعلق بحاله، وطرق بابه، وسأله من فضله، ونزل بحاجته عنده، فإنه لا يرد سائلاً يستحي من عبده إذا مد إليه يديه أن يردهما صفراً.
- وإننا سنتناول موضوعاتٍ هي من أهم موضوعات الفقه، قدمها الفقهاء على سائر موضوعات المعاملات، وهي أحكام ومسائل البيوع.
- وذلك لأن الناس في هذه الحياة يحتاجون إلى أن تُقضى مسألتهم، وحوائجهم ومتطلباتهم، وذلك لا يمكن أن يتأتى إلا ببيع وشراء، ولذلك قُدمت البيوع على سائر أبواب المعاملات من المناكحات والحدود والجنايات، والأقضية وغيرها من سائر الأبواب والمسائل.
- سنتناول إن شاء الله تعالى هذه المسائل والأحكام والأبواب في كتاب البيوع، عبر كتاب عمدة الفقه.

## ← كتاب عمدة الفقه.

- وهذا الكتاب عمدة الفقه من المختصرات المباركة، التي ألفها مؤلفها للمبتدئين في تعلُّم الفقه، وهو في حقيقة الأمر كتابٌ يجمع بين كونه مختصراً وفي الوقت نفسه فيه نوعٌ من التفصيل والاستدلال كأحسن ما أنت راءٍ في المتون الفقهية.
- ولذلك كان من ميزات هذا الكتاب سهولته، ووضوح عبارته، وتصدير مؤلفه لفصوله بآيةٍ أو دليلٍ من الكتاب أو السنة ، ثم يقوم رحمه الله باستنباط الحكم منها على وفق المذهب، باستنباط المذهب من هذا الدليل، وفي هذا، الحقيقة فائدتان:
  - ❖ **الفائدة الأولى:** تربية المتفقه على العناية بالنصوص الشرعية.
  - ❖ **الفائدة الثانية:** تدريبه على استنباط الحكم من تلك النصوص.
- ولذلك وُفِّق رحمه الله تعالى في هذا الكتاب، ويعد من أجمل وأفضل الكتب في المذهب الحنبلي، وإن كنا لن نلتزم حقيقةً بالمذهب الحنبلي فقط، ولكن سننطلق منه ونشير إلى المذاهب الأخرى، ذلك أن كثيراً من الإخوة والأخوات، عشرات الآلاف من المسجلين والمسجلات في هذا البرنامج ربما اختلفت مذاهبهم، فمنهم الحنبلي، ومنهم المالكي، ومنهم الشافعي، ومنهم الحنفي، ومنهم من كان على مذهب أهل الحديث، وغير ذلك من المذاهب المعتمدة.
- فهو كتابٌ للموفق أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحي الحنبلي، وهو من سادة الفقهاء الحنابلة وأئمتهم في زمانه.
- وطالب العلم أخرى من غيره بهذا، أن يتخلق بالخلق الحسن، وحسن الخلق، كما قال المبارك: شيءٌ هينٌ، وجهٌ طليقٌ، وكلامٌ لينٌ.

- ولما قال الرشيد لأعرابي بم بلغ فيكم هشام بن عروة هذه المنزلة، وكان هشام بن عروة ذا منزلةٍ عاليةٍ عند الأعراب، فقال الأعرابي: بحلمه عن سفهنا، وعفوه عن مسيئنا، وحمله عن ضعيفنا، لا منان إذا وهب، ولا عقود إذا غضب، ربح الجنان - واسع الصدر - سمح البنان - كريم - ماض اللسان، إذا قال فعل.
- فلما انتهى قال الرشيد وقد أوماً إلى كلب صيدٍ بين يديه: "لو كانت هذه الصفات في هذا الكلب لبلغ بها السؤدد"
- كيف إذا اجتمعت هذه الصفات، فيمن عبده الله له، كيف إذا كانت في طالب علمٍ أو طالبة علمٍ، ولذلك أنت لا تسع بالناس بعلمك فقط، وإنما تسعهم مع علمك بخلقك، وهذا ما جاء في الترمذي وصححه عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: «ما من شيء أثقل في ميزان العبد يوم القيامة من حسن الخلق، وإن الله يبيغض الفاحش البذيء».
- توفي رحمه الله أعني الموفق أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي عام ستمائة وعشرين، وخلف تركته علمية عظيمة.

### من كتب المؤلف.

- (١) ترك كتاباً لو لم يترك إلا هو لكفى به من كتاب، ما هو؟ **المغني**، فهو صاحب هذا الكتاب العظيم، الذي قال عنه العز بن عبد السلام وكان يساميه -يقاربه في المنزلة- قال: لم تطب نفسي بالفتوى إلا حين اقتنيت نسخةً من المغني.
- (٢) وهذا الكتاب العظيم **المغني**، قد جمع المذاهب الأربعة، واعتنى بتحرير مذاهب الفقهاء، حتى لربما عرفت المذهب فيه في بعض الأحوال أوضح مما ذكر في كتب المذهب نفسه.
- (٣) ومن كتبه أيضاً **الكافي وهو أخصر من المغني**، لأن المغني في الفقه المقارن على المذاهب الأربعة، بينما الكافي روايتان في المذهب، ثم أخصر منه المقنع، وانظر كيف تدرج رحمه الله فبدأ بالمغني، ثم انتقل منه إلى الكافي، ثم نزل منه درجةً أيضاً إلى المقنع، ثم صنف كذلك العمدة، وهذا إن دل فإنما يدل على أن ابن قدامة رحمه الله كان إماماً يربي الناس بصغار العلم قبل كباره وهذا هو العالم الرباني كما قال ابن عباس رضي الله عنهما: الذي يربي الناس بصغار العلم قبل كباره.
- (٤) وله كتبٌ في الاعتقاد وفي النسب وأيضاً كتبٌ في الأصول والحديث، له روضة الناظر المشهورة في الأصول، وله أيضاً مختصر العلل في الحديث، وله كتب أخرى أيضاً في التزكية والرفائق، إن هذا الكتاب، العمدة الذي نحن بصدد شرحه قد شُرح شروحاً كثيرة.

### شرح العمدة.

- (١) من أشهر أول هذه الشروح، **العدة ليهاء الدين المقدسي**، والعدة هو أول شروحه، وهو مطبوعٌ طبعا كثيرة،
- (٢) شرح للعمدة لعلاء الدين البغدادي،
- (٣) شرح آخر لابن عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي كذلك،
- (٤) شروحٌ معاصرةٌ من أوسعها شرح الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، وقد عني بالمسائل المعاصرة حتى حوى قرابة الألف مسألة من تلك المسائل.
- (٥) وقد نُظم أيضاً هذا الكتاب **العمدة بمنظوماتٍ من أشهرها منظومة صالح البهوتي التي نظم فيها عمدة الفقه**، وله حواشي وقد اشتغل الفقهاء المتقدمون والمعاصرون في هذا الكتاب، ولعله والله أعلم بنية صاحبه، وجودة أيضاً مؤلفه.

### مقدمة عن البيوع.

- البيوع هي أهم العقود وأساسها، وترجع إليها كثيرٌ من تعاملات الناس ، فالحاجة إليها شديدة، ومسائلها كثيرة، ومتجددة، ومتنوعة، وتحتاج إلى بيان الحكم الشرعي.



- وهو أيضًا يشتمل على أبواب كثيرة، فمن ذلك: البيع الذي يقوم على مبادلة المال بالمال، وهناك الإجارة التي تقوم على المعاوضة على المنفعة، وهناك الرهن، وهو وثيقة دين بعين، يمكن استيفاءه منها أو من ثمنها، وثم عقد السلم، وهو عقدٌ على موصوفٍ في الذمة مؤجلٌ، بثمنٍ مقبوضٍ في مجلس العقد، وهناك الحوالة، وغير ذلك من الأبواب والمسائل التي كتب فيها الفقهاء كثيرًا، وجاوزت العشرين عقدًا، وستناولها -إن شاء الله تعالى- جميعًا بقدر الإمكان في هذه الدورة المشتملة على أربع وعشرين درسًا في شرح كتاب البيوع، حتى باب الوقف، بل والوصية -إن شاء الله تعالى- من هذا المتن المختصر "عمدة الفقه"، ونسعى في تناولها كما ذكرنا إلى العناية بنص المؤلف، وبيان الحكم الذي اشتمل عليه، مقدمين في ذلك الدليل، معتنين بالتعليم، مشيرين إلى المذاهب الأخرى، مع الترجيح -إن شاء الله تعالى- بحسب القدرة والإمكان.
- عقد البيع، هو من عقود المعاوضات : **لأن العقود إما أن تكون معاوضات أو تبرعات**، والمعاوضات تقوم على بذل العوض، بينما عقود التبرعات في حقيقة الأمر تخلو من ذلك، يعني تكون المبدالة فيها أو يكون العطاء فيها بلا عوضٍ، ولذلك تعتبر الهبة والهبة من عقود التبرعات لا المعاوضات.
- العقود إنما تدور صحةً وبطلانًا، جوازًا وتحريمًا على تحقيق العدل ونفي الظلم، فأيما كان العدل فثم العقد مشروعٌ، وحيثما وقع الظلم فثم الممنوع، ولذلك قال ابن العربي في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: 29]، قال: هذه الآية هي أساس المعاوضات. وتأملتُ فيها، ووجدتُ كلامه -رحمه الله- دقيقًا، ذلك أن قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ إشارةٌ إلى البيوع الممنوعة، وهي التي تقوم على الظلم، فأكل مالٍ بالباطل هو الظلم بصوره المتنوعة، وذلك أنه أخذٌ لغير الحق، وتجاوزٌ للحد، وهذا هو حد الظلم.
- وقوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ فيه الإشارة إلى الأصل في البيوع المشروعة، ذلك أن شرط الرضا هو أعظم الشروط في البيع، وعليه تدور شروط صحة البيع، ولذلك قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «إنما البيع عن تراضي»، فمتى كان التراضي كان العدل، ومتى كان التراضي انتفى الظلم، وتأمل في شروط البيع، تجدها تدور على هذا الشرط الأعظم، وهو التراضي، ولا يمكن أن يُقال: إنه ربما يكون البيع مع الجهالة، أو مع واقعة سببٍ محرّم، لكنه بالتراضي، نقول: هذا التراضي غير صحيحٍ، مهما أظهره من أظهره، فالقواعد الشرعية والأحكام لا تراعي في تأسيسها وأصلها شخصًا دون آخر، وإنما تراعي مصلحة الناس مجتمعةً، وتسد الباب عن ما يسبب النزاع، ويقع في نفوسهم من البغضاء والشحناء.
- ولذلك كانت العناية بهذا المعنى العظيم، وهو معنى العدل في المعاملات، من أمثل ما يعين الدارس على معرفة أحكام البيوع، وقد قال جلٌّ من قائلٍ عليًّا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ [النساء: 135]، فالأمر بالعدل لأجله أرسلت الرسل، وأنزلت الكتب، وما أحكام البيوعات إلا فرعٌ عن هذا الأصل، ولذلك كان أعظم العدل هو توحيد الله -جلٍّ وعلا-، وأعظم الظلم هو الشرك، ومنه قوله: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: 13]، فكان الطالب الموفق، والطالبة الموفقة، كانت عنايتهم بمثل هذه القواعد والأصول، سببًا في نيلهم -بإذن الله تعالى- للأحكام، وجمعهم للمسائل، أحسن من غيرهم.
- ومن الأشياء التي جاءت مكرسةً لهذا الأصل، مؤكدةً عليه، حديث أبي بكر في الصحيح، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرامٌ»، وهذا يدل على أن أكل المال بالباطل، وهو أوضح صور الظلم، مما حرّمته الشريعة وأكدت عليه، أكدت على تحريمه، وحذرت من الوقوع فيه، ولذلك قال النبي -صلى الله عليه وسلم- كما في الحديث الآخر: «كل المسلم على المسلم حرامٌ، دمه وماله وعرضه»، وهذا الحقيقة يؤكد علينا أهمية توقي الوقوع في المحرمات، بل والشبهات، كما جاء في حديث النعمان: «من اتقى الشبهات، فقد استبرأ لدينه وعرضه، كالراعي يرعى حول الحمى، يوشك أن يرتع فيه»، ومسئولية طلاب العلم، مسئولية من يدرس هذا الكتاب، ويتعلم البيوع، أن يشيع هذه الأحكام الشرعية، وأن يعلم الناس الحلال ويحذرهم من الحرام. والحقيقة ثم تقصيرٌ في هذا الجانب، نقولها بوضوح، نصارح أنفسنا بذلك، والناس بحاجةٌ إلى ذلك، فالله الله يا طلاب العلم، ويا طالباته، الله الله، يا من درستم الفقه، وتعلمتم الأحكام، الله الله، يا

من مررتهم ووقفتم وفهمتم كتاب البيوع، علموه لمن وراءكم، فحاجتهم لمثل هذه الأحكام أشد والله من حاجتهم إلى الطعام والشراب، لأن الطعام والشراب به قوام أجسادهم، لكن الحكم الشرعي به قوام أرواحهم، وشتان بين الروح والجسد، وهل يُراد من الجسد إلا الروح، نسأل الله -جلَّ وعلا- أرواحًا زاكية، وعلوًا نافعة.

## صور الظلم في البيوع.



• من صور الظلم في البيوع، التي جاءت أيضًا الشريعة بالتحذير منها، ما يكون من اقتطاع المسلم مال غيره، ومن ذلك ما جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- من قوله: «**من ظلم**» لاحظ التعبير «**من ظلم قيد شبرٍ من الأرض**» فعبر عن اغتصاب مال الغير، وأخذ به بغير وجه حقٍّ، سواءً كانت أرضًا، أو كانت غير ذلك من الأموال التي لا تختص بك ولا تملكها، عبر عنها عبَّر عنها بالظلم.

«**قيد شبرٍ من الأرض**» شبر واحدٍ «**طَوَّقَه من سبع أراضين**»، هذا الأمر عظيمٌ، والخطب جسيمٌ، ويلاحظ أن هذا التأكيد والتحذير فيه التشديد في حقوق الغير، فحقوق الغير مبنية على المشاحة، ولذلك لا ينبغي لمسلم ولا مسلمة أن يبيت وفي ملكه حقٌ لغيره، قد طال به، وهو معرضٌ عنه، وهذا الحقيقة الأمر مما يحتاج أيضًا فيه الناس إلى التذكير والوعظ والتنبية، كما يحتاجون إلى بيان الحكم الشرعي.

• من صور الظلم في البيوع: **الغش الذي يكون للأسف في بعض البيوعات**، التي تقع سواءً كانت البيوعات هذه مثل ما يحصل في بيع السيارات، أو الجوالات، أو الأطعمة، والمصنوعات، أو غير ذلك من أنواع البضائع والمبيعات. الغش، وهو: إبداء القبيح حسنًا، وتغطية العيب، وتقديم السلعة على غير ما هي عليه، يكفي فيه: «**من غش فليس منا**»، فلما جاء إلى صاحب البضاعة، فوجد أسفلها مختلفًا عن أعلاها، وأعلىها حسنٌ، وأسفلها سيءٌ، فقال: «**من غش فليس منا**»، وأخذ منه أهل العلم أنه كبيرةٌ من الكبائر، ولذلك أيضًا يتأكد المسلم دومًا في بيعه وشرائه من هذا الجانب، ويحذر من الوقوع في هذه القضية الخطرة.

• إن من صور الظلم البينة أو الظاهرة: صورة الغرر، الغرر في البيوع، **فالغرر هو نوع من الظلم من جهة أن الغاربيع شيئًا لا يُدرى ما هو، فالغرر هو المجهول العاقبة، أو المستور العاقبة**، مثل من يبيع مثلاً سيارته المسروقة، أو يبيع شيئًا لديه مجهولًا، ما يعرف هو مقداره ولا قيمته، فيصطلح مع آخر على بيع مثلاً تلك البضاعة، التي لا يعرفها هو، بثمنٍ معين، فكل ما كان من هذا القبيل، كانت جهالته في عاقبة ماله، وكان لا يُدرى إلى أي شيء يصير، وعلى ما يكون، شخصٌ مثلاً عنده أرضٌ، وهذه الأرض عليها مشكلةٌ، فلا يُدرى الأرض هذه تُحل مشكلتها، ويمكن سُكنها أو بيعها، أو لا، ما يدري، فيقوم ببيع هذه الأرض، هذا نوعٌ من الغرر، وهو ظلمٌ؛ لأنه في حقيقة الأمر -كما ذكرنا- تجاوزَ للحد الشرعي، وأكلَ للمال بالباطل، أنت أخذت هذا المال، قيمة هذه الأرض، قيمة هذه السلعة، قيمة هذه السيارة، التي لا تدري على ما تصير، هل تؤول إليك وتعود، أم لا، هل في حقيقة الأمر هذه السيارة يمكنك أن تعرف حالتها، أم لا، وهكذا من الصور التي تُذكر في الغرر.

• **أكثر أسباب المنع في البيع هو الغرر**، يمكنني أن أقول بهذا الإطلاق، من أكثر أسباب المنع والتحرير والبطالان في البيوعات ما يكون بسبب الغرر.

• ولذلك كان من المهم الإشارة إلى ضوابط هذا الغرر، ومتى يكون الغرر مؤثرًا في صحة العقد، ومتى لا يكون، مع الإشارة إلى أن هذا الغرر منه ما هو يسيرٌ متفقٌ على عدم تأثيره، ومنه ما هو كثيرٌ متفقٌ على تأثيره، ومنه ما هو متوسطٌ بين ذلك، قد اختلف الفقهاء فيه، هل هو من ما يؤثر في صحة العقد، أم مما لا يؤثر.

• وقد ضربوا على هذا أمثلةً.

١) **فمن اليسير مثلاً**، قالوا: القطن المحشو في الوسائد ونحوه، هذا في حقيقة الأمر، ما تعرف أنت حقيقته ولا حاله، ولن تقف عليه، ولن تنظر إليه، ولكن قالوا هذا شيءٌ يسير، أيضًا مقدار الشرب من السقاء، كانوا يشربون ويؤجرون على

هذا، قالوا: هذا أيضًا شيءٌ يسيرٌ، أيضًا كانوا يؤجرون على السكنى في الدار شهرًا، ولربما كان الشهر تسعة وعشرين، أو ثلاثين، قالوا: هذا يسيرٌ، ونحو ذلك من الصور التي اتفق الفقهاء على جوازها.

(٢) كما أن الفقهاء أيضًا اتفقوا في الجانب المقابل على تحريم صور الغرر فيها كثيرٌ، فأبطلوا فيها البيع، مثل بيع الحصاة، والملازمة، والمنازدة، وحبل الحيلة، والملاقيح، والمضامين.

(٣) وبين هاتين الصورتين صورةً ثالثةً، وهي: الغرر المتوسط بينهما، الذي اختلف الفقهاء في كونه ممنوعًا، أو كونه غير مؤثرٍ في صحة العقد، وهذا الغرر يمكن أن نمثل له الآن بمعاملةٍ معاصرةٍ مشهورةٍ، وهي ما يسمى بالبوفيه المفتوح، فالفقهاء المعاصرون اختلفوا، فمنهم من قال: إن البوفيه المفتوح هذا من الغرر الكثير، أنك تدفع مبلغ مثلاً خمسين أو مائة ريال، ثم تأكل، وبعض الناس يكون نشيطًا، ذا قدرةٍ عاليةٍ، ومهارةٍ فائقةٍ، فيأكل مأكلاً الاثنين والثلاثة، ومنهم من يكون ذا حويصلة طيرٍ، يأكل اللقمة واللقمتين ثم يشبع، فلاحظ الفرق بين الناس، فقد يُقال ثم غرراً، وهذا ما جعل بعض الفقهاء يمنع من صحة هذا العقد.

وقال آخرون: ليس ثم غرر، وذلك لأنه متوسط مأكلاً الشخص معروفٌ، ومثلوا على هذا بإجارة المرأة المرضعة الآن ترضع، فربما كان الطفل نهماً فشرب الكثير من الحليب، ولربما كان من أصحاب اللقمة واللقمتين، فإذا التقم الثدي مرتين أو ثلاثة اكتفى، فثم فرقٌ، ومع ذلك ربما كانت الأجرة واحدةً، فمثل هذا الفرق يكون عندئذٍ غير مؤثرٍ في كون هذا الغرر مبطلاً للعقد، ومحرمًا له.

### ضوابط الغرر.

الأول: أن يكون كثيرًا، فالغرر اليسير متفقٌ على عدم تأثيره، وهذا محل إجماعٍ، نقله النووي، وابن قدامة، وابن المنذر، وغيرهم، وقال الباجي في هذا كلامًا جميلًا، ما هو ضابط الكثير؟ قال: ما غلب على العقد حتى صار العقد يوصف به، إذا كان الغرر كثيرًا، يعني البيع غررًا، ولذلك في حديث أبي هريرة عند مسلم، ما قال: نهي عن بيع فيه غررٌ، ولا قال: نهي عن الغرر في البيع، وإنما عن بيع الغرر، وصف البيع بكونه غررًا، وهذا يدل على أنه كثيرٌ غالبٌ فاحشٌ في العقد.

الثاني: فهو أن يكون الغرر أصلًا في العقد لا تابعًا، بمعنى أن يُبنى العقد على الغرر.

- الدليل على هذا، ومنه يتبين أيضًا المعنى، قول النبي -صلى الله عليه وسلم: «من باع نخلاً قد أُبْرِتْ فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع»، وجه الدلالة أن النبي -صلى الله عليه وسلم- نهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، نهي البائع والمبتاع، لماذا؟ كان هذا لأن بيع الثمار قبل بدو صلاح من قبيل الغرر، أنت ما تدري، انظر الضابط الذي قلناه في الغرر، مجهول العاقبة، ما تدري عاقبة هذه الثمرة ما تكون، هل هي صالحةٌ أم فاسدةٌ، أليس كذلك؟
- فهذا دالٌّ على النهي عن بيع الغرر، لكنه في هذا الحديث قال: «من باع نخلاً قد أُبْرِتْ فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع».

- لو أن المبتاع الذي اشترى هذه النخلة، اشترط مع شرائه هذا الثمر، مع أن الثمر هذا قد أُبْرِ ولم يبدو صلاحه.. التلقيح، مع ذلك هذا جائزٌ، لماذا؟ لأن هذا الثمر، وهو بيع غررٍ وقع تبعًا، الأصل شراء النخلة.

الثالث: أن لا يكون الغرر مما تدعو إليه الحاجة العامة، إذا دعت إليه الحاجة العامة، فإنه عندئذٍ يجوز لهذه الحاجة، فالحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة.

- وهذا يدل عليه أدلةٌ، منها نهي النبي -صلى الله عليه وسلم- عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، لاحظ الحديث، ما قال: حتى يكتمل الصلاح، حتى يبدو يظهر، فإذا بدا ابتداء الصلاح عندئذٍ يجوز البيع، مع أن البعض من الثمر لم يبلغ صلاحه، لكن الحاجة العامة داعيةٌ إلى هذا، لأنه لو قيل: لا تبع إلا إذا بدا صلاحه، كل الثمر ربما فسد أوله عند صلاح آخره، ثم أيضًا لو بدا صلاح بعض الثمر، وبقي بعضه، لم يؤثر أيضًا هذا، يكفي في المزرعة أن يبدو صلاح بعضها، فعندئذٍ تُباع، وهذا كما ذكرنا مما تدعو إليه الحاجة العامة، ولذلك جاء استثنائه في النص؛ لأنه يشق التحرز منه، وهذا محل إجماعٍ.

- ومن صورها بيع البيوع؛ لأن فيها أساسات للجدران، ومع ذلك لا يُدرى ما هي، بيع المغيبات؛ لأن هذه المغيبات مثل الفجل، والبطاطس، والكراث، والجرجير، ونحوها، نصفها في الأرض، ومع ذلك أجاز الجمهور بيعها، وذلك للمشقة والحاجة التي يشتد معها الأمر واللئواء على الناس فيما لو منعوا، وذلك مفسدة الغرر أقل من مفسدة الربا، ومن هذا رخص الشرع فيما تدعو الحاجة إليه منه، فإن تحريمه يعني تحريم ما تدعو الحاجة إليه منه أشد ضررًا من ضرر كونه غررًا، كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية.

وصلّى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



## الدرس الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### مراجعة الدرس السابق.

ما هي ضوابط الغرر المؤثر في العقود؟.

- **الضابط الأول:** إذا كان الغرر كثيرًا فيكون مؤثرًا في صحة العقد، فإذا لم يكن كثيرًا فلا يؤثر، وهذا محل اتفاق.
- **الضابط الثاني:** أن يكون الغرر أصلًا في العقد، أن يكون الغرر أصلًا في العقد، ولا تابعًا له، فإذا كان تابعًا، فإنه عندئذٍ لا يؤثر، واستدللنا على هذا بحديث: «من باع نخلاً قد أُبْرِتْ فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع».
- **الضابط الثالث:** ألا يكون مما تدعو إليه الحاجة العامة، أو مما يشق التحرز منه، فهما ضابطان إن جمعتما أو فرقتما هما متقاربان من حيث الحكم، وضررنا على هذا بعض الأمثلة، مثل مسألة بدو الصلاح، نهى عن بيع التمر حتى يبدو صلاحها، وقلنا إن هذا البيع قد يكون مع بداية ظهور الصلاح وإن لم يستكمل، وذلك لأن الحاجة العامة داعية إلى مثل هذا، ولو كان البيع مشروطًا في بدو الصلاح اكتماله لترتب على هذا ضررٌ كبيرٌ، إذ لا يكاد يكتمل البستان كله، أو ثمر الشجرة كلها في وقتٍ واحدٍ.
- **الضابط الرابع:** أن يمكن التحرز منه، فإذا لم يمكن التحرز منه فإن الغرر لا يكون عندئذٍ مؤثرًا، والغرر الذي لا يمكن التحرز منه، مثل بعض النباتات كالجزر، كالمغيبات مثلًا التي نصفها في الفجل البطاطس الجرجير الكرات نحو هذه يشق التحرز عنها، وأيضًا تدعو إليها الحاجة العامة.
- **الضابط الخامس:** أن يكون في المعاوضات، وهذا هو مذهب المالكية، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، إن الغرر إنما يكون له أثرٌ فيما يقوم على مبادلةٍ ومعاوضةٍ، أما فيما يكون على سبيل التبرع، كالهبة فإن القصد منها بذل المال وإهلاكه، كما يقول الفقهاء، فأى غررٍ كان فيها فإنه لا يؤثر، لأن هذا الذي وهبت إليه أنت هذه الهبة أو الهدية لا يعاوض عليها، وعند تعذر أو عدم وجود هذه المعاوضة لا يلحق بالطرفين ضررٌ، وإنما منع الغرر دفعًا للضرر، فهذا لا يتحقق.
- لو شخص قال لك أنا سأهديك هديةً، ثم أهداك هديةً وأنت ما تعرف ما هي هذه الهدية، هل يضررك هذا شيء، هل عوضت عليها، هل بذلت مالا فلم يقابل عندئذٍ بالعدل، لم يكن هذا ولا ذاك، لذلك كان مذهب السادة المالكية واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا متجهًا، ولربما كان الوقت يضيق عن أن نذكر المذهب الآخر، ومما يؤيد ما ذهبوا إليه الحديث حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر، فدل هذا على أن يكون فيه المعاوضات، وما كان في حكمها.
- قاعدة الغرر من القواعد الكبرى في البيوع، والتي تمس الحاجة إلى فهمها ومعرفتها.

### المتن.

بسم الله، الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد..

فالحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد..

قال ابن قدامة رحمه الله: باب البيع.

قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: 275]. والبيع معاوضة المال بالمال، ويجوز بيع كل مملوك فيه نفع مباح.

## ← قال المؤلف: في كتاب البيع قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾.

- وكما ذكرنا هو يُصدر أبوابه بآية من كتاب الله، دليل من الكتاب أو السنة، وفي هذا الدليل إشارة إلى قاعدة عظيمة، هي من أعظم قواعد البيوع، وهي قاعدة الأصل في البيوع. حيث إن المؤلف أراد بهذا أن يشير إلى أن الأصل في البيوع هو الحل، ودليله هذه الآية ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾، فكل ما كان بيعاً الأصل حله، إلا إذا دل الدليل على منعه، ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 1]، فالأمر بالوفاء بالعقود دال على حلها، إذ لو كان الأصل فيها المنع لما أمر الوفاء بها بإطلاق، وأيضاً ما كان من فعله عليه الصلاة والسلام حيث باع واشترى، ومن قوله أيضاً في هذا الباب، وذلك في أحاديث البيع.
- فهي دالة على أن الأصل في البيع هو الحل، «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» كمثال.
- وظهور الحاجة إلى أن الأصل في البيوع هو الحل يغني عن الدليل كما قال الجويني، إذ هذا من أمور العادات، التي جاء الشرع بالامتنان بحلها، مثل نومك، وسفرك، قيامك، قعودك، الأصل فيها الحل، ولو قيل إن الأصل المنع إلا إذا دل الدليل، للحق بالناس مشقة وعنت عظيم.
- وهذا ليس محل إجماع كما يظن البعض، بل هو المذهب عند الحنابلة، والمالكية، وكثيراً اتفاق الحنابلة مع المالكية في باب البيوع، فهم أوسع من حيث التقعيد من غيرهم، وذهب الحنيفة والشافعية إلى أن الأصل في البيوع هو الحظر.
- واستدلوا على هذا بحديث «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل»، وأجاب عنه الحنابلة والمالكية وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية بأن المراد بكل شرط ليس في كتاب الله يعني مخالف لكتاب الله، فإذا كان الشرط أو العقد مخالفاً لكتاب الله فهو باطل، فإن لم يخالف ولو لم يكن منصوصاً عليه في كتاب الله فالأصل حله، وما سكت عنه فهو عفو. قالوا: أو يكون المعنى على سبيل الموافقة بأن المراد بهذا الحديث «كل شرط لم يكن مذكوراً» كما يستدل بهذا الحنفية والشافعية «في كتاب الله» فإن القصد لم يكن مذكوراً بعمومه ولا بخصوصه، بينما هذه الآية ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾، دالة على حل البيع، وهذه الحقيقة القاعدة من أعظم القواعد نفعاً لأنه عند استقرارها في قلب المرء يعلم أن المطالبة بالدليل هو من منع لا من أجاز.
- وهذا طبعاً لا يعطي ذريعة لغير أهل العلم بتصحيح العقود كيفما شاءوا بناءً على هذا الأصل، لكن هذا الأصل مهم جداً، وأود أن أضيف عليه إضافة، وهي: إن هذا الأصل إنما يتضح نفعه في العقود غير المسماة، وهي العقود غير المنصوصة في الكتاب ولا في السنة وفي كلام الفقهاء، العقود المنصوصة مثل البيع والإجارة، والرهن والكفالة، والحوالة والرهن، والعارية، وغيرها من العقود، السلم، قرابة الخمس وعشرين تزيد أو تنقص بحسب المذاهب الفقهية.
- لماذا؟ لأن العقود المنصوصة المسماة كالبيع والإجارة والرهن والحوالة والكفالة إلى آخره، هذه قد اتفق الفقهاء على حلها، حتى الحنفية والشافعية القائلون بأن الأصل التحريم، إذن مرادهم في العقود غير المسماة غير المنصوصة، مثل لما يأتينا الإيجار المنتهي بالتملك، عقد جديد، عقد الصيانة، عقد جديد، عقد الحساب الجاري عقد جديد، هذه نقول الأصل فيها الحل إلا إذا كان ثم ضابط أو شرط أو حالة أو أصل في هذا العقد ممنوعاً، فتمتنع.
- فإذاً يجب أن نعلم أن الفقهاء عندما يتحدثون عن هذا الأصل فلا يريدون به العقود المسماة، لكنهم يذكرونه لدخولها دخولاً أولياً فيه.
- ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ هذا هو الحكم، قدم الحكم رحمه الله تعالى، وذلك لأنه استدل بهذه الآية، ولا شك أن الافتتاح بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم خير من الافتتاح بكلام البشر.

## ← ثم قال بعدها: البيع هو معاوضة المال بالمال.

- فبيّن عندئذٍ حده، بيّن حكمه، ثم بيّن حده، وهذا جمع بين الصورة والحكم، وهو الفقه، أن يتصور المرء المسألة ويعرف حكمها كيف وقد صار المدلول دليلاً، والحكم نفسه هو النص، وهذا من توفيق الله جلّ وعلاً للماتن.

- **المعاوضة هنا هي المبادلة**، ولذلك عبر زاد المستنقع، وهو أكثر تفصيلاً من العمدة، عن تعريف البيع، بقوله: مبادلة مالٍ بمالٍ، ولو في الذمة، أو منفعةٍ مباحةٍ، ليشير إلى أن البيع لا يقوم فقط على البضاعة، أو على الأعيان، وإنما يقوم أيضاً على مبادلة المنافع، قال كهمم بمثل أحدها على التأبيد، وذلك للإخراج ما يكون لا على سبيل التأبيد كالإجارة، فربما قال قائل: إن المعاوضة معاوضة المال بالمال، قد ذكر صاحب الإنصاف تعاريف، قال: وقلمما يسلم تعريف منها من إيراد.
  - ثم أشار أو أضاف على التأبيد، غير رباً وقرضٍ، لأن الربا فيه مبادلة وهو على التأبيد، لكنه ليس بيعاً، وكيف يكون بيعاً وقد جعله الله جلّ وعلاً مناقضاً ومضاداً للبيع، ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275]، الحكم، وإن كان صورةً تذكر في البيع، لكن حقيقته وأثره مختلفٌ عن البيع.
  - ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ كما قال الله تعالى، وسيأتي إن شاء الله تعالى الكلام على هذا عند فصل الربا.
  - وهكذا القرض أيضاً فيه نوعٌ من المبادلة، لكنها هذه المبادلة ليست على سبيل البيع، وإنما على سبيل القرض، تعطي مالاً ويرده إليك، معاوضة مالٍ بمالٍ، فلو أخذنا على ظاهر هذا التعريف الذي ذكره المؤلف لصار القرض أيضاً بيعاً، فإذا تعريف صاحب الزاد أكثر تفصيلاً وفيه نوعٌ من التقييد، وإن شئت أن تقيده هنا وتختصر، فيقال: معاوضة المال بالمال على وجه التأبيد، لأن القرض ليس فيه تأبيدٌ، ويستثنى من ذلك الربا لأنه محرمٌ، وقد أحل الله البيع وحرم الربا.
- ← قال: ويجوز بيع كل مملوك فيه نفعٌ مباح.
- يجوز بيع كل مملوكٍ وذلك لأن سبب جواز التصرف في المال هو الملك، فمتى كان الشيء مملوكاً يجوز بيعه، له منفعةٌ مباحةٌ، لأن المنفعة المباحة يجوز لصاحبها أن يستوفيها، من العين التي يملكها، فإذا كان يجوز له استيفاؤها فيجوز له المبادلة بها، وأخذ العوض عليها.
  - وهذا فيه الإشارة إلى أن المبادلة تكون بين الأعيان كما تكون بين المنافع، كما تكون بين الأعيان والمنافع، فممكّن أن الشخص يشتري بنقوده سلعةً، عيناً بعينٍ، كما يمكنه أن يشتري بنقوده منفعةً، كيف يشتري منفعةً؟ هل يتصور هذا؟ نعم يتصور، مثل ما لو اشترى منفعة المرور في أرض يملكها شخصٌ من الناس، دفع منفعةً للمرور، خلاص له ملكٌ، أن يمر بهذه الأرض ولا يسكن فيها.
  - مثل ما يسمى بالمهاينة، وهي بيع المنفعة كما لو اشترى منفعة السكنى مثلاً مقداراً من الأيام في السنة محدداً مدى العمر، في بيتٍ أو شقةٍ أو نحو ذلك، هذه المهاينة، وهي التي عني بها الأحناف أكثر من غيرهم.
  - إذن لاحظ أن البيع يكون بعينٍ مقابل عينٍ، وبعينٍ مقابل منفعةٍ، وبمنفعةٍ مقابل منفعةٍ، كيف هذا منفعةٌ مقابل منفعةٍ؟ تباع له منفعةٌ عندك أنت، كما هي منفعة سكنى مثلاً شقةً أياماً محددةً مدى العمر، بمنفعة المرور التي ذكرنا في أرض يملكها هذا الشخص.
  - وهذا فيه الإشارة إلى مذهب جمهور أهل العلم، إن المنافع أموالٌ، ولذلك قال هنا: فيه نفعٌ مباحٌ، ويعرف الحنابلة، ويتابعهم على هذا أيضاً غيرهم استثناءً أو خلافاً للحنفية بأن المال هو كل عينٍ مباحة النفع بلا حاجةٍ، وكل عينٍ لها منفعةٌ مباحةٌ فإن هذه المنفعة المباحة يجوز عندئذٍ التصرف فيها بالبيع ونحوه وهو أيضاً دالٌّ على أن هذه المنفعة لها قيمةٌ، وهذه المسألة من المسائل الخلافية بين الجمهور والحنفية، والتي كان الجمهور فيها أسعد بالدليل ومن الأدلة على هذا «أنكحتكها بما معك من القرآن»، وقد قال الله تعالى في المهر أن ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ﴾ [النساء: 24]، فدل على أن تعلم القرآن وتعليمه، لأنه سيعلمها هذا الصحابي كتاب الله، وهذه منفعةُ التعلم والتعليم، دل على أنه مالٌ، لأنه إنما يكون ابتغاء الزواج هنا يكون بالمال، كما في الآية هذه.
  - الأصل في البيع وهو الجواز، لكن قد يكون البيع واجباً، كما لو كان لمضطرٍ لا يلحقك بالبيع ضررٌ، مثل المضطر إلى طعامٍ أو شرابٍ، عنده مالٌ لكن ما عنده طعامٌ أو شرابٌ، وأراد منك أن تباع عليه، ولا يلحق بك هذا ضررٌ، لديك فضل من هذا الطعام والشراب، فيجب عليك عندئذٍ أن تباعه.

- كما قد يكون محرماً، وسيأتي بيع الخمر، والخزير، وغيرها من صور البيوعات الممنوعة أيضاً يحرم فيها البيع، فليس البيع حلالاً في كل أحواله، نقول هو الأصل لكن قد تكون ثم صوراً من البيع محرمة، قد تكون واجبة، قد تكون مستحبة، وقد تكون هذه الصور أيضاً مكروهة.

{إلا الكلب، فإنه لا يجوز بيعه ولا غرم على متلفه، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب، وقال: «من اقتنى كلباً إلا كلب ماشية أو صيدٍ نقص من عمله كل يوم قيراطان»، ولا يجوز بيع ما ليس بمملوكٍ لبائعه}

- والأصل في هذا وهو بيع غير المملوك حديث حكيم، قال: قلت يا رسول الله يأتيني الرجل يسألني البيع ليس عندي ما أبيع، يعني لا أملك هذا الذي يسألني، قال: ثم أبيع -أي اشتريه من السوق-، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تبع ما ليس عندك».
- والنبي -صلى الله عليه وسلم- أجاب بجوابٍ يشمل هذه الصورة وغيرها، لأنه ما قال: لا تبع ما لا تملك، وإن كان ذلك جاء في رواية أخرى، لكن حديث حكيم «لا تبع ما ليس عندك»، وقد جاء لحديث حكيم، وهو عند أحمد ما يشهد له من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهو في السنن، وفيه نهى النبي -صلى الله عليه وسلم- عن البيعتين في بيعة، وعن بيعٍ وسلفٍ، وعن ربح ما لم يُضمن، وعن بيع ما ليس عندك.
- ولاحظ قوله: «ما ليس عندك» يشمل أمرين: يشمل ما هو من ملك غيرك، كما يشمل ما كان من ملكك مما لا تقدر على تسليمه، وفي كل من الحالتين المانع واحدٌ، وهو الغرر، كما قدمنا في الحلقة الماضية؛ لأنه يُجهل عاقبته، لا يُدرى، هل يصير إليك أم لا، لأنه ملكٌ لغيرك، بعت سيارة جارك، أو بعت سيارتك المسروقة، ليست عندك، هذا كله مما نُهي عنه، وهو في الحكم واحدٌ، وهذه الصورة للبيع ما ليس بمملوكٍ للبائع، أو ما ليس أيضاً مقدوراً على تسليمه، هي من الصور للأسف الموجودة الآن في بعض المعاملات المعاصرة، ومن أشهر ذلك ما يقع في عقد المراجعة، وصورته أن الشخص إذا ذهب إلى البنك، قال: أريد تمويلاً، يسمونه الناس قرضاً، هو ليس قرضاً، هو في الحقيقة تمويلٌ بمراجعةٍ، بيع، فيذهب البنك ويشترى سلعةً لأجله، ثم يبيعها عليه بتمنٍ مؤجلٍ، ثم يأخذها هذا العميل، فيبيعها في السوق بتمنٍ حالٍ، فيحصل عندئذٍ النقد، يعني أنت ما عندك نقدٌ، تريد مالاً، تذهب إلى البنك، ليوفر لك هذا المال، البنك لا يعطيك المال مباشرةً، لماذا؟ لأنه يريد أن يربح عليك، لو أعطاك المال مباشرةً وأخذ منك مالاً صارباً، فماذا يصنع البنك؟ يقوم بوضع سلعةٍ بينك وبينه، هذه السلعة قد تنقل المعاملة من التحريم إلى الحل، وفي الحقيقة لا تزيد الأمر إلا حرمةً، كيف؟ لما تكون هذه المعاملة لما يأتي البنك ويوقع لك عقدًا في هذه الصورة، ويقول تلزم بشراء هذه السلعة، سيوفر هذه السلعة فيما بعد، فأنت إذا أبرمت هذا العقد، ولو سماه البنك وعداً، متى كان ملزماً، فإنه يكون عقدًا، سيكون البنك عندئذٍ باعك ما لا يملك، لأن السلعة ليست موجودةً عنده، سيذهب يأتي بالسيارة ويشترىها أو العقار أو غير ذلك، بعد أن تلزم أنت، يقولون هذا وعدٌ، نقول وما تغني المسميات، نقول العبرة في العقود، بالمعاني، بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمبائذ، ما دام سعى التزاماً، فسعى عقدٌ هذه هي القاعدة عندنا، لأن العقد يدور على الإلزام والالتزام، فنقول هذا من بيع لا يملك، وهذا الحقيقة كما ذكرنا من الصور الممنوعة، وأيضاً البعض في مثل هذه الصورة، وهذه من التطبيقات للعقود الممنوعة، البنك عندما يشتري هذه السلعة، يقول للعميل اشتريها مني، فيشتريها العميل، ثم يقول سأبيعها عنك، فيبيعها البنك عن العميل وهو لم يقبضها العميل، ثم يعطي العميل المبلغ ويطلبه بالزيادة، لأنه مقسوطٌ، سدادٌ مؤجلٌ، يطالبه فيما بعد بالزيادة بربحٍ، وهذا ما يسمى بالتورق المنظم، وهو في الحقيقة نوعٌ من الصورية في العقد، ولذلك نقول هذا ممنوعٌ، كما أن الصورة الربوية ممنوعةٌ، والجائز هو ما بينهما، وهو التورق بحالته العادية، بمعنى أن العميل يقبض البضاعة لازم الذي اشتراها البنك، ثم يقوم هو ببيعها، ولا يوكل البنك في ذلك، ولا يبيعها قبل أن يقبضها، وهذا متيسرٌ في مثل الأسهم، وغيرها أيضاً من أنواع السلع، أما التلاعب بالأحكام الشرعية، كما قال أيوب السخيتاني: يتلاعبون على الله كالصبيان، لو أتوا الأمر على وجهه كان أهون، لو كانت صورةً ربويةً، خيرٌ من أن يقال للناس إن هذه صورةٌ جائزةٌ، وهي محرمةٌ، وإنما لفت بلفافةٍ، هذا ما يتعلق بهذه الصورة.



- يعني من كان مالكا لهذا البيع، فأذن بعد بيعه، جئت إليك وقلت لك: عندك سيارة من نوع كذا؟ قلت: لا، عند جاري، بعها عليك، وأنت غير مالك، الفقه الإسلامي أبدع في هذا الجانب، بما لم يصل إليه القانون فقال إن هذا البيع ليس نافذاً، كما أننا لا نحكم ببطالانه كلياً، كيف يكون؟ قال: هو موقوف على صحة من له الحق، المالك، فإن أذن نفذ، وإن لم يأذن بطل، لماذا؟ لأنه يمكن الشيخ سعد يعرف أن جاره يريد البيع، وهذا الرجل اشتراها بسعر مناسب، ولربما لو لم يبعها عليه؛ لأن الجار غير موجود، ربما اشتراها من غيره، فما الذي يضير أن يبيع، ولا يترتب على هذا البيع أي أثر، حتى يأذن المالك، قال: إلا بإذن مالكة، فعندئذ يجوز هذا البيع ويصح، ويكون نافذاً، الأصل فيه حديث عروة البارقي، لما أعطاه النبي -صلى الله عليه وسلم- ديناراً ليشتري شاةً، فماذا صنع؟ ذهب واشترى بالدينار شاتين، وباع إحداهما بدينار، فجاء إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- بشاةٍ ودينارٍ، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «بارك الله لك في نفقة يمينك» أقره، هنا نفذ البيع عندئذٍ، وهو دالٌّ على ما يسمى بتصرف الفضولي، وهو أحد أنواع ما أيضاً يسميه الفقهاء بالبيع الموقوف؛ لأن البيع منه ما هو ناجزٌ، ومنه ما هو موقوفٌ.

- يعني أن بيع غير المملوك إنما يجوز بإذن مالكة، أو إذا وقع من ولي المالك أو ولي اليتيم، من أنه غير مالك، لكن الشرع أعطاه هذه الصفة، بأن يبيع، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: 152]، وهذا خطابٌ للأولياء، فلهم عندئذٍ أن يبيعوا ويشتروا لليتامي، لكن بما يحقق الغبطة لهم، ويكون في صالحهم، ولا يضرهم.

- لأننا قلنا: إن المال ما يكون من عينٍ مباحة النفع، وما لا نفع فيه إهدار وإضاعة للمال، قد حرمها الشرع؛ لأنها نوعٌ من التبذير وأكلٌ للمال بالباطل.

- وهذا مما أجمع عليه أهل العلم، وذلك لقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «إن الله حرم بيع الخمر، والميتة، والأصنام»، وهذا الدليل وغيره من الأدلة قد اتفق الفقهاء على مضمونها، حرم بيع الخمر، والميتة، والأصنام، وذلك لكون هذه الممنوعات مما يقع الضرر ببيعها، ولذلك كانت الكثير من هذه التطبيقات والبيوعات المعاصرة، كانت في حكم هذه الصور، مثل بيع مثلاً الكتب التي تشتمل على أفكارٍ ضالةٍ هدامةٍ، ومثلها ما يشتمل على صورٍ خليةٍ، ونحو ذلك، هذا أيضاً مما هو قد حرمه الشرع، وكذلك أيضاً بعض المشروبات المضرة تناولاً طعاماً وشراباً أيضاً تلحق بما منع الشرع منه، وهكذا كل ما أذهب العقل، فيكون له عندئذٍ حكم الخمر، ويحرم عندئذٍ بيعه، ويُعد العقد فيه باطلاً، ولا ثمن لمتلفه، لا يضمن.

- للغرر كما تقدم، إذ المعدوم تُجهل عاقبته، هل ينشأ أو لا ينشأ، إلى ما يصير، على أي حال تكون، ما هي قيمته عند ذلك، ولذلك نهى الشرع عن بيعه، إلا ما كان موصوفاً في الذمة على سبيل السلف كما سيأتي، فهو وإن كان في صيغته أو صورته معلوماً، لكن مثل من يبيع مثلاً مائة كيلو من التمر من مزرعته عند الجذاذ، ونحن في أول الموسم، معلوم، لكنه لما كان هذا موصوفاً في الذمة، ليس معيناً، جاز بضوابط السلم المعروفة، كما سيأتي -إن شاء الله تعالى- بيانها.
- أما ما ستحمل أمته، فهذا لا يُدرى هي تحمل بوليدٍ ذكرٍ أنثى، وهكذا ما يكون من بيع الملاقيح، لا يُدرى كيف ستكون، وهل ستنتج هذه الناقة ذكراً أم أنثى، أم صحيحاً، أم مريضاً، أم غير ذلك، ومن بابٍ أولى حبل الحبل، وسيأتي -إن شاء الله تعالى- بيان كل هذا.



← {قال: ولا مجهول كالحمل، والغائب الذي لم يوصف، ولم تتقدم رؤيته}.

- كذلك أيضًا مما نُهي عن بيعه من صور الغرر التي قدمنا ذكره، والذي ينضبط بما يكون مجهول العاقبة، أو مستورها، ما يكون مجهولاً من غائب لم تتقدم رؤيته، ولا صفته، لم يوصف بما يرفع عنه الجهالة، ولم ير من قبل مشتريه، فهذا لا يجوز عندئذٍ بيعه لهذا الغرر المشتل عليه.

← {قال: ولا معجوز عن تسليمه، كالأبق والشارد والطير في الهواء، والسماك في الماء}.

- وهذا كما ذكرنا أيضًا للغرر، ولاحظوا كلامنا الذي تقدم، أن كثيرًا من البيوع الممنوعة، تعود إلى سبب الغرر، مع أن غير المقذور على تسليمه، هذا في حقيقة الأمر مملوك له، ومعروف، موصوف، ولكنه لا يُدرى هل يتمكن منه المشتري أو لا يتمكن، إذن الغرر لا يرتبط بجهالة العين، وإنما هو في حقيقة الأمر أيضًا في جهالة ما يؤول إليه الشيء، جهالة التمكن منه، هل يمكن هذا أم لا، إذا لم يتمكن منه، فإنه عندئذٍ لا ينتفع به.

← {قال: ولا بيع المغصوب إلا لغاصبه، أو من يقدر على أخذه منه}.

- لا يجوز بيع المغصوب؛ لأنه غير مقدور على تسليمه، إلا لغاصبه؛ لأن غاصبه يستطيع تسلمه، بل يده عليه، فينتفي عندئذٍ الغرر، ويندفع الضرر، وإنما منع من الغرر لما ينشأ عنه من الضرر، ولا ضرر هنا، فيجوز عندئذٍ البيع في مثل هذه الصورة.

← {قال: ولا بيع غير معين، كعبد من عبده، أو شاة من قطيع، إلا فيما تتساوى أجزاؤه، كقفيز من صبرة}.

- أما بيع غير المعين، كما لو قال: أبيعك إحدى سياراتي، أو إحدى الشقق التي عندي، أو إحدى الأراضي التي أملكها، أو أحد الكتب التي في مكتبي، قال: هذا بيع غير المعين، لا يجوز، لماذا؟ للغرر، حيث الجهالة، ما تدري، انظر الكتب التي بين أيدينا، منها ما هو كبير، ومنها ما هو صغير، منها ما هو في حقيقة الأمر ثمين، ومنها ما هو أقل من ذلك، فلا يسوغ أن أقول: أبيعك أحد الكتب التي هنا، أعطني خمسين ريالاً، وسأعطيك كتاباً، لابد أن يُعين، إلا في ما تتساوى أجزاؤه، كقفيز، وهو نوع من المكاييل، كقفيز من صبرة، وهو ما يكون من البرونحوه، والصبرة هي الكومة المجتمعة، فإذا كان قفيزاً من شيء من جنس واحد، فهو في حقيقة الأمر قد تساوت أجزاؤه، يعني لو جئتكم للموسوعة الفقهية هنا، هي عبارة عن أجزاء، كل جزءٍ مثل الآخر، وهذا يتضح أكثر في ما لو كان جزءاً مكرراً، عندي نسخة مكررة من كتاب، وقلت لك: بعثك كتاباً من هذه، كلها كتاب مكرر، ثمنه ومحتواه متشابهة، فعندئذٍ يجوز، ولا يكون هذا من قبيل المجهول، بل المبيع معلوم، لا جهالة فيه.
- ومثلها الآن ما يُباع في بعض المحلات، فتجد أنهم مثلاً يضعون في رفٍّ أشياء متساوية متشابهة، ويقول: هذه بخمسة، هل يدخل في هذا المحلات كل شيء بخمسة، كل شيء بعشرة، كل شيء بريالين، هذه في حقيقة الأمر لا تدخل في هذا الباب، لماذا؟ لأنه لا يتم الشراء إلا بعد الرؤية، والتأكد من قيمتها، بخلاف الصورة المذكورة هنا، العقد يتم من غير أن تنظر في هذا المبيع عند العقد، وإنما يكون ذلك بعد التعاقد، ولهذا امتنع فيما لا تتساوى أجزاؤه، ولا تتشابه حقائقه، وجاز في ما يكون متساوياً، كما هو مثلاً كتب، كل كتابٍ مثل الآخر، أو جوالاً، كل جوالٍ مثل الآخر، ونحو ذلك.

- هذه أبرز المسائل المتعلقة بهذا الباب، وهو كالتقدمة لغيره من الأبواب، وفيه الإشارة إلى شيء من البيوع، التي سطرها الفقهاء، وهناك بيوعٌ استجدت كثيرة، بعضها من الأعيان، وبعضها من المنافع، ومن أشهر هذه البيوع المعاصرة، ما يمكن أن نسميه بالحقوق المعنوية، والخلاف فيها عائدٌ على الخلاف الذي ذكرناه آنفاً، وهو هل المنافع أموالٌ أم لا؟ والأقرب ما ذهب إليه جمهور أهل العلم من المالكية والشافعية والحنابلة، من أن المنافع أموالٌ، بل قال الزنجاني -رحمه الله تعالى- وهل يراد من الأعيان إلا منافعها، فالمنافع في الحقيقة قيمتها قد تكون أعظم من قيمة الأعيان، ولذلك الآن تسمعون أنتم بالشركات الكبرى اسمها التجاري فقط، يشتري بأضعاف أضعاف ما تملكه من الأصول، وسمعنا بهذا شركات اشترت بعشرات المليارات، بينما الأصول التي تملك هذه الشركات من مبانٍ وبضائع ونحو ذلك، ربما لا يجاوز عشرين بالمائة من قيمة هذا الاسم، فالاسم التجاري حقٌّ من الحقوق المعنوية، وهذا الاسم له قيمة، ولذلك كانت المعاوضة عليه، كما هو قرار المجمع

الفقه الإسلامي، مشروعة؛ لأن له قيمةً، فيجوز عندئذٍ بيعه وشراؤه، وهذا مثل حق التأليف، والاختراع، ونحو ذلك من الحقوق التي هي في حقيقة الأمر لها قيمة، وهذه القيمة تجعل منها نفعا مباحا يمكن معاوضته عليه، فتكون مالا من الأموال، كما هو مذهب جمهور أهل العلم.

{قال: فصل في البيوع المنهي عنها: ونهى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن الملامسة، وهي أن يقول: أي ثوبٍ لمسته فهو لك بكذا، وعن المنابذة، وهي أن يقول: أي ثوبٍ نبذته إلي، فهو علي بكذا، وعن بيع الحصاة، وهو أن يقول: ارم هذه الحصاة، فأني ثوبٍ وقعت عليه، فهو عليك بكذا، أو بعثك ما تبلغ هذه الحصاة من هذه الأرض، إذا رميتها بكذا}.

- هذا فصلٌ في الفصول المنهي عنها، ونشير إلى هذه البيوع الشهيرة، التي جاءت النصوص بها، وهي بيع الملامسة والمنابذة والحصاة.
- فأما الملامسة، فهي أن يقول له: أي ثوبٍ لمسته فهو لك بكذا، وهذا من غير أن يقلبه وينظر فيه، ويعرف حقيقة قيمته، فعليه يكون سبب النهي الغرر، وسيكرر معنا كثيرا الغرر، وهو يدور مع الضرر، فحيث ما كان الغرر كان الضرر ولا عكس، فثم بيعٌ مُنع منها لأجل الضرر، وإن لم يكن السبب هو الغرر، فمثلاً أيضاً آخر، المنابذة، المنابذة أن يقول: أي ثوبٍ نبذته عليك، يعني طرحته عليك، وهذا بمعنى الملامسة، لكن ذاك يلمس، وهذا يطرح أو يرمي عليه الثوب، وقد وقع اتفاق الفقهاء على تحريم هذين النوعين، ومعهما النوع الثالث، وهو بيع الحصاة.
- قال كما فسرناه هنا: أن يقول: ارم الحصاة، فأني ثوبٍ وقعت عليه، فهو لك بكذا، طبعاً كان هذا في الثياب، أو كان هذا في الأرض، فيما لورمى الحصاة إلى أي مدى بلغت تلك الحصاة، فهي لك بكذا، فقد تبلغ مدى بعيداً، وقد تبلغ مدى قصيراً، وقد تقع على ثوبٍ نفيسٍ، وقد تقع على ما دون ذلك، هذا كله محرمٌ باطلٌ؛ لأن البيع قام على الغرر، وحيث كان البيع قائماً على غررٍ كمثل هذه الصورة، فإن النبي فيه عائدٌ إلى ذات الأمر، إلى ذات العقد، فيكون عندئذٍ باطلاً بالاتفاق.
- ومن ذلك أيضاً النهي عن بيع الرجل على بيع أخيه، وذلك للحديث الصحيح، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- نهى عن بيع الرجل على بيع أخيه، وهذا الحقيقة من فرائض التشريع الرباني، وذلك محافظةً على ما في النفوس، ودفعاً للشحناء والبغضاء، التي تقع بين الإخوة، ولذلك حرم الشرع هذه الصورة، لما قد تسببه من القطيعة، وهنا لا غرر، لكن ثم ضررٌ، فمنع الشرع من هذه المعاملة لأجل هذا الغرر، ولو كان ذلك واقعاً بعد العقد إذ قد يقع هذا البيع عند التعاقد، قبل استقرار العقد، كما قد يقع بعد التعاقد، فتقول: **وما فائدته؟** فيقال: بأن ذلك قد يؤدي بهذا المشتري إلى أن يرجع إلى من باعه، فيعيد بضاعته إليه، وينشأ عن ذلك خلافاً بينهما، ليشترى من الآخر، وهذا قد سده الشرع.

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.



## الدرس الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### البيوع المنهي عنها.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد..  
فاللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمجاهدين وجميع المسلمين.  
قال المؤلف رحمه الله:  
فصلٌ في البيوع المنهي عنها.  
ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الملامسة}

- هذا الفصل عقده المؤلف في البيوع المنهي عنها، ولم يعقده في البيوع الجائزة، لماذا؟  
لأن الأصل في العقود والبيوع هو الجواز ، والأدلة عليه كثيرة جداً، ومنها ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: 275]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 1]، وغير ذلك من الأدلة ، وهذا يرشدنا إلى أن الأصل في البيوع هو الصحة والحل.

### ❖ أولاً: الملامسة.

قال: ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الملامسة.

- وهي أن يقول أي ثوبٍ لمسته فهو لك بكذا، وبيع الملامسة محرمٌ بالاتفاق لهذا النص ولما أيضاً جاء في الأحاديث الدالة على النهي عن بيع الغرر، وهو نوعٌ من بيع الغرر: لأن الملامس لهذا الثوب في الحقيقة لا يعرف قيمته، ولا نوعه، ولا ربما حتى لونه، فيقع عندئذٍ ملمسه أو تقع يده على ثوبٍ فيكون نفيساً وقد دفع مبلغاً زهيداً فيتضرر البائع، أو يكون حقيراً قيمته ليست بذاك، وقد دفع مبلغاً كبيراً.
- وهذا لا شك مما لا يتحقق معه العدل، ويتم عنده إيقاع الظلم بأحد الطرفين، وأيضاً يتسبب في الشحناء والبغضاء بينهم، ولذلك نهي عن مثل هذه الصورة.

### ❖ ثانياً: المنابذة.

قال: وعن المنابذة.

- والمنابذة بمعنى الملامسة لكن الملامسة يلمس الثوب من غير أن يُقلبه أو ينظر فيه، بينما المنابذة يطرح عليه الثوب كما جاء هنا أيضاً في تفسيره أي ثوبٍ نبذته إليّ فهو عليّ بكذا، وهذا كما ذكرنا أيضاً يترتب عليه الجهالة والغرر لأن أي ثوبٍ، قد ينبذ إليه ثوباً غالباً أو رخيصاً على عكس ما دفع فيه؛ ولذلك نهي عنه.

### ❖ ثالثاً: بيع الحصاة.

وأيضاً عن بيع الحصاة.

- وهو أن يقول ارم الحصاة، فأني ثوبٍ وقعت عليه فهو لك بكذا، فيرمي الحصاة وربما وقعت هذه الحصاة على ثوبٍ لا يريده، أو لا يريد أن يدفع فيه مثل هذا الثمن، أو لا يقابل ويعادل ثمنه ما دُفع فيه، ومثله كذلك لو رمى الحصاة فقال ما

وصلت إليه هذه الحصاة من مسافةٍ فهو لك من هذه الأرض، فربما كان راميًا، فعندئذٍ حاز الأمتار الكثيرة، وربما كانت يده ضعيفة فلم تجاوز الحصاة أشبارًا، فلا يكاد يحوز شيئًا من هذا العقار، وهذا التفاوت الكبير بين هذا الثمن والمثمن ممنوعٌ شرعًا لأنه كما ذكرنا يخل بقاعدة العدل الشرعي، العدل المأمور في المبيعات، كما أنه يتسبب في الشحناء والخلاف، وإن ادعى أولئك أنهم راضون بهذا، فهذا الرضا في الحقيقة صوريٌّ لا يتحقق معه المقصود الشرعي.

#### ❖ رابعاً: بيع الرجل على بيع أخيه.

قال: ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الرجل على بيع أخيه.

- وهذا النوع من البيع هو من البيوع المتفق على تحريمها لثبوت الحديث الذي في الصحيحين، وهذا يشمل ما يكون عند تمام البيع، كما يكون أيضاً عند الركون من قبل هذا الشخص إلى هذه السلعة عند هذا البائع، فتراه الآن يساوم وهو يريد أن يشتري منه، ثم تقول أنا أبيعك بأقل هذا أيضاً داخل في مثل هذا النهي؛ لأنه يتسبب في إيقاع ما نهى الحديث لأجله عن هذا البيع وهو ما يتسبب في الشحناء بين الأخ وبين أخيه، وفيه اعتداءٌ على حقه؛ ولذلك نهى الشرع عن مثل هذا النوع.
- والحقيقة أن هذا في غاية ما أنت راءٍ من المحافظة على الأخوة بين المسلمين، قد يقول قائل: هذا متصورٌ عند المساومة وقبل استقرار البيع، لكن إذا باعه وانتبه، كيف ينهى عن مثل هذا والبيع قد استقر ولزم الآن المشتري، فالجواب أن هذا يتسبب ربما في سعي المشتري إلى فسخ هذا البيع من البائع الذي باعه إياه، كما إنه ولو لم ينجح في هذا الفسخ، سيبقى هذا موغراً لصدر كل منهما، موغراً لصدر البائع والمشتري، فالبائع يقع في نفسه أن هذا قد اعترض عليه، وحاول أن يختطف هذه المبايعة منه، وأن يوقع في سلعته الذم، ويجعلها من السلع غالية الثمن التي لا يناسب ثمنها مئتمها، وكذلك بالنسبة للمشتري سيقع في نفسه أنه لو لم يشتري مثل هذا البيع، لو لم يشتري مثل هذه السلعة، لو أنه يفسخ هذا العقد، لو يقدر أن يعود فيشتري من الآخر، وهكذا، وكل هذا مما تأتي الشريعة بسده.

#### ❖ خامساً: بيع حاضرٍ لبائِدٍ.

قال ونهى .. {وعن بيع حاضرٍ لبائِدٍ، وهو أن يكون سمساراً}

- وصورة بيع الحاضر للبائِد، وهي من فرائض الفقه الإسلامي التي جاءت وفقاً للأدلة الشرعية، فالفقه إنما يستقي أحكامه من الكتاب والسنة، سواء كان من منصوصهما، أو من الاستنباط من تلك الأحكام، والنظر في المقاصد التي دلت عليها الأدلة الشرعية.
- بيع الحاضر للبائِد، صورةٌ أن الشخص يكون قد جاء من البادية، ومعه سلعةٌ، هذه السلعة يريد أن يبيعها على أهل المدينة لأن الغالب أن أهل البادية يجدون رواجاً لسلعهم في المدينة أكثر من بيعها في البادية، لأن المدينة فيها أسواقٌ بخلاف البوادي.
- فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أن يبيع حاضرٍ لبائِدٍ، وهذا عجيبٌ الحقيقة إذا تأملته تجد فعلاً أن هذا التشريع من لدن حكيمٍ خبيرٍ.

**لماذا؟** لأن أهل البادية يبيعونها بأي ثمنٍ يحقق مرادهم، فلا يغالون في الأسعار، ولا يتمسكون بالغلاء، وإنما هو قد لا يكون تكلف في هذه السلعة كثيراً، مثل ما لو كانت ماشيةً قد ربت عنده، أو إناءً قد صنعه، أو نحو ذلك مما يختص به، أو لا يكلفه فيبيع عندئذٍ بثمنٍ أقل من أن لو كانت هذه السلعة عند أحدٍ من أهل المدينة، فإذا جاء الحاضر الذي هو من أهل المدينة، فاستقبله قبل أن يدخل إلى السوق، وقال أبيعها لك، ترتب على هذا البيع أن يلحق الضرر بأهل المدينة؛ لأنه عندئذٍ لن يبيع بالسعر المقارب الذي ربما باع به صاحب السلعة القادم من البادية؛ لأن أهل المدينة أعرف بما تكون عليه هذه السلعة من ثمنٍ، فعندئذٍ يتضرر أهل السوق بهذه المبايعة، بخلاف ما لو باعها البائِد بنفسه، ولذلك قال في الحديث وهو أن يكون له سمساراً.

- وقد ذهب بعض أهل العلم إلى بطلان هذا البيع؛ لأن النهي هنا يقتضي الفساد، وهذا هو المذهب عند المالكية والحنابلة، وهذا قول قوي، وذلك لأن القول بصحته فيه إضراراً لأهل البلد، وتضييقٌ عليهم، وفيه إضرارٌ بالبادي أيضاً إذ قد لا يكون الحاضر صادقاً، فعندئذ يقع الضرر على البادي، ويقع الضرر على أهل السوق، كما أن النهي هنا أخذ على ظاهره وهو اقتضاء الفساد.

#### ❖ سادساً: النهي عن النجش.

- هذا أيضاً من صور البيوع المنهي عنها، وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام في الصحيحين: «لا تناجشوا»، والنهي هنا لما في النجش من الغش، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «من غش فليس منا».
- وصورة النجش أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها، وهذا يكون كثيراً فيما يسعى ببيع المزايدات، وهو الذي نطلق عليه الحراج، فيأتي شخصٌ إلى هذا المكان، وتكون سلعةٌ معروضةٌ للناس من يشتريها، فيزيد هذا وذلك، ويدخل هذا معهم في الزيادة فيقول مثلاً إذا قالوا عشرين، يقول أنا أشتريها بخمسي وعشرين، وهو لا يريد شراءها، ولكن يريد أن يقول الآخرون نشترها بثلاثين وهكذا يزيد حتى يرتفع السعر.
- ومن صور النجش أيضاً أن لو قال صاحب السلعة نفسها إنني قد أعطيت في السلعة كذا وكذا، فيزيد ثمناً عن ثمنها الحقيقي الذي كان السوم عليه، فمثلاً تكون السلعة قد قدر لها من غيرها ثمن ألف ريال، فيقول قد أعطيت فيها ألف وخمسمائة حتى يزيد الناس على هذا الثمن أيضاً، وهذا ممنوعٌ شرعاً لما فيه من المكر والخداع كما قررنا.
- والصور كثيرةٌ التي تصدق على مثل هذه الصورة، صورة النجش، ولكن النهي هنا كما ذكرنا يدل على تحريمها على اختلاف الفقهاء فيما يقتضيه النهي، فثم أقوالٌ كثيرةٌ في هذه المسألة، والنظر إلى ذلك إلى العقد هذا باعتبار الخيار، هل هو قائمٌ على كون النجش عيباً، فيثبت الخيار معه إذا قلنا بالصحة مطلقاً، سواء كانت السلعة عند استقرار الثمن عليها على ثمنها الذي تساويه في الحقيقة، أو كانت أعلى من ذلك بكل من هذين القولين قيل، وقد ذهب السادة المالكية والحنابلة إلى صحة العقد مع ثبوت هذا الخيار، إلا أنهم اختلفوا في ثبوته، فهل يكون ثبوته بمجرد وجود النجش، هذا مذهب المالكية، أو يكون ثبوته الذي هو الخيار إذا تبين عند استقرار الثمن أن هذه السلعة قد زيد علمها في قيمتها أو في ثمنها زيادةً فاحشةً، وهذا مذهب الحنابلة، وهذا أيضاً يقوم على أن الأصل في العقود الصحة، خلافاً لباقي الفقهاء الذين لا يصححون هذا العقد لما تقدم.

#### ❖ سابعاً: وعن بيعتين في بيعة.

{قال: وعن بيعتين في بيعة، وهو أن يقول بعثك هذا بعشرة صحاحٍ أو عشرين مكسرةً، أو يقول بعثك هذا على أن تبيعني هذا أو تشتري مني هذا}

- من الصور الممنوعة في البيع، البيعتين في بيعة، والبيعيتين في بيعة لها الحقيقة أكثر من معنى عند أهل العلم.
- ✓ **المعنى الأول:** فقال أن يبيعه بعشرة صحاحٍ أو عشرين مكسرةً، لو كانت السلعة تساوي عشرةً، ومن المعلوم أن الدراهم والدنانير قد تكون صحيحةً أو تكون مكسرةً، فيكون عندئذٍ فيها نقصٌ، لأنهم كانوا يتعاملون بالمعدن سواء كان دراهم من فضةٍ أو دنانير من ذهب.
- فهنا المعنى إن البيع تم على ثمنين ولم يستقر على أحدهما، فمتى كان البيع قد وقع على أكثر من ثمنٍ، سواء كان ذلك ثمانٍ أو ثلاثةً، فإنه عندئذٍ من البيعتين في بيعة، **لماذا؟** نأخذ مثلاً المؤلف: عشرة صحاحٍ أو عشرين مكسرةً، ومثله لو قال أبيعك هذه السلعة بألفٍ حالاً أو ألفين مؤجلةً، ثم افترقنا ولم نتفق، فقالوا: إن في هذه الصورة كان هناك بيعةً بثمنٍ، وبيعةً أخرى بثمنٍ، ولم يتم استقرار العقد على أيٍّ منهما، وبناءً عليه يترتب على هذا غررٌ، لأن الثمن هنا فيه جهالةٌ، ثم أيضاً قد يترتب من وجهٍ آخر على مثل هذه الصورة ربا، **ما صورة الربا؟** قالوا: صورة الربا إن الثمن إذا كان أقل وأكثراً فيصدق على ما هو



أقل، لأنه اليقين، ومثله إذا كان الثمن على مؤجلٍ وحالٍ، فقد يصدق على الحال لأنه الأصل، فعندئذٍ لو انتقل إلى الأجل بعد الحلول سيكون عندئذٍ زيادةً على الدين بعد ثبوته في الذمة.

- لأنني لما أنا قلتُ لك أبيعك بألفٍ حالاً أو ألفين مؤجلةً، فإذا افترقنا ثم قلتُ أنت اشتريتها بالألف، فالمشكل هنا إن العقد في الحقيقة فيه نوعٌ من الغرر، وقد يترتب عليه خلافٌ وضررٌ، لأنه الثمنين أطلاقاً ولم يُتفق على أيٍّ منهما، فإن قيل الأصل الأقل الألف، فيقال عندئذٍ إن المصير إلى الألفين هو من قبيل الزيادة على الدين بعد ثبوته في الذمة.
- فلاحظ أنه في كلا الحالتين، سواءً قلنا إن الأصل هو الأقل وأخذنا به، أو نظرنا إلى أخذهما بالأكثر أو أخذ أحدهما بالأكثر ومطالبته به فيقول أنا أريد المؤجل الألفين ما أريد الألف، ففي كل من الحالتين لا يسلم هذا العقد من الإشكال، وهذا بناءً على هذه الصورة، وهو ما يذهب إليه في معنى البيعتين فيبيعة، أهل الحديث كما حكاه عنهم الترمذي وغيره.
- ✓ **المعنى الثاني: فهي كما قال المؤلف ما إذا قال أبيعك هذا على أن تبيعني الشيء الآخر** ، فمثلاً تأتي لشخصٍ وتريد أن تبيع عليه سيارتك، فيقول أنا أشتريها منك لكن بشرط أن تشتري سيارتي أيضاً، وهذا يحصل كثيراً عندنا في بيع كَفَرَاتِ السيارة، فتجد الشيخ مثلاً يذهب إلى محل الكَفَرَاتِ، الكَفَرَاتِ هي الإطارات، فيقول لهم أريد أن أشتري منكم إطاراتٍ جديدةً، لكن على أن تشتروا مني إطاراتي، هذا كما قرر المؤلف من البيعتين فيبيعة، وهو الذي نهي عنه.
- وله صورٌ كثيرةٌ منها مثلاً الآن من الصور المعاصرة على هذا المعنى عند من قال بعدم صحة هذا العقد الإيجار المنتهي بالتمليك، قالوا بيعتين ببيعةٍ، هذا من معاني المنع عند المانعين، **كيف بيعتان فيبيعة؟** لأنه قال لك أؤجرك على أن تشتري، أو أبيعك على أن تستأجر، فصارتان بيعتان فيبيعةٍ.
- ومن البيعتين فيبيعة، ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو اختيار أيضاً تلميذه ابن القيم، وقال به أيضاً كثير من المعاصرين، **إن المراد بالبيعتين فيبيعة، بيع العينة، وما كان في معناها، وذلك لأن الحديث «من باع بيعتين فيبيعة، فله أوكسهما أو الربا».**
- يفسر النهي عن البيعتين فيبيعة الوارد في الحديث، حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وغيره، وذلك لأن العينة يصدق عليها أن فيها ثمنين إذا لم يُصر إلى الأقل منهما، وقعنا في الربا، **كيف هذا؟** يتبين بمعرفة صورة العينة، صورة العينة أن يأتي شخصٌ محتاجٌ إلى النقود، ولذلك سموها عينةً، محتاجٌ إلى العين، ويذهب إلى تاجرٍ، ويقول: بعني مؤجلاً، فيقبل هذا التاجر على أن يشتري منه حالاً، فمثلاً يذهب إلى تاجر سيارات، يشتري منه سيارةً بخمسين ألفاً، لكن هو ليس لديه نقودٌ أصلاً، فيقول: أسدّدك إياها بعد سنةٍ، **كم يسدده إياها؟** ستين ألفاً، فإذا اشتراها منه بخمسين ألفاً، عفواً اشتراها منه بستين ألفاً بعد سنةٍ، يقوم هذا التاجر بشراءها ممن اشتراها منه بخمسين ألفاً حالاً، فهو لأجل أن يحصل على هذه النقود الخمسين ألف، ذهب إلى التاجر، وقال: بعني هذه السيارة بستين ألف بعد سنةٍ، وأبيعك أنا إياها بخمسين ألف الآن، حتى يحصل هذا على النقود، فيستفيد الكاش، **وماذا يستفيد التاجر؟** يستفيد الزيادة على الخمسين ألف بعد سنةٍ، فحقيقته أنه أعطاه خمسين لكي يردّها له ستين، وبينهما حريرةٌ، السيارة هذه فقط، وهذا ما أشرنا إليه أنه نوعٌ من التلاعب في المعاملات والأحكام، لو كان الأمر على وجه الربا، لكان أهون من جهة معرفة الناس بحرمة، أما هذه الصورية في المعاملات، والاتفاف على الأحكام، فهو قد يكون في كثيرٍ من حالاته أخطر من التعامل.
- هذه الصورة -صورة العينة-، وما في حكمها من الصور، مثل التورق المنظم الآن في حكم العينة، التورق المنظم، أن يبيع البنك مثلاً، أو المؤسسة المالية على المتعامل معه سلعةً كما يسمونها المعادن أو غيره، وهي في حقيقة الأمر لم تُقبض بعد من هذا البنك، ولو قُبِضت فإنه لا يستطيع أن يُقبِض أصلاً هذا المشتري، فيقوم المشتري بشراءها من البنك، ثم يوكل البنك ببيعها عنه، فهو في حقيقة الأمر يشتريها من البنك مؤجلاً، ثم يقوم البنك ببيعها له، وإعطائه المبلغ، فيقول: خذ هذا المبلغ عشرة آلاف، وتردها لي خمسة عشر ألفاً، هذا يقولون على سبيل التورق؛ لأننا بعناها على طرفٍ ثالثٍ، وهذا الفرق بين العينة والتورق، أن ثم طرفاً ثالثاً، لكن في حقيقة الأمر هذا الطرف الثالث لا يعدو أن يكون صورياً، إذ أن هذا البيع لم يتحقق معه القبض الشرعي، ولم يترتب عليه الضمان بالنسبة للمشتري، بل البضاعة لم تقبض حتى في أحيانٍ كثيرةٍ في

جانب البائع نفسه، الذي هو البنك في مثل هذه الصورة، فكيف يبيعها، وقد نُهي عن بيع المبيع قبل قبضه؟ فإن كان قد قبضها، كيف يبيعها للمشتري قبل أن يقبضها؟ فهي لا تسلم من هذا أو ذاك، ولذلك نهى عنها أو منعها أكثر الفقهاء المعاصرين.

• هذا ما يتعلق بالبيعتين في بيعة، على سبيل الاختصار، أما التورق غير المنظم، وهو التورق العادي، يعني أن الشخص يذهب، مثل الآن ما يسمى بالمرايحة، إذا كانت شرعية؛ لأن فيه تطبيقات المرايحة في أحيان كثيرة الحقيقة خلل، أما إذا كانت شرعية، مثل أنت ذهبت إلى المؤسسة المالية، مصرفاً كان أو لم يكن، وطلبت منهم أن يمولوك، والناس يسمونه قرضاً، وهذا خطأ؛ لأنه لو كان قرضاً، لم يجز أن يأخذ البنك عليك زيادةً، يصير ربا، طلبت أن يمولوك بسلعة، فنقول: هذا التمويل يكون مشروعاً بالضوابط التالية:

✓ **الأول: أن يكون البنك مالكا لهذه السلعة.**

✓ **الثاني: أن تقبضها أنت من البنك،** كما هو الحال في الأسهم، لما البنك يكون عنده أسهم، فأنت تطلب من البنك تمويلاً عبر الأسهم، فيقوم البنك ببيعك هذه الأسهم، وتدخل إلى محفظتك، هنا تم القبض بالنسبة لك، وهي كانت مملوكة أيضاً للبنك، ثم تبيعها أنت في السوق، في سوق الأسهم، وتأخذ المبلغ الكاش النقدي الآن، وتسدد للبنك قيمة هذه الأسهم؛ لأنك أخذت منها وما دفعت له شيئاً، تسدها على أقساط، فيستفيد البنك الزيادة في الأجل، وتستفيد أنت النقد، وتكونون قد بعتم على طرف ثالث، وعندئذ يتحقق المقصود الشرعي، وهذا جمهور أهل العلم على جوازه، هذه الصورة، صورة التورق في هذه الحالة، وبه كان أيضاً يُفتي ثلثة من أسياننا، على رأسهم الشيخ ابن باز -رحمه الله تعالى.

◀ **(وقال: «لا تلقوا السلع، حتى يُهبط بها إلى الأسواق»).**

• **«حتى يُهبط بها إلى الأسواق»** والحديث متفق عليه، وحكمته ظاهرة.

الفرق طبعاً بين هذا وبين بيع الحاضر للبادي، كما قال ابن عباس -رضي الله عنهما: أنه هناك يكون له سمساراً، يعني ما يشتري منه، وإنما يبيع عنه، لكن هنا لا، يذهب قبل أن يأتي صاحب السلعة، وهو من غير أهل المدينة، كما لو كان من أهل البوادي، قبل أن يأتي إلى السوق، يتلقونه، وهذا للأسف موجود، وكثيراً فيما ترونه الآن في معارض السيارات، تجد أن البعض يتلقى الناس قبل دخولهم إلى المعارض، وربما لو دخل إلى معرض السيارات، منطقة تواجد محلات بيع السيارات، ربما باع سلعته بثمان أفضل، لكن هذا يتلقاه قبل أن يدخل، فيقول: تبيعها بثمان كذا، أقل من ثمن السوق؛ لأنه سيدخل بها إلى السوق، ويبيعها هو أيضاً، ولذلك نهى النبي -صلى الله عليه وسلم- عن أن تتلقى السلع، حتى تصل إلى السوق، وهذا فيه فائدتان:

◀ **الفائدة الأولى: بالنسبة للبائع، أن البائع يجد ثمناً خيراً من ثمن هذا الذي اشتراها منه قبل أن يدخل إلى السوق؛** لأن هذا الذي اشتراها منه قبل أن يدخل السوق، غالباً سيمض ثمنها، يستطيع عندئذٍ يقلل من ثمنها، لبيع بثمان أعلى في السوق.

◀ **الفائدة الثانية: أن هذا فيه مضرة على أهل السوق،** إذن هذا أضر بالبائع، كما أنه أضر بأهل السوق، لماذا؟ لأن هذا الذي اشترى قبل دخول هذه السلعة إلى السوق، لم يقبل بأن يبيع إلا بثمان فيه زيادة، وبالتالي ستكون هذه السلعة على أهل السوق غالية الثمن، كما أنه أيضاً سيكون متمسكاً بثمانه الذي قرره بخلاف صاحب السلعة نفسه، فلربما باع بثمان أقل، ولذلك جاء النهي عنه، وهذا أيضاً قد جاء في رواية مسلم: **«لا تلقوا الجلب، فمن تلقاه فاشترى منه، فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار».**

• إذا تُلّي الجلب، ثم اشترى منه، وأتى هذا البائع إلى السوق، فوجد أن الثمن الذي اشترى به جيداً، أن هذا المشتري في الحقيقة اشترى منه بثمان السوق، فهو بالخيار عندئذٍ أن يمضي البيع، أو يفسخ فيما لو وجد أنه قد هضمه حقه، وهذا في حقيقة الأمر يدل على صحة البيع، بقائه على الأصل ما لم يفسخ عندئذٍ لثبوت فرق الثمن مثلاً، أو لحوق الضرر به من هذا التلقي، وهذا مذهب جمهور أهل العلم، ويدل عليه التأخير الذي جاء في رواية مسلم.

- وهذا النوع من البيع هو ما يُعرف ببيع المبيع قبل قبضه، والقبض لم يأت له حدٌ في الشرع. وكل ما أتى ولم يحدد\*\* في الشرع كالحرز فبالعرف احدد
- ما لم يكن له حدًا شرعًا، ومن ذلك الحرز، ومن ذلك القبض، ومن ذلك السفر، وغير ذلك من الأمثلة، فيُرجع فيه إلى **العرف المستقر**، فالقبض في كل شيء بحسبه، فالمكيل يُقبض بكيله، والموزون بوزنه، والمعدود بعده، وقبض السيارات الآن يُقبض بصورة معينة، منهم من يشترط انتقال السيارة برمتها عن مكان البائع إلى مكان المشتري، أو لمكان ثالثٍ بينهما، ومنهم من يكفي بأخذ المفتاح، وتمكين سائق السيارة من الخروج بها من معرض السيارات، وهكذا في ما لا يمكن حيازته، يعني نقله، مثل الأرض، فيكون قبضها عندئذٍ بالتخلية بين المشتري لها وبينها، بحيث يتمكن من الانتفاع بها، والتصرف فيها، فهذا نوعٌ أيضًا من القبض، وهذا كله دالٌّ على ما ذكرناه، من أن القبض في كل شيء بحسبه، فإذا لم يتحقق هذا المعنى، فلا يجوز أن تُباع السلع، لما رُوي من نهيه -عليه الصلاة والسلام- أن تُباع السلع حيث تُبتاع، حتى يحوزها التجار إلى رحالهم.
- وهذا حديث ابن عمر في قوله: ابتعتُ زيتًا في السوق، فلما استوجبت له نفسي لقيني رجلاً، فأعطاني به ربحًا حسنًا، فأردت أن أضرب يده، فأخذ رجلٌ بيدي من ورائي، أو بذراعي من ورائي، وقال: لا تبعه حيث ابتعته، حتى يحوزها التجار إلى رحالهم، وكان هذا زيد بن ثابت، وهذا الأمر من الأهمية بمكان، أن لا يعتمد المرء إلى بيع شيء قبل أن يقبضه، لماذا؟ لأنه لو باعه وبيع فيه يكون قد ربح في ما لم يضمن، وقد نهى النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ربح ما لم يضمن، كيف؟ قالوا: لأن الضمان يترتب على القبض، فمثلًا لو أنك اشتريت سلعةً من شخص، وما قبضتها أنت، اشتريت أنا الجوال منك، والجوال عندك، ثم هذا الجوال تلف، وهو بيدك، ما أضمنها أنا، الذي يضمنها من كانت بيده، فعندئذٍ لو أني بعت الجوال وهو بيدك، على الشيخ سعد، فأكون عندئذٍ ربحت فيه، خاصةً إذا بعته بربح، تتضح هذه الصورة، فأكون قد ربحت فيه، وأنا لم أضمنه بعد، وهذا في حقيقة الأمر مخالفٌ للقاعدة الشرعية التي قررتها وهي العدل، لأن الغنم بالغرم، دائمًا الشخص الذي يغرم، هو الذي يغنم، أما إذا كنت أنت غانمًا على كل حال، ولا تغرم، كما في مثل تلك الحالة، فتكون عندئذٍ قد أخللت بالعدالة، كيف أنا أضمن الشيخ فيما لو تلفت بيده، ثم أنا إذا بعته وربحت ما يأتيه شيء، ولا يستفيد من ذلك شيئًا، وإنما أستفيد أنا؟ ولذلك حرّم الربا، الربا أحد الطرفين رابحٌ على كل حال، والآخر خاسرٌ على كل حال، تذكروا هذا جيدًا، واربطوه بالقاعدة التي ذكرناها، أنه حيث كان العدل في المعاملة كان الحل، وحيث كان الظلم كان التحريم.

## باب الأصول والثمار.

### {باب بيع الأصول والثمار.

روي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «من باع نخلاً بعد أن تأبر، فثمرتها للبائع، إلا أن يشترطها المبتاع».

- هذا الباب داخلٌ ضمن البيوع المشروعة، وإنما أفرد المؤلف هنا بالذكر؛ لكثرة مسائله، ودقتها، والأصول يُراد بها ما يتفرع منه الشيء، وهو جمع أصلٍ، كما في اللغة، وتصديق على مثل الأشجار والعقار ونحوها.
- وهذا الباب كما ذكرنا يتكلم عن ما يتصل بهذا النوع من البيع مما يسمى بالشروط الإضافية، لأن الشروط إما أن تكون شروطاً عامةً، أو تكون إضافيةً، العامة التي ذكرناها في شروط البيع، منها العلم والتراضي، كما أشرنا، والقدرة على التسليم، فهذا يصدق على كل بيع، لكن لما نقول: أنه لا يجوز بيع الثمر قبل بدو صلاحه، أو إنما يباع الثمر إذا احمر أو اصفر أو تموه حلواً، فهذا نوعٌ من الشروط إضافيٍّ، خاصٌّ بهذا النوع من البيع، وهذا من أسباب إفراده.
- وقد قال هنا في الحديث المتفق عليه، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «من باع نخلاً بعد أن تأبر، فثمرتها للبائع، إلا أن يشترطها المبتاع»، وهذا الحديث العظيم، فيه قاعدةٌ جليّةٌ، أشرنا إليها إشارةً، ذلك أن الحديث هنا «من باع نخلاً بعد أن تأبر، فثمرتها للبائع، إلا أن يشترطها المبتاع»، أجاز شراء الثمر قبل بدو صلاحه؛ لأن الثمر بعد التأبير، وقبل بدو الصلاح، في الحقيقة مما نُهي عن بيعه وشرائه إلا في هذه الصورة، ما هي الصورة هذه؟ الصورة هذه أن البيع وقع على

الأصل، فلذلك يقول لك: الأصول والثمار، وهو النخل، فثمرتها قال للبائع، لماذا؟ لأنه أبرها، فتعلقت نفسه بها، وانظر إلى هذه الدقة التشريعية العجيبة، التي -كما ذكرنا- لا تجدها في دين آخر، واستثنى النبي -صلى الله عليه وسلم- حالة ما إذا اشترطها المشتري، إذا قال المشتري: أنا سأشتري منك هذا النخل، لكن بشرط أن يكون معه الثمر الذي أبرته، فيجوز عندئذٍ، طيب والثمر لم يبدُ صلاحه؟ والثمر لم يبدُ صلاحه؛ لأننا قد ذكرنا أن من شروط تحريم الغرر في البيوع، أن يكون أصلاً في العقد، بينما هو هنا تبع، ويثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً، ويُغتفر في التوابع، ما لا يُغتفر في غيرها، ولذلك هذا الحديث أصل لهذه القاعدة، يثبت تبعاً، ويُغتفر في التوابع، ما لا يُغتفر في غيرها، وهو أصل مفيد نافع.

**← {وكذلك سائر الشجر إذا كان ثمره بادياً}.**

• يعني ولو لم يكن نخلاً، كل شجر له ثمر، إذا بدا فإنه عندئذٍ الأصل أن هذا الثمر يتبع البائع، لا المشتري، إلا إذا اشترطه المشتري.

**→ {قال: وإن باع الأرض وفيها زرع لا يُحصد إلا مرة، فهو للبائع، ما لم يشترطه المبتاع}.**

• وإن باع الأرض وفيها زرع، يريد زرعاً ظاهراً، أما إذا كان بذراً لم يظهر، فيكون للمشتري، وهذا تلاحظوا فيه أنه بمعنى الثمر المؤبر، لأن الثمر المؤبر يكون كالزرع الظاهر، الذي بدى، بينما غير المؤبر يكون كالبذر ونحوه، مما لم يبدُ ولم يظهر.

**← {قال: وإن كان يُجَزُّ مرة بعد أخرى، فالأصول للمشتري، والجزء الظاهرة عند البيع للبائع}.**

• نعم، إذا كان يُجَزُّ مرة بعد أخرى، فعند البيع، الجزء الظاهرة هذه للبائع، والأصول للمشتري؛ لأنه تعلقت نفسه أيضاً بها، ولأنه أعمل جهده فيها، أما ما وراء ذلك من أصل، فهو في حقيقة الأمر تابع للمشتري، إذ لم يكن عندئذٍ ظاهراً، حتى يصدق عليه عندئذٍ تعلق المشتري به، أو ارتباطه به.

**{فصل: نهى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها، وإن باع الثمرة بعد بدو صلاحها، على الترك إلى الجذاذ جاز، وإن أصابها جائحة، رجع بها على البائع، لقول رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «لو بيعت من أخيك ثمراً، فأصابته جائحة، فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً، بم تأخذ مال أخيك بغير حق؟»}.**

• الفصل هذا في حكم بيع الثمرة قبل بدو صلاحها، قد بين فيه المؤلف هنا الحديث المتفق عليه، وهو نهى النبي -صلى الله عليه وسلم- عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها، وهذا الدليل يؤكد المعنى؛ لأن الثمر قبل بدو صلاحه -في الحقيقة- لم يأمن العاهة والفساد، فلربما سرى إليه ما يفسده، وهذا فيه إلحاق ضررٍ بين على المشتري الذي اشتراه، وهو يرجو نفعه، ولم يتحقق له ذلك، إضافةً إلى أن هذا الحقيقة فيه بذلٌ للثمن في ما لا يفيد، لأن الآن هذا الثمر في مثل هذه الحالة، لا يستحق هذا الثمن، لما قد يعرض إليه من فسادٍ، وثالثاً: أن هذا يترتب عليه أيضاً شحناء وخلافٌ، ولذلك مُنع، وهذه من حكم النبي عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه.

**← {قال: ولو باع الثمرة بعد بدو صلاحها، على الترك إلى الجذاذ جاز،}**

• وهذه الحالة الأولى، أن يبيعه بعد بدو الصلاح بشرط أن يقول: ما أخذها منك الآن، وإنما إذا جاء الجذاذ؛ لأنها ستجذ مثلاً بعد أسبوع أو أسبوعين أو أقل أو أكثر، فهذا يجوز، الثانية: لو باعه بشرط القطع، قال: أنا اشتريت منك هذا الثمر، لكن تقطعه الآن، تجذ لي الآن، أيضاً جاز، وهذا ظاهرٌ بين، أما لو باعه وسكت، فلا إشكال -إن شاء الله تعالى-، وذلك لأن الأصل في بيع الثمر عند بدو الصلاح الصحة والجواز، وله عندئذٍ أن يطالب بالقطع؛ لأنه استحققه، وقد اشتراه، الفرق هنا بين هذه الحالات، فيما إذا اشتراه بعد بدو صلاحه، مُبقياً إلى الجذاذ ثم أصابته جائحة عندئذٍ قبل أن يقبض، هذا ما جاء الحديث الذي أورده المؤلف فيما روى مسلم في شأنه، وهذا أيضاً يؤكد لك كيف عناية الأحكام الشرعية بكل العوارض والطوارئ التي تطرأ على العقد.



قال: فإن أصابتها جائحةٌ، رجع بها على البائع. لقول النبي -صلى الله عليه وسلم: «لو بعت من أخيك ثمرًا» يعني اشتريت ثمرًا «فأصابتته جائحةٌ، فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئًا، بم تأخذ مال أخيك بغير حق؟».

- يعني لو أن الشخص باع ثمرًا، أو اشترى ثمرًا من أخيه، ولكن هذا الثمر أصابته جائحةٌ، فعندئذٍ لا يأخذ البائع من المشتري ثمنًا، لا يأخذ ثمنًا لماذا؟ لأنه لم يسلمه هذه البضاعة، أو هذا الثمن، أو السلعة التي اتفقوا عليها، هذا إذا كان التلف بأفةٍ سماويةٍ، والآفة السماوية هنا لعل المراد بها أعم من لفظها، فلو أنه مثلاً أصاب هذا الثمر أحدٌ لا يُقدر على تضمينه، كما يقع أحيانًا من الحروب ونحوها، فعندئذٍ كيف تطالب هذا المشتري بدفع هذا الثمن، وهو في حقيقة الأمر ما استفاد شيئًا من هذا العقد.
- قال: وصلاح الثمر- ثمر النخل- أن يحمر أو يصفر، للحديث، حديث أنس -رضي الله تعالى عنه- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- نهى عن بيع الثمار حتى تزهر، قلنا لأنس: ما زهوها؟ قال: تحمر أو تصفر، وفي العنب أن يتموه حلواً، وهذا فيه الإشارة إلى أنه قبل ذلك قد يعرض له الفساد.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.





## الدرس الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### الربا.

- فالواجب على كل من له صلةً بالبيع والشراء أن يعرف متى يكون العقد حلالاً، ومتى يكون حراماً، وأن يتوقى من أسباب التحريم وذلك على سبيل الإجمال نحن لا نطالب الناس بأن يكونوا فقهاء في البيوع، ولكن نقول إن أسباب المنع معلومة ومحدودة، قد ذكرنا أنها تدور في جملتها حول أسباب محددة، ومن ذلك الظلم والغرر وريح ما لم يضمن، والربا.
- ولذلك كانت معرفة أحكام الربا مهمة وحاجة ماسة لكل مسلم ومسلمة فيما يتبين به كون الشيء ربا من كونه بيعاً مشروعاً، ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275].
- ولذلك قال تعالى في هذه الآية: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ ليعين أن الربا ليس من البيع في شيء، وأنه مختلف عنه، وفي مطلعها أو في الآية السابقة لها يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ \* فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: 278، 279]، وهذه الآية من أعظم الآيات في بيان حكم الربا والتحذير من شأنه، ولذلك يقول ابن عباس رضي الله عنهما: يقال لأكل الربا يوم القيامة: قم خذ سلاحك وحارب ربك، نسأل الله السلامة والعافية.
- والآيات في بيان حكم الربا، والأحاديث في ذلك أيضاً متعددة، ويكفي منها لعن أكل الربا كما جاء بل ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الخبر في الصحيح «لعن الله أكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهديه»، كل من لهم علاقة بالعملية الربوية دخلوا في هذا اللعن، نسأل الله السلامة والعافية.
- وأيضاً جاء من قوله: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر»، قالوا: بلى يا رسول الله، وعدَّ منها أكل الربا، ولذلك الأمر عظيم، والخطب جسيم، ولا ينبغي للمرء أن يتهاون في هذا حتى لا يأتي على دينه ودنياه.
- ومما يعينك على التوقي لا شك من الربا معرفة أحكامه، ومن أهم ما يكون في معرفة أحكامه أن تعرف المراد بالربا ويتبين ذلك من خلال معرفة أنواعه.
- فالربا إما أن يكون
  - (١) ربا ديون،
  - (٢) ربا بيع.
- أما ربا الديون فهو قسمان:
  - (١) معاوضات
  - (٢) قروض،
- وأما ربا البيوع فهو قسمان
  - (١) فضل
  - (٢) نساء.

### ← ربا الديون.

- فأنت إذا عرفت هذا تبين لك الفرق بين ربا الديون وبين ربا البيوع، كما يتبين لك أيضاً الفرق بين ربا المعاوضات والقروض، وبين ربا الفضل والنسأ، لذلك لا يحسن بنا أن نعرف الربا تعريفاً عاماً، فإذا أردنا أن نتحدث عن ربا الديون، **وربا الديون هو الذي نزل القرآن بتحريمه، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافاً مُضَاعَفَةً﴾** [آل عمران: 130]، وهو كما جاء في تفسيره تقضي أو تُربي، كان الشخص يكون عليه الدين، سواء نشأ عن معاوضة أو قرض، فإذا جاء أجل يقال له: تقضي هذا الذي عليه، أو تربي أي تزيد، فيكون عندئذٍ أضْعَافاً مُضَاعَفَةً، ومنه قال تعالى: **﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾** [البقرة: 275].
- وهذا يشير إلى أن الربا يترتب عليه اختلال اقتصادي، فكلما قام الاقتصاد وانتهض، خَرَّ مرةً أخرى، كالذي يتخبطه الشيطان من المس، وهذا من أسرار التصوير فيما يظهر والله أعلم، والعلم عند الله تعالى.
- وهذه الآية تُبين أيضاً فظاعة الربا وأثره على المسلم والمسلمة **﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾** يقولون ما فيه فرق، فكان الجواب: **﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾** نسأل الله السلامة والعافية **﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾** [البقرة: 275]، في هذا الإشارة إلى أن أمر الربا محسوم شرعاً، وأنه لا يلزمنا أصلاً الوقوف على العلة من التحريم فيما حرمه الله فإن وقفنا عليه كان ذلك كاشفاً لهذا المعنى، وإن لم نقف عليه فيجب علينا أن نستجيب وأن نطيع، **﴿وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا الْمُؤْمِنَاتِ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾** [الأحزاب: 36].
- ولذلك جاءت الآية بهذا السياق، **﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾**، ولم تأت الآية ببيان الفرق بين الربا والبيع، حيث قالوا **﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾** [البقرة: 275]، ولاحظ كيف أنهم انتكست عندهم الموازين حتى جعلوا الأصل فرعاً والفرع أصلاً، ما قالوا إنما الربا مثل البيع، قالوا: **﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾**، وهذا من أخطر ما يكون إذا انغمس الإنسان في المحرم، فيكون كأنما هو الحلال عنده فيقيس عليه الحلال لا العكس نسأل الله السلامة والعافية.
- إذا أردنا أن نُفَصِّلَ في معنى الربا فنقول: إن ربا الديون على نوعين:

#### ❖ النوع الأول: ما يكون في المعاوضات.

- ما ضابطه: ضابطه كل زيادة على الدين بعد ثبوته في الذمة، هذا يكون من قبيل ربا الديون في المعاوضات، يعني لو شخصٌ باع على آخر سيارة، وقال هذه السيارة بخمسين ألفاً، تسدد ثمنها بعد سنة، جاءت السنة فقال ما عندي الآن الخمسين ألفاً، فأجله سنةً أخرى، لكن قال أما ونسبة الزيادة في هذه السنة عشرة بالمائة، تعادل خمسة آلاف إذن تدفع لي خمسة آلاف أخرى، قيمة الزمن، خمسة وخمسين ألفاً، فهنا يقال إن هذه زيادة على الدين بعد أن ثبت في الذمة، بعد التعاقد، فتكون من قبيل الربا، ومثله لو سماه غرامة تأخير، أنت المفترض أن تسدد ما سددت لي، هذا الإيجار ما سددت لي هذا الثمن، فعليك غرامة على تأخرك لأنك ألحقت بي ضرراً، نقول: سَمَّيْهَا ما تشاء هي ربا، لأنها زيادة على الدين بعد ثبوته في الذمة، فإذا ثبت التعاقد على ثمن فإنه لا يجوز بعد ذلك أن تزيد عليه في العقد نفسه.
- ويسمون هذا هم من باب التلطف والتغيير يسمونه في كثيرٍ من الصور: إعادة جدولة الدين، نقول نحن جدولنا الدين عليك خلال أربع سنوات، في إيجارٍ منتَهٍ بالتملك، أو في بيع تقسيط، ولا في غير ذلك، وضعناه في أربع سنوات، والمبلغ المطلوب منك نفترض أنه خمسين ألفاً، فالخمسون ألفاً هذه مقسمة على أربع سنوات أنت ما استطعت السداد، نحن سنضيف على ذلك سنتين، فنعيد جدولة الدين بدل أن يكون في أربع سنوات، يكون في ست سنوات، وهم يأخذون في الحقيقة في كل سنة ربحاً مثلاً خمسة بالمائة، فيزيدون عليك عشرة بالمائة في السنتين الأخريتين، فنقول هذه ما دامت زيادة على ما ثبت في العقد، فإنها هي ربا الجاهلية، تقضي أو تربي، ما يقال والله طيب زاد الوقت، نعم هذا هو الربا، هو يقول لك ما دام ما سددتني الآن تريد أن تتأخر، فنقول المعاوضة على الزمن غير مشروعة أصلاً، وإنما تجوز في حالة ما إذا كانت تبعاً للعقد كما في صورة بيع التقسيط ونحوه.

ولذلك هذه الصورة بهذا الضابط كل زيادة على الدين بعد ثبوته في الذمة تُعد من الربا، لكن لو كانت الزيادة قبل ثبوت الدين في الذمة، يعني مثلاً في بيع التقسيط السلعة هذه السيارة مثلاً لو كانت نقدًا كان باعها عليك بأربعين ألفاً، لكنك أنت فاضته فزاد عليك عشرة آلاف بما أنه اتفق معك أن تسدده في سنتين، فهنا زيادة لكن هذه الزيادة وقعت قبل ثبوت الدين في الذمة، فتكون جائزة بلا إشكال، وهذا له أصل كما في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، النبي صلى الله عليه وسلم كان يقضي البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة، يعني كان يشتري منهم البعير ويقول سأعطيك إذا جاءت إبل الصدقة عنه بعيرين، وهذا نوع أو صورة من صور بيع التقسيط، فهنا زيادة، لكن هذه الزيادة قبل ثبوت الدين في الذمة، فلا إشكال فيها، وهي توسع على الناس كثيراً ويتبين معها الفرق الذي اختلط على كثير من الناس بين ربا الديون وبين بيع التقسيط.

## ❖ النوع الثاني من ربا الديون: القروض.

### • ما ضابط القروض؟

الحقيقة ضابط ربا القروض العام، هو كل قرض جرّ نفعاً، لكن هذا الضابط لا يكفي ولا يفي، لابد له من تفصيل على النحو التالي:

(١) كل قرض جرّ نفعاً زائداً، ما معنى زائداً؟ من المعلوم أن القرض يكون من ضمان المقرض أم المقرض؟ المقرض، لو أقرضتك أنا مبلغاً من المال ثم سُرّق منك، ما تأتيني وتقول والله أنا لم أتعّد ولم أفرط، ذهب عليك قرضك، احتسب عند ربك، نقول: نسأل الله الاحتساب، لكنك ذمتك منشغلة بهذا القرض، لماذا؟ لأن القرض يدور مع الضمان والتصرف، فكل قرض مضمون على المقرض ممكن من التصرف فيه، ولذلك البعض يتساءل عن الحساب الجاري الموجودة الآن في البنوك، ويقول عن هذا الحساب ما تكييفه؟

نقول: البنك يتصرف فيه، نعم يتصرف، لو جاء البنك شيء ما هو الأصل أنه يضمن، الأصل أنه يضمن، مع أن هذا فيه تفصيل البنوك كونها شركات مساهمة عبر النظام، يمكن ألا تضمن ما زاد على رأس المال، لكن نقول في الأصل البنك يضمن، وأنك في الحقيقة لا تتصرف وإنما يتصرف هو وبالتالي يقال بأنه كون البنك يضمن هذا في الحقيقة نفع لكنه ما هو بزائد، هذا نفع تابع للقرض، فكل قرض يخضع للضمان بالنسبة للمقرض، إذن لابد أن يكون زائداً على ما يثبت مع كل قرض، ولا ينفك عنه.

(٢) متمحضاً، ما معنى متمحضاً؟ أي خالصاً، ما المقصود بخالصاً؟ في المنفعة هنا.

(٣) وهناك ضابط ثالث لهذه القاعدة، لأن البعض يقول كل قرض جرّ نفعاً على إطلاقه، وينتهي، وما يدري أن القضية فيها تفصيل، المراد بتمحضاً يعني لو أنني انتفعت من القرض وأنت انتفعت منه، ما مثاله؟

ما مثاله: لو قلت لك يا شيخ أقرضك على أن تقرضني، تعرفون جمعية الموظفين، مثلاً عشرة كل واحدٍ منهم يضع قسطاً من راتبه كل شهرٍ تدور على واحدٍ يأخذ تلك الأقساط كلها، هذا في حقيقته فكرته الأساسية، أن كل واحدٍ يقرض الآخر بشرط أن يقرضه الآخر، فهذا القرض يجرّ نفعاً، لأنني أنا لما أقرضك أنتفع أنك تقرضني، لكن ذهب كثيرٌ من أهل العلم، وهو اختيار الشيخ ابن عثيمين إلى أن هذه الصورة جائزة، لماذا؟ لأن القرض هنا وإن جرّ نفعاً إلا أن هذا النفع ليس متمحضاً خالصاً للمقرض وإنما هو للطرفين، واضح؟، إذن قرض جرّ نفعاً لابد أن يكون زائداً، متمحضاً للمقرض، وهذا من ضوابط هذه القاعدة المهمة.

يعني لو أن المقرض انتفع من هذا القرض، هل يكون هذا من المحرم، المقرض انتفع من هذا القرض، هل يكون ذلك من الربا أم لا؟ بعض الناس يظن ذلك، سأضرب لكم على هذا مثلاً.

أنتم قررتم معي أن الحسابات الجارية عبارة عن قروض، من المقرض؟ الفرد العميل، الناس أقرضوا البنك، لا يهمل أن البنك غني، وأن البنك يملكه أناسٌ مقتدرون، هذا ما يؤثر، لأن قضية أن يكون المقرض غنياً والمقرض فقيراً، هذا وصفٌ طردي، الوصف المؤثر هو الذي ذكرناه قبل قليل، أن القرض يكون مضموناً على المقرض، وأنه يمكن أي المقرض من التصرف فيه.

- فالبنوك إلى عهد قريب، جاء ما يمنع هذا الآن، فرضت على الحسابات الجارية التي تكون أقل من ألف ريال في الشهر كم ريالين ونصف، فأشكّل هذا على الناس، وقالوا هذا من القرض الذي جرّ نفعا، الحساب الجاري قرض، والبنك انتفع الآن.
- أخذ الريالين والنصف، فيكون عندئذٍ ربا، ما رأيكم؟ هل هذا من هذا أم لا، ولماذا؟ لأن المستفيد هنا المقرض، القرض جرّ نفعا في الحقيقة للمقرض الذي هو البنك، لا للمقرض، وبناء عليه يكون هذا جائزا ما فيه إشكال، لماذا يا إخوة؟ لأن الصورة الربوية إنما تتضح فيما إذا كان المستفيد هو المقرض، المقرض لما يدفع مبلغا من المال، أعطيتك مبلغا من المال ألف ريال، واشترطت عليك نفعا معينا، فأكون في الحقيقة دفعتُ الألف وأخذتُ منك الألف زائدة الريالين هذه، فإذا كان النفع للمقرض تبين معنى الربا عندئذٍ لأنه استوفى ماله زائداً تلك المنفعة التي ربت وزادت عليه فوق في الربا. لكن لما تأخذ أنت الخمسة ريال أو أقل أو أكثر، وأنا الذي أقرضتك، المال لما عاد لي هل زاد شيئا؟ ما زاد شيئا، فلم أقع في الربا، ولم تقع أنت فيه.
- ولذلك هذه القضية مهمة جداً أن نتنبه لها، لا بد أن يكون النفع الزائد المتمحض هذا للمقرض دون المقرض.
- من الضوابط التي يتبين أو يتحقق معنى الربا في هذه القاعدة، كل قرض جرّ نفعا، هذا النفع لا بد أن يكون زائداً، وأيضاً متمحّضاً للمقرض على المقرض.
- بهذه الضوابط يتبين أن الصور التي لا تصدق على تلك القاعدة، أو على هذا الضابط بهذا التفصيل ليست صورة أو صورة ربوية، وهذا الحقيقة يؤكد ضرورة وأهمية معرفة تلك الأحكام وتصورها حتى لا يترتب عليه الحكم بكون الشيء ربا وهو ليس كذلك.
- لو أن الشخص استقرض ألف ريال منك، فردها إليك ألف ومائتين، وأنت لم تشترط عليه شيئا من ذلك، هذه منفعة زائدة، متمحّضة، للمقرض، ولكن هل يا ترى هي من الربا أم لا؟ ليس من الربا، لماذا؟ لأنه لم يشترط عليه، والنبي -صلى الله عليه وسلم- يقول: «خياركم أحسنكم قضاء»، وقد استسلف بكراً ورد رباعياً، ولذلك نقول: من أهم ضوابط هذه القاعدة، أن تكون المنفعة مشروطة، ما إذا لم تكن مشروطة، فعندئذٍ لا تكون من قبيل الربا، ولو تحققت فيها سائر الشروط الأخرى..
- بقي عندئذٍ أن نشير إلى القاعدة الأخرى، المتعلقة بالنوع الآخر، قبل ذلك نذكر الضابط المهم، وهو كون هذه المنفعة مشروطة.
- نأخذ مثلاً: لو أن شخصاً أخذ بطاقة ائتمانية من البنك، واشترط عليه البنك أن يدفع رسوماً قدرها مثلاً مائتين ريال، ما حكم هذه الرسوم مع هذه البطاقة؟ بين الحكم مع التعليق؟
- نقول: جائزة، لأنها غير متمحّضة، إن كانت حقيقة أتعاب إصدار هذه البطاقة ، إذن أنت تُفصل، تقول: إن هذه الرسوم لا تخلو، إن كانت تكلفة فعلية، فهي جائزة، أما إذا كانت زائدة على التكلفة الفعلية، لوتبين لنا أن هذه الرسوم لا تكلفهم إلا مائة ريال، وأخذوا مائة ريال أرباحاً، ما الحكم؟ لا يجوز، لماذا؟ لأن البطاقة الائتمانية في حقيقة الأمر عبارة عن قرض، البنك لما يعطيك البطاقة الائتمانية هو يمكنك من الاقتراض منه، البطاقة الائتمانية الأصل فيها، أنا أتكلم عن غير مسبقة الدفع، مثل ما يسعى فيزاً ماستر إلى آخره، هو في حقيقة الأمر يقول لك: ألف، أو ألفين، أو ثلاثة آلاف، أو أربعة آلاف، أو أكثر أو أقل، حسب ملاءة الشخص، تستطيع أن تقترض، ثم فيما بعد توفينا عبر اتفاقية معينة، وأيام محددة، فإذا كان يأخذ عليها هذا المبلغ الذي هو أكثر من تكلفتها الفعلية، فيكون هذا القرض الذي منحك إياه في حقيقة الأمر يرجع عليه بقدر زائد، وهو المبلغ الذي يزيد على تكلفته الفعلية، فيكون قرضاً زائداً، أيضاً متمحّضاً للمقرض مشروطاً على المقرض، ويكون عندئذٍ من القرض الذي جرّ نفعا، وهو محرّم.
- إذن بهذا نكون أخذنا أو تصورنا المقصود بالنوع الأول، وهو ربا الديون، وهذا النوع وهو ربا الديون، أعظم من ربا البيوع، لما ذكرنا من أن الأصل في تحريم الربا، وهو ربا الجاهلية، الذي نزل القرآن بتحريمه، وهو ربا الديون، ولذلك عد بعض أهل العلم كما قال ابن القيم: إن تحريمه تحريم مقاصد، وربي البيوع، ما حرم إلا سداً لذريعة الوقوع في ربا الديون.



- حتى نتبين أن نعرف ما هو ربا البيوع، لابد أن نعرف قسميه، ويمكن أن نعرف ربا البيوع بأن نقول: كل زيادة أو تأجيل في الصنفين الربويين، المتفقين جنسًا وعلّةً، أو أو علّةً.
- وهذا طبعًا ينقلنا إلى تفصيل كلٍّ من هذين القسمين، فأما النوع الأول فهو ربا الفضل، وربا الفضل هو الزيادة في الصنفين الربويين، المتفقين جنسًا، هذا ربا الفضل، الأصناف الربوية ما هي؟ هي التي جاءت في حديث عبادة.

{باب الربا، عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلًا بمثل، سواءً بسواءٍ، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يدا بيدٍ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى»}.

- هذا الحديث، الذي افتتح المصنف على عادته الباب به، هو أصل أدلة ربا البيوع، ولذلك لابد من معرفته، حيث ذكر فيه الأصناف الربوية الستة، فأى زيادة في صنفين ربويين متفقين جنسًا، فيكون عندئذٍ **من ربا الفضل، ما مثاله؟** مثاله: لو أنه باع ذهبًا بذهبٍ، أو تمرًا بتمرٍ، يجب أن يكون الذهب هنا مساويًا لثمنه من الذهب، لو افترضنا أنه باع مائة جرام، يجب أن يكون مقابلها مائة جرام، ولو كان هذا أربع وعشرين عياره يعني قيراط، يجب أن يكون هذا أربع وعشرين، فهنا لابد أن يكون هناك تماثلٌ، مثلًا بمثلٍ، سواءً بسواءٍ، مثلًا بمثلٍ، يعود على النوع، بأن لا يكون عندئذٍ ثم اختلاف بينهما، فما تباع على أربع وعشرين بواحد وعشرين، ما تباع على تمرٍ سكريٍّ بخلاصٍ، وتقول أن السكري أثمن فيكون عندئذٍ أقل، إذا بعت التمر بهذين النوعين المختلفين، فيجب عندئذٍ أن يكون هناك استواءٌ في القدر، بما أنه أيضًا من التمر، فيكون هذا بقدر هذا، مثلًا بمثلٍ سواءً بسواءٍ، فمتى كان الجنسان مثلًا بمثلٍ، يجب عندئذٍ أن يكون التساوي وذلك يدا بيد، وكل هذا جاء في الحديث واضح، وجاء أيضًا في الروايات الأخرى المتكثرة على تقرير هذه القاعدة.

### قواعد تمنع من وقوع ربا الفضل.

- القاعدة الأولى:** إذا اتفق الجنسان، فيجب التماثل والتقابض. هذه هي القاعدة الأولى، وهي القاعدة التي تمنع من وقوع ربا الفضل.
- القاعدة الثانية:** يجب التقابض فقط، عند اتفاق العلة، واختلاف الجنس، يجب أن نشير إلى اتفاق العلة، وهذا يقودنا إلى الكلام عن العلة الربوية، الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، **ما العلة الربوية الموجودة في الذهب والفضة؟** الأقرب وهو رواية عند الإمام أحمد، واختيار شيخ الإسلام أيضًا ابن تيمية، أن العلة هي الثمنية، يعني كون الذهب والفضة أثمانًا للأشياء، فلذلك كانت هي العلة التي تُمنع من جريان الربا فيها، وبناءً عليه فلا يجوز الربا في الأوراق النقدية، مع أنها ليست ذهبًا ولا فضةً، لكن لأن العلة موجودة فيها، وهذا الفرق بين الجمهور والظاهرية، حيث أن الجمهور يرون القياس على هذه الأصناف الستة، الذهب، والفضة، والبر، والتمر، والشعير، والملح، فقالوا: نقيس عليها ما كانت علته موافقةً لها، ففي الذهب والفضة أدخلوا الأوراق النقدية، وفي الأربعة الأخرى اختلفوا في هذه العلة على أقوالٍ شتى، أقربها وأرجحها أيضًا ما ذهب إليه شيخ الإسلام من أن المراد بهذه الأصناف الأربعة ليس الوزن، كما يذهب إليه الحنابلة، ولا القوت فحسب، كما هو اختيار أو مذهب المالكية، وإنما هو الطعم مع الكيل أو الوزن، فالأصناف الأربعة: التمر، والبر، والشعير، والملح، لما نظرنا وجدنا أنها تجتمع في هذين الأمرين، الطعم والكيل، فكلها مكيلةٌ، كما أن كلها مطعومةٌ، وهذا ما يؤكد حديث معمر عند مسلم **«الطعام بالطعام»**، فهو إذن يُطعم **«مثلًا بمثلٍ، سواءً بسواءٍ»**، وهذا فيه إشارة إلى الكيل، وهذا الحقيقة يؤكد لنا أن العلة الربوية هنا في الذهب والفضة هي الثمنية، وفي الأصناف الأربعة هي الطعم مع الكيل، أو الوزن، وبناءً عليه، فما وجدت فيه العلة ولو اختلف جنسه، وما مثاله؟ مثاله مثلًا: التمر والملح، التمر هذا جنسٌ، والملح جنسٌ، والعلة فيهما واحدةٌ، الطعم مع الكيل، والجنس هو ما يشمل أنواعًا، لأن التمر منه -كما ذكرنا- منه سكريٌّ، منه إخلاصٌ، منه أنواعٌ أخرى،



وهكذا البر، منه ما يسمى بالحنطة، ومنه اللقيمي، ومنه غيره من الأنواع، فهذا جنس، فلو كان تمرًا بملح، أو تمرًا ببي، فيكون عندئذٍ مما يجب فيه التقابض، لا يقال التماثل؛ لأنه اختلف الجنس، الحقيقة مختلفة، كيف تتماثل؟ لكن التقابض أعطيك التمر، وتعطيني الملح، أو البر، أو الشعير.

• هذا من الأصناف المنصوصة، لكن لو كان صنفًا غير منصوص، **مثل ماذا؟** مثل التمر بالأرز، إذا قلنا بقول الجمهور، وهو الراجح، فإن الأرز ربويٌّ هنا؛ لأنه يشتمل على هذه العلة، فهو مكيلٌ ومطعومٌ، فإذا كان ثم تبادل بين صنفين ربويين قد اتفقا في العلة كما هو الحال هنا بين التمر والأرز، حيث كلٌّ منهما مطعومٌ ومكيلٌ، فإن الربا يجري فيهما، فيجب التقابض دون التماثل، أما إذا اختلفت هذه الأجناس والعلل، فكما جاء في النص: **«إذا اختلفت هذه الأجناس، فبيعوا كيف شئتم»**، وهذه الصورة الثالثة، وهي التي تقوم على عدم وجوب التقابض والتماثل، عند اختلاف العلة، يكفي أن نقول العلة؛ لأنه إذا اختلفت العلة، اختلف أيضًا معها الجنس، وهذا من الطبيعي.

• **ربا البيوع يكون في الأصناف الربوية، وما يقاس عليها، ويجري ربا الفضل في ما اتفق جنسًا، يعني تمرٌ بتمر، ذهبٌ بذهب، كما يجري ربا النساء، الذي هو التأجيل، فلا يجوز عندئذٍ ويجب التقابض، فيما لو اتفقا على اختلاف جنسًا، تمرٌ بملح، أرزٌ بشعير، ونحو ذلك.**

• **ربا الديون قد اتفق أهل العلم على تحريمه، وأن الموجود في البنوك هو من هذا، ربا الديون، أعني البنوك الربوية، أما ربا البيوع، فهو يكاد ينحصر في المؤسسات المالية والبنوك الربوية، وجوده في ما يسمى بالصرف، إذا الشخص صرف مثلاً رياتٍ بجنهاتٍ، أو بدولاراتٍ، فيجب عليه عندئذٍ أن يقابض، يجب عليه أن يقبض الثمن الذي هو العملة الأخرى، ولا يتأخر في ذلك، هذه الصورة يحصل فيها الربا، فيما لو صرف الريال بالدولار، ولم يستلم الدولار مثلاً إلا من الغد، بينما الواقع في البنوك، لما يأخذون منك المال، ثم يعيدونه لك أكثر، أو يعطونك أنت المال، ثم يعني على سبيل القرض أقصد في كلا الحالتين، ثم يطالبونك بأكثر، أو يبيعونك سلعةً بأجل، ثم إذا جاء الأجل فرضوا عليك غرامةً، كما يحصل مثلاً في بیوعات المربحة، أو التقسيط، أو حتى بطاقات الائتمان، يعطيك القرض ثم إذا حل الأجل زاد عليك، ما يسمى بالائتمان المدار، وقال لك ادفع هذه النسبة، وعليك غرامة تأخير، فيقال إن هذا كله من الربا المحرم، ويسمونه بغير اسمه.**

← **{قال: ولا يجوز بيع مطعومٍ مكيلٍ أو موزونٍ بجنسه، إلا مثلاً بمثلٍ}.**

• مكيلٌ أو موزونٌ، ما يُباع بجنسه تمرٌ بتمرٍ، إلا مثلاً بمثلٍ، سواءً بسواءٍ، فيجب التماثل والتقابض.

← **{ولا يجوز بيع مكيلٍ من ذلك بشيءٍ من جنسه وزنًا، ولا موزونٍ كيلاً}.**

• فما قُرر فيه الوزن، والمعتبر فيه عهد النبوة، فلا يُباع كيلاً، وما قُرر فيه الكيل، فلا يُباع وزنًا، قالوا: لأن التساوي عندئذٍ لا يتحقق، والكيل يقوم على الحجم، ولذلك كان الصاع لا يُراد منه الوزن، وإنما يُراد منه الحجم، فقد تضع فيه مثلاً شيئاً ثقیلاً، قد تضع فيه شيئاً خفيفاً، ويصدق عليه أنه صاعٌ، مع أن وزنه مختلفٌ، وكذلك ما يباع وزنًا، لا يُتخذ فيه آلة الكيل، حتى يتحقق التساوي؛ لأنه مقصودٌ في ما اتفق جنسًا، حتى لا يقع الربا.

← **{ولا يجوز بيع مكيلٍ من ذلك بشيءٍ من جنسه وزنًا، ولا موزونٍ كيلاً، وإن اختلف الجنس، جاز بيعه كيف شاء، يداً بيداً}.**

• إذا اختلف الجنس واتفقت العلة، تمرٌ بملح، أرزٌ مثلاً بشعيرٍ، اختلف الجنس، لكن اتفقت العلة، فيجوز التفاضل، إذا كان يداً بيداً مادامت العلة متفقةً.

← **{قال: ولم يجز النساء فيه ولا التفرق قبل القبض}.**

• لم يجز النساء فيه، وجب التقابض.



- إلا الثمن بالمثل، الذهب والفضة بهذه الأصناف الأربعة، بناءً على أن العلة واحدة، كما هو المذهب، يعني المذهب يقول: العلة هي الوزن، فاستثنوا؛ لأنهم يقولون العلة الوزن، اضطروا للاستثناء، وهو أن يقرروا بأن شراء التمر أو الملح بالدرهم، التي هي الفضة، أو الدينار، التي هي الذهب، الشراء هذا يجوز فيه التفرق قبل التقابض، مع أنه اختلف الجنس واتفقت العلة، وذلك للحاجة إليه، ولما جاء في الشريعة من صحة بيع الأجل، وعلى رأسها السلم ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: 282]، فهذه مما تدل عليه السلم، والنبي -صلى الله عليه وسلم- كما ثبت في الصحيح، كانوا يسلفوه في الثمار السنة والستين والثلاثة، فقال لما جاء إلى المدينة: «من أسلف في شيء، فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم»، والسلم في مثل هذه الصورة في التمور ونحوها، والتمور صنف ربيو، وهي تشتري بالدرهم أو الدينار، فقال لك: إلا في الثمن والمثل، لكن بناءً على ما ذكرناه من العلة الأخرى، وأن علة الذهب والفضة هي الثمنية، وعلة الأصناف الأربعة الطعم مع الكيل أو الوزن، يقال إن أصلاً يجوز هنا التفاضل والتفرق ولا يجب التقابض في كل من الصنفين؛ لأجل اختلاف العلة، وإذا اختلفت العلة، فبيعوا كيف شئتم.

{قال: وكل شيئين جمعهما اسم خاص، فهما جنس واحد}.



- نعم، كما ذكرنا، مثل أنواع التمر التي ذكرناها قبل قليل، فقلنا مثلاً في التمر سكري، وفيه ما يسمى مخلص، وفيه أنواع أخرى مثلاً العجوة، هذه في الحقيقة أنواع تتبع جنساً واحداً، وهو التمر، فيعد عندئذٍ التمر جنس وتعد تلك أنواع.
- {قال: وكل شيئين جمعهما اسم خاص فهما جنس واحد، إلا أن يكونا من أصلين مختلفين، فإن فروع الأجناس أجناس، وإن اتفقت أسماؤها، كالأدقة والأدهان}.

- فروع الأجناس أجناس؛ لأن هناك دقيق بُرٍّ، وهناك دقيقٌ أيضاً يكون الدقيق للبر، ويكون أيضاً لغيره من الأنواع، مثل مثلاً لو جئت إلى بعض المطاعم لها دقيق يُدق، فهذا ليس خاصاً بالبر، فربما يكون أيضاً الدقيق لغير البر، كالذرة أو نحوه، فيكون عندئذٍ هذا وإن كان دقيقاً إلا أنه جنسٌ مختلف؛ لأنه يرجع إلى أصولٍ مختلفة، ومثلها الدهن، قد يكون الدهن لجنس، ودهنٌ آخر يطلق عليه دهنٌ لجنسٍ آخر، فيرجع إلى أصله، ويعتبر عندئذٍ الجنس مختلفاً، لا متفق.

{ولا يجوز بيع رطبٍ منها بيايسٍ من جنسه، ولا خالصة بما شوبه، ولا نيئه بمطبوخه، وقد نهى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن المزابة}.

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.



## الدرس الخامس

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### مراجعة على الدرس السابق.

#### ما أقسام الربا؟

- الربا ينقسم إلى قسمين: ربا الديون، و ربا البيوع

#### ما أقسام الديون ؟

- ينقسم إلى قسمين ، المعاوضات والقرض

#### ما أقسام البيوع ؟

- ينقسم إلى قسمين ، النساء والفضل

#### ضابط ربا المعاوضات؟.

- ضابط ربا المعاوضات، كل ما يكون فيه زيادة على الدين بعد ثبوته في الذمة وينشأ عن معاوضة كالبيع مثلاً.

#### ضابط ربا القروض ؟.

- ضابطه ، وهو كل قرض جرنفعاً زائداً متمحضاً مشروطاً للمقرض على المقرض.

#### ما أقسام البيوع ؟.

- وهو ينقسم إلى قسمين:

- **القسم الأول: ربا الفضل،** وضابط ربا الفضل الزيادة في أحد البدلين الربويين المتفقين جنساً، مثل تمرٍ وتمرٍ، أو ذهبٍ

- بذهبٍ، أو ملحٍ وملحٍ، وهكذا من الأقسام الربوية، نقودٍ بنقودٍ، أي زيادةٍ فهي تكون عندئذٍ من هذا القبيل، من ربا الفضل.

- **القسم الثاني: ربا النساء** فهو التأجيل في أحد البدلين الربويين المتفقين علّةً، أي مختلفٌ جنساً، تمرٌ وملحٍ، ولكنه متفقٌ علّةً،

- العلة واحدة الطعم مع الكيل أو الوزن بناء الترجيح في العلة.

#### المفروق بين ربا الدين و ربا البيع ؟.

- ✓ فربا البيوع تحريمه تحريم وسائل، بينما ربا الديون تحريمه تحريم مقاصد.

- ✓ ربا البيوع خاصٌّ بأنواعٍ منصوصةٍ وهي الأموال الستة وما قيس عليها ، الذهب بالذهب، الفضة بالفضة، التمر بالتمر،

- الملح، الشعير، البر، وما يقاس عليها من كل ما يكون فيه علّة الثمنية ويكون فيه علة الطعم أو الكيل مع الوزن.

- ✓ بينما ربا الديون يجري في جميع الأموال التي يكون فيها دينٌ ثم يزداد على هذا الدين بعد أن ثبت في الذمة واستقر.

#### ما هي العلة الربوية على الراجح في ربا البيوع؟

- في الذهب والفضة هي الثمنية، وفي الأصناف الأخرى الطعم مع الكيل أو الوزن.

#### ما هي القواعد في بيع الأصناف الربوية؟.

- (١) من حيث الحكم: جواز التماثل ووجوب التقابض، وهذا يكون متى؟ فيما إذا اختلف الجنس واتحدت العلة، كما بينا

- سابقاً، اختلف الجنس تمرٌ وملحٍ، واتحدت العلة الطعم مع الكيل أو الوزن، فهنا يجوز التفاضل أدق من أن نقول

- التماثل، ويجب التقابض لا يجوز النساء.

- (٢) أما إذا اختلف الجنس واختلفت العلة، فيجوز التماثل والتقابض، يعني لا يجب عندئذٍ التماثل كما لا يجب التقابض،

- مثل شخصٍ يشتري مثلاً بالنقود وعلتها الثمنية يشتري تمرًا، فهذا لا يجب فيه لا تقابض ولا تماثل.

- (٣) إذا اتحدت العلة واتحد الجنس، فيجب التماثل والتقابض، عند اتحاد العلة والجنس.

{بسم الله، الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد..  
فألهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمشاهدين وجميع المسلمين.

قال ابن قدامة رحمه الله:

ولا يجوز بيع رطب منها بياض من جنسه، ولا خالصة بمشوبه، ولا نيئة بمطبوخة، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزبنة، وهو شراء التمر بالتمر في رءوس النخل، ورخص في بيع العرايا فيما دون خمسة أوسق، أن تباع بخرصها يأكلها أهلها رطباً}

• قال رحمه الله: وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المزبنة.

#### • ما هي المزبنة؟

هي بيع التمر على رءوس النخل بالتمر كيلاً، يعني شخصٌ عنده تمرٌ، هذا التمر يابسٌ، وأراد أن يشتري رطباً، فيبيع هذا التمر الذي بيده بالتمر الذي على رأس النخل وسيكون رطباً، فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه، لماذا نهى عنه؟ لما تقدم من أنه إذا اتفق الجنس والعلة، تمرٌ بتمرٍ، حتى ولو كان هذا رطبٌ وهذا تمرٌ، أو كان نوعاً وهذا آخر. فهنا قالوا لا يجوز لماذا؟ لأن التمر الموجود بيدك هذا يابسٌ، بينما التمر على رءوس النخل رطبٌ، ومن المعلوم أن الرطب فيه ماءٌ، فعندئذٍ سيكون البيع إذا كان مثلاً يبيع كيلو من هذا بكيло من هذا، سيكون هناك نوعٌ من عدم التماثل. فهذا المحذور يوقعنا في الربا، لأنه يجب التماثل في مثل هذه الصورة، فنهى عن ذلك.

• واستثنى الشارع صورةً في بيع الرطب بالتمر، وهي ما يسمى بالعرايا، سميت بذلك لأنها عرت من النقود، فليس مع أحدهما نقدٌ، وإنما هذا معه تمرٌ، والآخر لديه رطبٌ على رأس النخل الذي يملكه.

• فيأتي صاحب التمر إلى صاحب الرطب، ويريد أن يتفكه، تعرفون أن الرطب ألد من التمر، وعادةً الرطب في وقته يكون فاكهةً عند الناس؛ لأنه يكون لذيذاً وفيه حلاوة وطراوة، لا تكون في التمر اليابس، وغالباً هذا التمر يكون قديماً؛ لأنه على إثر موسمٍ سابقٍ.

#### الشروط التي استثنيت العارية فيها من الحكم.

❖ **أولاً:** فالعرايا لما يأتي هذا الشخص ويريد شراء ما على رأس تلك النخلة، ويكون ذلك لحاجةٍ وتفكهٍ من الحاجات، يعني ما يشتريها لأجل أن يبيعها، يقول أنا اشتري الرطب ويريد من ذلك البيع، وهو أيضاً غير محتاجٍ إلى مثل هذا الأمر، ولا يشتريها أيضاً وهو لا يريد أن يتفكه بها، وإنما هكذا لسببٍ أو لآخر، أعجبتة على سبيل المثال، أو يريد التخلص مما لديه، فيقال لابد أن يكون لحاجةٍ.

❖ **ثانياً:** لابد أن يكون هذا المشتري غير قادرٍ على دفع نقودٍ مقابل شرائها، ما عنده نقودٌ، وإنما لديه هذا التمر، وإلا لو كان لديه نقدٌ فيشتري بهذا النقد لأجل يخرج من هذا الاستثناء، لأن الاستثناء إنما يكون عند الحاجة.

❖ **ثالثاً:** أن يكون هذا الشراء على وجه العرايا، أن يكون فيما لا يجاوز خمسة أوسقٍ، والخمسة أوسقٍ سبق أن قلنا أنها تعادل ثلاثمائة صاعاً، الوسق الواحد يعادل ستين صاعاً، ستين في خمسة ثلاثمائة، وقلنا إن الصاع يعادل كيلوين وشيئاً، ويمكن لو جمعتها تطلع ستمائة وعشرة كيلو ستمائة واثنى عشر، تزيد أو تنقص، ليس المقصود التحديد في مقدار الصاع، بل هو على التقريب، لأن الصاع في الأصل مادةٌ للحجم، ليس مادةٌ للوزن. فيشترط عندئذٍ أن يكون أقل من ذلك، لو جاء شخصٌ أراد أن يشتري رطباً في مزرعةٍ، وزنها ألفا كيلو على وجه العرايا، يجوز؟ ما يجوز؛ لأنه تجاوز الخمسة أوسقٍ، أو الستمائة وشيئاً، هذه تجاوزها فيمنع عندئذٍ من ذلك، وعادةً أن مثل هذا المقدار لا يكون على سبيل الحاجة، وإنما يكون على سبيل التوسع.

❖ **رابعاً:** وهو من أهم هذه الشروط أن يكون ذلك بالتقدير الذي يحاظر فيه المشتري والبائع من الوقوع في التفاضل، يجتهدون في تقدير التماثل في الحجم بين الرطب والتمر.

{قال رحمه الله: باب الخيار.

البيعان بالخيار ما لم يتفرقا بأبدانها، فإن تفرقا ولم يترك أحدهما البيع، فقد وجب البيع، إلا أن يشترط الخيار لهما أو لأحدهما مدّة معلومة، فيكونان على شرطهما وإن طالّت المدّة؛ إلا أن يقطعه}.

- هذا الباب يأتي في ما يسمى بالعقود اللازمة، لأن العقود على نوعين: عقود لازمة، وعقود جائزة. والمراد بالعقود اللازمة التي لا يجوز فيها الفسخ من الطرفين إلا برضا الطرف الآخر، على سبيل الإقالة، فلو أن أحدهما مثلاً في البيع قال: أنا أريد أن أفسخ العقد، ما يجوز الفسخ إلا إذا رضي الطرف الآخر، فأقاله. هذا من حيث الأصل، إلا إذا كان ثمة خيار، فيجوز له حينئذ أن يفسخ ولو كان العقد أو البيع لازماً.
- أما في العقد الجائز فلا نحتاج إلى الخيار لأن الخيار ثابت في أصل العقد، فمتى شاء أحدهما أن يفسخ، فسَخَ في العقد الجائز.
- ومن العقود اللازمة البيع، والإجارة، ومن العقود الجائزة أي غير اللازمة، الوكالة والشركة. وإن كانت الآن الشروط والتنظيمات في الشركة تجعل الأصل في صورها، وأكثر صورها على سبيل اللزوم، لا على سبيل الجواز. إذن يراد بالجواز هنا، لا ما قد يتبادر إلى الذهن من الحل والحرمة، لا، وإنما الجواز ما يقابل اللزوم فيجوز لأحد الطرفين فسخ العقد من غير رضا الطرف الآخر، أو من غير إذنه.
- أما الخيار فهو الأخذ بخير الأمرين من الإمضاء أو الفسخ في العقد، وذلك يثبت للبائع والمشتري أو لأحدهما، بحسب الخيار ونوعه، وما يكون من اتفاق بين المتعاقدين عليه في بعض صورته كما سيأتي لأنه أنواعٌ متعددة.
- ومن حكم تشريع الخيار في العقود إعطاء المتعاقدين فرصة للتأمل والنظر والتروي لأن العقد عزمٌ وجزمٌ وحسمٌ ومُضيٌّ في الأمر.

## أنواع الخيارات

### أولاً: خيار المجلس.

- وهنا يمكن أن نبدأ بالنوع الأول الذي ابتدأ به المؤلف، حيث قال: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا. وهذا الحقيقة، قطعة من حديث جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية حكيم بن جزام «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كتما وكذبا مُحقت بركة لبيعهما»، وفي حديث ابن عمرو كلا الحديثين في الصحيحين، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا تباع الرجلان فكل واحدٍ منهما بالخيار، ما لم يتفرقا وكانا جميعاً»، وهذا الضابط، «ما لم يتفرقا وكانا جميعاً».
- فإذا كانا في مجلسٍ واحدٍ، فكلٍ منهما خيارٌ يسمى بخيار المجلس، وهذا يصدق على ما إذا كانا جالسين، أو واقفين، كانا يمشيان، أو في الطائرة يطيران، في السيارة يركبان، فالمراد بهذا لا شرط أن يكونا في مجلسٍ وإنما أن يكونا معاً، وألا يتفرقا، فهذا مجلسهما حقيقةً كان ذلك أو حكماً.
- ولذلك هذا النوع من الخيار يصدق على ما إذا كانا يجلسان في مكانٍ إلى بعضهما، وإذا كانا يركبان على سيارة ونحوها، وإذا كانا في طائرة أيضاً، وإذا كانا يسيران، وإذا دخلا إلى مجلسٍ معاً ثم خرجا معاً، فالخيار باقٍ ما دام معاً. ولذلك جاء في النص «ما لم يتفرقا، وكانا جميعاً» هذا هو الضابط، ما هو الضابط أنهما في المجلس فقط، فإن قاما جميعاً ولم يتفرقا سقط الخيار، بل هو باقٍ.



ولذلك هذا الخيار وهو خيار المجلس كما يسميه الفقهاء، يمكنك أن تسميه أو تصفه بخيار الاجتماع، والضابط فيه هو هذا أن يكونا مجتمعين.

ولذلك قال: «ما لم يتفرقا» ليدل على أن التفرق مُسقطٌ للخيار، متى تفرقا فقد سقط الخيار، والتفرق هنا كما أشار المؤلف بأبدانها، لماذا؟ لأن بعض الفقهاء لم يُثبت هذا النوع من الخيار، وإن كان عامة جماهير أهل العلم على إثباته، إلا أنهما ذهبوا -وهم المالكية - إلى عدم ثبوت هذا الخيار وأن المقصود بالتفرق هنا التفرق بالأقوال، ولذلك المؤلف نص هنا قال: بأبدانها، جواباً على هذا القول كما هو مذهب جمهور أهل العلم في الخيار، وأن خيار المجلس إنما يصدق عند التفرق بالأبدان.

#### • ما معنى التفرق بالأقوال؟

أي لو أنهما في مجلسٍ واحدٍ، انتهى العقد الذي تعاقدوا إياه، فقال أحدهما للآخر بعثتك كذا، قال اشتريت منك كذا، انتهى هذا الكلام، ثم انتقلا في الكلام في شؤونٍ أخرى، قالوا: قد تفرقا عندئذٍ بأقوالهما فلا خيار. لكن لو أنه قال بعثتك، قال: لا أنا أريد الحقيقة ألا تبني هذه السلعة، إنما السلعة الأخرى، أو لا أريدها بهذا الثمن إنما بثمانٍ أقل، أو إلى آخره، فلا زال الخيار هنا، والحقيقة أن هذا لا يعد خياراً، لأن العقد لم يثبت بعد، وإنما يكون الخيار بعد لزوم العقد وثبوته، وبناء عليه فإنه يمكن القول بأن هذا المذهب في حكم الخيار مرجوحٌ رجحاناً بيناً وأن ما ذهب إليه جماهير أهل العلم من إثباته هو ما دل عليه النص.

• وإنما يسقط هذا بأمرين لا ثالث لهما، وهما: التفرق بالأبدان، وهذا يكون في كل شيء بحسبه، لماذا، لأن هذا ستجد فيه وسائل وأحوال كثيرة، يعني مثلاً ممكن أن تتصل على شخصٍ بينك وبينه مفاوز، أصلاً لم تلتق أبداً، وإنما التقت كما يقال إرادتك وأصواتكما، فأنت تكلمه، وهو في بلدٍ بعيدٍ، وتقول مثلاً: اشتريت منك كذا، ويقول لك: بعثت عليك خلاص، وطبعاً المبيع معلومٌ، موصوفٌ، ما فيه جهالةٌ، مملوكٌ إلى آخره باستكمال الشروط الشرعية، فهل يقال ليس لهما خيار؟ لأنهما لم يجتمعا؟ أم يقال: هما في حكم المجتمعين ماداماً متصلين، فإذا انقطع الاتصال تفرقا، لكن لو كانا في نفس المكاملة، خلاص بعثتك واشتريت مني، ثم أنا قلت لك: كيف حالك؟ من أين أنت يا شيخ ميكائيل؟ من بوركينافاسو. أنا اتصلت عليه من بوركينافاسو، وباع علي واشتريت منه، ثم سألته عن بوركينافاسو، والأهل هناك، والبلاد وإلى آخره، ثم قلت: يا شيخ ميكائيل، أنا لا أريد أن أشتري منك، فهل يسوغ له أن يقول: لا، نحن تبايعنا، والبيع عقدٌ لازمٌ، يجب عليك أن تمضي في بيعك؟ أو هو يقول عفواً أخي عبد الله، أنا لا أريد أن أبيعك، هل ألزمه بأن يبيعي بناءً على اتفاقنا؟ أم لا؟ لا يلزم، ولا يقول قائل: هنا لا يثبت الخيار؛ لأننا لم نجتمع، الخيار ثابتٌ مع العقد، ولا يُراد به، أو لا يُنظر فيه إلى البدن، وإنما المقصود عندئذٍ الاجتماع الحكمي، فنحن مجتمعان، الآن لازلنا في الهاتف، لكن افترض أننا انتهينا أنا والأخ ميكائيل من المكاملة، أغلقتُ، ثم تذكرت أنني أريده في شيءٍ آخر، اتصلت عليه، السلام عليكم، الأخ ميكائيل، أنا كنتُ اتصلتُ عليك قبل قليل، نسيْتُ أقول لك كذا وكذا، بالنسبة للبضاعة التي اشتريتها منك، أنا ترى خلاص لا أريدها، ما رأيكم؟ يثبت الخيار؟

#### • ما يثبت الخيار في هذه الحالة: لأننا تفرقنا حكماً بانتهاء الاتصال.

• هذه الصور قد تكون أوضح من الصورة الأخرى، ما هي الصورة الأخرى؟ لما تأتي يا شيخ صهيب أنت وتريد أن تشتري عبر الشبكة عبر الإنترنت، فتدخل إلى متجرٍ إلكترونيٍّ، تشتري منه، تعطهم أمر بالشراء، وتدخل رقم بطاقتك الائتمانية، فيأتيك الرد منهم بالقبول بالبيع، فهنا يقال إن خيار المجلس مادام الاتصال عبر الشبكة قائماً، لكن لو أن الشخص انتهى من الاتصال بالإنترنت هنا، ثم اتصل بهم مرةً أخرى، وقال: أنا أراجع عن شرائي أو بيعي، فهنا لا خيار مجلسٍ.

• قد يقول بعضكم: لكن بعض المحلات ترفض أصلاً، وتقول: لا يمكن هذا، ولا نعطيك، تشتري منا بلا خيارٍ، فنقول: بالنسبة لخيار المجلس، دع عنك الخيارات الأخرى سنأتيها، هل هذا مشروعٌ أم لا؟ يعني لو أن الأخ سمير، عنده بضاعةٌ، وأراد يبيعها علي، فقال لي: لكن ترى ما فيه خيارٌ، إذا اتفقنا، ولو كنا في المجلس، يلزمك هذا، وهذا يا إخوة، يُحتاج إليه إذا كان

الاجتماع بين المتبايعين مطوّلًا، كيف؟ ركبْتُ مع شخصٍ ذاهبٍ إلى مكة، الطريق عشر ساعاتٍ، وأنت عند مخرج الرياض، أردت أن تبيع عليه، أو يشتري منك، إذا قلنا بأنه مادام مجتمعين فالخيار-خيار المجلس- ثابتٌ، فله أثناء هذه العشر ساعات كلها له أن يفسخ في أي وقتٍ، وهذا في الحقيقة قد يلحق في بعض الحالات ضررًا بالبائع؛ لأنه يريد أن ينتهي بسببٍ أو بآخر من هذه السلعة والبضاعة أو العقار أو نحوه، وهذا يتضح أكثر فيما لو كان في سفينةٍ، سيجلسون شهرًا كاملاً مثلاً، خاصةً إذا كانت السفينة عبارةً عن مكانٍ واحدٍ، ليست كبيرةً فيها مجالس وأدوارٌ كما في بعض السفن، فجاء الشرع بحلٍ لكونه شرعًا من لدن حكيمٍ خبيرٍ، لمثل هذه المستجدات الكثيرة، وإن لم تكن موجودةً في ذاك الزمن، أقصد في بعض تطبيقاتها، لكن جاء الحل لها، وهي: فإن خيّر أحدهما الآخر فقد وجب البيع، ما معنى خيّر؟ يعني أسقط خيار الآخر، فأقول لك: إذا أتيت أبيع، ترى ما فيه خيار لك، وتقول لي أنت: ولا أنت، فنتفق على ألا خيار، فبمجرد أن يتم التعاقد بيننا، يثبت عندئذٍ العقد، هذا معنى قوله: فإن تفرقا ولم يترك أحدهما البيع، فقد وجب البيع.

## ثانيًا: خيار الشرط.

- ذكر بعده خيار الشرط، هذا يراد به خيار الشرط، إلا أن يشترط الخيار لهما أو لأحدهما، يعني أن الخيار هنا سيمتد، فيخرج من كونه خيار مجلسٍ قائمٍ على الاجتماع، سواءً كان الاجتماع حقيقةً أو حكمًا كما بينّا، إلى أن يكون خيار شرطٍ، لأنه أيضًا يقوم على الاشتراط، بأن يشترط أحد المتبايعين على الآخر، أو يثبت ذلك لكلٍ منهما، كل واحدٍ يشترط هذا، أن ترى معنى وقتٌ، شهرٌ، أقل أكثر، بحسب الخلاف في المدة، فالمذهب وهنا أشار إليه المؤلف هنا خلًا للجمهور، الذين يقيّدونه بثلاثة أيامٍ، كالحنفية والشافعية، والمالكية يجيزون الزيادة اليسيرة عليها، لكن الحنابلة كما قرر المؤلف هنا، يقولون: وإن طالت المدة، لو قال سنةً أو سنتين، بمعنى اشتري منك أرضًا، وقال: أنا اشتري هذه الأرض، لكن لي الخيار سنةً، أثناء هذه السنة، قد يبدولي فأعيد لك أرضك، انظر كيف انتقلنا من خيار مجلسٍ قصيرٍ، إلى خيار شرطٍ قد يطول.
- وهذا الخيار ذهب إلى القول به جماهير أهل العلم، حتى خُي الاتفاق عليه، وإن كان ثم خلافٌ يسيّر فيه، قد ينفي ثبوت الإجماع، ولكن الأدلة العامة دالةٌ عليه، من أظهرها: قوله -صلى الله عليه وسلم: «المسلمون على شروطهم»، وهذا الحديث، وإن قال بعضهم بضعفٍ في سنده، لكن العمل عليه، وقد جاء ما يدل على ثبوت الحكم المشتمل عليه.
- وهذا الحديث المثبت لهذا النوع من الخيار، وهو خيار الشرط، يفيدنا بأن ملكية البيع في مثل هذه الحالة، في خيار الشرط، تكون للبائع: لأن البيع لم يتم بعد، وهذا الحقيقة بناءً على قولٍ، أما القول الثاني: فهو كون الملك في مدة الخيارين، سواءً خيار الشرط، أو خيار المجلس للمشتري، وهو ما قاله المؤلف هنا.
- يمكن أن نشير هنا إلى هذه المسألة، وهي مسألة: كون الملك للمشتري في مدة الخيارين، وهذا الحقيقة قولٌ قويٌّ، وهو المذهب عند الحنابلة، ويدل عليه قوله -صلى الله عليه وسلم: «من باع عبدًا وله مالٌ»، «من باع عبدًا» والعبد هنا مملوكٌ رقيقٌ، «وله مالٌ، فماله للذي باعه، إلا أن يشترط المبتاع»، وهو المشتري، فأثبت للمشتري مُلك هذا المال، قسيم قوله: «فماله للذي باعه»، يعني ملك البائع للمال، قسيم ذلك ونظيره، أن يكون المال للمشتري عند الاشتراط، فدل هذا على أنه في حالة الشرط، يكون الملك للمشتري؛ لأنه قال: «إلا أن يشترط المبتاع، فيكون المال له»، وهذا من أقوى الأدلة التي ذكرها الفقهاء في هذه المسألة، وذلك يترتب عليه مسائل كثيرةٌ، إذا قلنا إن الملك في مدة الخيار للمشتري.
- من هذه المسائل: مثلاً النماء الذي يكون عند البيع، مثلاً شخصٌ باع على آخر نفترض بهيمةً أنعامٍ، ثم ولدت هذه البهيمة، إذا قلنا إن الملك للبائع، فالأولاد، أو الذي تمت ولادته من قبل تلك البهيمة، من نتاج يكون للبائع، وإذا قلنا إنه للمشتري، انتقل للمشتري، وهذا من الفروق الحقيقة المهمة، منها مثلاً، وهذا فرق مهم جدًا الضمان، لو أنها ماتت وهي عنده، وأحيانًا هذا يكون مؤثرٌ، بمبالغ طائلةٍ قيمته، فإذا قلنا إن الملك للبائع، فيضمنها البائع، وإذا قلنا للمشتري، فيضمنها المشتري، إذن الخراج والضمان، النماء والهلاك كما يقال، هذا دائمًا من آثار ما يسعى بالملك؛ لأنه يتبعه، ويدور معه.

## ثالثًا: خيار العيب.

{قال: وإن وجد أحدهما بما اشتراه عيبًا، لم يكن علمه، فله رده أو أخذ أرش العيب، فما كسبه المبيع، أو حصل فيه من نماءٍ منفصلٍ قبل علمه بالعيب، فهو له: لأن الخراج بالضمان}.

- وهو في قوله: وإن وجد أحدهما بما اشتراه عيبًا، هذا ما يسمى بخيار العيب، وخيار العيب يكون فيما إذا كان في السلعة نقصٌ يؤثر في قيمتها، وهذا النقص غير معلوم لدى المشتري عند العقد، فيثبت له عندئذٍ الخيار، وذلك بأن يفسخ العقد عند علمه بالعيب، ولو كان ذلك بعد التعاقد، مع أن العقد لازمٌ.
- وله حالةٌ أخرى، لو قال: أنا ما أريد أن أفسخ، فيأخذ الأرض، ما هو الأرض؟ الأرض قسط ما بين قيمة الصحة والعيب، يعني تقوم تلك السلعة، وهي صحيحةٌ غير معيبةٍ، قيمتها بألف ريال، يوم نظرنا في العيب هذا وجدنا أن قيمتها وهي معيبةٌ ثمانمائة ريال، كم الأرض؟ مائتا ريال، فيقال: لك ألا تفسخ، وتأخذ المائتين، وهذا القول هو الذي أشار إليه المؤلف -رحمه الله تعالى- في قوله: وإن وجد أحدهما بما اشتراه عيبًا لم يكن علمه، هذا الشرط، لو كان يعلم العيب عند التعاقد، لا يُعد عيبًا؛ لأنه اشتراه على بينة، ودفع ثمنه، وقد علم نقصه، فتكون عندئذٍ قيمته منقوصًا، وهذا كما ذكرنا لا يُعد عندئذٍ عيبًا في العقد نفسه.
- قال: فله رده؛ لأن هذا العيب لم يكن يعلم به، فله أن يرده عندئذٍ فيفسخ العقد، أو أخذ أرش العيب ، الذي بيناه، وهذا القول هو المذهب، وثمَّ روايةٌ أخرى، اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية، وهذه الرواية عند الحنابلة، وقال بها بعض الفقهاء، وهو أنه ليس له إلا أن يمضي في العقد أو يفسخ، فليس له أن يطالب بالأرض من غير فسخ، لماذا؟ قال: لأن البائع لن يرضى بإخراج ملكه إلا بهذا العوض، وهو الألف ريال، فإلزامه عندئذٍ بدفع المائتين، إلزامٌ بما لا يرضى به، تقولون: طيب، هو باع شيئًا معيبًا، لا إشكال، يتم الفسخ، فتعود السلعة له كما هي، ربما يجد من يشتريه وهو معيبٌ بهذا الثمن الذي باعه عليك، وأنت لم تعلم بعيبه.
- وأيضًا يدل عليه قالوا حديث المصبرات، كما سيأتينا «لا تُصَرُّوا الإبل والغنم، فمن ابتاعها»، يعني اشتراها وهي مصراتٌ وهو لا يعلم «فهو بخير النظرين، إن شاء أخذها، وإن شاء ردها، وصاعًا من تمرٍ» ، وهذا الصاع كما سيأتينا من التمر، لأجل ما في بطنها من حليبٍ أثناء التعاقد، وليس من الأرض، ولذلك لاحظ النبي -صلى الله عليه وسلم- ذكراهاتين الحاليتين، فما فيها أرشٌ، وهو قسط ما بين أوقية ما بين الصحة والعيب، ولذلك هذا القول قويٌّ، ويمكن أن نشير إلى مسألةٍ، وهي: مسألة ضابط العيب، كما أشرت قبل قليل، أن هذا الضابط يكون فيما يُنقص من القيمة نقصًا ظاهرًا، أما الشيء اليسير، أو لا يُنقص أحيانًا، فهذا لا يُعد عيبًا يثبت معه الخيار.

{قال: وإن وجد أحدهما بما اشتراه عيبًا، لم يكن علمه فله رده، أو أخذ أرش العيب، وما كسبه المبيع، أو حصل فيه من نماءٍ منفصلٍ قبل علمه بالعيب، فهو له}.

- له، لمن؟ للمشتري؟ كيف وهو الآن فيه عيبٌ، وسيرده للبائع؟
- لأن الضمان كان عليه، بسبب أنه لم يكن يعلم بالعيب، لكن لما علم بالعيب بعد ذلك، صار الضمان على البائع، فالخراج بالضمان هذه القاعدة على ما هي عليه، هي أصلٌ عظيمٌ جدًّا من أصول التشريع، وصورته أن خراج هذه السلعة، وربحها لو كان لها ربحٌ، سيكون لهذا المشتري، إذ لا عيب، فلما علم بالعيب بعد فما يكون من ربحٍ بعد ذلك، فيكون للبائع، إذا أراد الفسخ، ولم يرض بهذا العيب، أما إذا رضي، قال أنا راضٍ بالعيب، فعندئذٍ لا خيار، ويكون الربح إن كان له، أي للمشتري.
- وإن تلفت السلعة، أو عتق العبد، أو تعذر رده، فله أرش العيب، لماذا؟ لأنه تعذر عندئذٍ الرد والفسخ، فليس له إلا أن يأخذ الأرض، وهو القيمة، يعني مثل كما قلنا بثمانمائة وألفٍ، يأخذ المائتين عندئذٍ، أما السلعة فقد هلك، ولا يمكن ولا يتصور الراد.

رابعًا: خيار التبدليس.

{قال: وقال النبي -صلى الله عليه وسلم: «لا تُصَرُّوا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد ذلك، فهو بخير النظرين، بعد أن يحلبها، إن رضيها أمسكها، وإن سخطها، ردها وصاعاً من تمرٍ»}.

- هذا ما يسمى بخيار التدليس، والتدليس من الدلسة، وهي الظلمة، ومعناه: خيار الإخفاء، وله صورتان:
    - (١) أن يُظهر الشيء على وجهٍ أكمل مما هو عليه،
    - (٢) أن يُظهر كماله ويخفي عيبه، إذن في الصورة يُظهره أكمل مما هو عليه، وما فيه عيبٌ.
  - وهذا النوع يمكن أن نضبطه -الذي هو خيار التدليس- بضابطٍ، حتى يشمل هذه الصورة وتلك، وهو: إظهار المبيع بصفةٍ مرغوبةٍ، مع كونه ليس كذلك، والفرق بينه وبين خيار العيب: أن العيب فوات كمالٍ، أما التدليس: فهو إظهار محاسن، والمبيع خالٍ منها، ويكون إذا اشتمل على عيبٍ فيه قدرٌ زائدٌ على مجرد خيار العيب: لأنه تغطيةٌ لهذا العيب، بينما تخيير العيب الأصل عند الإطلاق، أنه الأصل عدم التغطية، وإنما عدم علم المشتري بهذا العيب، ومن صورته: التَّصْرِيحُ، يعني خيار التدليس، والتَّصْرِيحُ المذكورة بالحديث هنا، والمراد بالتَّصْرِيحُ ترك حلب الناقة والشاة حتى يجتمع ضرعها، فيبدو كثيراً، ثم إذا حُلب جاء الحليب في أول حلبٍ بكميةٍ كبيرةٍ، لكنه بعد ذلك يرجع أقل من ذلك، فعندئذٍ يكون هناك نوعٌ من التدليس، الذي يثبت معه الخيار.
  - ورد الصاع هذا من التمر، لأجل كما ذكرنا ما يكون من حليبٍ أثناء العقد تم حلبه، هذا محض العدل، والقياس فيه الحقيقة من الحكم والمعاني الشيء الجميل، لكن الوقت قد لا يُسَعَف.
- {قال: وكذلك كل مُدْلَسٍ لا يعلم تدليسه، فله رده، كجارية حمَّروجهها، أو سوّد شعرها، أو جَعَدَها}.
- هذه ألوانٌ من التدليس، فكل مُدْلَسٍ يعني مبيع تم تدليسه من قِبَلِ البائع، فله أن يُرد. وهذه بعض الصور، مثل تحمير وجهها، أو تسويد شعرها؛ لأن هذا يدل على نضارتها وجمالها، أو تجعيده، والتجعيد ما يكون فيه من التواء وانقباضٍ، قال: يدل على قوتها، هذا كله من العيوب التي يمكن عندئذٍ أن يثبت معها خيار التدليس.
- {أورحى حبس الماء وأرسله عليها عند عرضها على المشتري}.
- الرحى التي يجتمع فيها الماء، ويُسحب منها، ويؤخذ فيُرَوَّى منه، فإذا ضمّر الماء، أو حبسه فيها فيكون كثيراً، فإذا أخذ منها المشتري لأول مرة، جاءه من الماء شيءٌ كثيرٌ، فظن أنها كذلك، بينما هي إنما كانت كذلك: لأن الماء قد جُمع، كما جُمع الحليب في الشاة المصرة، فهذا كله مما هو ممنوعٌ يثبت معه الخيار، مثل ما يفعل بعض الباعة الآن، في التمور مثلاً أو الفواكه، يزيد كثيراً من القراطيس، أو أحياناً يضع شيئاً من الكرتون الذي يتسع معه، ويزيد معه حجم هذه البضاعة، هذا نوعٌ من التدليس أيضاً، لأنه يثبت معه خيارٌ، لاسيما إن كانت كما ذكرنا لها أثرٌ في الثمن.

وصلّى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.





## الدرس السادس

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### باب الخيار.

{بسم الله، الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن ولاة، أما بعد..  
فالحمد اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمجاهدين وجميع المسلمين.  
قال ابن قدامة رحمه الله:  
باب الخيار.

البيعان بالخيار ما لم يتفرقا بأبدانها، فإن تفرقا ولم يترك أحدهما البيع، فقد وجب البيع، إلا أن يشترط الخيار لهما أو لأحدهما مدة معلومة، فيكونان على شرطهما وإن طال المدة {

- هذا خيار الشرط كما ذكرنا، ويشترط فيه أن تكون المدة معلومة، فلا يجوز اشتراط الخيار بإطلاق من غير تحديد للمدة، على خلاف بينهم هل هي ثلاثة أيام كما هو الجمهور، أم أزيد من ذلك ولو طال كما هو المذهب ونص عليه المؤلف هنا.

### {قال: إلا أن يقطعه}

- إلا أن يقطعه، سواءً في خيار المجلس، أو في خيار الشرط انتهى عندئذ الخيار وسقط.

{وإن وجد أحدهما بم اشتراه عيباً لم يكن علمه فله رده أو أخذ أرش العيب، وما كسبه المبيع أو حصل فيه من نماء منفصل قبل علمه بالعيب فهو له لأن الخراج بالضمان، وإن تلفت السلعة أو عتق العبد، أو تعذر رده فله أرش العيب {

- لأنه لا يمكن عندئذ الفسخ فقد هلكت السلعة التي تم التعاقد عليها.

{وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تصرا لإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين، بعد أن يحلبها، إن رضىها أمسكها، وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر» {

- وهذا خيار ماذا؟ خيار التدليس، كما تعرضنا أيضاً في الدرس الماضي.

{فإن علم بتصريتها قبل حلبها فله ردها ولا شيء معها، وكذلك كل مدلس لا يعلم تدليسه فله رده، كجارية حمروجهها أو سود شعرها أو جعده أو رعى حبس الماء وأرسله عليها عند عرضها على المشتري، وكذلك لو وصف المبيع بصفة يزيد بها ثمنه فلم يجدها فيه، كصناعة في العبد أو كتابة، أو أن الدابة هملاجة، والفهد صيود، أو معلّم، أو أن الطائر مصوت ونحوه. ولو أخبره بثمان المبيع فزاد عليه رجع عليه بالزيادة وحظها من الربح إن كان مرابحة {

- وكذا لو وصف المبيع بصفة يزيد بها ثمنه فلم يجدها فيه، هذا هو الذي أشرنا إليه من الأنواع وهو خيار الخلف في الصفة، قد ذكره المؤلف هنا، اختلفت الصفة والصفة لها أثر في الثمن، مثل ما لو وصف هذه السلعة بأنها قال الدابة هملاجة والفهد صيود أو معلّم، والطائر مصوت، أي صوته جميل وله أثر في ثمنه، كما لو كان بلباً أو نحو ذلك.
- وتبين أن هذا غير دقيق، ولا يتحقق فيه المقصود، مثلاً هذه البقرة في الحراثة نشيطة، وتقوم بجهد يقدر بكذا وكذا، ثم تبين أنها ضعيفة، وأنها لا تقوم بهذا الجهد بل ولا بنصفه، فعندئذ له خيار يسمى خيار الخلف في الصفة، وذلك بدفع الضرر عنه، ولا ضرر ولا ضرار.

- وهذا يقاس على المصرة، لأن المصرة الآن أثبت الشارع فيها الخيار لما كان يُظن فيها من صفة كثرة الحليب ونحوه، وتبين خلافه، فكان الخيار، فكذا هنا، يشمل المصرة وغيرها من كل ما تختلف فيه الصفة عما ذكر البائع مما له أثر في الثمن.

**← قال: ولو أخبره بثمان المبيع فزاد عليه رجع عليه بالزيادة، وحظها من الربح إن كان مربحةً**

- لو أخبره أن المبيع هذا بثمانٍ معين، فتبين أن هذا الثمن الذي دخل المبيع فيه على البائع أقل من ذلك، يعني مثلاً يقول إن هذه السلعة اشتريتها بعشرة آلافٍ وسأبيعها عليك بأحد عشر ألفاً، واضح، سأربح ألفاً، وتبين أنه اشتراها بثمانية، مع أنه يعلم الآن بالثمان، والسلعة أمامه والثمان أحد عشر ألفاً اتفقنا عليه، قال: ولو أخبره بثمان المبيع فزاد عليه رجع عليه بالزيادة، أي إذا كان زاد عليه فقال مثلاً اشتريتها بعشرة آلاف، وهو لم يشتريها إلا بما هو أقل من ذلك، فإنه عندئذٍ يرجع عليه بالزيادة كما قرر المؤلف هنا.
- وهذا قد ذهب فيه بعض أهل العلم إلى أن للمشتري الخيار، بين إمضاء البيع بالثمان الذي اتفقا عليه، وبين الفسخ. بينما في الصورة التي أشار فيها المؤلف إلى المسألة ما فيه فسخ، قال رجع عليه بالزيادة فقط، فليس له عندئذٍ الحق بالفسخ.
- وهذا القول الثاني المقرر للفسخ قويٌّ، قياساً على تلقي الركبان، حيث له عندئذٍ أن يفسخ، إذا تبين أن الثمن بخلافه، بخلاف ما تُلقى به، فلما جاء إلى السوق وجد أن الثمن أكثر مما باعه على هذا المتلقي له به، فله عندئذٍ أن يفسخ.

**← قال: وحظها من الربح إن كان مربحةً.**

- المراجعة عند الفقهاء يريدون بها البيع برأس المال وربحٌ معلومٌ، يعني بأن يعلم المشتري أن رأس مالك في السلعة كذا، وأن ربحك فيها مقداره كذا.
- وحظها من الربح إن كان مربحةً، وإن بان أنه غلط على نفسه، ما معنى غلط على نفسه؟ أي العكس، لو قال ترى أنا رأس مالي بمائة، وأريد أن أبيعها عليك برأس مالي، وتبين أن رأس ماله كم؟ مائتان أو مائة وعشرون، قال: إن بان أنه غلط على نفسه أيضاً ما يضيع حقه، لأن الإسلام دين عدلٍ، قال: خير المشتري بين رده، إما أن يرد له السلعة لأنه ما باعها على أساس أنها أقل من رأس المال، هو كان يظن رأس ماله مائة، صار رأس ماله مائة وخمسين، أو يرد له الزيادة، فيقول خذ هذه خمسون، لأن رأس مالك مائة وخمسون، وأنا أخذتها منك بمائة، وأنت كنت تظن أن رأس مالك مائة، وتبين أنه مائة وخمسون، ولكن السلعة لا نعيدها عليك، لأنك أردت أن تبيعها برأس مالك، وهذا رأس مالك.

**← قال: وإن بان أنه مؤجلٌ ولم يخبره بتأجيله فله الخيار بين رده وإمساكه**

- لو اشترى السلعة منه، وقال لك السلعة، أنا اشتريتها بعشرة آلاف ريال، سأبيعها عليك بعشرة آلاف بم اشتريت به، لكنه صادقٌ في أنه اشتراها بعشرة آلافٍ، إنما لم يبين أنه اشتراها بعقد تقسيطٍ، عشرة آلاف يسدها في أربعة سنواتٍ، لو اشتراها نقداً يمكن دخلت عليه بثمانية آلافٍ، فهو اشتراها أجلاً تقسيطاً، وباعها حالاً، قال لك ماذا هنا؟
- إن بان أنه مؤجلٌ، رأس المال هذا الذي باع به مؤجلٌ، فباعه برأس ماله ولم يخبره أنه مؤجلٌ، فما يفوت الفقه حق المشتري حتى في هذه الحالة، قال: فله الخيار بين رده وإمساكه، فإذا أن يرد عليه الثمن، ويأخذ البائع سلعته والمشتري الثمن، وإما أن يمسكه على ما اشترى به عندئذٍ.

**← قال: وإن اختلف البيعان في قدر الثمن تحالفاً، ولكل واحد منهما الفسخ إلا أن يرضى صاحبه**

- قال إن اختلف البيعان أي البائع والمشتري في قدر الثمن ولا بينة لأحدٍ منهما، ما فيه بينة، لا تثبت الثمن الأقل الذي يذكره المشتري، ولا الثمن الأكثر الذي يدعيه البائع، ما الحكم هنا؟
- قال: تحالفاً، ولكل واحدٍ منهما الفسخ إلا أن يرضى بما قال به صاحبه، يحلف البائع أولاً فإن رضي المشتري تم العقد ولزم، وإن لم يرض حلف المشتري فإن رضي البائع يحلف المشتري تم العقد على هذا الثمن الأقل الذي يذكره المشتري، وإلا

يتفاسخان والأصل في ذلك حديث ابن مسعود: «إذا اختلف المتبايعان وليس بينهما بينة، فالقول قول رب السلعة، أو يتتاركان».

- وأخذ منه بعض الفقهاء أن القول قول البائع مع يمينه، لأن السلعة خرجت منه، وهو أعرف بها، والأصل أنها ما تخرج عن ملكه إلا بعلمه ورضاه، وهذا يكون فيما يذكر من ثمن، وهذا الحقيقة القول قوي في هذه السلعة، قال: فالقول ما يقول رب السلعة أو يترادان، وهذا الشاهد من الحديث وهو ثبوت الفسخ عندئذ فيما لو لم يقبل المشتري بقول رب السلعة.
- فعندئذ يثبت الفسخ، وهذا ما أراده المؤلف من أن المتبايعين، البائع والمشتري كلاهما يحلف، يحلف البائع أولاً فإن رضي المشتري بقوله وإلا حلف، فإن لم يرض البائع بقوله كان عندئذ الفسخ.
- لو خرجنا إلى الشريحة التي عرضناها في أنواع الخيار، لاحظنا خيار المجلس، خيار الشرط، خيار الغبن، خيار التدليس، خيار العيب، خيار اختلاف المتبايعين، خيار التخبير بالثمن، خيار الخلف في الصفات، ما هو الذي لم يذكر؟ الغبن، والغبن من صورته تلقي الركبان، والنجش، هذا من الصور، لأنه غبن فيزداد في قيمة السلعة ما لا تستحقه، هذا الغبن الذي يكون عندئذ هو ليس عيباً، وليس أيضاً تدليساً، وليس كذلك من خيار الشرط من باب أولى ولا المجلس ولا ولا، إنما يثبت بهذا النوع من الزيادة في السلعة أو في ثمنها، وذلك يكون كما ذكرنا بصور منها النجش، وهذا يكون من طرف ثالث، أو تلقي الركبان يكون من الشخص القادم من خارج المدينة فيتلقى قبل أن يعرف السوق وثمانه، فيشتري منه بأقل من القيمة الحقيقية، هذا غبن لأنه دخل عليه نقص في الثمن، وهو يستحق أكثر من ذلك، فله عندئذ الخيار وفي كل صورة سواء كان النجش أو تلقي الركبان أو غيرها من الصور جاء ما يثبت حكم الخيار فيها، فهو خيار ثابت عند أهل العلم: لرفع الضرر والأصل في ذلك القاعدة الشرعية العظيمة لا ضرر ولا ضرار، كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم.

## باب السلم.

{قال رحمه الله: باب السلم

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين، فقال: «من أسلم في تمر فليسلم في كيل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل معلوم».

ويصح السلم في كل ما ينضبط بالصفة إذا ضبطه بها، وذكر قدره بما يقدر به من كيل أو وزن أو ذرع أو عد، وجعل له أجلاً معلوماً، وأعطاه الثمن قبل تفرقهما، ويجوز السلم في شيء يقبضه أجزاء متفرقة في أوقات معلومة، وإن أسلم ثمناً واحداً في شيئين لم يجز حتى يبين ثمن كل جنس.

ومن أسلم في شيء لم يصرفه إلى غيره، ولم يجز له بيعه قبل قبضه، ولا الحوالة به، وتجوز الإقالة فيه أو في بعضه لأنها فسخ.

- قال المؤلف هنا: عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين، فقال: من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل معلوم.
- السلم هو لغة أهل الحجاز، ويراد به التسليم، والسلف لغة أهل العراق، ويراد بالسلف التقديم، وكل من هذين اللفظين دالٌّ على حقيقة من حقائق السلم، فالسلم في الحقيقة يراد به ما ذكره الفقهاء من أنه عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمان مقبوض في مجلس العقد.
- يكون عقداً على موصوف لا على معين، إذ يحرم السلم على معين، لأنه يتحقق معه الغرر عندئذ، إذ السلم في الأصل معدوم عند التعاقد، فإذا كان على معين فربما يؤدي ذلك إلى الغرر، إذن لابد أن يكون عقداً على موصوف، وهذا الوصف ينفي الجهالة كما سيأتي في الذمة مؤجل، ما يكون هذا العقد على موصوف حال، وإنما يكون مؤجلاً، ويكون لهذا الأجل كما سيأتي وقع في الثمن.

- والشرط فيه السلم والسلف، التسليم والتقديم، أن يقدم الثمن في مجلس العقد، بثمنٍ مقبوضٍ في مجلس العقد، وهذا ما يمكن أن يقودنا إلى شروط السلم وأركانه.

فأما أركانه فهي:

• الصيغة، والعاقدان، والمحل.

١) فالصيغة يراد بها الإيجاب والقبول، وتكون بكل لفظٍ دل عليها.

٢) والعاقدان: المسلم والمسلم إليه.

٣) والمحل: المسلم فيه ورأس المال.

• كيف نتصور هذا؟ نتصور هذا كما يلي:

العاقدان المسلم والمسلم إليه، نأخذ الصورة، الأخ سمير، نفترض أن عندك تمرّ تباع وتشتري في التمر، عندك مزرعة، فالموسم ليس الآن، بعد ستة أشهرٍ أو أكثر من ذلك، فآتي أنا إليك وأقول لك أنا سأشتري منك مائتا كيلو من التمر، وأذكر لك نوعُ هذا التمر، نوعٌ سكريّ، وصفه كذا وكذا، بما يرفع ويدفع عنه الجهالة. ونتفق على وزنه الذي هو الكيل، فأقول لك أريد منك مائة كيلو، بثمنٍ مثلاً عشرة آلاف ريال.

وذلك بعد مثلاً سبعة أشهرٍ أو ستة أشهرٍ، في رجب أو شعبان، نتفق على الموعد في رجب مثلاً، يكون هذا الموعد في العادة التمر موجوداً فيه، ولا ألزمك أنا بمزرعةٍ معينة، من مزرعة كذا دون غيرها، ألزمك أنا بوصف هذا التمر.

أعطيك مبلغاً الآن العشرة آلاف، والتمر هذا الموصوف، والمتفق على ثمنه وأجله، هو ما يمكن أن نسميه المسلم فيه، فعندنا رأس المال، المبلغ الذي أعطيتك، المسند فيه التمر، أنا مسلم وليس المراد بالمسلم هنا ما يقابل المؤمن أو غير المؤمن، مسلم يعني مجرد لعقد السلم، فاعلٌ لعقد السلم، أنت مسلمٌ إليك، فكان عندئذٍ المراد من عقد السلم واضحاً، ويمكن عندئذٍ أن نقول بأن السلم لا بد له من شروطٍ، أشار إليها حديث ابن عباس المتقدم في جملة، وثمَّ شروط أخرى دلت عليها الأدلة والقواعد الشرعية «من أسلف فليسلف في كيلٍ معلومٍ، ووزنٍ معلومٍ، إلى أجلٍ معلومٍ».

• الإسلاف هنا التقديم، تقديم الثمن، أن يكون معلوماً المسلم فيه قدرًا وأجلًا ، وبهذا كما ذكرنا يتحقق المقصود من السلم عند الإطلاق، وهنا يمكن أن نشير إلى قضية الفرق بين السلم وبين البيع المعلوم.

• الفرق الرئيسي بينهما: أن بيع المعلوم المنهي عنه، هو كل مبيع مجهول الوجود في المستقبل، أما ما لا يكون مجهول الوجود، بل معلوم الوجود في المستقبل، فلا يكون عندئذٍ من الممنوع ، ولذلك يمكن أن نقول أن الشريعة لم تأت بالمنع من بيع المعلوم، وإنما أتت من النهي عن بيع الغرر، والغرر يتحقق مع بيع المعين إذا كان معدوماً، أما إذا كان موصوفاً في الذمة، فإن هذا لا يتحقق معه غرر، إذا ما وجدت التمر في هذه المزرعة، تجده في المزرعة الأخرى، إذا ما وجدته عند فلان، تجده عند فلان، ولذلك النبي -صلى الله عليه وسلم- منع من أن يكون السلم في حائطٍ معينٍ؛ لأن المسلم هنا فيه مجهول الوجود في المستقبل، وأجاز السلم في ثمر البلد كله، من غير تقييدٍ بحائطٍ؛ لأن المسلم فيه هنا محقق الوجود بحسب العادة.

## ← شروط السلم.

- {مثلاً لو في السلم هذا المزارع مثلاً هو كان يحتاج إلى مبلغٍ لكي يستكمل به الزراعة، مثلاً زارع الذرة، فذهب إلى واحدٍ، وأخذ منه مبلغاً لكي إذا زرع وحصد الذرة، منه يعطي الجذاذ لهذا الذي قدم له المبلغ، فهل فيه شيء في هذا؟}.
- هذا الأصل في السلم، أن أهل المزارع ما يكون عنده نقودٌ لاستصلاح مزارعهم، ولتكميل ما تحتاج إليه من تسميرٍ، فيأتون لمن لديه المال، من تجارٍ وغيرهم، ويقولون: نبيعكم محصولاً بقدر كذا عند الجذاذ، ما هو الآن، يعني عند أوان هذا التمر، أو الثمر، وذلك بعد مدةٍ من الزمن، فهنا يستفيد الآن المبلغ الذي أخذه مقدماً، طيب والمشتري ماذا يستفيد؟ المشتري يستفيد أن ثمن هذا التمر سيكون أقل، التمر أو البطاطس، أو غيرها من الأنواع، أحياناً تكون سلعة، ليست مزروعاتٍ، فليس السلم مقصوداً على المزروعات على الراجح، ولذلك يقال إنه لو كانت الصورة بهذا النحو الذي تذكر، فهي صورة السلم.



• يصح السَّلَم بكل ما ينضبط بالصفة إذا ضبطه بها، وذكر قدره بما يقدره، من كيلٍ، أو وزنٍ، أو ذرعٍ، أو عدٍّ، أو نحو ذلك، وجعل له أجلاً معلوماً، وأعطاه قبل التفرق، وهذه هي الشروط كما ذكرنا.

(١) الشروط فيها كون المسلم فيه مؤجلاً، أن يكون مؤجلاً، فما يجوز أن يكون حالاً؛ لأن السَّلَم كما ذكرنا يقوم على تعجيل الثمن، وتأجيل المثل، ولذلك لو كان حالاً صار بيع حلول، ولم يكن سَلماً، ولم يتحقق فيه المقصود، ولا بد من أجل يكون له وقع في الثمن، هذا عند جمهور أهل العلم، إلا الشافعي -رحمهم الله جميعاً-، فقد قال بجواز السَّلَم الحال، وقال: إن كان السَّلَم يجوز في المؤجل، فهو في الحال أجوز، وهذه من العبارات الجميلة، التي ذكرها الشافعي، ومن أيضاً الشروط: كون هذا الأجل معلوماً، ومحددًا من الطرفين، فلا يجوز أن يكون على الأجل مطلقاً، أو متردداً، بل لابد أن يكون معلوماً من الطرفين، أن يكون ديناً في الذمة، يعني المسلم فيه، البضاعة، لابد أن يكون ديناً في الذمة، فما يكون معيناً لأجل الضمان؛ لأنه إذا كان معيناً وهلك، ترتب عليه الغرر، الذي أردنا أن لا نقع فيه في مثل صورة السَّلَم، لاسيما وأنه لا يكون موجوداً عند العقد، أما إذا كان ديناً في الذمة، فإنه يلزمه تحصيله، إن لم يكن من هنا كان من هناك.

(٢) لابد من ذكر جنس المسلم فيه، ونوعه، وصفاته المميزة له؛ لأن هذا يرفع الجهالة، وقد قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «من أسلف فليُسلف في كيلٍ معلوم، ووزنٍ معلوم» فلا بد من أن تذكر الصفات التي يتأثر فيها ثمن هذا السَّلَم.

(٣) أيضاً كونه مما يمكن انضباط صفاته، بكيلٍ أو وزنٍ، أو ذرعٍ، أو عدٍّ، فهناك أشياء يمكن أن تنضبط بالصفة، قالوا: من الأشياء التي يمكن أن تنضبط بالصفة: المكيلات، والموزونات، والمزروعات، مثل القماش مثلاً ونحو مما يزرع.

أما ما يكون من قالوا المصنوعات، مثل الأواني، والجواهر الثمينة، فهذه لا يجري فيها السَّلَم؛ لأنه لا يمكن أن تُضبط، والحقيقة أن مثلاً الأواني، هذا الكلام في القديم، أما الآن فالأواني لها أرقام دقيقة، تكون هذه الأرقام عبر الأجهزة الحاسوبية، التي تبين فيها دقة هذا المصنوع، فيمكن عندئذ إجراء السَّلَم فيها، فانضباط الصفة يختلف من زمنٍ إلى آخر، من حالٍ لآخر، والقصد فيه كما ذكرنا انتفاء الغرر، أو الجهالة، أو عدم معرفة حقيقة هذا الشيء، فمتى كان هذا واضحاً دقيقاً سواء كان مكيلاً أو موزوناً أو مدروغاً، أو لم يكن، فإنه عندئذ يجوز أو يُشرع فيه السَّلَم.

(٤) معرفة قدر المسلم فيه بمعياره الشرعي، إن كان مكيلاً بكيله، أو موزوناً بوزنه، أو غير ذلك، بما لا يختلف معه حجمه، ويتفاوت قدره.

(٥) أن يقبض الثمن كاملاً معلوماً في مجلس العقد، فما يكون هناك تأخر؛ لأنه إذا لم يقبض الثمن في مجلس العقد، يترتب عليه أن يكون من بيع الكالئ بالكالئ، وهو المؤخر ديناً، الذي لم يقبض بالمؤخر كذلك، فيكون خلى عن ثمن

المثل؛ لأن المثلث وهو السلعة سواء كانت تمرأ أو غيرها، إن لم يتم قبضها إلا بعد الأجل المتفق عليه، فيبقى الثمن، لابد عندئذ أن لا يخلو العقد من أحد العوضين، فنلزم عندئذ المتعاقد سَلماً بأن يعجل الثمن.

**لو أجل بعض الثمن وترك بعضه؟ فأهل العلم اختلفوا على قولين،** والقول بأن العقد باطلٌ كله، قول الجمهور؛ لأن الصفقة لا تتفرق، لو أن الشخص على سبيل المثال اشترى تمرأ بقيمة عشرة آلاف ريال، ودفع خمسة آلاف الآن،

قالوا: العقد كله غير صحيح، وقيل: وله وجه؛ بأن الثمن أو العقد يصح في ما يقابل الثمن، يصف في نصف هذه الكمية، التي تقابل الخمسة آلاف المدفوعة، ويبطل في ما لا ثمن مقدّم في عقده، كون السَّلَم أو المسلم فيه مما يغلب

وجوده عند حلول الأجل، يعني مثلاً لا يسلم في تمرٍ، والأجل في الشتاء، التمر معروف أن أجله عند اشتداد الحر، ولذلك لابد أن يكون مما يغلب على الظن وجوده عند حلول الأجل، فإذا لم يكن كذلك، كان عندئذ من قبيل الغرر؛

لأنه أسلم في ما لا يغلب على الظن وجوده، وألحق عندئذ الضرر بهذا المشتري في مثل هذه الحالة، دفع الثمن، ثم إذا جاء الأجل، لا يجد تمرأ مثلاً، أو لا يجد تلك الفاكهة المتفق عليها، أو لا يجد غير ذلك مما هو محل السَّلَم، ومسلمٌ فيه.

- هذه الشروط الحقيقة الأساسية في عقد السِّلَم، ينضاف إليها شروط البيع كلها، فهذه من الشروط الإضافية التي ترتبط بالعقد هذا، أما شروط البيع: العلم، القدرة على التسليم، التراضي، غير ذلك من شروط، فهي تصدق على السِّلَم؛ لأنه نوع من أنواع البيع، ولذلك كان دليل السِّلَم من كتاب الله كما أوله وفسره ابن عباس، مثل قوله تعالى، أو هو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: 282]، فهذا يصدق على بيع السِّلَم، أو عقد السِّلَم؛ لأنه بيع أجل، فالبيع إما أن

(١) يكون فيه الثمن والمثمن حاليين، يعني أبيعك، وتعطيني الثمن، هذا بيع الحلول، وهو الأصل،

(٢) أو يكون الثمن والمثمن مؤجلين، فهذا البيع بيع مؤجل، أو بيع أجل، وهو من بيع الكالئ بالكالئ، لاسيما إن كان في الذمة،

(٣) أن يكون أحدهما مقدماً أو حاضراً والآخر مؤخراً، فإن كان الثمن هو المقدم، والمثمن هو المؤخر، وكان ذلك على صفة السِّلَم، يعني موصوف في الذمة إلى آخره، فإنه يكون سَلماً، أما إن كان العكس، بأن كان السِّلَم مؤخراً، والمثمن مقدماً، فهذا نوع من بيع الأجل، وهو منطبق على ما يسمى الآن ببيع التقسيط، فالمثمن هو السلعة مقبوضة، لكن الثمن مؤجل، فغالباً هذا يكون في البيع المنجم، وهو المقسط.

- وهذه البيوع كلها مشروعة، إلا ما خلا فيه البيع عن ثمن ومثمن في الوقت نفسه، وهو بيع الكالئ بالكالئ؛ لأنه يخلو من منفعة لكل من المتعاقدين، يخلو من المنفعة، ولذلك فالأصل عندئذٍ منع مثل هذا البيع، ولما ينشأ أيضاً عن هذا البيع من إشكال، لاسيما عند ما يسمى بالضمان ونحوه.

• إذا أردنا أن نطبق هذا على ما ذكره المؤلف -رحمه الله تعالى- فيمكننا أن نقراً فنقول: ويجوز السِّلَم في شيء يقبضه أجزاء متفرقة، في أوقات معلومة، يعني لو أنه ذهب إلى خباز، ودفع له مائة ريال، وقال: هذه عن شراء الخبز لمدة شهر، كل يوم مقداراً معيناً، إذا قسمت المبلغ مائة وخمسين لكي يكون في القسمة أوضح، فسيكون كل يوم خمس ريالات، يومياً يشتري خبز بخمس ريالات، فيسلم، وإن لم يقبض السلعة في وقت واحد، وإنما قبضها في على أجزاء متفرقة، ويشبهه وإن اختلف عنه قليلاً ما يسمى ببيع الاستمرار، أو بيعة أهل المدينة، هذه التعاقد فيها لا يكون بتقديم كامل الثمن، لكن هناك اتفاق، يومياً أنا سأشتري منك بخمس ريالات، فكل يوم آتي وأدفع خمس ريالات، وأخذ منك ما يقابلها من الخبز، فهذا النوع وإن لم يكن على صفة السِّلَم من كل وجه، لأنه ما فيه تقديم كامل للثمن، لكن فيه اتفاق أجازه بعض الفقهاء، ومنعه آخرون، وذلك لعدم انطباق صفة السِّلَم فيه من كل وجه، لعدم تقديم الثمن كما ذكرنا.

#### ← قال: وإن أسلم ثمنًا واحدًا في شينين،

- فإنه والحالة هذه يكون عندئذٍ من قبيل الاختلاف في المسلم فيه، يعني لو أنه أسلم مثلاً في تمر، وفي شعير، وما بين ثمن كل منهما، قال لك: لم يجز، حتى يبين ثمن كل جنس، لماذا؟ قالوا: لأنه لا يؤمن أن يكون هناك فسحٌ لكل من هذين الثمنين، فلما لم يؤمن ذلك، لم يجز عندئذٍ أن يبيع من غير بيان لثمن كل منهما، وهذه المسألة من المسائل المهمة، التي لا بد من البيان فيها، وهي من دقائق ما يُعلم في السِّلَم، يعني أن تعرف نوع كل جنس؛ لأن معرفة نوع كل جنس، يترتب عليه عند الفسخ، اختلاف القيمة في كل منهما.

• ومن أسلف في شيء لم يصرفه إلى غيره، لو أسلفت مثلاً في تمر، تعاقدت معك على هذا، ثم لما جاء الأجل، ما كان التمر موجوداً، فما الحكم عندئذٍ؟ قال: لا يجوز أن يصرفه إلى غيره، بل عليه أن يوفر ويحقق له ما كان من اتفاق على السِّلَم عندئذٍ، فينتظر، وهذا قول جمهور أهل العلم، ويستدلون على ذلك بالحديث: «من أسلف في شيء، فلا يصرفه إلى غيره»، والحديث عند أبي داود، وفيه ضعف، ولذلك ذهب المالكية إلى الجواز، بشرط ألا يكون هناك زيادة، ولذلك جاء في حديث ابن عباس، أنه قال:

- «إِذَا أَسْلَفْتَ فِي طَعَامٍ فَحَلَّ الْأَجَلُ، فَلَمْ تَجِدْ طَعَامًا، فَخُذْ مِنْهُ عَرَضًا بِأَنْقَصِ، وَلَا تَرَبِّحْ» ما تكون قيمته أكثر «وَلَا تَرَبِّحْ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ»؛ لأن هذا سيكون عندئذٍ من ربح ما لم يُضمن، وقد نهى النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ربح ما لم يُضمن.

#### ← قال المؤلف: من أسلف في شيء، ولم يجز له بيعه قبل قبضه،

- يعني ومن أسلف في شيء، فإنه لا يجوز له أن يبيعه قبل أن يقبضه، يعني التمر الذي اتفقت معك على أن توفره لي عند الجذاذ، ما يجوز لي أبيعته أنا الآن؛ لأنني يجب أن أقبضه، ويكون من بيع المبيع قبل قبضه، ومن البيع قبل أن أضمن، وقد نهى النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ربح ما لم يُضمن، أنا ما أضمن الآن، لو هلك التمر عنده هذا ما أضمنه، لأنني ما قبضته، فكيف أربح شيئاً، والضمان على غيري، فهذا منهي عنه؛ لأن الخراج بالضمان، الخراج بالضمان، يعني من كان له الربح فعليه الضمان، والآن كما ذكرت بالنسبة للشخص المشتري في الحقيقة لم يقبض، فلا يكون عندئذٍ ضامناً، وعليه فلا يجوز له أن يربح فيبيع في هذه الصورة.

#### ← قال: ولا الحوالة به،

- لو كان عليّ دين من الديون، ونفترض أن قيمة الدين هذا عشرة آلاف ريال، لو كان الدين مثلاً نفترض أنه يقارب أو يعادل هذه المائة كيلو من التمر، فما أحيل أنا بهذا الدين إذا كان مثلاً مائة كيلو يطالبني بها شخص آخر، قد دفع لي ثمنها، ولم يوفني إياها ما أحيله على الشخص الذي قد أسلف في هذه المائة كيلو معي أيضاً، شخص آخر وقع عقد السلم على تلك التمر، وذلك لأن الحوالة هنا بيع، والبيع لا يصح إلا على دين مستقر، وقد قالوا إن هذا الدين غير المستقر كما أنه قد يؤدي إلى أخذ شيء من غير جنسه، لأنه ربما مثلاً تكون أو يكون الدين الذي علي ليس من جنس التمر، فأحيل هذا الرجل بهذا الدين على التمر، فيختلف الجنس عندئذٍ، وهذا قد نُهي فيه عن صرف السلم إلى غيره كما تقدم في الحديث، وإن كان فيه الضعف المشار إليه، وقد ذهب بعض أهل العلم بناءً على هذا الحديث، ولعموم: «من أحيل على مليء فليبيع»، إلى جواز ذلك، وهذا القول قويٌّ.

#### ← قال المؤلف: وتجوز الإقالة فيه، أو في بعضه؛

- لأنها فسخٌ، فيجوز أن يقلل، أن يفسخ في السلم، فأفسخ أنا العقد، وترد لي المبلغ الذي أخذت، أو أفسخ في بعضه، فأما في الفسخ فيه كله فقد اتفقوا عليه، وأما الفسخ في بعضه، فقد اختلفوا، والأقرب أيضاً الجواز، فيجوز نصف التمر مثلاً تعيد لي نصف المبلغ، وأسقط عنك النصف المتبقي مما لا تستطيع أن توفيه، وذلك لأن ما ثبت فيه الفسخ في الكل، جاز في البعض.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.



بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### أحكام القرض والدين.

- وقد شرع الله جل وعلا للناس أن يكون بينهم أخذ وعطاء، وبيع وشراء، ومعاوضة ليتحقق بذلك ما يحتاجون إليه في دنياهم ومعاشهم.
- ولما كان الأغنياء بحاجة إلى الفقراء؛ ليقوموا بخدمتهم وقضاء أشغالهم ومهامهم بعوض يأخذونه وأجرة على ذلك، كان أيضاً الفقراء بحاجة إلى الأغنياء؛ للتكسب من وراء ذلك، وأخذ ما يكون مقابل تلك الأعمال. ونظراً لأن المال هو عصب الحياة، بين هؤلاء وأولئك، الذي لا يستغني عنه أحد في تحقيق مصالحه في دنياه.
- تشرع الله جل وعلا من الأحكام ما يمكن الجميع من تحقيق تلك الحاجات بعيداً عن الوقوع في المحرمات.
- ولدى كثير من أصحاب البضائع والتجار والأغنياء ما يحتاجون معه إلى بيع تلك البضائع؛ إلا أنهم قد لا يجدون من يقدر على شرائها بالمال الحاضر النقدي، فكان عندئذ هناك ما يسمى ببيع الأجل، والبيع كما لا يخفاكم إما أن تكون بيعاً حاضراً معجلاً نقداً، وهو الأصل في البيع عند الإطلاق، أو تكون بيعاً أجلاً وهو لا يخلو إما أن يكون أجلاً في أحد الثمنين، أي إما في الثمن أو المثمن، أو يكون أجلاً في كليهما، وهذا هو الممنوع شرعاً، وهو بيع الكالئ بالكالئ لا سيما إن كان موصوفاً بالذمة بموصوف بالذمة.
- ثم إن المرء قد يحتاج فيما يحتاج أيضاً من بيعه أو غير بيعه وشرائه قد يحتاج إلى النقد أو المال ولا يمكنه الوصول إليه إلا على سبيل المعاوضة، لكن ما عنده شيء يعاوض عليه، لا يمكن شيئاً، فيكون عندئذ القرض؛ لأن القرض في حقيقته تبرع ابتداءً، لكنه معاوضة انتهاءً، حيث إن ليس كل من يملك المال تطيب نفسه ببذله لطالبه أو محتاجه من غير عوض، وإنما تكون المعاوضة على نوعين:
  - ✓ إما معاوضة عند التعاقد، فتعطيه المال، ويعطيك ما يقابله من بضاعة ونحو ذلك،
  - ✓ أو تكون المعاوضة ليست ابتداءً وإنما انتهاءً، كما هو الحال في القرض، فيعطيك المال وتعيده إليه في وقته أو عند تيسر ذلك لك، سواء كان بأجل أو بغير أجل على ما سيأتي في الخلاف في حكم تأجيل القرض من عدمه.
- ولذلك جاء الشرع بالحث على القرض بالنسبة للمقرض فهو مستحب في حقه اتفاقاً، وقد روي مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أن القرض مرتين كالصدقة مرة، فالقرض نصف الصدقة عندئذ، وإن كان هذا الحديث فيه ضعف، إلا أن العموم الدال على فضل تفريج الكربات كاف في هذا الباب؛ لبيان الفضل ورفع الدرجات، «من فرج عن مؤمن كربة، فرج الله عنه كربة من كُرب يوم القيامة».
- «والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه»، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم كما في الصحيح، ولذلك يشرع القرض بالنسبة للمقرض، أما المقرض فإن القرض في حقه وإن كان مباحاً من حيث الأصل،



إلا أن ذلك مقيد بالحاجة ، فمن لم يكن محتاجا للقرض فإنه قد يقع فيما يُكره عليه فعله فإن لم يكن عازما على أدائه ولا محتاجا لاقتراضه فهو يقع في أشد من الكراهة. «فمن أخذ أموال الناس يريد إتلافها أتلفه الله» كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى البخاري.

- ولذلك يا إخوة أهيب بنفسي وإخواني وأخواتي أن يحذروا من التوسع في الاقتراض، فإنه إنما يُشغل المرء ذمته، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم كما في حديث أبي قتادة إذا أوتي بالرجل سأل هل عليه دين، فإن قيل عليه دين قال: «صلوا على صاحبكم»، كما روى ذلك سلمة بن الأكوع في البخاري، فقال أبو قتادة: هو علي يا رسول الله، فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- وفي حديث جابر عند أحمد كان عليه ديناران، فقال أبو قتادة: أنا أقضيها يا رسول الله، فصلى عليه ثم قال من الغد: «هل أدبت دينه أو ما فعل الديناران» ، فقال: مات بالأمس، أي ما له إلا يوم واحد، فلما رآه بعد ذلك، قال: قد قضيت، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «الآن، برد جلدته»، وهذا يؤكد أن نفس المؤمن كما جاء في الحديث الآخر معلقة بدينه، ولذلك جاء أيضاً في الصحيح في مسلم أن الشهيد يغفر له كل ذنبه، إلا الدين، وهذا إن دل فإنما يدل على خطورة الدين، وأنه يبقى في ذمة صاحبه، وإنه مما يحول بينه وبين تمام المغفرة والتكفير.
- والحق أن الناس الآن توسعوا كثيراً، حتى إن بعضهم إذا أراد أن يسافر للتنزه للسياحة، اقترض، فأشغل نفسه ولربما مات في يومه أو ليلته، أو أعسر، أو شُغل بفترة الديون، فترتب على ذلك أن تتراكم عليه الالتزامات، والحقوق، ثم لا يستطيع قضاءها وقد كان مفرطاً في أول أمره، فأوقع نفسه فيما يستعاذ منه، ولذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم كما في الصحيح يكثر أن يستعيز من المأثم والمغرم، فقال له رجل: أراك تكثر من الاستعازة من المغرم، قال: «إن الرجل إذا غرم» أي إذا استدان «حدث فكذب، ووعد فأخلف» ، وهكذا فعلاً حال كثير من المدنيين، ربما يكذب فيقول أنا لا أستطيع وهو يستطيع، أو يعد فيقول سأعطيك بعد شهر أو شهرين، ثم يمكث سنة وسنتين، ثم إذا كثر عليه ذلك، اعتاد عليه فصار فيه خصلة من خصال النفاق، ثم لا يزال الدين بالرجل حتى يفقد كثيراً من مروءته فضلاً عن دينه.
- ولذلك أيضاً جاء عنه عليه الصلاة والسلام أنه كان يستعيز من غلبة الدين وقهر الرجال، وهذا الكلام كما ذكرت يُوجّه فيه من توسع هذا الباب، أما من احتاج، وكان لديه ما يستدعي أن يقترض لأجله، من تطبب أو دواء أو دراسة لأبد له منها، أو حاجة يحتاج إلى أن يستقرض لأجلها، فالأصل في ذلك الإباحة على أن لا يأخذ إلا قدر حاجته، وأن يجتهد في سداد دينه، وأن يوثق ذلك ويكتبه، أو يشهد عليه حتى لا ينسى فيقع عندئذ ما يُخشى من الوقوع فيه.
- وهذا الحقيقة الأمر بهما أن نذكر فيه أنفسنا وغيرنا، لا سيما في هذا الزمن الذي كثرت فيه الماديات، وصار الناس يركضون وراء الكماليات، ويباهي بعضهم بعضاً للأسف فيضطر أحياناً إلى مثل هذه التجاوزات، وأخطر ما في الأمر أن يكون المرء متساهلاً في هذا الباب ليس على باله أن يؤدي هذا الدين أو يسعى فيه إعادة المال لصاحبه، وهذا تعريض النفس لخطر عظيم، فبيان النبي صلى الله عليه وسلم أن أخذ أموال الناس يريد إتلافها أتلفه الله، هذا في حقيقة الأمر قد يشمل الدنيا والآخرة، فتتلف عليه حاله في دنياه،

والأخطر من ذلك أن تتلف عليه آخرته، فيحاسب على ذلك حساباً عسيراً، والله يقول ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: 29].

• اسأل الله جل وعلا أن يبرئ ذمنا، وأن يعننا وإياكم على أداء الحقوق، والأمانات، فقد قال جل وعلا: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: 58]، وأي أمانة أعظم من مال استأمنك صاحبه عليه، سواء كان هذا عن عوض، يعني عن بيع وشراء، وكان بيع أجل، والثمن لا زال في ذمتك، أو كان قرضاً وهو أعظم لأن القرض إنما هو حقيقة الأمر للتبرع والإرفاق، ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن: 60]، وفي كل من الحالتين فالمؤمن مسئول عن أداء الحقوق وهي مبنية على المشاحة، وقد حُرِّمَ من تمام المغفرة ما دام في رقبته حق لأخيه المسلم، نسأل الله جل وعلا أن يغفر لنا وإياكم وأن يقيئاً شرتلك المزالق.

### مراجعة لدرس الماضي.

• ما هو عقد الاستصناع وما الفرق بينه وبين السلم؟

✓ عقد الاستصناع هو في الحقيقة يقوم على الصنعة، وهو بمعنى السلم لكنه يفترق عنه في التطبيق المعاصر بأن الثمن لا يقدم كاملاً، وأنه يشترط فيه الصنعة، أما السلم فلا يشترط فيه الصنعة، قد يكون كما تقدم تمر مثلاً، أو تكون بضاعة جاهزة، لكنها موصوف في الذمة، غير معينة، هذا فرق.

✓ السلم يجب فيه تقديم كامل المبلغ، ولا يجوز تأخير شيء منه، وإذا أخرج المبلغ بكامله أو جزء منه صار عندئذ من بيع الدين بالدين، أو الكالئ بالكالئ، ولم يكن سلماً مشروعاً.

• صورة الاستصناع ما يمكن أن نمثل عليه مثلاً بصناعة الطائرات الآن، فتجد أن الدول مثلاً تشتري من مصنع الطائرات مجموعة من الطائرات بمواصفات معينة في مدة متفق عليها مؤجل، هو كالسلم، ولاحظ أنه هنا لا بد من صناعة والثمن لا يمكن للمشتري هنا أن يقدم المليارات دفعة واحدة في مجلس العقد كما هو الحال في السلم، وإنما يقدم دفعة، ثم تليها دفعات حتى يتم هذا المصنوع.

• هذا ما يسمى بالاستصناع، أبسط منه، هذا مثال كبير مثال دولي، نأخذ مثال فردي، وهو ما تصنعه أنت عند خياطة ثوبك، تذهب إلى الخياط، وتطلب منه أن يفصل لك ثوباً، وتعطيه جزء من الثمن، نفترض أن الثوب مائة ريال، تعطيه مثلاً خمسين ريال، أو أقل من ذلك، ثم تتفق معه بعد أيام على استلام هذا الثوب، فلاحظ أن هنا صنعة (خياطة) الثمن مقدم شيء منه، وهناك أجل له وقع في الثمن، هذا يكون استصناعاً، وهذا عند جمهور أهل العلم ممنوع شرعاً، عند جمهور الفقهاء عدا الحنفية فهم من أجازوه للاستحسان والحاجة.

• وذلك لأن الاستصناع فيه شيء ظاهر من بيع الدين بالدين، من جهة أن المبلغ لا يقدم بكامله، فمثلاً صاحب الثوب الآن قدم خمسين بالمائة وبقي خمسين بالمائة، الخمسين بالمائة الأخرى هذه دين بدين، فلم يتم الحقيقة دفع الثمن ولا استلام الثوب، ولذلك منع الفقهاء من هذه الصورة إلا أن قول الحنفية قد استقر عليه العمل عند أهل العلم في القرون المتأخرة.

• وأجازوا عندئذ هذه الصورة، صورة الاستصناع، ومن معاني إجازة هذه الصورة أن الصنعة والقدرة عليها تخفف شغور وخلو العقد من الثمن المتبقي عند المستصنع وهو المشتري.

- ولذلك يُقال بأن هذه الصورة من صور التطبيق المعاصر الآن، وهي فيما إذا كانت على وجه الاستصناع، أما إذا لم تكن على وجه الاستصناع، بمعنى شخص أو شركة أو دولة تريد شراء بضاعة على سبيل التوريد، **فما هو التوريد؟**
- **التوريد كالاستصناع لكن ليس فيه صنعة.** يعني يستورد مثلاً من شركة تباع أجهزة طبية، لا تصنعها، هي تباعها، تستورد منها هذه الأجهزة على سبيل التوريد، أي في شكل دفعات يدفع لها المبلغ، وتستلم منها الأجهزة، وغالبًا يكون في العقود الكبيرة.
- هذه الصورة وهي صورة التوريد قد اختلف فيها الفقهاء المعاصرون كثيرًا، وإن كانت تقارير الفقهاء المتقدمين الأئمة الأربعة المنع منها، لما ذكرنا من صورة الكالئ بالكالئ، المؤخر الذي لم يقبض بالمؤخر الذي لم يقبض.
- والمعاصرون اختلفوا فيها، ورأي مجمع الفقه الإسلامي أن هذه الصورة صورة التوريد ممنوعة شرعًا، لتحقيق المحذور مما ذكرناه من بيع الكالئ بالكالئ.

## باب القرض.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد..، فالهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمجاهدين وجميع المسلمين.

قال ابن قدامة رحمه الله:

### باب القرض

عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرة، فقدمت عليه إبل الصدقة، فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكرة، فرجع إليه أبو رافع فقال لم أجد فيها إلا خيارا رباعيا، فقال: «أعطه فإن خير الناس أحسنهم قضاء».

- تعريف القرض **دفع مال لمن ينتفع به ويرد بدله** ، أي أن تعطيه المال، ما هو لأنه باع عليك، وإنما تعطيه لأجل أن ينتفع به، وتعطيه لأجل أن ينتفع به لا على سبيل التملك المطلق، وإنما على سبيل المعاوضة بالرد فيما بعد.
- ولذلك قال: دفع مال لمن ينتفع به ويرد بدله، أو ويرد مثله.
- والأصل في مشروعية القرض الأدلة التي أشرنا إلى شيء منها قبل قليل، سواء كانت الأدلة العامة «من فرج عن مؤمن كربة» أو الأدلة الخاصة «من أقرض مسلما مرتين كان كصدقة مرة» ، كما جاء مرويا عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد صححه الألباني رحمه الله تعالى.
- والله جل وعلا يقول: ﴿إِنْ تُقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضَاعِفْهُ لَكُمْ﴾ [التغابن: 17]، ويقول: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيَضَاعِفْهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: 245].
- وهذه آيات ليست على سبيل القرض المعروف، وإنما هي في الحقيقة للدلالة على الصدقة، وهذا الحقيقة من بيان أثر الصدقة وفضلها، وأنها محفوظة لصاحبها وأن الله جل وعلا يربها له كما يربي أحدكم فلوة، وفي

الحديث هنا، حديث أبي رافع رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرة.

- والبكر هو في الحقيقة نوع من الإبل صغير، فقال قدمت عليه إبل الصدقة، فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكرة، صغير عمره سنة، لكن أبا رافع لم يجد في الإبل إلا خياراً رباعياً، عمره أربع سنوات، أفضل منه، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم عندئذ أن يقضيه هذا الخيار الرباعي، وقال -عليه الصلاة والسلام: «إن خير الناس أحسنهم قضاء».

- وهذا الحديث دال على مشروعية القرض، وهو أيضاً دال على مشروعية الوفاء بأزيد من ما اقترض ، وذلك كما سيأتي مشروط بأن لا تكون الزيادة على سبيل الشرط.
- وقد أجمع أهل العلم على مشروعية القرض من حيث الأصل، والقاعدة فيما يقرض: أن كل ما يصح بيعه يصح قرضه، فما لا يصح بيعه، لا يصح قرضه، مثل المال المحرم، فلا يقرض، المال الموقوف؛ لأنه لا يصح بيعه، لا يصح التصرف به، فعندئذ لا يصح قرضه، المال المرهون؛ لأنه توثقة للدين، محبوس عليه، لا يصح التصرف في رقبته، فلأنه لا يصح بيعه، لا يصح قرضه وهكذا، وهذه قاعدة مفيدة في هذا الباب.

{قال: وَمَنْ اقْتَرَضَ شَيْئًا، فَعَلَيْهِ رَدُّ مِثْلِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَرُدَّ خَيْرًا مِنْهُ}.

- لما تقدم من حديث أبي رافع، الواجب هو رد المثل، وذلك لأن القرض يجري في الربويات ، فالأصل في القرض أن يكون بالمال، والرد يكون كذلك بالمثل، والبدل مثل ، فإذا أقرضك شخص نقود مائة ريال، فالأصل أن يردها لك مائة ريال، ولذلك لو زادك عليها، رد لك مثلاً مائة وعشرين، نقول: إن كان هذا الرد على سبيل الشرط، فأنت أقرضته، قلت له: نعم، تعطيني المائة مائة وعشرين، تردها لي بزيادة، فهربا الجاهلية، الذي قال الله فيه: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً﴾ [آل عمران: 130]، وهو محل اتفاق على التحريم، ومن أخطر ما يكون صنيعاً.

- أما إذا الشخص اقترضت منه مائة، يوم جاء يوفيك، قال تفضل، هذه مائة وعشرين، ما اشترطتها أنت، فهذا من قبيل حسن القضاء، كما في حديث أبي رافع، وخياركم أحسنكم قضاءً، وهذا الحقيقة من كمال الخلق، الذي يدعو الشرع لمثله، ولا يمنعه، لكن لو كان على سبيل الشرط، فإنه يمتنع عندئذ؛ لأنه يكون من الربا المحرم.

{قال: وَأَنْ يَقْتَرِضَ تَفَارِيقَ وَيَرُدَّ جُمْلَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ بِشَرْطٍ}.

- يعني يجوز له أن يقترض تفاريق، ما معنى تفاريق؟ يعني أنا أخذ منك يا شيخ سعد كل شهر مائة ريال، بعد ستة أشهر تصير ستمائة ريال، في شهر ريال الشهر السابع إذا افترضنا أن فعلنا هذا من الآن، ماذا صنعت؟ قلت له: تفضل، هذه الستمائة ريال، فأنا اقترضت تفاريق، يعني مفرقة، ثم رددتها جملة مرة واحدة، فيه فرق في المبلغ، أليس كذلك؟ من جهة تفرقة وجمعه، ولكن هذا لا بأس به، بشرط ألا يكون على سبيل الشرط، لماذا؟ لأنه لو كان على سبيل الشرط، كان نوعاً من المنفعة؛ لأنه أنت لم تأخذ مني المبلغ دفعة واحدة، وإنما أخذته على دفعات، ثم رددته لي دفعة واحدة، سواء كان بهذه الصورة، أو كان عكس ذلك، كما سيذكر المؤلف.



- أما قوله: وأن يقترض تفاريق، ويرد جملة، إذا لم يكن شرطاً، لما ذكرنا من أنه يجزئ نفعاً للمقرض، مثل حفظ المال عندهم من السرقة، أو الإسراف، وأيضاً وجود الضمان في هذا القرض على المقرض، ونحو ذلك مما ذكرنا أنه يتحقق مع الاشتراط على المقرض أن يرد المال جملة واحدة، ويأخذه تفاريق.
- قال المؤلف بعد ذلك: وإن أجله لم يتأجل، وهي صورة مرتبطة بالتي قبلها، يعني لو قال: أنا سأخذ منك القرض، الستمائة ريال، الألف ريال، ولكن لن أسددك إلا بعد سنة، **اتفقنا؟** فقلت: اتفقنا، أجله، المقرض أجل القرض بالنسبة للمقرض.
- قال: لم يتأجل؛ لأن القرض حال ولو أجل، وهذا مذهب الجمهور، **لماذا؟** قالوا: لأن القرض على خلاف الأصل، وإنما جاز للإرفاق، وإلا فالأصل فيه المنع، **لماذا المنع؟** أشرت إلى ذلك قبل قليل، لأنه في الحقيقة يرد فيه الربا من حيث الصورة، لأنه أنا لما أخذ منك ألف الآن، وأردتها إليك بعد سنة، فلاحظ أن نقود بنقود، اتفقت العلة فيهما والجنس، ومع ذلك صار التأجيل، بمجرد اتفاق العلة، ولم يتفق الجنس يكفي، فصارت تأجيل، ما صار يداً بيد، قال لك: لكن هنا لأنه ليس على سبيل المعاوضة، وإنما هو على سبيل الإرفاق والإحسان بالناس، والناس تحتاج إلى هذا جاز.
- قال الفقهاء: ولأجل هذا المعنى، لا نجيز شرط التأجيل في القرض، بأن يقول قائل: أنا لا أوافقك على سداد هذا القرض، قبل المدة التي اتفقت معك عليها، فاتفقنا بعد سنة، ما تأتيني بعد شهر وتقول: أعطني الألف، فهذا القول قائم على ما ذكرنا من منع وقوع الصورة الربوية، وجعلها شرطاً في عقد القرض.
- ذهب المالكية، وهو خيار شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمهم الله أجمعين- إلى جواز التأجيل في القرض، وأنه يتأجل بالتأجيل، وذلك لعموم الحديث الشهير: «المسلمون على شروطهم»، والتأجيل يحقق منفعة للمقرض، ولا يلحق بالمقرض ضرراً، وهذا قول قوي الحقيقة، وهو التأجيل في القرض، وإن كان قول الجمهور أحوط، ولذلك يسعى المقرض على أن يتهيا لسداد هذا القرض متى طلب منه، إلا أن الذي يُندب إليه المقرض أن يوسع على المقرض، والله -جل وعلا- يقول: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: 280]، أما إن كان معسراً فالواجب عليه عندئذ أن يُنظره.

**لو أن المقرض هو الذي أجل، هو قال: سأدفع لك بعد شهرين، أو بعد ستة أشهر، هذا جائز؟**

- ذكرنا أن هذا جائز، لكن لو طالبه به هو الآن، قال: أنا لا أقبل أن تؤجلني ستة أشهر، ولو كنت متفقاً معه على هذا، قالوا أن أصل عقد القرض لا يتأجل بالتأجيل، ولو اتفقا على ذلك، فضلاً عن أن يقول به أحدهما، فالأصل فيه الحل، لكن إذا المقرض ما طالب، فيكون عندئذ أسقط حقه في المطالبة، ومتى طالب بأداء ماله ووفاء قرضه، لزم المقرض أن يؤديه، ولو كان ذلك في اليوم نفسه، يعني لو أعطاك المال الآن، ثم ذهبت أنت وصرفت هذا المال، ثم اتصل عليك بالليل أو من الغد، وقال: أعطني المال الذي أقرضتك، **كيف؟** أنا متفق معك على أنك تمهليني حتى أقضي حاجتي في هذا المال، وأسدد ما عليّ، عندئذ يلزمك عند جمهور الفقهاء أن تؤدي.

- ولذلك من المهم على المتفقه أن يتبصر بهذا، فلا يفاجئ خاصة في البلدان التي تكون على مذهب الجمهور، وهي كثيرة، عدا المالكية، حتى لا يفاجئ بأنه يُقضى عليه بسداد الدين، وهو لا يستطيع سدادًا، فلربما حُبس استظهارًا على القول بالحبس في مثل هذه الصورة، وسيأتينا -إن شاء الله تعالى.

**{قال: وَلَا يَجُوزُ شَرْطُ شَيْءٍ يَنْتَفِعُ بِهِ الْمُقْرِضُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ رَهْنًا، أَوْ كَفِيلًا}.**

- قال: ولا يجوز شرط شيء لينتفع به المقرض، هذه مسألة ما يسمى بالمنفعة في القرض، والقاعدة فيها: كل قرض جرنفع فهو ربا، وإن لم يصح بهذا الحديث، إلا أن العمل عليه وآثار الصحابة متوافرة فيه، والمعنى يؤكد ويدل على ثبوته، والسبب في ذلك: أن وجود المنفعة في القرض بالنسبة للمقرض، هي في حقيقة الأمر نوع من الزيادة الربوية، فلما الشخص يُقرضك مثلاً عشرة آلاف ريال، ويقول لك: بشرط أن تعطيني سيارتك أذهب بها إلى مكة، أو بشرط أن أسكن في بيتك مدة من الزمن، أو بنحو ذلك من المنافع الحقيقية، التي يتحصل عليها المقرض، ولذلك نشير هنا إلى ضوابط الفقهاء في القرض الذي جرنفعًا، وأذكر أني عرفت لها في كلامنا عن الربا، فيا ترى هل تذكرون شيئاً منها؟ مثل ماذا؟

❖ **الشرط الأول:** أن تكون المنفعة متمحضة للمقرض، فما تكون المنفعة للطرفين في وقت واحد، فإذا كنت أنت تنتفع أيها المقرض، وأنا كذلك المقرض، فعندئذ تقابل هذا الانتفاع فتساقط، لاسيما إذا كان الانتفاع متقابلاً يعني متقاربًا، وهذا له صورة شهيرة، ضربنا لها مثال، وهي جمعية الموظفين، ومن الصور أيضًا عندهم ما يسمى بالسفجة، بأن أقترض منك في الرياض، وتطلب مني الوفاء في مكة، لأن لك في مكة هناك مصلحة معينة، أو من يستقبل هذا القرض، أو أنت تنتفع به هناك بشكل أو بآخر، فأنت انتفعت من الاستلام، استلام القرض في المدينة الأخرى، والمقرض انتفع بأخذ القرض في هذه المدينة منك، وهذه أيضًا جاءت بها بعض الآثار عن الصحابة الكرام -رضي الله تعالى عنهم-، والقاعدة فيها: أن المنفعة في هذه الحالة غير متمحضة، وبالتالي لا تعود على المقرض بالزيادة عن أصل القرض؛ لأنها تقابل منفعة أخرى عند المقرض.

❖ **الشرط الثاني:** زائدة، ومعنى زائدة، أنها لا تكون ملازمة لعقد القرض في كل حال، مثل ماذا؟ قالوا:

مثل الضمان، عقد القرض مضمون بالنسبة للمقرض، فهو مضمون للمقرض عند المقرض، أنا أخذت منك مبلغ من المال، وهذا المبلغ وضعته في بيتي، وجاء من أخذ هذا المال من البيت، من غير تعدي مني ولا تفريط، وضعته في مكان أمين، ولكني فقدت هذا المال، إذا كان قرضًا أضمنه مطلقًا، تعديت وتفرطت، أو لم أتعهد ولم أفرط، أحيانًا شخص يحترق -أسأل الله أن يحفظنا وإياكم- مثلاً بيته، أو سيارته التي فيها المال، ما له علاقة بهذا الأمر، هو لم يتسبب في ذلك، ومع ذلك القرض مضمون مطلقًا، لكن لو كانت ودیعة، هذا المال قلت لك: خذ هذا المال وضعه عندك، أمانة عندك، أنت ما تعديت ولا فرطت، جاء سارق وسرق هذا المال، بأنك لا تضمنه، وهذا فرق ما بين القرض والوديعة، ولذلك قالوا: القرض في الحقيقة المنفعة لابد أن تكون زائدة فيه، ما تكون منفعة أصلية ثابتة مع القرض على كل حال.

❖ **الشرط الثالث:** مشروطة للمقرض على المقرض، فإذا لم تكن مشروطة، فإنها كما تقدم في حديث أبي رافع: «خير الناس أحسنهم قضاء»، فلا تكون عندئذ من قبيل القرض المشتمل على زيادة ربوية.

← {قال -رحمه الله: إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ رَهْنًا، أَوْ كَفِيلًا}.

- إلا أن يشترط رهناً أو كفيلًا، فهذا وإن كان نوع من المنفعة بالنسبة للمقرض، لكن هذه المنفعة ليست زائدة، وإنما يُراد منها التوثيق، وحفظ المال، والقدرة على استيفائه، ولذلك جاز عندئذ هذا الشرط، ولو كان فيه نوع منفعة، وقد مات النبي -صلى الله عليه وسلم- ودرعه مرهونة عند يهودي، بثمان شعير اشتراه منه، وهذا الشراء كان على سبيل الدين، فهو دال كما ذكرنا على أن الرهن والتوثيق في الدين أو القرض، ليس من المنفعة الممنوعة؛ لأنه ليس إلا توثيقًا وحفظًا وعاونًا على الوفاء لا زيادة عليه.

← {قال: وَلَا تُقْبَلُ هَدِيَّةُ الْمُقْرِضِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا عَادَةٌ بَهَا، قَبْلَ الْقَرْضِ}.

- نعم، ولذلك لأن الهدية نوع من الصورة، أو الذريعة، أو الحالة الربوية التي تكون مع القرض، ولذلك في حديث عبد الله بن سلام، قال لأبي بردة -رضي الله تعالى عنهما: "إنك بأرض الربا فيها فاشٍ، فإذا كان لك على رجل حق، فأهدى إليك جمل تبن، أو جمل شعير، أو جمل قتبٍ، فإنه ربا" لأنه في حقيقة الأمر، كأنك أخذت منه القرض زيادة على هذه الهدية التي أهداها لك.
- ولذلك لا تجوز الهدية من المقرض للمقرض، إذا كانت قبل الوفاء، ولم تكن جارية على عادة بينهما في التهادي قبل ذلك.
- لو كنت أنا والشيخ صهيب، بيننا تهادي، ثم اقترضت منه، لكني كنت أهديه، وكان يهديني قبل القرض، ثم آخر مرة أهديته أنا، فأهداني بعدها، مع أنه مقرض مني، أو العكس، هذا لا يؤثر؛ لجريان العادة بيننا، ولكون الهدية لم تقع بسبب القرض، وإنما بسبب العادة، بسبب العلاقة القائمة بيننا، ولذلك جاء في الحديث المروي: «إِلَّا إِنْ كَانَتْ عَادَةٌ»، أو: «إِنْ كَانَ ذَلِكَ عَادَةً بَيْنَهُمَا»، وإن لم يصح في ذلك الحديث، إلا أن المعنى دالٌّ عليه.

## ▶ باب أحكام الدين.

{قال -رحمه الله: باب أحكام الدين.

وَمَنْ لَزِمَهُ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ، لَمْ يُطَالَبْ بِهِ قَبْلَ أَجَلِهِ، وَلَمْ يُخَجَرْ عَلَيْهِ مِنْ أَجَلِهِ، وَلَمْ يَحِلَّ بِتَفْلِيسِهِ، وَلَا بِمَوْتِهِ، إِذَا وَثَّقَهُ الْوَرَثَةُ بِرَهْنٍ، أَوْ كَفِيلٍ}.

- الدين المراد به هنا ما ينشأ عن معاوضة، وهذا القرض والدين على سبيل الخصوص، وإن كان يُطلق على القرض دينًا، فالدين أعم، يشمل ما كان عن معاوضة، ويشمل ما كان عن إرفاق، ولا يُطلق على الدين الذي ينشأ عن معاوضة، لا يُطلق عليه قرض كما بيَّنا، والمراد بالدين: لزوم الحق المالي في الذمة، يعني بأن تنشغل ذمة المدين بحق مالي، بمال، سواء كان هذا المال نقد، أو بضاعة، أو غير ذلك، لدائن يطالبه به، ويستحق هذا الحق عليه.

- وهذا الدين كما ذكر المؤلف قال: وَمَنْ لَزِمَهُ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ، لَمْ يُطَالَبْ بِهِ قَبْلَ أَجَلِهِ، عجيب، ذكرنا أن القرض لا يتأجل بالتأجيل، وهنا نقول: وَمَنْ لَزِمَهُ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ، لَمْ يُطَالَبْ بِهِ قَبْلَ أَجَلِهِ، كيف؟
- هنا لأن المراد الدين الذي ينشأ عن معاوضة، وهذا الدين كما قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: 282]، وهي أصل في بيع الأجل، والنبى -صلى الله عليه وسلم- كما في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، كان يستسلف بكراً، ويرد رباعياً، وهذا أيضاً أصل في المعاوضة، وهذه المعاوضة وإن كانت هنا على سبيل القرض، لكن القصد من هذا أن نشير إلى أن الدين يلزم فيه الأجل إن تشارطوا عليه؛ لأنه شرط في البيع، وهو من الشروط الجعلية، التي هي موافقة لمقتضى العقد، إذا كان العقد عقد بيع أجل.

← {قال: وَلَمْ يُحْجَزْ عَلَيْهِ مِنْ أَجَلِهِ، وَلَمْ يَحِلَّ بِتَفْلِيسِهِ}.

- المسلمون على شروطهم كما تقدم، فإذا كان الأجل شرطاً، فيجب الالتزام به، وهل يجوز اشتراط الحلول عند الإخلال به؟ أم لا يجوز؟ هذا ما -إن شاء الله تعالى- سنبينه مع تمام مسائل هذا الباب، في الحلقة القادمة.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.





## الدرس الثامن

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

- كنت قد تناولت في الدرس الماضي ما يتصل بالقرض، ولعلنا نطالع بعض الشرائح على عجلٍ التي لخصت بعض الأحكام.
- من ذلك ما يتعلق بتعريف القرض: وأنه دفع مالٍ لمن ينتفع به ويرد بدله، ومنه تعلم أن الأصل في القرض، أن يرد البذل وهو المثل لا القيمة، فيرد بدل أو مثل ما اقترض، وهذا يعني مثلاً العملة التي كان بها القرض انخفضت، فأنت اقترضت مئة ألف جنيه، والجنيه مثلاً نزل، أرد لك ألف جنيه، وهذا عند الفقهاء مستقرٌ إلا إذا كانت العملة قد أصيبت بكسادٍ أفقدها أكثر قيمتها، فعندئذٍ تقويم ذلك بالعدل له وجهٌ معتبرٌ.
- فالقرض من عقود الإرفاق، ويصح القرض القاعدة في كل ما يصح بيعه، وحديث أبي رافع أصلٌ في القرض، من جهة أن النبي صلى الله عليه وسلم استسلف من رجلٍ بكرةً، والاستسلاف هنا هو الاقتراض، فلما قدمت عليه إبل الصدقة أمر أبا رافع أن يقضي هذا الرجل، فلم يجد بكرةً، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يقضيه وقال: «إن خير الناس أحسنهم قضاءً».
- وقد ذكرنا فوائد من هذا الحديث، جواز القرض، جواز المطالبة بالدين الحال، القضاء جواز القضاء بأفضل من المثل بلا اشتراطٍ، ولا ينبغي للمقترض أيضاً مجافاة حق المقرض.
- هنا مسائل مهمة أيضاً في القرض تعرضنا لنا في الدرس الماضي، منها رد خيرٍ من مثل القرض بلا شرطٍ، اشتراط رهنٍ أو كفيلٍ للتوثيق، هذا أيضاً جائزٌ، اشتراط تأجيل رد القرض هذا من المعلوم أنه محل خلافٍ، والجمهور على منعه وذكرنا أن قول المالكية واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، جواز هذا الاشتراط، أما اشتراط منفعة في القرض، فإذا كانت زائدة متحمضةً للمقرض على المقترض، فهي من الربا الممنوع، لكن إذا كانت هذه المنفعة من غير المقترض، فثم خلافٌ بين الفقهاء، والقول بجوازها قولٌ قويٌّ، وهكذا إذا كانت المنفعة متبادلةً، كما ذكرنا، ومثلنا على هذا بمثال جمعية الموظفين، فهي يصدق عليها أن الاشتراط للمنفعة من غير المقرض، لأنه ما هو سيكون الآن أمامك ناسٌ لن يتحقق فيه أن القرض وقع منك عليهم، ولذلك يقال إن المنفعة هنا متبادلةٌ، وهي في الوقت نفسه قد وقعت من غير المقرض في مثل هذه الصورة من بعض هؤلاء.
- وبالتالي هذه الصورة التي لم تكن فيها المنفعة متمحضةً زائدةً للمقرض على المقترض، قال جمعٌ من أهل العلم بجوازها.
- أيضاً هذه أمثلةٌ للزيادة المحرمة للقرض، أشرنا لها عند الكلام عن الربا، وهنا تجدون في هذه الشريحة جمعاً لها، ومن أمثل أو أظهر صورها، ما يكون من الفوائد التي تعطى البنوك للعملاء الذين يفتحون الحسابات الجارية، وقد تقدم إذا تذكرون في الربا قلنا: إن الحسابات الجارية عبارة عن قروضٍ، فأخذ هذه الفوائد عندئذٍ يكون من الزيادة المحرمة التي توقع الشخص في الربا الممنوع شرعاً.

{ الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد..  
فالهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمجاهدين وجميع المسلمين.

قال ابن قدامة رحمه الله:

باب أحكام الدين

ومن لزمه دينٌ مؤجلٌ لم يطالب به قبل أجله، ولم يحجر عليه من أجله، ولم يحل بتفليس، ولا بموته إذا وثقه الورثة برهنٍ أو كفيلٍ {

- من لزمه دينٌ مؤجلٌ لم يطالب به قبل الأجل المتفق عليه للحديث: «المسلمون على شروطهم» وقد اشترط الأجل، وهذا كما ذكرنا ثابتٌ عندئذٍ بالنسبة لهذا العقد؛ لأنه عقد بيع أجلٍ وهو شرطٌ موافقٌ لمقتضى العقد، يلزم عندئذٍ الطرفان الالتزام به لا سيما فيما يتعلق في حق الدائن، وإلا فإن المدين لو عجل هذا الثمن أو المبلغ كان مسقطاً لحقه في الأجل عندئذٍ.
- ومن أوجه لزوم هذا الأجل على الدائن وعدم مطالبته المدين بالدين أن هذا الأجل له وقعٌ في الثمن، فعندئذٍ لا يجوز إسقاط هذا الأجل، أي هو لما باعك سيارةً مثلاً بخمسين ألفاً على مدى سنتين، والحقيقة أن هذه السيارة لو باعك إياها نقداً ربما كانت أقل من ذلك، فهو قد أخذ عليك في كل سنةٍ ما لا يقل عن خمسةٍ مثلاً بالمائة أو عشرةٍ بالمائة أرباحاً، لكن لو أنك اشتريت هذه السيارة نقداً حالاً لأخذت ربما بأربعين ألفاً، فكيف تطالبني بسداد الخمسين ألفاً كاملةً الآن وأنا متفقٌ معك أن تكون بعد مدةٍ من الزمن، وهذا الزمن له وقعٌ في الثمن، وهذا الأصل فيه، وهذا من المعاني التي لم يُجوز الفقهاء الذين منعوا، لم يُجوزوا اشتراط الحلول أو التعجيل لما كان مؤجلاً.
- قال: ولم يحجر عليه قبل أجله، يعني ما يحكم بكونه قد أفلس، فيحجر عليه عندئذٍ لحظ الغرماء الذين يطالبونه بناءً على أنه والله عليه دينٌ، مليون ريال، نقول: نعم هو الآن لا يملك لها وفاءً، لكن متى يجب عليه أصلاً أن يسدها، قالوا: بعد سنةٍ، نقول: إذن لا يعد مفلساً في هذه الحالة، أو غير قادرٍ أدائها، لأنه لم يأت وقت المطالبة بها، يمكن بعد سنةٍ يأتيه رزقٌ فيستطيع عندئذٍ الوفاء، فكيف تحجرون عليه، دعوه يترزق، دعوه يبيع ويشترى، دعوه يعمل ويتصرف في ماله.
- قالوا: لا، نحن نخشى أنه بعد سنةٍ ما يكون عنده مالٌ أبداً، الآن عنده خمسمائة ألف فقط، سنحجر عليه ونقتسم هذه الخمسمائة ألف، يأخذ كل واحدٍ منا نصف حقه، أحسن من أن يذهب عليه كل المال.
- نقول ليس هذا من حقكم، بعد سنةٍ ربما يكون عنده المليون كاملاً، وربما لا يكون عنده شيءٌ، لكن لأن الدين مؤجلٌ فلا تملكون المطالبة به قبل أجله إذ هو وقت استحقاقه.
- قال: ولم يحل تفليس، أي الحكم بفلسه، وما يترتب على الفلاس أو الإفلاس عندئذٍ من الأحكام، منها الحجر عليه.
- قال: ولا بموته، أي إن الدين لا يحل بموته إذا مات المدين بدينٍ مؤجلٍ، عليه مائة ألف بعد سنةٍ، مات الآن، هل يحق للدائن أن يطالب الورثة لأن الآن الحقوق انتقلت للورثة، أن يطالبهم بسداد الدين كاملاً الآن، مائة

ألف ريال أريدها الآن، قال لك إذا وثقه برهنٍ أو كفيلٍ فإنه يبقى على أجله، فإن تعذر عليه ذلك، الورثة ما استطاعوا أن يأتوا رهناً ولا من يكفل سداد هذا الدين، فإنه على المذهب عندنا يكون الدين حالاً بالوفاة، فيلزم عندئذٍ الورثة إخراج هذا الدين لأجل ألا يتضرر الدائن المستحق من ذلك فيذهب عليه دينه، وهذا القول الذي ذكره المؤلف هو ما قرره صاحب الكتاب هنا.

← {قال: وإن أراد سفرًا يحل قبل رجوعه، أو الغزو تطوعاً، فلغريمه منعه إلا أن يوثقه بذلك}

- نعم لأنه يلحقه بذلك ضررٌ، هذا السفر طويلٌ، والدين سيحل قبل أن يعود فيترتب عليه تأخير حقه، والمطال فيه، فله عندئذٍ أن يمنعه ما لم يوثق، أي ما لم يضع رهناً، فيتمكن عندئذٍ الدائن من الاستيفاء بهذا الرهن، أو عنده كفيلٌ، فيطالب هذا الكفيل بالأداء إذا حل الأجل.

← {قال: وإن كان حالاً على معسرٍ وجب إنظاره}

- إن كان الدين حالاً قد جاء أجله، لكنه معسرٌ ما يستطيع، المعسر هو الذي لا يجد وفاء، حقيقةً أو حكماً، فهذا يجب إنظاره، أي الصبر عليه، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: 280]، وقد جاء في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رجلاً أصيب في عهد النبي صلى الله عليه وسلم في ثمارٍ ابتاعها، فكثرت دينه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تصدقوا عليه»، فتصدق الناس عليه، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغرمائه: «خذوا ما وجدتم، وليس لكم إلا ذلك».

- وهل يُحبس المعسر في هذه الحالة أم لا؟

الأصل ألا يحبس كما قال ابن هبيرة ليس لذلك أصلٌ في الشريعة، وجمهور أهل العلم عليه، إلا أن بعض الفقهاء قرر الحبس في هذه الحالة استظهاراً، كيف استظهاراً؟ حتى يثبت فعلاً إعساره، لأن الناس الآن كثير إدعائهم بالإعسار وأنهم لا يجدون، ولربما كانوا قادرين، فيُستظهر هذا ويُتأكد منه بحبسه، فيحبس مدةً من الزمان يقرره القاضي، ثم بعدها يأتي بثلاثة من ذوي الحجة، ممن يشهد من أصحاب العقل والديانة بأن فلاناً فعلاً أصابته فاقةٌ، وليس لديه ما يؤدي دينه، ويوفي أو يسدد ما عليه، وعندئذٍ يخرج من سجنه، أو حبسه.

- والأصل في الحبس أنه للماثل، لقوله صلى الله عليه وسلم: «مطل الغني ظلمٌ، يحل عرضه وعقوبته»، والحبس نوعٌ من العقوبة، فيُعد الناس الممتنعون من الأداء أو الوفاء في حكم المماثل حتى يثبت العكس، لفساد ذمم كثيرٍ من الناس في هذا الزمان، ولحفظ الحقوق، فإن قضى القاضي بذلك فله وجهٌ وعليه العمل عندنا في هذه البلاد.

{قال: فإن ادعى الإعسار حلف وخُلِّي سبيله، إلا أن يعرف له مالٌ قبل ذلك فلا يقبل قوله، فإن كان موسراً به لزمه وفاؤه، فإن أبى حبس حتى يوفيه}

• وهذا ظاهرٌ في أن من ادعى أنه معسرٌ، فقال: يحلف ويُخلى سبيله، وذلك تصديقاً له، والأصل في المعسر أن يُثبت كلامه، حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجى من قومه لقد أصابت فلاناً فاقةً، وهذا الذي عليه العمل القضائي عندنا.

• قال فإن كان موسراً لزمه الوفاء، إن كان قادراً على الوفاء فيلزمه عندئذٍ أن يوفي هذا الدين، للأدلة المتواترة على وجوب أداء الحقوق، وأيضاً مما يخص الاستدلال قول النبي صلى الله عليه وسلم: «مطل الغني ظلمٌ»، والمطل هو التأخير وعدم الوفاء عند حلول الدين.

• والمطل يقابله الملاءة، والملاءة تكون بالقول، وتكون البدن، وتكون بالمال، تكون بالقول بأن لا يماطل بقوله، فيوافق على سداد دينه، وتكون بالمال بأن يؤدي هذا الدين، وتكون بالفعل بأن يحضر إذا استدعي من الحاكم أو القاضي لأجل هذا الدين، ولذلك كان الغني المماطل مستحقاً لهذه العقوبة، وللکلام فيه بسبب مطاله كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث وهو أصلٌ في هذا الباب، وقد رواه الشيخان: «مطل الغني ظلمٌ».

• قال: فإن أبي حُبس حتى يوفيه، أي إن أبي من الوفاء لا لإعساره، وإنما لمطاله، يُحبس حتى يوفيه للحديث المتقدم، وفي لفظٍ لي الواجد، أي القادر على الأداء، يُحل عقوبته، والحبس نوعٌ من أنواع العقوبة.

← {قال: فإن كان ماله لا يفي به كله فسأل غرماءه الحاكم الحجر عليه لزمته إجابتهم}

• وذلك حمايةً لحقوقهم، لأن الدين هنا لا يفي بالمال كاملاً، مثلاً المال مليون، والدين خمسمائة ألف، فعندئذٍ الغرماء إذا سألوا الحاكم أن يحجر عليه بأن يمنعه من التصرف في المال حتى لا يذهب عليهم أكثر من ذلك، فيلزم عندئذٍ الحاكم أن يجيبهم إلى سؤالهم، هذا بشرط ماذا؟ أن يكون الدين حالاً، أما إذا كان الدين مؤجلاً فلا يلزمه بل لا يشرع له إجابتهم في مثل هذه الحالة.

← {قال: فإذا حُجر عليه لم يجز تصرفهم في أمواله}

• نعم، لأن الأموال الآن أصبحت مشغولةً بحقوق الغرماء، الغرماء الآن تعلقت حقوقهم بهذا المال المحجور عليه دفعاً للضرر عنهم، فإذا تصرف فقد ألحق بهم الضرر فيما لا يملك فيه كما ذكرنا تصرفاً، لأن هذا قد تعلق به تلك الحقوق والمطالبات من هؤلاء الدائنين.

• قال: ولم يقبل إقراره عليه، ما معنى هذا الكلام؟

معناها كما أنه يمنع من التصرف في هذا المال لتعلق حق الغرماء به، فكذلك لا يقبل أن يُقر بشيءٍ عليه في هذا المال، بأن يأتيني الشيخ سعد مثلاً ويقول هذه السيارة لي، وقد حُجر عليه بعد ذلك، فلو قلت أنا نعم، أقرب هذا، وليس عنده بينةٌ إلا إقراره، قالوا: لا يقبل عندئذٍ بعد الحجر، لماذا؟ لأنه قد يتواطأ معه على ذلك، فيترتب عليه إلحاق الضرر ببقية الغرماء، فأقفل الباب عندئذٍ، بخلاف ما لو أتى الشيخ ببينة، شهادة أو شيءٍ يثبت أن هذا المال فعلاً له، فمن وجد متاعه عند رجلٍ قد أفلس فهو أحق به من غيره، وتلك مسألة أخرى.

← {قال: ويتولى الحاكم قضاء دينه}



- نعم الحاكم يتولى قضاء الدين بأن يحجر عليه ثم يوفي الغرماء بحصصهم في هذا المال، ومما يدل على هذا ما جاء في قصة عمر بن الخطاب لما خطب وقال: "أما بعد أيها الناس، فإن أسيف جبينه رضي من دينه وأمانته أن يقال سبق الحاج"، كان يشترى الإبل يسابق بها الناس فيسبق الحجيج بتلك الإبل، فوقع في الدين، وكثر غرماؤه، ولذلك قال: فالدائن معرض، وقد أرينا به، أحاطه عندئذ الدين، فقال عمر: "فمن كان له عليه دينٌ فليأتنا بالغداة" فنقسم ماله بين غرمائه"، فكان الحاكم عندئذٍ وعليه العمل هو الذي يؤدي عنه لأنه قد رفعت يده، وكُفّت عن أن يتصرف في هذا المال، وسند هذا الحديث محتمل التحسين وإن كان فيه ضعف، إلا أن العمل على ذلك.

#### ← {قال: ويبدأ بمن له أصل جنائية من رقيقه فيدفع إليه أقل الأمرين من أرضها أو قيمة الجاني}

- إذا كان للمفلس رقيق، قد جنى جنائية على رقيق أو عبدٍ آخر، فإذا قدرت قيمة هذه الجنائية بعشرة آلاف، وقيمة العبد الجاني مثلاً بخمسة عشرة ألفاً، يدفع له كم؟ عشرة آلاف، الأرض، بخلاف ما لو كان العكس، لو كان جنى وكانت قيمته عشرة آلاف، والجنائية قيمتها خمسة عشرة ألفاً، فيدفع العبد عندئذٍ، أقل القيمتين.

#### ← {ثم من له رهنٌ فيدفع له أقل الأمرين من دينه أو ثمن رهنه ولو أسوة الغرماء في بقية دينه}.

- نعم، فلو كان الرهن مثلاً مائة ألف، والدين قيمته مائتا ألف، فيدفع قيمة الرهن، مائة ألف، ويبقى للدائن عندئذٍ منها مائة ألف، هذه المائة الثانية تكون بين الغرماء، وهذا كما ذكرنا فيما تقدم؛ لأن حقه أولى عندئذٍ من غيره، فهو متعلق بهذا الرهن، وبذمة المفلس معاً، أما الديون الباقية، فمتعلقة بذمة المفلس فقط، يعني حق هذا الراهن تعلق بهذا الدين الموجود عندك، فهو ما يدخل معه باقي المدينين فيه.
- فلذلك هذا الحق الذي تعلق به ذمة الراهن وهو الدائن، فإنه عندئذٍ الرهن عفوًا يطلق على المدين، لكن الدائن حقه تعلق بذمة هذا الرهن، فعندئذٍ أو تعلق بالرهن، وبذمة المفلس، فعندئذٍ يستحق هذا الرهن دون بقية الغرماء، بينما بقية الغرماء يدخلون معه في ذمة المفلس من حيث الاستحقاق، فهو يأخذ حقه من الرهن هذا، وهم يأخذون حقهم من ذمة المفلس عندئذٍ، وهذا ظاهر، وقد بينه المؤلف في الصورة التي بعدها.

#### ← {قال: ثم من وجد متاعه الذي باعه بعينه لم يتلف بعضه}.

- وجد متاعه الذي باعه، يعني معاوضةً، بعينه ما تغير، كما هو لم يتلف بعضه، لم ينقص، ولم يزد زيادةً متصلةً، لم مثلاً يكبر، أو يتغير عما كان عليه.

#### ← {ولم يأخذ من ثمنه شيئاً}.

- ما دفع له المدين شيئاً من الثمن، أخذ منه هذه السيارة كما هي، ولم يدفع شيئاً منها، ولم تتلف، ولم تتغير، فله أخذه، لماذا؟ لقول النبي -صلى الله عليه وسلم: «من أدرك متاعه بعينه عند رجلٍ قد أفلس فحق به من غيره»، وهذا كما ذكرنا قبل قليلٍ في شأن الراهن، أنه تعلق حقه بالرهن؛ لأن هذا الرهن وثقةٌ لدينه، فهكذا هذا تعلق حقه بعين ماله، ونفسه متشوفةٌ إليه.

- هذا الحديث على ظاهره، ولذلك أخذ الفقهاء الحنابلة بهذا الظاهر، وانضم إليه أيضًا رواية: «ولم يكن قبض من ثمنها شيئًا»، يعني من ثمن هذا المتاع أو السلعة، فإن كان قبض من ثمنها شيئًا، فهو أسوة الغرماء، لو كان دفع له نصف القيمة، وبقي نصف القيمة، خلاص ما له فيها حق، لأنه في الحقيقة لم يجد متاعه بعينه، في هذه الحالة، وإنما قد دُفع له شيء من هذه القيمة، وعندئذٍ يدخل مع بقية الغرماء.

← {قال: ويُقسم الباقي بين الغرماء، على قدر ديونهم}.

- نعم، لما تقدم قبل قليل من حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله تعالى عنه- من فعل النبي -صلى الله عليه وسلم- في الرجل الذي كثر دينه من ثمار ابتاعها، فتصدق الناس عليه، ولم يبلغ ذلك وفاء دينه، فعندئذٍ قال النبي -صلى الله عليه وسلم- للغرماء: «خذوا ما وجدتم، وليس لكم إلا ذلك»، ويكون هذا على وفق العدل بالمحاصة بينهم جميعًا.

← {قال: ويُنفق على المفلس، وعلى من تلزمه مؤنته إلى ماله إلى أن يُقسم}.

- نعم، ينفق عليه وعلى أولاده وزوجته وبيته، وحاجاته الأصلية والأساسية، إلى أن يُقسم المال، ولو طالبت المدة، لو تأخرت المدة، وقلَّ المال، المال كان خمسمائة ألف، والديون مليون، وجلسوا سنةً ينفقون، وذهب عندئذٍ مائة ألف، يقتسمون الأربعمئة؛ لأن هذا حقُّ له في ماله، من غير تعدٍ ولا تفريط، وإنما الممنوع منه أن يتصرف فيه في غير حاجته الأصلية، والنبي -صلى الله عليه وسلم- يقول: «ابدأ بنفسك، فتصدق عليها، فإن فضل شيءٌ، فلاهلك، فإن فضل عن أهلك شيءٌ، فلذي قرابتك»، ومن النفقة كسوته، وكسوة عياله على الصحيح، وهذا هو المذهب عند الحنابلة.

← {قال: فإذا وجب له حقٌّ بشاهدٍ فأبى أن يحلف لم يكن لغرمائه أن يحلفوا}.

- يعني إن وجب للمفلس حقٌّ على أحدٍ، بشاهدٍ واحدٍ عدلٍ، ولم يكن ثمَّ شاهدان، وأبى المفلس أن يحلف مع هذا الشاهد، الشاهد هنا يكون معه اليمين، تأكيدًا عندئذٍ وإثباتًا للحق، لا يُجبر عندئذٍ على ذلك، لأننا لا نعلم صدق الشاهد، فإن قال الغرماء: نحن نحلف مع الشاهد، على أن هذا حقُّ له، أي لهذا المفلس، هل لهم ذلك؟ الأقرب: أنه ليس لهم ذلك؛ لأنهم عندئذٍ يثبتون ملكًا لغريمهم، تتعلق به حقوقهم، فلم يجز ذلك منهم، فهم في حال تهمةٍ، ولهم في ذلك مصلحةٌ؛ لأنهم لما يحلفون مع هذا الشاهد، فهم في الحقيقة يريدون أن يثبتوا له مالًا زائدًا ليستوفوا دينهم منه، هذا غير ثابتٍ، لأجل تلك التهمة أو المصلحة.
- تعريف الدين، وهو: لزوم حقٍّ في الذمة، والأدق هنا أن نضيف كما نص الفقهاء: حقٌّ ماليٌّ؛ حتى تخرج الحقوق غير المالية؛ لأن الحقوق منها ما يكون ماليًّا، كالقرض والسلم، ومنها ما يكون غير ماليٍّ، كحق البر مثلاً، وكحق العباد بعضهم على بعضٍ، وكحق الله -جلَّ وعلا- على عباده.
- ما يصح فيه الدين هو بهذا النحو، بالأعيان المثلية، مثل المكيلات والموزونات، الأموال القيمية المنضبطة بوصلي، مثل السيارات، ممكن تقرض شخصًا سيارةً، ويرد لك سيارةً، ولذلك النبي -صلى الله عليه وسلم- استسلف بكرًا، ورد رباعيًا، وهي كلها من الحيوانات، لكن الشرط أن تنضبط هذه بالوصف، وكذلك المنافع، قد تكون من هذا القبيل، فيصح فيها الدين، كيف يصح فيها الدين؟ يعني ممكن شخص يكون الدين

الواجب في ذمته عملاً أو منفعةً بما أن المنافع عبارة عن أموالٍ فلها قيمةٌ يصح بيعها، فيصح عندئذٍ إيقاع الدين عليها.

- أما الدين المؤجل، فقد تكلمنا عنه في تلك الصور، المطالبة به قبل الأجل، وقلنا: لا يلزم أدائه قبل أجله، المطالبة به عند الإفلاس، لا يحل الدين بالفلس، لو أن الشخص أفلس الآن والدين لم يحل بعد، لا يجوز عندئذٍ المطالبة، بل يجب تأجيل هذا إلى حين حلول الدين، أما المطالبة في حال الموت، فثم خلاف الحقيقة على قولين، فمن الفقهاء من يقول: يحل بالموت مطلقاً، ومنهم وهم الجمهور، ومنهم من يقول: إذا وثق بكفيلٍ أو رهنٍ، فلا يحل، وهو المذهب عندنا.
- أحوال المدين إما أن يكون معسراً، فنظرته إلى ميسرة، أو يكون غير معسرٍ، فيلزمه الوفاء، فإن كان المال الذي لديه لا يكفي لوفاء دينه، فإنه يكون عندئذٍ يُشَرع حجر الحاكم عليه، ويكون المال بين الغرماء.
- تقسيم مال المحجور عليه بهذه الصور التي أشرنا إليها قبل قليل، وهذا التقسيم، أو التشكيل، يسهل تصورها، وبيناً أن من وجد متاعه عند رجلٍ بعينه، لم يؤد شيئاً منه له، فهو أحق به من الغرماء، وهكذا من كان له رهنٌ، فله أقل الأمرين، قيمة الدين، أو قيمة الرهن، وكذلك ما يكون من المتبقي، فيقسم على الغرماء، بقدر ديونهم.

## باب الحوالة.

{قال -رحمه الله: باب الحوالة والضمان، ومن أحيل بدينه على من عليه مثله فرضي، فقد برئ المحيل، ومن أحيل على مليءٍ، لزمه أن يحتال، لقول رسول الله -صلى الله عليه وسلم: «إذا أتبع أحدكم على مليءٍ فليتبّع»}.

- الحوالة في المقصود الفقهي أو الاصطلاحي يراد بها: نقل الحق من ذمة إلى ذمة أخرى، وصورتها: لو جئت للشيخ سمير، وحسين، الشيخ سمير يطالبني بألف ريال، فلما جاءني وقال: قد حل الأجل، أعطني الألف، أنا أطالب الأخ حسين بألف ريال، فأقول له: اذهب إلى حسين وخذ منه الألف التي أطلبه بها، فإذا كان الأخ حسين مليئاً قادراً على الوفاء، وغير مماتلٍ، وهو كذلك -إن شاء الله تعالى-، فيلزم الأخ سمير أن يتحول عليه «من أحيل على مليءٍ فليتبّع»، يلزمه ذلك.
- وهذه الحوالة فيها الحقيقة تحقيقاً لمصلحة الأطراف كلها، مصلحة الأخ سمير في أن يستوفي دينه، ومصلحة الأخ حسين في أن يوفي ما عليه، ومصلحتي أنا أيضاً في التوفية، وقضاء الحق الذي عليّ، ولذلك يقال بأن الحوالة مشروعةٌ بالسنة كما في هذا الحديث المتفق عليه، وأيضاً بالإجماع، فقد نقل ابن قدامة في المغني، وغيره من الفقهاء الإجماع على مشروعيتها، وهي استيفاء أقرب من أن تكون بيعاً، وإن كان الجمهور، يرون أن الحوالة بيعٌ، ويقولون: هي من بيع الدين بالدين، وهذه الصورة التي للتوأخذناها؛ لأنه عندي في الحقيقة دينٌ على الأخ حسين، وبعته على الأخ سمير، فهو قال: بيع دينٍ بدينٍ، لكن ذهب بعض الفقهاء كالحنابلة، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أنها نوعٌ من الاستيفاء، قال: لأن المرء يستوفي ماله بنفسه، أنا لو ذهبت إلى الأخ حسين، وقلت له: أعطني المال الذي لي عندك، هل يكون هذا من قبيل البيع؟ هذا استيفاء؛

لأنه دينٌ، فهكذا يستوفي المرء دينه عن طريق وكيلٍ له، أو عن طريق غيره ممن في الحقيقة يقبض هذا الدين، فيوفي عندئذٍ الحق الذي عليه، وذلك ذكرها النبي -صلى الله عليه وسلم- في معرض الوفاء، فقال: **«مطل الغني ظلمٌ»**، ثم قال: **«إذا أُحيل أحدكم على مليءٍ فليتبّع»**.

• وهذه الحوالة لها أطرافٌ، الطرف الأول: المحيل، من هو المحيل في صورة هذا الدين الذي بيني وبين حسين وسمير؟ **من المحيل؟ {أنا}.**

**ومن المُحال؟ {سمير}.**

**والمُحال عليه؟ {حسين}.**

• والمُحال به؟ هو الدين، فإذا المحيل هو في الحقيقة المدين، والمُحال هو الدائن، والمُحال عليه هو المدين الثاني، هو المدين للمدين، وهذا يتبين منه عندك أركان الحوالة، وهذه الأركان يُضاف إليها ركن الصيغة، وهي الإحالة، وما يتصل بالدين، وهو المحل، فإن شئت أن تقول: المُحال به، وهو الدين الذي على المحيل للمُحال، أو المُحال فيه داخلٌ هذا كله في محل الحوالة، وهو الذي يُستوفي من المُحال عليه، من قِبَل المُحال، وذلك لصالح تبرئة المحيل، وأداء الحق عنه.

• **هل يعتبر رضا هؤلاء الثلاثة؟ المحيل، والمُحال، والمُحال عليه، أم لا؟**

الحقيقة أن في المسألة تفصيلاً، أما المحيل فيعتبر رضاه بكل حالٍ، وهو المدين الأول في هذه الصورة، لا بد من رضاه بهذه الحوالة، إذ الحق عليه، وهو الذي يقرر إحالة الدائن على غيره من عدمه، حتى لا يلحقه عندئذٍ ضررٌ، فقد يُحال على ما لا يريد أن يُحال عليه، أنا لو دريت أنه يروح للأخ حسين ما قبلتُ، قلت أنا أوفيه، فيقع عندئذٍ حرجٌ بين الأطراف، ولذلك لا بد من رضا المحيل مطلقاً بكل حالٍ، سواءً كان المُحال عليه مليئاً أو لم يكن.

• **أما المُحال عليه فلا يعتبر رضاه بكل حالٍ أيضاً**، سواءً كان مليئاً أو لم يكن، مما طلاً أو لم يكن، وذلك لأن الحديث لم يشترط رضاه، وإنما نفع في المُحال، نحتاج أقصد إلى التفصيل، فالأخ الآن الدائن لي، الذي سأحيله على المدين الآخر بالنسبة لي، يستوفي حقه منه، هل يشترط وهو في الصورة هذه الأخ سمير، هل يشترط رضاه أم لا؟ نقول: إن كانت الإحالة على مليءٍ، إن كان حسين مليئاً فيلزم الأخ سمير رضي أو لم يرض بأن يتحول إلى هذا المدين يستوفي حقه منه، فيبرئني عندئذٍ ويبرئه، والحديث يدل على هذا، **«إذا أُحيل أحدكم على مليءٍ»** فهذا الشرط موجودٌ **«فليتبّع»**، فلا يحق له عندئذٍ أن يمتنع.

• **ومتى أُحيل ما يرجع مرةً أخرى إلى المدين، بل يكون عندئذٍ الحق قد نُقل من ذمته إلى ذمة من كان مديناً لي**، وهو الأخ حسين في هذه الصورة، ويثبت عنده، يصطلح هو وإياه على ذلك، فلو أنه مثلاً لم يطالبه، وقد أحلته، ثم أفلس بعد ذلك، ما يحق له الرجوع عليّ، خلاص، يطالب هذا، ويكون أسوة الغرماء، فإن وجد شيئاً أخذه معهم، وإلا ذهب عليه دينه، وهذا معنى الحوالة، ولذلك الحوالة عقدٌ لازمٌ متى وقعت بشرطها، فكانت الحوالة عند ثبوتها على مليءٍ كما جاء في النص.

• ويشترط للحوالة شروطٌ.

➤ **الأول: يشترط اتفاق الدين في الجنس**، فلو كان ذهب، يكون عندئذٍ الدين المُحال فيه، يعني الذي هو

في الحقيقة على المدين الآخر، في صورتنا الأخ حسين، لا بد أن يكون ذهباً بذهبٍ، الأخ سمير يطالبني



مثلاً بمائة كيلو ذهباً، فما أحيله أنا بمائة كيلو تمرّاً، أطالب فيها المحال عليه لا، لابد من اتفاق الدينين؛ لأنه إذا ما اتفق الدينان في هذه الحالة، حصل عندئذٍ خروج العقد من كونه عقد إرفاقٍ إلى عقد معاوضةٍ، والحوالة عقد إرفاقٍ كما قرر أهل العلم، وهذا أيضاً ينتفي فيه تحقق المقصود من الوفاء الذي يتم به العدل والاستيفاء.

➤ **الثاني: الصفة، لابد أن تكون أيضاً الصفة متفقةً،** يعني جيداً بجيدٍ، رديئاً برديءٍ، فما يحيله مثلاً ببضاعةٍ، ولو كانت كلها تمرّاً، لكن تمرّاً جيداً، وهذا تمرّاً رديئاً، لتفاوت عندئذٍ الحق، وعدم تحقق الاستيفاء، ولحقوق الضرر بالمُحال، وإنما شُرعت الحوالة لتحقيق العدل والإرفاق، فعندئذٍ صارت إشفاقاً لا إرفاقاً.

➤ **الثالث: اتفاق الدينين حلولاً وأجلاً.**

الأخ سمير يوم جاءني يطالبني بهذا المبلغ، كان المبلغ حائلاً، حولته أنا على الأخ حسين، الأخ حسين أنا أطالبه بعد سنةٍ، ليس الآن، ففي حقيقة الأمر هو لما تحول عليه، قال: أنت لعبد الله عليك عشرة آلاف، وقد أحالي عليك بها، إذ أني أطالبه بعشرة آلاف، قال الأخ حسين: لا، توقف، فعلاً هو يطالبني بعشرةٍ، لكن بعد سنةٍ، ليس الآن، فهنا اختلف الدينان من حيث الحلول، وهذا يترتب عليه تأجيلٌ، وربما أيضاً تأخيرٌ، وربما تضييع حق المُحال، وهو ممنوعٌ شرعاً؛ لأن فيه إلحاق الضرر عندئذٍ به، وهو -إن شاء الله تعالى- ما سنبينه بعد أن ننتهي من هذا الباب، بقولنا: إن الأصل في الحوالة أن تكون عقداً لازماً، فمن أحيل على مليءٍ لزمه أن يحتال، كما أخبر النبي -صلى الله عليه وسلم- هنا، ولم يجز له الرجوع لظاهر النص، وإن كان الجمهور على أن الأمر هنا للاستحباب، وأن المُحال لا يلزمه قبول الحوالة، ولو كانت على مليءٍ، وهذا كما ذكرنا محل خلافٍ بين الفقهاء، وإن كان ظاهر النص على ما ذكرنا.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.



بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### باب الضمان.



- ما يتعلق بالضمان، والضمان ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه، وهي صورةٌ تتكرر كثيرًا على سبيل التوثيق، لأن العقود من أنواعها ما يكون من عقود التوثيق وهي على سبيل الإجمال ثلاثة: الضمان والرهن والكفالة.
- وهذه العقود تنشأ عن بيع المداينات، أي ما يكون فيه الثمن أو المثلث دينًا، وهنا أود أوجه رسالة الحقيقة لكل متعاملٍ بهذا النوع من أنواع العقود وهو الضمان، أن يكون ذا بصيرةٍ بما يُقدم عليه، فإني قد رأيت كثيرًا من الناس يضمن من يحب، ومن يعرف، ومن يحتاج إليه، وهو غير متصورٍ إن هذا الضمان التزامٌ منه بوفاء الحق إذا تعذر على المدين الوفاء، وبعض الناس يظن أنه إذا ضمن فإنما يضمن استجابةً ونوعًا من الوقوف مع صاحبه، أو من احتاج إليه، لكنه لا ينظر إلى الآثار التي تنشأ عن ذلك.
- فلربما غدا طالب الدائن الضامن بالدين، فيقول كيف تطالبني وأنا محسنٌ، وأي إحسانٍ كما يقال في التزام، أنت التزمت الآن، فإن كان من إحسانٍ، فهذا لا يمنع المطالبة بوفاء الدين الذي التزمت بضمانه عن صاحبه، وهذا الحقيقة الأمر سبب إشكالًا كبيرًا عند الضامن وعند أيضًا المضمون عنه، وعند المضمون، كيف؟
- الضامن وجه الإشكال أنه يستنكر ويستغرب، ويفر، ويحجم عن أداء هذا الدين، يقول أصلًا ليس المدين أنا، أما المضمون فإن وجه الإشكال أيضًا أن هذا الضامن قد تسوء علاقته مع المضمون، ولربما تقاطعا، كان يريد الإحسان إليه في البداية، وتوثيق العلاقة، والوقوف معه، ثم انقلب الخير شرًا، والأمر شذرًا، وهذه ناتجةٌ كما ذكرنا عن ضعف التصور والفهم والإدراك والحكمة لدى هذا الضامن.
- ثم إشكالٌ ثالثٌ مع المضمون عنه وهو الدائن، لأن الدائن بهذا يغرب به، ويضيع حقه، هو في الحقيقة ما أقدم على هذا البيع الآجل، أو هذا الدين مع المدين إلا لما ضمنته أنت، ثم إذا احتيج إليك وجاء الالتزام عليك، قلت: أنا مالي ومالي، وتهربت من ذلك، هذا من الخيانة، نعم، وليس من أداء الأمانة، والله يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: 58].
- فعلى المرء إذا ضمن إما أن يتصور أنه هو المطالب تمامًا كأنما صار مدينًا الآن، لأن الذمة كما قلنا ضُمت إلى ذمة المدين، فهو ضم ذمةٍ إلى ذمةٍ أخرى، ولذلك ستأتينا مسائل أن الدائن له أن يطالب أيًا منها، ما يلزم أن يطالب المدين أولًا ثم يطالب الضامن إذا تعذر ذلك، لا، إذا لم يوفِّ المدين بدينه فإنه عندئذٍ يحق له -أي الدائن- أن يطالب الضامن مباشرةً.
- عقد الضمان هذا من العقود التي كما ذكرنا تُصنف أنها عقد توثيق، وذلك لأنه ينشأ عن دين، ويراد به إثبات هذا الدين والقدرة على وفائه، فهو في حقيقة الأمر يُراد به استيفاء الدين، لأن الدين يوفى بمثل

الضمان أو بمثل الرهن، وتعريفه هو كما قال غير واحدٍ من أهل العلم: ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون، أو ضم ذمة إلى ذمة.

- ويمكن أن نعرفه بأنه التزام جائز التصرف ما وجب على غيره أو ما قد يجب. التزام جائز التصرف وهو الضامن هنا، ما وجب عليه غيره وهو المدين، أو ما قد يجب بأنه لو ترتب دينٌ على فلانٍ فأنا ضامنٌ، مع أنه حتى الآن لم يترتب هذا الدين. وهذا المعنى يدل عليه حديث أبي قتادة رضي الله عنه حين قدم إلى النبي صلى الله عليه وسلم رجلٌ ليصلي عليه، فقال عليه دينٌ، قالوا: نعم، قال: «**صلوا على صاحبكم**»، فقال أبو قتادة: الديناران عليّ، أي الدين الذي عليه عليّ، فتقدم النبي صلى الله عليه وسلم عليه وصلى عليه.
- هذا التزام الإنسان لما وجب على غيره، أما التزامه ما قد يجب على غيره، مثل أن يقول أو يكتب ورقةً أن ما يرد أو ما يستدين هذا الرجل من المحل التجاري فهذا الدين من ضمانني، وأؤديه متى طوّل به ولم يقدر على الوفاء.

### حكم الضمان:

- الضمان حكمه في حقيقة الأمر هو مستحبٌ في حق الضامن، لأنه من باب إعانة المسلم «والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه»، بشرط أن يكون قادرًا عليه، فأما إذا ضمن وهو غير قادرٍ فإنه عندئذٍ يقع في المأثم، ويكون قد تجرأ على أمرٍ عظيمٍ.
- وحكمه في حق الضامن فيقال: بالاستحباب بقيد القدرة، وأما في حق المضمون عنه فهو جائزٌ.

### أركان الضمان:

- ١) الضامن ويشترط فيه أن يكون بالغًا مكلّفًا عاقلًا رشيدًا، ولا بد أيضًا من حريته ورضاه؛ لأن الإنسان لا يُضمن شيئًا لا يرضاه، ولذلك ذكرنا أنه لا بد والرضا فرغ عن القدرة، فهذا الشرط وهو كونه راضيًا لا يمكن أن يتحقق مع خلافه التأكد من القدرة على الضمان، فلو ألزم أحدٌ بضمانٍ عن أحدٍ وهو غير راضٍ لعدم مقدرته أو مناسبة ذلك له، أدى هذا إلى تضييع الحق، وإشغال الذمم.
- ٢) أما المضمون عنه: فيشترط فيه أيضًا كما يشترط في الضامن بأن يكون بالغًا عاقلًا رشيدًا، لكن لا يشترط في حقه أن يكون راضيًا، وهذا على قول الجمهور، وذلك لم تقدم قبل قليلٍ في حديث أبي قتادة، النبي صلى الله عليه وسلم لما التزم أبو قتادة وضمن هذا الدين الذي على الميت، جاز ذلك من غير حضوره ومعرفة رضاه من عدمه، وهو إن كان ميتًا، فلا يمكن أصلًا أن يُتصور معرفة ذلك.
- ٣) وهذا أيضًا يقال في حق المضمون له أنه لا يشترط رضاه، لأن المقصود أداء الحق له، وإنما يشترط فيه ما يشترط في صاحبيه المتقدمين من جهة الحرية والبلوغ والرشد والعقل، ولذلك يقال أيضًا إن الرضا غير مشروطٍ في حق المضمون له لحديث أبي قتادة المتقدم.
- ٤) أما المضمون فيه فهو محل الدين، وهذا يجوز أن يكون معلومًا، ويجوز أن يكون مجهولًا.

{ الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد..  
فاللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمجاهدين وجميع المسلمين.  
قال ابن قدامة رحمه الله:  
وإن ضمنه عنه ضامنٌ لم يبرأ وصار الدين عليهما، ولصاحبه مطالبة من شاء منهما }

- ضمن المدين ضامنٌ، فالدين يكون عليهما جميعاً، وللدائن عندئذٍ مطالبة من شاء منهما، لأن الذمة قد صارت واحدةً، ضمت ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه، ولصاحب الحق عندئذٍ أن يطالب من شاء منهما؛ لأن الحق ثبت عندئذٍ في ذمتيهما.
- والجمهور وهو المذهب عند الحنابلة على أن الضمان يتعدد فيه محل الدين فيطالب أيهما شاء، فالمدين مخيرٌ وقد استدلوا على ذلك بدليلٍ وتعليلٍ.
- فمن الدليل: قوله صلى الله عليه وسلم: «**الزعيم غارمٌ**» الذي هو الضامن غارمٌ، فهو قد غرم كما لو كان مدينًا تمامًا بتمام، وأما التعليل فقالوا أن حقيقة الضمان يقوم على إشغال ذمة الضامن والتزامه، وكذلك الحال بالنسبة للمضمون، وطالما كانت ذمته مشغولةً بهذا الضمان فتجوز عندئذٍ مطالبته.

{ قال: فإن استوفى من المضمون عنه أو أبرأه برئ ضامنه، وإن أبرأ الضامن لم يبرأ الأصل }

- عقد الضمان في الحقيقة لازمٌ، من جهة الضامن، فلا يجوز له أن يفسخه، لأنه التزم بأداء حقٍ وفسخه عندئذٍ تضييع له، وهذا في حق الضامن، أما في حق المضمون له، فيجوز له عندئذٍ أن يبرئ الضامن لو شاء، فهو لازمٌ في حق الضامن، جائزٌ أي غير لازمٍ يمكن فسخه في حق المضمون له، وهذا من العقود التي يجتمع فيها اللزوم والجواز بالنظر إلى طرفي العقد، فمن العقود ما يكون لازمًا على الطرفين كالبيع، ومنها ما يكون جائزًا على الطرفين كالوكالة، ومنها ما يكون لازمًا على طرفٍ، جائزًا على طرفٍ آخر كالضمان والرهن.
- قوله: فإن استوفى من المضمون عنه أو أبرأه برئ ضامنه، أي لو أن الدائن استوفى من المضمون عنه من المدين وأخذ المبلغ، فلنفترض أن المبلغ عشرة آلاف، وجئت إلى الشيخ صهيب أطلبه العشرة آلاف هذه، وأنت الشيخ الضامن، فلما أعطاني العشرة آلاف تبرأ أنت تلقاء، ما يحتاج أبرئك أو يبرئك غيري، لأن الحقيقة محل الضمان قد حل وانتهى وتم الوفاء، فهذا من حالات إبراء الضامن، كما أن من حالات إبراء الضامن غير الوفاء وهي الحالة الأولى، أن يبرئه المضمون له، يعني لو أن المضمون له أبرأ هذا الضامن فقال: سواء أبرأ الضامن أو المضمون عنه، أبرأ الضامن أي الدائن أبرأ الضامن، أو أبرأ المدين، فقال للمدين: أنا متنازلٌ عن حقي الذي أطالبك به، أو قال للضامن لا أحتاج إلى ضمانك، وكفيني إن شاء الله التزام المدين، فأنت في حلٍ من هذا العقد عندئذٍ يبرأ كما ذكر المؤلف هنا لأن الحق سقط، وإذا سقط الأصل وهو الحق سقط تبعاً له الفرع.
- قال: وإن أبرأ الضامن لم يبرأ الأصل، جميل بالنسبة للدائن فيه أو عنده إبراء، إبراء يبرأ معه غيره وإبراء لا يبرأ معه إلا من أبرأه، كيف؟
- الضامن: إذا أبرئ من المضمون له وهو الدائن برئ؛ لأن ذلك حقٌ للدائن وهو في الحقيقة قد تنازل عنه وتوثيق الدين.



- أما إذا أبرأ الضامن المدين فإنه يبرأ المدين كما يبرأ معه الضامن أيضًا، **لماذا؟ لأن الضامن إنما ضمن هذا المدين فعقد الضمان فرع عن هذا العقد أصلًا عن عقد الدين**، وبالتالي إذا تم إبراء الأصل كما ذكرنا، وسقط الحق فلا محل للضمان عندئذٍ، لأن الضمان يدور مع الحق وجودًا وعدمًا، والآن الدائن أبرأ المدين، فعندئذٍ يبرأ الضامن.
- إذا أبرأ الدائن المدين وهو المضمون عنه برئ الضامن، لكن إذا أبرأ الدائن الضامن فإن هذا لا يعني إبراء المضمون عنه، وهو المدين، فالدائن باقٍ إنما هو تنازلٌ عن ماذا؟ عن التوثقة، أما في الصورة الأولى فتنازل عن الحق كله، ومن باب أولى أن يسقط حينئذٍ التوثيق.

#### ← {قال: وإن استوفى من الضامن رجع عليه}

- إن استوفى من الضامن رجع عليه، يعني لو أن الدين اللي ذكرنا الآن بيننا نحن الثلاثة، فاستوفيت أنا من الشيخ سعيد، والشيخ سعيد ضامنٌ، استوفيت منك العشرة آلاف لما الشيخ صهيب ما سدديني، جيد، فسيلزمك أنت الآن بناء على انشغال ذمتك والتزامك أن تؤدي هذا المبلغ، ماذا تصنع؟ قال لك إذا استوفى من الضامن أي الدائن من الضامن رجع عليه، يعني الضامن يرجع على المضمون عنه، عن المدين، يقول هات لي العشرة آلاف التي أخذتها أو التي دفعتها عنك، يكون حاله في الحقيقة كأنه أقرضه، أدى عنه هذا مراد المؤلف هنا.

#### ← باب الكفالة.

#### ← {قال: ومن كفَّل بإحضار من عليه دينٌ}

- هذه مسألة الآن تتعلق بالكفالة، والضمان يفترق عن الكفالة، أن الضمان التزامٌ ماليٌّ، بينما الكفالة التزامٌ بدنيٌّ، ما معنى هذا؟ معنى هذا أنه في الضمان تلتزم بأداء الحق المالي، بينما في الكفالة تلتزم بإحضار البدن، لكن ما تلتزم بدفع المال، وإن كانت الكفالة في بعض صورها قد تنقلب إلى ماليةٍ إذا ما استطاع الشخص أن يُحضر المكفول بدنيًا، وهذا سيأتي إن شاء الله تعالى بيانه.
- في الضمان ما يُسمى بعض التطبيقات المعاصرة، منها: ما يُعرف بخطاب الضمان، الذي تصدره أحيانًا البنوك لجهات يتعامل معها بعض عملائها الموثوقين، فتجد أن شخصًا يشتري أو يتقدم إلى جهةٍ بعقدٍ معينٍ، فحتى يتأكدوا من قدرته على الوفاء ومن ملاءته، يستصدر لهم خطابًا يضمن فيه البنك هذا الرجل بهذا المبلغ، مبلغ العقد فيما لو لم يقدر عليه، واضح.
- فهذه أحد صور الضمان المعاصرة، هل يجوز أن يأخذ البنك أجرًا على هذا الضمان أم لا؟ الحقيقة أن جماهير الفقهاء المتقدمين يمنعون هذا، ولذلك في صورتنا البسيطة قبل قليل، الثلاثية، ما يجوز للضامن الذي هو الشيخ سعيد، أن يأخذ من المضمون عنه الذي هو الشيخ صهيب ما يجوز أن يأخذ أجرًا على ضمانه هذا لماذا؟ قالوا: لأن الشيخ سعيد إذا سدد للدائن المبلغ، ولنفترض أنه هو العشرة آلاف، ثم رجع يأخذه من المضمون عنه الذي هو الشيخ صهيب المدين، العشرة آلاف وكان قد فرض أو التزم المدين بأجرةٍ للضامن، فرجع عندئذٍ عليه بعشرة آلاف وزيادةٍ التي هي الأجرة فصار من القرض الذي جرنفعًا،

ولذلك امتنع بل حُكي الاتفاق على المنع، وهو الأحوط وإن قال بعض المعاصرين بجوازه، لا سيما فيما يقابل عمل البنك من جهد أو نحو ذلك.

### ← {قال: ومن كفل بإحضار من عليه دينٌ فلم يحضر لزمه ما عليه}

- الكفالة التزام جائز التصرف إحضار بدن من عليه الحق، وتكون هذه الكفالة بالبدن، وهي من عقود التوثيق.
- فالضمان يضمن الدين، والكفالة تضمن من عليه الدين، يعني الضمان يضمن سداد الدين بينما الكفالة يكون فيها الالتزام بإحضار من عليه الدين، فإذا أحضره إلى من له الدين برئ، وإذا تعذر عليه إحضاره قلبت الكفالة من كونها بدنيةً، إلى كونها ماليةً، ف يلتزم عندئذٍ بأداء الحق عنه، والكفالة جائزة بالكتاب والسنة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُوا مَوْثِقًا مِّنَ اللَّهِ لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَن يُحَاطَ بِكُمْ فَلَمَّا آتَوْهُ مَوْثِقَهُمْ قَالَ اللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ [يوسف: 66]، ومن السنة ما تقدم من قول النبي -صلى الله عليه وسلم- في الحديث الذي رواه أبو داود والترمذي: «الزعيم غارمٌ»، والزعيم هنا من تزعم شيئاً، والترم به عن غيره، وهذا يصدق على الضمان، ويصدق على الكفالة، ثم إن الحاجة داعية إلى الضمان، وإلى الكفالة، فلو أن الشرع لم يجزهما، لحق بالناس عنتٌ كبيرٌ ومشقةٌ، إذ أن الدائن أحياناً، لا يثق بهذا المدين، فيتربط عليه ضررٌ كبيرٌ على المدين، في أنه لا يتمكن من الوصول إلى ما يريد؛ لعدم وجود النقد معه الآن، كما إن الدائن قد يريد أن يبيع سلعةً، ومتى وجد من يضمن هذا الأداء غير هذا المدين باعه، فيستفيد الدائن، ويستفيد المدين، ويستفيد المجتمع بهذه المعاهدات التي تدور فيها السلع، وتكون فيها المبيعات، وهذا يتعثر ويتعذر لو قيل بتحريم الضمان أو الكفالة.
- وتصح الكفالة من الرشيد، يعني البالغ، العاقل، أما الصغير والسفيه، فليس أهلاً لتحمل مثل هذه الأمانة. كما تصح أيضاً الكفالة من المحجور عليه لفلس؛ لأن الذمة موجودة، وإنما حُجِرَ عليه في المال فقط، ومبتدؤها إحضار بالبدن، وإنما تنقلب إلى التزام ماليٍّ إذا تعذر عليه الإحضار، ويكون هذا الالتزام بدمته، فالحجر عندئذٍ لا يؤثر على هذا كما قرر الفقهاء.

### ← {قال: فإن مات برئ كفيله}

- قال: ومن كفل بإحضار من عليه دينٌ، فلم يحضره، لزمه ما عليه، فإن مات برئ كفيله.
- ✓ إذا كان حياً، فما ذكره المؤلف هنا أنه يلتزم عندئذٍ بإحضاره أو تنقلب الكفالة إلى كفالة مالية.
- ✓ وإن مات فلا شيء عليه، يعني إن مات المكفول المدين فلا شيء عليه، لماذا؟ لأن الحضور تعذر بسبب ليس إليه، ما هو قصري في ذلك، وعندئذٍ تبطل الكفالة، وهذا من الفروق بينها وبين الضمان، لأن الضمان لو مات ما يسقط الحق، الحق باقٍ في الذمة، لأن الذمة صارت كما ذكرنا واحدة.
- إن أبرأ المكفول برئ الكفيل، كما قلنا إن أبرأ المضمون عنه، برئ الضامن؛ لأن الحق عندئذٍ سقط، والكفالة والضمان لتوثيق هذا الحق، فكيف يوثق حق لا وجود له، وإذا برئ الأصل برئ الفرع كما تقدم، لكن إن أبرأ الكفيل الذي هو في مقام الضامن، لم يبرأ المكفول الذي هو المدين؛ لأن إبراء الكفيل إسقاطٌ من الدائن

لحقه في التوثيق، وتنازل عن هذا الحق، لكن الحق الأصلي الذي هو الدين باقٍ، هو إنما أسقط الفرع وهو التوثيق، لم يسقط الأصل، فيبقى الأصل كما هو، وهذا ظاهرٌ.

• هل تجوز أو تصح الكفالة في الحدود والقصاص؟ يعني لو شخصٌ عليه حدٌ، أو عليه قصاصٌ، هل يجوز لشخصٍ أن يقول: أطلقوه وأنا كفيله؟ أم لا؟

الحقيقة أن هنا قاعدةً يمكن أن نقول فيها، أو نقرر فيها ما قرره الفقهاء، حيث قالوا: إن كل شخصٍ لا يمكن الاستفاء منه، إذا تغيب المكفول، فلا تصح عندئذٍ الكفالة منه، وهو قول جمهور أهل العلم، يعني لو أنه ما استطاع أن يحضر هذا الشخص، الذي عليه حد سرقةٍ، هل يمكننا أن نقول بأن هذا الكفيل لأنه تعذر عليه إحضار هذا المكفول، يُقام الحد عليه، فتقطع يده، وهو لم يسرق؟ الحدود تُدْرَأُ بالشبهات، وهذا ما قارف هذا الحد، وإنما التزم فقط بالإحضار، ومثله تخيلوا لو أن شخصاً قال: أنا أجيب هذا القاتل، تركوه، وهو عليٌّ، ولما مضى لم ينو على شيءٍ، وترك صاحبه هذا الذي أحسن إليه يتورط في هذه الكفالة، فهل يقال: أقيموا الحد على هذا الكفيل؟ أبداً لا يُقال بهذا، وهذا كما ذكرنا هو قول جمهور أهل العلم.

## باب الرهن.

• الرهن من عقود التوثيق، وهو العقد الثالث، حيث الضمان توثيق، والكفالة كذلك، ثم الرهن، فما المراد بالرهن هنا؟

الرهن: هو وثيقة دينٍ بعينٍ، يمكن استيفاءه منها، أو من ثمنها، وثيقة دينٍ بعينٍ، فيكون لأبد عندئذٍ ثمَّ دينٌ لأجل أن ينشأ عنه عقد الرهن، ولذلك يا إخوة نقول: إن عقود التوثيق هي من العقود التابعة؛ لأن العقود على قسمين: عقودٌ أصليةٌ، وعقودٌ فرعٌ عنها، وهي العقود التابعة لها، بمعنى أنه لا يمكن أن تتصور هذه العقود إلا بوجود العقود الأصلية، فلا توثيق، لا رهن، لا ضمان، لا كفالة إلا بوجود دينٍ، عقد بيعٍ، أو نحوه، مما ينشأ عنه ما يُشرع فيه الاستيثاق، كما هو الحال هنا.

• التوثيق يكون

✓ بالكتابة، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: 282]

[282]، ويكون بالإشهاد، كما قال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: 282]،

✓ ويكون بالرهن، كما قال: ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: 283]، سواء كان ذلك في السفر، أو في الحضر، كما هو مذهب الفقهاء الأربعة، وعليه أكثر أهل العلم، وقد ثبت أن النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو في الحضر رهن درعه عند يهوديٍّ في المدينة، وقد مات النبي -صلى الله عليه وسلم- ودرعه مرهونةٌ عند هذا اليهودي، وأن هذا الدليل فيه الحقيقة فوائد عديدة، من هذه الفوائد:

❖ جواز التعامل مع أهل الكتاب،

❖ جواز التعامل بالدين،

❖ جواز العقود، عقود التوثيق التابعة، ومنها الرهن.

• والرهن: هو وثيقة الدين بالعين، التي يمكن الاستيفاء منها، من جنسها هي، أو من ثمنها إذا تعذر الاستيفاء من الجنس.

- **وصورتها:** لو أننا مثلنا بأن الأخ حسين يطلب من الأخ ميكائيل خمسة آلاف ريال، ولما أراد أن يعطيه هذا المبلغ، قال: ائتني بكفيلٍ ضامنٍ بهذا الدين، أو كفيلٍ يحضرك للسداد أو الوفاء.
- قال الأخ ميكائيل: ليس عندي من يضممني، ولكن عندي سلعةٌ بخمسة آلاف ريال تقدر، وهذه السلعة مثلاً هي جهاز حاسب آلي بهذه القيمة، خذه عندك، فإذا جاء الأجل، ولم أسددك هذا المبلغ، تباع هذا الجهاز، فإن زاد على الخمسة آلاف تعطيني ما زاد، وإن كان خمسة آلاف تبرأ ذمتي، وإن كان أقل من ذلك، أوفيتك ما كان من نقصي.
- إذن هذا الجهاز الحاسب الآلي، هو الرهن، والراهن من هو؟ {ميكائيل}.
- وهو الدائن أو المدين؟ {الدائن}.
- لا، دائماً عكسوها، الراهن يعني الذي دفع الرهن، هو المدين، والمرتهن الذي قبل الرهن، هو الدائن.

### ← {قال -رحمه الله: باب الرهن، وكل ما جاز بيعه جاز رهنه، وما لا فلا، ولا يلزم إلا بالقبض}.

- هنا يُشار إلى حكم الرهن، والمؤلف في الحقيقة جمع على عادته، عدة أحكامٍ في حكمٍ واحدٍ، فذكر الحكم مع ضابطه، الحكم إذن في ما يتعلق بالرهن أنه مشروعٌ جائزٌ، وهذا الجواز بالكتاب كما قال تعالى: ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾، وبالسنة مما جاء في الصحيح، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- رهن درعه عند يهوديٍّ، وبالإجماع، حيث أجمع أهل العلم عليه، وبالحاجة الداعية إليه، وهو مع ذلك ليس واجباً، فلا يلزم الدائن أو المدين أن يرهن عند استدائنه ما يقابل هذا، هذا الدين، لكن هذا مشروعٌ في حقه، أو جائزٌ في حقه، وهو نوعٌ من التوثقة.
- وينعقد الرهن بكل ما يدل عليه، سواءً كان بلفظ الرهن، أو كان بلفظٍ آخر، وهذا على المذهب عند الحنابلة والمالكية، وهم سائرون في هذا، كسائر العقود، وذلك لأن المسلمين لم يزالوا يتعاملون بالمعاطاة، وذهب الشافعية إلى أنه لا ينعقد إلا بإيجابٍ وقبولٍ، فلا يكفي فيه المعاطاة، كما هو مذهب الحنابلة والمالكية، وقالوا: هو عقدٌ يفتقر إليهما، يعني إلى الإيجاب والقبول، يخفى فيه الرضا، فلا بد من التصريح بهما، وإن كان الراجح ما ذهب إليه الحنابلة والمالكية، وسواءً كان ذلك في عقد الرهن، أو في غيره من العقود، فتنعقد بالمعاطاة، وبكل ما دل عليها.
- والرهن يصح من جائز التصرف، مالاً للرهن، أو مأذوناً له فيه، يعني لابد أن يكون مالاً لهذا الرهن، الحاسب الآلي الذي رهنه ميكائيل عند الأخ حسين، لابد أن يكون مالاً له، ما يرهن حاسباً آلياً لشخصٍ آخر، أو مأذوناً له فيه، وهذا هو المذهب، وهو مذهب الشافعية؛ لأنه عقدٌ ماليٌّ، فلم يصح إلا من أهله.
- وهذا القصد منه اشتراط أن يكون جائز التصرف، وذهب بعض أهل العلم كالحنفية إلى جواز ذلك من الصبي، إذا كان مأذوناً له، ولو لم يكن بالغاً، والأقرب ما أشرنا إليه من اشتراط كونه جائز التصرف، مالاً للمرهون، أو مأذوناً له فيه.
- وهذا الرهن عقدٌ لازمٌ، أو جائزٌ، فعندئذٍ كيف سيكون؟ عقد لازمٌ من جهةٍ، جائزٌ من الجهة الأخرى، لازمٌ على من؟ {المدين}.



فالدائن لا يمكنه أن ينفك من هذا الرهن، فلا يمكن الأخ ميكائيل أن يقول لحسين بعد شهر أنا والله احتجت الحاسب الآلي، والحقيقة أنني أريد أن أفسخ عقد الرهن؛ لأنني سمعت في درس الفقه، أن عقد الرهن جائز، نقول: نعم، أصبت يا شيخ ميكائيل، هو جائز، لكنه ليس في حق المدين، الذي هو الراهن، وإنما هو جائز في حق الدائن المرتهن، فيجوز للأخ حسين أن يقول: يا أخ ميكائيل، أنا الحقيقة تعاملتُ معك، وارتحتُ إليك، ووجدتُ صدقك ووفاءك، خذ جهازك استفد منه، وقد فسخت عقد الرهن، ولا يلزمك أن توثق دينك به، وإن شاء الله تعالى إنك وفي، وعندئذ يكون قد تنازل عن حقه، فهو جائز، يعني يجوز فسخه في حق الدائن، وهو المرتهن، لازمٌ في حق المدين؛ لأن الحق تعلق به، وثبت، وهو من حقوق الطرف العقد الآخر، فلا يسوغ عندئذٍ فسخه.

## ← شروط الرهن .

- **الأول: أن يكون عيناً**، وقد اختلف الفقهاء في ذلك، فمفهم من جوّز الرهن في الدين والمنافع، بخلاف المذهب عند الحنابلة، الذين يشترطون أن يكون عيناً، ولذلك يعرفونه بتوثيق الدين بعين، يمكن الاستيفاء منها، أو من ثمنها، وهذا قوي.
- **الثاني: أن يكون مما يجوز بيعه**، وهو ما ذكره المؤلف هنا، قال: وكل ما جاز بيعه، جاز رهنه، فالحاسب الآلي يجوز بيعه، الكتاب يجوز بيعه، البيت أو العقار يجوز بيعه، الكاميرات هذه التي الآن تصورنا، يجوز بيعها، الطاولة يجوز بيعها، إذن يجوز رهن هذه كلها، لكن إذا كان شيئاً لا يجوز بيعه، فلا يجوز رهنه، مثلاً لو أراد شخص أن يرهّن مصحفاً، فعند الحنابلة لا يجوز بيع المصحف، وبالتالي لا يصح رهنه عندهم، كذلك لو أراد أن مثلاً يرهّن بطاقة أحوال، لا تكون مما يُرهّن؛ لأنه لا يجوز بيعها، فلا يمكن الاستيفاء منها، مع أن هذا أيضاً ممنوعٌ نظاماً، أيضاً لو أراد شخص أن مثلاً يرهّن خمرًا، ما يجوز؛ لأنه لا يجوز بيعها، فلا يجوز رهنه، إذن قاعدةٌ مهمةٌ جداً، وذلك لأن المراد من الرهن هو الاستيفاء، وإنما يستوفي من بيعه، لا من عينه، وهذا لا يتأتى مع ما لا يجوز بيعه، ولذلك كان هذا الضابط منضبطاً.
- **الثالث: أن يكون معلوماً**، فلا يجوز رهن المجهول، لماذا؟ لأن المجهول قد لا يمكن الاستيفاء منه، بما يوافق هذا الدين، لو شخصٌ قال لك: أنا الحقيقة سأستدين منك هذه العشرة آلاف، وما في هذه الحقيبة التي بيدي، أو ما في جيبي، هورهنُّ لهذا الدين الذي لك علي، نقول: ما يجوز هذا، لا بد أن يكون معلوماً؛ لأن هذا نوعٌ من الغرر، وهنا سيكون الاستيفاء من هذا الدين.
- **الرابع: لا بد أن يكون مقدوراً على تسليمه**، لو أنك يا شيخ سعيد أقرضتني خمسين ألفاً، وطلبت مني توثقاً، فقلت لك: نعم أبشر، لي سيارةٌ الحقيقة مسروقةٌ، ولكنها رهن بهذا الدين، فإذا لم أوفك الخمسين ألف، فسيارتي هذه يمكنك عندئذٍ البحث عنها، وتقديم البلاغات فيها، ثم الاستيفاء منها إذا وقفت عليها، نقول: ما يجوز هذا، لا بد أن يكون مقدوراً على تسليمه.

← {قال: ولا يلزم إلا بالقبض، وهو نقله إن كان منقولاً، والتخلية فيما سواه}.

- قال: ولا يلزم إلا بالقبض، هذا فيه إشارة إلى حالة لزوم الرهن، وحالة لزوم الرهن تكون بقبضه من قبل المرتهن، هذا عند جمهور أهل العلم، فلو أني قلت لك: السيارة التي عندي رهنٌ بهذا الدين الذي لك علي، لكني ما أخبرتك إياها، ثم قبل أن تقبض السيارة تنتقل لك، قلت لك: خلاص، أنا لا أريد أن أرهن السيارة، فعندئذٍ لا يلزم، ويكون الدين ثابتاً إذا استقر من غير رهن، ولذلك على الراهن، أو على المرتهن، الذي هو الدائن، إذا أراد أن يوثق، ألا يُمضي الدين، ويعطي البضاعة لهذا المدين، إلا بعد أن يقبض الرهن، حتى يكون عندئذٍ لازماً، وذلك لظاهر النص: ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾.
- ولأن الرهن في أصله عقد إرفاقٍ، يفتقر إلى القبول، فافتقر إلى القبض أيضاً، كالقرض، وهذا كما ذكرنا مذهب الجمهور، خلافاً للسادة المالكية، حيث قالوا بأنه يلزم بمجرد العقد؛ لعموم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 1]، والرهن عقدٌ، فيلزم فيه عندئذٍ الوفاء، ولو لم يكن قبض من قبل المرتهن، وهو الدائن، ولقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ﴾ [البقرة: 283].
- قوله: وهو نقله، هذا ضابط القبض، وهو نقله إن كان منقولاً، والتخلية فيما سواه.
- القبض في أصله وضع اليد على الشيء، وهو الحيازة، وكل ما أتى ولم يحدد، بالشرع كالحرز فبالعرف احدد، وكذلك القبض، وكذلك حد السفر، وغير ذلك مما لم يأت ضابطٌ محدّدٌ له في الشرع، فينتقل في ضبطه إلى ما تعارف عليه الناس، متى كان العرف مستقراً.
- فالقبض في المنقولات يكون بالنقل، وفي المعدودات بالعد، وفي المكيلات بالكيل، في العقار بالتخلية بينك وبينه، مع عدم المانع من تصرفك فيه، ولذلك يقال بأن الرهن قبضه يكون في كل شيء بحسبه، كما هو الحال في قبض المبيع ونحوه.

#### ← {وقبض أمين المرتهن، يقوم مقام قبضه}.

- لأنه نائبٌ عنه، فكان في حكم قبض المرتهن، فيلزمه عندئذٍ الرهن.
  - ← {والرهن أمانة عند المرتهن أو أمينه، لا يضمنه، إلا أن يتعدى}.
  - الرهن أمانة، والمرتهن أمينٌ، فلا يضمنه إلا إذا تعدى فيه، أو فرط في ذلك، وذلك لقوله -صلى الله عليه وسلم-، أو لا يستثنى منه إلا ما جاء عنه -عليه الصلاة والسلام: «الظهير يُركب بنفقته إذا كان مرهوناً، ولبن الدُر يُشرب بنفقته إذا كان مرهوناً»، فهذا استثناء من القاعدة الأساسية.
  - وعندئذٍ يبقى ما عداه على سبيل الأمانة، فلا يُتصرف فيه، لكن هذا إذا كان يُركب، كحيوانٍ، أو يُحلب، فيجوز عندئذٍ ركوبه، ويجوز حلبه، لما يقابل ذلك من إطعامه، وسقايته، ورعايته، وما عداه من الصور، يكون أمانةً، فلا يجوز التصرف فيه، ولا يضمن الأمين عندئذٍ، وهو المرتهن تلفه، إلا إذا تعدى أو فرط فيه، ذلك لأنه مالٌ وضعت عليه اليد، الذي هو يد المرتهن بإذن مالكه، وهو الراهن، فعندئذٍ يكون أميناً، وهذه القاعدة: أن كل مالٍ كان بإذن مالكه، وضع اليد عليه، يكون واضع هذه اليد أميناً ما لم يتعد، أو يفرط.
- وصلّى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

## الدرس العاشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### • ما هي عقود الاستيثاق؟

هي عقد الضمان، والكفالة، والرهن.

### • لماذا سميت عقود استيثاق أو توثيق؟

في تعريفها يقول أنها توثيقة إما الدين بالعين كالرهن، أو في الكفالة يتكفل..

• هذه العقود بشكل عام فيها إثبات وتحقيق للالتزام بالوفاء بالدين، سواء كانت رهنا أو ضمانا بأن يلتزم بالمال إذا لم يسدد المدين، أو كفالة بأن يلتزم بإحضار المدين عند أجل الوفاء، هي كلها تدور حول التوثيق وإثبات الحق والقدرة أو التمكين من الاستيفاء، والحقيقة إنها من تيسير الله ونعمته على عباده، لأن بها يرفع الضرر والحرَج عن الدائن والمدين.

### ✓ السؤال الأول: في الدرس الماضي ذكرتم التخلية بالرهن، يجب على الإنسان أن يسلم الرهن للمرتهن،

فلو كان أحد عنده بيت، يسلم الأوراق للمرتهن وهو ما زال يسكن في بيته هل هذا يعتبر التسليم

والقبض؟

### ✓ السؤال الثاني: هل يصح الرهن بعد العقد أو لازم يكون في صلب العقد؟

• أما السؤال الأول: فالرهن فيما يتعلق بالعقار يكون بالتخلية، يعني بتمكين المرتهن وهو الدائن من التصرف في هذا العقار عند تعذر الوفاء، وهذا لا يمنع منه شرط بقاء الراهن وهو المدين في هذا العقار، يمكنه أن يبقى فيه ولكن أوراق هذا العقار الثبوتية التي يُمكن معها الدائن من التصرف به عند تعذر سداد هذا الدين تكون بيد الدائن، وعندنا الآن في الإجراءات الحالية يهْمش على الصك، هذا بكونه رهنا لدين كذا وكذا بحيث لا يستطيع المدين أن يقوم بالبيع سواء بإخراج مثلاً صك بديل، أو بالبيع بغير هذا الصك أو نحو ذلك، أنه مجرد ما يراد ملكية هذا الصك إلى المشتري الجديد، يظهر عندئذ أمامهم أن هذا العقار مرهون، فعندئذ لا يمكن معه التصرف إلا في صالح الدين الذي رهن به.

### • أما السؤال الثاني: هذا السؤال يجرنا إلى مسألة ، وهي موقع الرهن من العقد.

• الحقيقة أن الرهن لا يخلو من ثلاثة أحوال:

### □ الحالة الأولى: أن يكون الرهن قبل العقد، ليس واقعا في صلب العقد، ولا بعده، وإنما هو قبله،

وهذه المسألة ذهب فيها الحنابلة والشافعية إلى عدم الجواز، وأما الحنفية والمالكية فقرروا صحة

الرهن في تلك الحالة وجواز هذا الفعل.

• والصحة ما يخفاكم أنها حكم وضعي، في صحة العقد، وترتب آثاره عليه، والجواز من حيث الحل والحرمة، نَعْنِي هنا ببيان الحكم الوضعي من حيث الصحة وما يترتب عليه من التزام، فنقول: إن ما ذهب إليه الحنفية

والمالكية هنا يظهر أنه قوي والله أعلم، وهو صحة الرهن ولو وقع قبل العقد نفسه، يعني أنا آتي للشيخ حسين وأقول خذ هذا العقار ارهنه وسأستدين منك، فيرهن هذا العقار ثم استدين منه أو يبيع علي شيئاً، أي يجري عقد البيع بالأجل، فيعطيني البضاعة ويكون ثمنها ديناً في ذمتي فأكون مديناً بعد أن أرهنه عقاري هذا، تصورت الصورة؟

- والقول بالجواز يتوافق مع الأصل، **ما هو الأصل في المعاملات؟ الأصل في المعاملات الصحة والحل**، الصحة وهو لحم الوضعي، والحل وهو الحكم التكليفي، وهذا الأصل يتوافق مع صحة هذه الحالة وهي كون الرهن قبل العقد.

□ **الحالة الثانية: أما إذا كان الرهن في العقد فيصح إجماعاً**، يعني في صلب العقد، أثناء التعاقد ضمن

مواد هذا العقد التي نتفق عليها ونحن طرفان الآن، في بيع فيه أجل، في دين بشكل عام، أحد المواد رهن سلعة كذا وكذا والتي يتحقق فيها معنى الرهن توثقة دين بعين يمكن الاستيفاء منها أو من ثمنها.

□ **الحالة الثالثة: وهي ما يمكن أن يكون بعد العقد**، أما حالة ما يكون من الرهن بعد العقد فتصح

أيضاً إجماعاً كما حكاه ابن قدامة صاحب المغني.

- إنما قد لا يثبت الإجماع في صورة ما إذا كان الرهن في صلب العقد، أي مقارناً لعقد الدين، **لماذا؟** لأننا إذا قلنا بأن الرهن وقع بعد العقد، فهذا موقعه يعتبر موقعاً طبعياً، لأن عقد البيع وما فيه دين في الحقيقة هو عقد أصلي، والرهن عقد متفرع عنه، ولذلك يقع الإجماع على مثل هذه الصورة.
- أما صورة ما إذا كان الرهن في صلب العقد، فكذلك القول بالصحة فيها ظاهر، لأن الحاجة داعية لجواز وصحة مثل هذه الصور، يعني يقول مثلاً أبيعك هذه السيارة على أن ترهنني كذا وكذا في العقد نفسه بهذه الصيغة.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد..}

فاللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمجاهدين وجميع المسلمين.

قال ابن قدامة رحمه الله:

باب الرهن

وكل ما جاز بيعه جاز رهنه، وما لا فلا، ولا يلزم إلا بالقبض، وهو نقله إن كان منقولاً والتخلية فيما سواه، وقبض أمين المرتهن يقوم مقام قبضه، والرهن أمانة عند المرتهن أو أأمينه لا يضمنه إلا أن يتعدى. ولا ينتفع بشيء منه إلا ما كان مركوباً أو محلوباً فللمرتهن أن يركب ويحلب بمقدار العلف {

- ولا يضمنه إلا أن يتعدى، وهذه المسألة تشير إلى أن المرتهن وهو الدائن أمين، **لماذا أمين؟** لأننا ذكرنا القاعدة التي قررها الفقهاء: أن كل من وضع يده على مال بإذن المالك فهو أمين، كالنائب عنه.
- فهنا المرتهن ومثله الوكيل ومثله الشريك كل هؤلاء وضعوا أيديهم ومثله حتى المستأجر، وضعوا أيدهم على المال بإذن المالك، فيكون عندئذ أمين، ما لم يتعدى أو يفرط، كما قرر المؤلف هنا.



- كالوديعة تماما، كما لو وضعت وديعة عند شخص مستودع، فكانت هذه الوديعة في محل الحفظ والصيانة، لكن تلفت من غير تعد منه ولا تفريط، مثل أن يحترق البيت، وليس ثمة تقصير منه في حفظها عن مثل هذا الحريق، أو يقوم سارق ولم يترك الأبواب مهملة مثلا هذا الشخص، يقوم سارق بأخذ هذه الوديعة أو مثل ذلك، فمثله الرهن لا يضمن عندئذ لأنه لم يتعد ولم يفرط في مثل تلك الصورة، وهذا هو مذهب الحنابلة والشافعية، وعند بعض الفقهاء تفصيل في مثل هذه المسألة.
  - قوله: ولا ينتفع بشيء منه، يعني من الرهن، إذا كان يمكن الانتفاع به، فإنه لا ينتفع، لماذا؟ لأن الرهن إنما وضع لأجل الاستيفاء عند تعذر الوفاء، فانتفاعه منه قبل ذلك نوع من التعدي، إلا ما استثناه الشرع، وذلك في قوله صلى الله عليه وسلم: «الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهونا، ولبن الدريشرب بنفقته إذا كان مرهونا».
  - يعني لو شخص رهن دابة، خيل مثلا، ولا ماشية من الغنم، رهن الدين الذي عليه عند الدائن بهذه الماشية، ولنفترض أن هذه الدين عشرة آلاف، والماشية هذه عشرة من الغنم، كل واحدة منها مقدارها ألف ريال، بعضها فيه حليب فيجوز عندئذ أن يشرب من حليبها، لماذا؟ لأنه في الحقيقة يرعاها وهذه الرعاية تكلفه فلذلك كافاه الشرع بأن يستفيد منها، لأن الغنم بالغرم.
  - ومثله لو كان عنده خيل على سبيل المثال، هذه الخيل لازم يرعاها، لازم يطعمها، لابد أن يقوم بصيانتها وحمايتها، وهذا كله يكلفه، فلا بأس أن يركب هذا الخيل ويستفيد منه مقابل ما يقوم به.
  - وهذا ولو لم يستأذن المالك، ما يلزم أنه يستأذن الراهن وهو المدين ويقول ترى أنا سأشرب من الماشية، أو سأركب الخيل التي رهننت عندي، الأقرب أنه لا يلزمه ذلك هذا هو مذهب الحنابلة، أما جمهور أهل العلم فقالوا لابد أن يستأذن المالك، وليس له أن ينتفع بهذا إلا بإذن ماله.
- ← قال: وللراهن غنمه من غلته وكسبه ونمائها لكن يكون رهنا معه**
- أي لصاحب الرهن كما يقول المؤلف هنا، يقول: للراهن غنمه من غلته، أي إذا كان للرهن غلة مثل ما لو كان أجار يؤجر، أو كان مملوكا رقيقا يعمل، فالغلة للراهن، لأن الفرع يتبع الأصل، والنماء هنا ناشئ عن ملكه فهو له.
  - قال: وللراهن غنمه من غلته وكسبه، والكسب هنا في مثل الصورة التي ذكرناها، مما لو كان لديه مملوك يعمل، فهذا الكسب عندئذ في حقيقة الأمر يكون للراهن، وهو المدين.
  - قال: لكن يكون رهنا معه، أي أنه يتبع هذا المرهون في كونه أو الرهن في كونه محجوزا لصالح وفاء هذا الدين، ما يأتي ويقول أعطني النماء الذي حصل مثل كما لو كانت دابة وولدت، أو عقارا وكان له أجرة، أو مملوكا عمل وصار له كسب، يقول: هولي، الفقهاء قرروا ذلك، أنا استمعت إلى هذا في شرح الدرس في الرهن، وبناء عليه أعطني مالي، نقول: لا، هذا نعم، هولي، لكنه يبقى محتجزا مع أصله وهو الرهن كما أن الرهن نفسه مملوك لك ولكنك لا تستطيع التصرف فيه.

**← قال: وعليه غرمه من مؤنته ومخزنه وكفنه إن مات**

- والحقيقة نماء الرهن فيه تفصيل،

□ **الحالة الأولى:** فكثير من الفقهاء يفرقون بين النماء والكسب فالقول بأن الكسب يتبع الراهن هذا قد

يكون من مفردات الحنابلة، بينما النماء وهو إما يكون متصلاً أو منفصلاً، فأما المتصل معناه مثل كالسمن، دابة وسمنت، أو شجرة وكبرت، فهذا باتفاق الأئمة يتبع الرهن، لا يتصور الرهن أن يفسد الرهن بإخراج هذا أو تفصيل ما للراهن والمرتهن فيما هو متصل في الرهن.

□ **الحالة الثانية:** ما إذا كان منفصلاً كالولد مثلاً إذا ولدت الناقة أو ما يكون مما يلد مثله مرهوناً، هذا ومثله الثمرة يتبع الرهن أيضاً على القول الراجح؛ لأنه حكم ثبت في العين بعقد المالك، فيدخل فيه النماء والمنافع وأنواعها، كما يقرر الفقهاء، وهو مذهب الحنابلة.

- وعند المالكية يخصون ما يتبع من المنفصل فيما تناسل من الرهن ونتج تبعاً للرهن، وما عدا ذلك مثل اللبن والثمار وغيرها من النماء المنفصل يقولون إنه لا يتبع الرهن في مثل هذه الحالة، والشافعية يعممون ذلك في كل ما يكون من نماء منفصل، فيقولون لا يتبع الرهن، ما قرره المؤلف هنا أنه لا يفرق كما هو مذهب الحنابلة، كل نماء متصل أو منفصل يتبع الرهن، ويحتجز لصالحه.

← {قال: وإن أتلّفه أو أخرجه من الرهن بعثق أو استيلاذ فعليه قيمته تكون رهناً مكانه.}

- قال: وعليه غرمه من مؤنته ومخزنه وكفنه إن مات، أي جميع ما يلزم لحفظ العين المرهونة، هذا يكون عندئذ على من؟ جميع من يلزم على الراهن، وذلك لأنه مملوك له، هذا هو قول جمهور أهل العلم.

← {قال: وإن أتلّفه أو أخرجه من الرهن بعثق أو استيلاذ فعليه قيمته تكون رهناً مكانه.}

- يعني الراهن إذا تسبب في إتلاف العين المرهونة، أو إتلاف الرهن أو بطلان الرهن مثلاً فيما لو كان مملوكاً وأعتقه، العتق يسري في هذه الحالة، فهو تسبب عندئذ في الإتلاف للرهن، فعندئذ يلزمه أن يدفع قيمة الرهن كما يقرر المؤلف هنا، قال: فعليه قيمته هذه القيمة تكون رهناً مكان العين المرهونة.

← {قال: وإن جنى عليه غيره فهو الخصم فيه}

- إن جنى على الرهن غير الراهن، فمن الذي يخاصمه؟ المرتهن ما له علاقة، الذي يخاصمه هو المالك، وبما أننا قلنا أن في الحقيقة المالك له الغنم فعليه الغرم، بناء عليه هو الذي يطالب هذا الجاني غير الراهن طبعاً بقيمة ما جنى؛ لأجل أن يكون ذلك عندئذ حلاً محل الرهن، حتى لا يتضرر المرتهن، وهو الدائن بمثل هذه الجناية.

← {قال: وما قبض بسببه فهو رهن}

- وما قبض بسببه، يعني كما بينا، ما قبض بسبب هذه الجناية من قيمة من قبل الجاني فهو رهن محل الرهن المجني عليه.

← {قال: وإن جنى الرهن فالمجني عليه أحق برقبتة}

- إذا كان الرهن مملوكاً مثلاً، وجنى جناية توجب المال، سواء كانت هذه الجناية على إنسان أو على مال، فالمجني عليه أحق برقبته، أحق برقبة الجاني وهو المملوك من المرتهن ، لماذا؟ قالوا: لأن المجني عليه حقه تعلق برقبة هذا الجاني لأنه باشر إلحاق الضرر به، بخلاف المرتهن فإن حقه في الحقيقة متعلق بذمة الراهن، فعندئذ يباع هذا المملوك، ويوفى مال المجني عليه من حق الحق به وتضرر في إيقاع هذه الجناية عليه، يطالب عندئذ المرتهن برهن يقام هذا المملوك في مثل هذه الصورة.

← {قال: فإن فداه فهو رهن بحاله.}

- أي إذا اختار سيد العبد الجاني أن يفتديه، يفتدي هذا العبد، فهو كما هو رهن بحاله لا يتأثر، لأنه عندئذ المجني عليه قد أعطي حقه مقابل هذه الجناية فهذا رهن بحاله كما هو على العقد الذي تم التعاقد ، عقد الرهن الذي تم التعاقد فيه بين الدائن والمدين، على أن يكون هذا العبد المملوك رهناً.

← {قال: وإذا حل الدين فلم يوفه الراهن بيع وأوفى الحق من ثمنه وباقيه للراهن}

- إذا حل الدين، ولنفترض أن الدين يحل في مثلاً شهر رجب، سبعة، لما حل الدين، قلنا للمدين: سددنا، قال: ما عندي سداد، فعندئذ يجوز بيع، أو يشرع بيع هذا الرهن، لاسيما إذا امتنع الدائن أو الراهن عن الوفاء، فيبيعه عندئذ الدائن، ولا يخلو هذا من ثلاثة حالات:
- **الحالة الأولى:** أن يكون ثمن هذا الرهن أقل من ثمن الدين، فلنفترض أن الدين قيمته عشرة آلاف، والرهن قيمته تسعة آلاف، باع هذه السلعة بتسعة آلاف، وبقيت ألف، تكون في ذمة المدين.
- **الحالة الثانية:** أن تكون قيمة الرهن أعلى، فالدين عشرة آلاف، وقيمة الرهن إحدى عشر ألفاً، فعندئذ إذا بيع، يقوم الراهن أو المرتهن بأخذ العشرة التي له، وهي الدين، وإعطاء الراهن الألف؛ لأن الرهن ملك له، وهذا فرق ما بين الرهن وغيره، أن الرهن يبقى ملكاً للراهن للمدين.
- **الحالة الثالثة:** أن تكون قيمة الرهن مثل الدين، فعندئذ يبيعه المرتهن، الذي هو الدائن، ويأخذ هذا الثمن، يأخذ دينه، ولا يبقى شيء للراهن.

{قال: وَإِذَا شُرِطَ الرَّهْنُ أَوْ الضَّمَيْنُ فِي بَيْعٍ، فَأَبَى الرَّاهِنُ أَنْ يُسَلِّمَهُ، أَوْ أَبَى الضَّمَيْنُ أَنْ يَضْمَنَ، خُيِّرَ الْبَائِعُ بَيْنَ الْفَسْخِ أَوْ إِقَامَتِهِ بِلَا رَهْنٍ وَلَا ضَمَيْنٍ}.

- إذا كان الرهن مشروطاً، أو الضمان مشروطاً في العقد، ثم لما تم العقد أبى التسليم، أبى الراهن أو الضامن أبى هذا أن يسلم، وأبى هذا أن يضمن، فالبايع بيعاً بأجل، الذي هو الدائن في مثل هذه الصورة مخير، بين أن يفسخ العقد؛ لأنه قد عقده بناءً على هذا الشرط، وقد تخلف، وفي إثبات العقد، ولو كان لازماً عليه، بلا تحقق هذا الشرط للحقه ضرر، ونقص في القيمة، هو في الحقيقة لم يقر أصلاً إلا بناءً على هذا الشرط، فلو كان يعلم لزاد الثمن، إذ أن المخاطرة بالنسبة له، وتعرضه للضرر أكبر.
- الصورة الثانية: لو وافق، قال يمضي بلا رهن ولا ضمين.
- وهنا بعض الشرائح التي تم إعدادها، ويمكن نطالعتها.

- هذه حالات اختلاف المتراهنين: إذا كان لأحدهما بينة، اختلفوا في الثمن، اختلفوا في الأجل، اختلفوا في عين الرهن، إذا كان لأحدهما بينة، فالقول قول صاحب هذه البينة، أما إذا لم يكن لأحدهما بينة، فيحسب هذا التفصيل الذي أمامكم، وهو الحقيقة تفصيل مطول، وهو واضح، لعله -بإذن الله تعالى- يُرفق بالمادة العلمية، حتى يُقرأ، لكن قد يتعذر علينا الإتيان به؛ لأننا الآن أمام ما يتعلق بأحكام الصلح.
- انتفاع المرتهن بالرهن، هذه الشريحة الأخرى، إذا كان بإذن الراهن، أو إذا كان بغير إذن الراهن إذا كان حيوانًا محلوبًا أو مركوبًا، ذكرنا أن المذهب عند الحنابلة يجيزون الانتفاع على قدر النفقة، بينما الجمهور لا يجيزونه إلا بالإذن، أما إذا لم يكن حيوانًا، أو إذا كان حيوانًا غير محلوب ولا مركوب، فالجمهور لا ينتفع بالرهن، ورواية عند أحمد ينتفع بقدر النفقة، إذا امتنع الراهن عن الإنفاق، أما إذا لم يكن حيوانًا، فلا يملك الانتفاع اتفاقًا عند الفقهاء، إلا بإذن.
- رهن ما يُسرع له الفساد، لا يخلو إن كان موعد السداد يحل قبل الفساد، فيصح رهنه ، أما إذا كان يفسد قبل حلول السداد، مثل ما لو كانت فاكهة أو نحوه، فإن كان يمكن تجفيفه فيجفف، ويكون عندئذ تكون النفقة على الراهن، أما لا يمكن تجفيفه، فيباع قبل فساد، ويُحفظ ثمنه حتى يحل الأجل.
- حالات الرهن: توثيق الدين بعين، توثيق الدين بدين، توثيق الدين بمنفعة، توثيق عين بدين، وإن كان المؤلف وهو المذهب عند الحنابلة ينصون على أن الرهن، إنما يكون توثيق دين بعين، بخلاف باقي الفقهاء، فيوسعون في هذا الباب.

### باب الصلح.

{قال -رحمه الله: بَابُ الصُّلْحِ.  
وَمَنْ أَسْقَطَ بَعْضَ دَيْنِهِ، أَوْ وَهَبَ غَرِيمَهُ بَعْضَ الْعَيْنِ الَّتِي لَهُ فِي يَدِهِ، جَازَ، مَا لَمْ يَجْعَلْ وَفَاءَ الْبَاقِي شَرْطًا فِي  
الْهَبَةِ وَالْإِبْرَاءِ}.

- الصُّلْحُ قطع المنازعة، وشرعًا: يُراد به معاهدة يتوصل بها إلى الإصلاح بين المتخاصمين، أو المتخاصمين، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: 128]، وقوله: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: 114].
- وهذا دال على فضيلة الصُّلْح، وأنه مما ينبغي الحقيقة أن يسعى فيه الإنسان، ولذلك أثر كبير على ذهاب الخلاف والشحناء بين المسلمين، وهذا باب من أبواب الخير، وفق له فهو موفق، ومن حُرِّمه، فكم حُرِّم من خير كثير، ولذلك على المسلم والمسلمة متى استطاع أن يصلح بين المتخاصمين، وأن يصلح ما كان بينهم من نزاع أو خلاف، متى استطاع ذلك، فليبادر إليه، وليعلم أنه من أبواب الخير العظيمة.
- ويكفي فيه قول الله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 114]، لكن أصلح النية والقصد، وأبشر بوعده لا يتخلف، وبأجر ليس كأجر من الله، قال عنه بأنه عظيم، والعظيم من العظيم، لا يخطر على بال، وقد لا يسع له التصور في الحال، ولذلك الإنسان يستبق هذه الخيرات، ويبادر إلى



مثل تلك الصالحات، ولا يدري من أي أبواب الجنة يكون مدخله، نسأل الله -جل وعلا- أن يستعملنا جميعاً في طاعته، وأن يجعل نواصينا نواصي خير، وصلاح، وحق، وتقريب بين المسلمين، ونشر للمحبة والوئام.

وما نشاهد اليوم الحقيقة من الخلاف بين الناس، ومتابعة الأمور المادية، والمشاقة على ما لا يستحق ذلك، ملأ القلوب غيظاً وحقدًا وحسدًا وترتب على هذا أن تقسو تلك القلوب عن ذكر الله -جل وعلا-، وعن الخشوع والخضوع، وأحوج ما يكون المسلم في هذه الحياة التي في الحقيقة هي عبارة عن لحظات في حياة الآخرة، أن يخلص هذا القلب من تلك النوازع؛ حتى لا تحول تلك بينه وبين الله، وهل تستحق الدنيا الحقيقة أن يشغل المرء قلبه ويفتت سلامته بخلاف بينه وبين هذا ذاك، والله يقول: ﴿إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: 89].

السلامة هنا سلامة من الشرك، وسلامة من الحسد، وسلامة من الحقد، وسلامة من الغل، وسلامة عن كل ما يورث المسلم معصية الله -جل وعلا-، فادعوكم، وأدعوا نفسي أن نعفو عن من أخطأ علينا، فالله -جل وعلا- يقول: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ﴾ على من؟ ﴿عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: 40]، الله أكبر، لو قيل لك: إن عفوت عن فلان، لك أجر على التاجر الفلاني، أكبر التجار في البلد، يعني سيعطيك مالاً، وأنت تعرف أن هذا الرجل إذا أعطى أسخى، وأنه سيكثر لك من العطية، ربما لا تتردد، كيف والله يقول: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: 40]، يعني أجره لا يعلمه إلا الله، أجره يليق بعطائه -سبحانه وتعالى-، فلا يمكن أن يكون منقوصاً، عطاء فيه بركة لا تنتهي.

الحقيقة أن هذه من أبواب الخير العظيمة جداً، وبعض الناس أحياناً يتطلب الخير، في الصلاة، والصيام، والذكر، وهذا عظيم، لكن هناك أيضاً أبواب عظيمة جداً أجرها غير محدود، مثل العفو، والصفح، ونسأل الله -جل وعلا- أن يمكننا من ذلك، وأن يعيننا أن نكون سبباً في ذلك من خلال هذا المعنى، ومعنى الصُّلح.

وقد جاء أيضاً عنه -عليه الصلاة والسلام- ما يدل على ذلك، من قوله: «الصُّلح جائز بين المسلمين»، كما رواه البخاري معلقاً، ووصله غيره، وأيضاً قد جاء من قوله ومن فعله -عليه الصلاة والسلام-، ما يدل على ذلك، فروى سهل بن سعد، أنه -عليه الصلاة والسلام- ذهب إلى بني عمرو بن عوف؛ ليصلح بينهم، انظروا هو الرسول -صلى الله عليه وسلم-، وكان أشغل الناس، وأعظم الناس، وأكرم الناس، ومع ذلك ما تردد في أن يقوم بهذه المهمة الشريفة، فالصُّلح من مهام الأنبياء، ومن مهام ورثتهم، فلتكن أنت ممن يقتفي أثره.

وبناءً عليه نقول: إن الصُّلح الحقيقة له أنواع: فهو يكون بين المسلمين وبين أهل الحرب، وهذا يُذكر في كتاب الجهاد، وقد يكون الصُّلح بين أهل العدل، وأهل البغي، وهذا في حقيقته يُذكر في قتال أهل البغي، وقد يكون الصلح بين الزوجين إذا خيف الشقاق بينهما، وهذا يُذكر في كتاب النكاح والطلاق، وقد يكون الصُّلح بين المتخاصمين في المال، فهذا هو المقصود هنا، ويُذكر في هذا الموضوع، وتكييفه يختلف بحسب طبيعته، فإن كان هذا الصُّلح على مال، فهو في حقيقة الأمر في حكم البيع، وإن كان هذا الصُّلح على بعض العين المدعى بها، فإنه يكون في حكم الهبة، وإن كان هذا الصُّلح على مال بمنفعة، يعني أصله مال، وتمت المصالحة عليه بمنفعة، فيكون في حكم الإجارة.

وإن كان صلحاً عن نقد بنقد، فله حكم الصرف، ولما نقول هذا نريد أن نبين أن حكم الصُّلح ليس واحداً، وأن الصُّلح في الحقيقة يشتمل على مسائل في عدة أبواب، ولذلك جمعها الفقهاء في مثل هذا الباب، هذا إذا

كان الصُّلح في المال، وما هو في حكمه، بخلاف الأنواع الأخرى التي ذكرناها قبل قليل، ففي أحوال لا يجوز الصُّلح، ولا يسوغ كما إذا كانت حقوقاً لله -جل وعلا-، كالحدود ونحوها، فهذه لا يصح فيها الصُّلح، ولا يجوز، ولا مدخل للصُّلح فيها، أما إذا كانت حقوقاً للأدمنين، فهي تقبل الصلح، بالإسقاط، أو المعاوضة، أو نحو ذلك.

- ويُشترط في الصُّلح أن يكون المصالح ممن يصح تبرعه ، فولي اليتيم مثلاً لا يجوز له أن يصالح عن مال اليتيم، بأن يُسقط بعضه، أو يؤجل ما حل منه أو نحو ذلك.
- وكذلك لابد أن يكون المصالح عنه، وهو الشيء المتنازع فيه مالا متقوماً، حتى يمكن عندئذ إيقاع الصُّلح فيه، وتحقيق العدل عندئذ، أن يكون أيضاً المصالح عنه مالا معلوماً، فتنتفي فيه الجهالة.
- قال المؤلف هنا: "وَمَنْ أَسْقَطَ بَعْضَ دَيْنِهِ، أَوْ وَهَبَ غَرِيمَهُ بَعْضَ الْعَيْنِ الَّتِي لَهُ فِي يَدِهِ، جَازَ، مَا لَمْ يَجْعَلْ وَفَاءَ الْبَاقِي شَرْطًا فِي الْهَبَةِ وَالْإِبْرَاءِ".
- هذا يشير عندنا أولنا إلى أنواع الصُّلح، وقد أورد المؤلف أحد هذه الأنواع، ويمكن أن نشير إلى أن الصُّلح عبارة عن نوعين، على سبيل الإجمال.
- الصُّلح إما أن يكون صلح إقرار، أو صلح إنكار.
- فصلح الإقرار يكون بأن يقر المدعى عليه بالحق الذي عليه، فتريد أن تصالح شخصاً، ولك حق عليه، يقربه تماماً، فإما أن يكون هذا عن أعيان، أو يكون عن دور، الأعيان مثل ما لو كان في ذمته لك سلعة من السلع، فيقر عندئذ بها، ويكون الصُّلح عن جنس الحق ببعضه، فمثلاً هذه السلعة متكونة من بضاعة عدة قطع، فيقول: أعطيك مثلاً نفترض أنها عشر طاولات، يقول: الطاولات التي ذمتي لك، أعطيك منها خمساً، فهذا صالِح عن جنسه ببعضه، هذا جائز، والمذهب يشترطون أن لا يكون بلفظ الصُّلح، وإن كان الجمهور يصححون هذا، ولو كان بلفظ الصُّلح والهبة ونحوه، وهذا متجه، أما إن صالِح عن الحق بغير جنسه، فهذا جائز باتفاق الفقهاء.
- وهذا الجواز فيه ظاهر من جهة كونه معاوضة، فلو مثلاً قال: العشر طاولات هذه التي في ذمتي، سأعطيك عنها مثلاً قيمة خمسة آلاف، فهو في الحقيقة الآن عاوض عنها بهذا الثمن، وبإدخال المال بالمال، فتكون عندئذ في حكم عقد المعاوضة، وهو في هذه الصورة بيع، فيشترط له ما يشترط للبيع.
- أما الصُّلح عن الديون، فالمؤلف هنا أشار إليه، في قوله: "وَمَنْ أَسْقَطَ بَعْضَ دَيْنِهِ، أَوْ وَهَبَ غَرِيمَهُ بَعْضَ الْعَيْنِ الَّتِي لَهُ فِي يَدِهِ، جَازَ"، فإسقاط الدين، أو بعض الدين هنا، كما قرر المؤلف جائز باتفاق الفقهاء، وإن كان المذهب عندنا أيضاً يشترطون مرة أخرى أن لا يكون ذلك بلفظ الصلح، لاختلافه عندئذ عنه.
- وهنا أشير إلى مسألة أو نوع آخر، وهو الصُّلح على إنكار، يعني فكرة هذا الصُّلح لو كان على شخص كان هناك شخص يدعي عليك بأنك في حقيقة الأمر مطالب منه بمبلغ وقدره كذا، وأنت لا تذكر هذا، فأردت أن تدفع هذه البلية والمشكلة عنك، بأن توافق على تحمل جزء من هذا المبلغ، فيقول مثلاً: في ذمتي لك عشرة آلاف ريال، وأنت ما تذكر هذا، أو أنا في الحقيقة أنت اشتريت مني سيارة أو سلعة، ولم توفي حقها، فأعطني إياها، هنا شرع ما يسمى بالصُّلح على إنكار، وهو أن يدعي شخص على آخر عيناً، أو ديناً، أو منفعة، فينكر المدعى عليه، ما ادعاه عليه المدعي فيتصالحان عندئذ على بعض هذا الحق، كأن يدعي مثلاً زيد على عمرو أن عليه

عشرة آلاف، ويُنكر عمرو، فيقول المدَّعي عليه: بدل أن نذهب إلى المحكمة، وتكون قضية، وأضطر أنا إلى اليمين؛ لأن البينة على المدعي، وهذا ما عنده بينة، وأنت ستحلف، مُدَّعي عليه، وإن كنت مُحَقَّقًا واليمين على من أنكر، فيقول: أفندي هذا كله، ولك سبعة آلاف، فكنا بس من هذه المشكلة، هذا ما يسمى صلح إنكار، أو على إنكار، بخلاف الصورة الأولى، الصورة الأولى فيه حق مقربه، ولكنه يصلح بحسب رضا صاحب الحق، فإن رضي فيها، إن لم يرض فعندئذ لا يجوز.

• هذا، وأعني به النوع الثاني، **الصلح على إنكار الجمهور**، على جوازه بشرط أن يكون المدَّعي معتقدًا صحة ما ادعاه، ما هو كاذب في دعواه؛ لأنه أحيانًا فعلاً هو يدعي شيئاً يعتقد أن له في ذمة فلان مبلغاً أو سلعةً، وهذا الآخر يعتقد خلاف ذلك، وهذا يرد أحياناً، يرد نسياناً عند هذا أو ذاك، لأجل أن لا يكون ذلك من أكل أموال الناس بالباطل، لأننا لو صححناه لمن يعتقد أنه على غير حق في دعواه، بأن له عند فلان من الناس مبلغاً أو سلعة، كان ذلك من أكل أموال الناس بالباطل، والصلح جائز بين المسلمين، إلا صلحاً أحل حراماً، وهذا حرام عليه لو كان يعتقد خلاف الحق، أو حرَّم حلالاً، والجمهور على الجواز؛ لأن الحاجة داعية إلى مثل هذا، وهذا ما أشار إليه المؤلف "وَمَنْ أَسْقَطَ بَعْضَ دَيْنِهِ".

• عشرة آلاف طبعاً هذا يصدق على صلح الإقرار، ما هو الإنكار، عشرة آلاف ريال عليك لمحمد، فجاء الدائن وهو محمد، واتفقت معه على أن يُسقط عنك خمسة آلاف، فهذا جائز، ودليله ما رواه البخاري ومسلم، عن كعب بن مالك، أنه تقاضى ابن أبي حدرد ديناً كان له عليه في المسجد، فارتفعت أصواتهما، فكان النبي - صلى الله عليه وسلم - في بيته، فخرج إليهما، حتى كشف سَجَفَ حجرته، فنادى: «يا كعب»، قال: لبيك يا رسول الله، قال: «دع من دينك هذا»، وأوماً إلى الشطر، قال: لقد فعلت يا رسول الله، فقال لابن أبي حدرد: «قم فاقضه»، فهنا قد تصالحا على هذا المعنى.

• قال: "أَوْ وَهَبَ غَرِيمَهُ بَعْضَ الْعَيْنِ الَّتِي لَهُ فِي يَدِهِ، جَازٌ" كأن يُقر له بعين، ثم يصلحه على نصفها، كما ذكرنا في مثال الطاولات، وهذا صلح إقرار.

• شرط المؤلف شرطاً واحداً، قال: "مَا لَمْ يَجْعَلْ وَفَاءَ الْبَاقِي شَرْطًا فِي الْهَبَةِ وَالْإِبْرَاءِ" يعني لو قال: أنا لن أعطيك الذي لك، إلا إذا أسقطت عني النصف، تصورتهم؟ فنقول عندئذ هذا لا يجوز؛ لأنه من أكل أموال الناس بالباطل، ولأن المعاوضة هنا قد تحولت إلى صورة تؤدي إلى ربا، وبالتالي تمتنع هذه الصورة بهذا الشرط الذي ذكره المؤلف.

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.



بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### تتمة باب الصُّلح.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد..  
فاللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمُشاهدين وجميع المسلمين.  
قال ابن قدامة رحمه الله:  
باب الصُّلح.

ومن أسقط بعض دينه أو وهب غريمة بعض العين التي في يده جاز، ما لم يجعل وفاء الباقي شرطاً في الهبة والإبراء، أو يمنعه حقه إلا بذلك، أو يضع بعض المؤجل ليعجل له الباقي.}

- المؤلف هنا بين ما يتعلق بحكم إسقاط بعض الحق الذي على الطرف الآخر، وقال: ومن أسقط بعض دينه أو وهب غريمه بعض العين التي في يده جاز، هذا جائز ومشروع أن يسقط بعض الدين أو يهب بعض العين التي في يد الغريم، لكن بشرط، قال: ما لم يجعل وفاء الباقي شرطاً في الهبة والإبراء أو يمنعه حقه إلا بذلك.
- يعني لو أن الشخص الذي عليه الدين أو بيده العين للآخر، الطرف الآخر الدائن أو المالك لهذه العين، اشترط ألا يؤدي ما عليه من دين أو يسلم ما بيده من عين إلا بهذا الصُّلح، أن يسقط بعض المؤجل أو بعض هذه العين فيهبه لها، فبين المؤلف هنا أن هذا غير مشروع؛ لما فيه من أكل المال بالباطل، فهذا الشرط يترتب عليه أن يكون عندئذٍ الصُّلح غير مشروع، وإنما يكون ذلك عن تراضٍ؛ لأن هذا في ما قرر من جهة التعاقد في الأصل أنه لا بد فيه من التراضي بين الطرفين كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إنما البيع عن تراضٍ»، والله يقول: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: 29].
- والتراضي في مثل هذه الحالة في الحقيقة تم فيه إلقاء هذا الشخص لأجل نيل حقه أو استيفاء دينٍ تم إلجاؤه إلى أن يسقط هذا الدين أو يهب تلك العين، فلذلك امتنع.
- قال: أو يضع بعض المؤجل ليعجل الباقي، من منكم يمكن أن يأتي لنا بمثالٍ على هذه الصورة؟ هناك دينٌ مؤجلٌ يضع بعض هذا المؤجل في سبيل تعجيل الباقي.
- لو قلنا: إن الدين عشرة آلاف وهي مؤجلة، فماذا يمكن أن تمثل عليه بهذه الصورة. ممكن يسقط عليه خمسة آلاف شرط أن يدفع حالاً يعجل دفع ما بقي عليه من الدين. أحسنت، يضع بعض المؤجل خمسة آلاف مثلاً نصفها، بشرط أن يعجل الدين المتبقي، لأن الدين لم يحل بعد، وهذا ما يسمى بضغٍ وتعجلٍ، أو هو كما ينص عليه الفقهاء بصُلاح الحطيطة، بأنه يحط عنه شيئاً من الدين في مقابلة أن يعجل له الوفاء، وهذه الصورة اختلف فيها الفقهاء الحقيقة على قولين:



- (١) فجمهور أهل العلم على عدم جواز مثل هذه الصورة شرعاً، والجمهور لما منعوا من هذه الصورة لاحظوا فيها أنه بهذه المصالحة كأنما اشترى شيئاً من الدين المؤجل بالمعجل، فيكون المؤجل وهو أكثر مشترى بثمن أقل وهو المعجل، عشرة بخمسة، ولذلك منعوا من هذه الصورة، وقالوا إن هذه الصورة ذريعة إلى الربا، ولذلك جعلوها من أنواع الصلح الذي هو غير مشروع من قبيل الصلح الذي يحرم حلالاً ويحل حراماً.
- (٢) وفي رواية عند الإمام أحمد وهذه الرواية اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه أيضاً ابن القيم، إلى الجواز، جواز هذه الصورة، فقالوا: بأنه لا مانع من أن يتصلح على أن يحط عنه بعض الدين في سبيل أن يعجل له الباقي، وقالوا: بأن الأصل في المعاملات الحل، وقد قررنا ذلك إذا تذكرت في أول حلقة، ولما كان الأصل كذلك كان على المانع الدليل ولا دليل، وأما التعليل المذكور فقالوا هو تعليلٌ عليلٌ، مع الحقيقة كاملة التقدير لقول الجمهور الغفير من أهل العلم، فقول الجمهور له هيبَةٌ، وما ينبغي الحقيقة للمتفهمة أن يتناولوا قول الجمهور في أي مسألة كانت على سبيل التقليل والتضعيف والوسم بالشدوذ أو عدم الأخذ بالدليل أو نحو ذلك، فلا يظن ظانٌ أو فلا يظن بفقهائنا الكرام إنهم كانوا بمعزلٍ عن الدليل، أو غاب عنهم حسن التعليل، ولكنهم رحمهم الله يجتهدون فمَنهم المجتهد المصيب، ومنهم المجتهد المخطئ، وليس الحق دائراً مع الكثرة، وإنما هو يدور مع الدليل.
- ولذلك ذهب شيخ الإسلام رحمه الله تعالى إلى مخالفة قول الجمهور في هذه المسألة، وصحح هذا للأصل الذي ذكرناه؛ ولأنه أيضاً يتحقق به إبراء الذمة؛ لأن الذمة الآن منشغلة، هذا المدين منشغلٌ بالدين المؤجل في مثالنا قبل قليلٍ عشرة آلاف، فحتى تبرأ الذمة يعجل للدائن هذا الدين الذي له في سبيل أن المدين يستفيد شيئاً من هذا التعجيل بإسقاط بعض الدين، فكلا الطرفين في الحقيقة مستفيدٌ، هذا بتعجيل دينٍ، وهذا بإسقاط بعض ما عليه من الدين، ففيه إبراء الذمة، وفيه الوفاء بالحق، وليس هو من الربا بل هو عكسه كما يقول المحققان شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم رحمهم الله جميعاً، قالوا: هذا على عكس الربا، لماذا؟ لأن الربا يكون زيادةً بزيادة الأجل، يكون هناك زيادةً في الدين بسبب زيادة الأجل بعد الثبوت في الذمة، كما تقدم.
- وهذا بعكسه، فهذا فيه نقصٌ في الدين لتعجيل الأجل، فهو بعكس الربا تماماً، فلماذا يمتنع.
- والحقيقة إن هذا القول قولٌ قويٌّ، لما ذكرناه، لا سيما والتعجيل جائزٌ على أفرادٍ بدون إسقاط، والإسقاط جائزٌ على أفرادٍ بلا تعجيل، فإذا اجتمعا ما الذي يمنع من أن يكون أيضاً جائزاً.
- وعلى هذا عمل كثيرٌ من الفقهاء المعاصرين، وبه أخذت عددٌ من المجامع الفقهية أيضاً المعاصرة.
- لكني هنا أريد أن أنبه تنبيهاً يلتبس على كثيرٍ من المشاهدين، ذلك أنهم يظنون أن التقرير بالجواز يعني أن يكون ذلك مثبتاً في العقد عند التعاقد، وهذا إذا تم فليس من قبيل الصلح الذي نحن بصدده الآن في شيء، وإنما هو في الحقيقة من قبيل التعاقد على ثمنين أحدهما حالٌ والآخر مؤجلٌ، أو أحدهما له أجلٌ والآخر له أجلٌ أبعد، وهذا أقرب ما يكون من البيوع إلى صورة ماذا؟ البيعتين في بيعَةٍ، لأنهما افترقا على ثمنين لم يتفقا على أي منهما، لو كان العقد مبرماً أنه في حال تعجيل المدين الذي هو المشتري للسلعة مثلاً، للأقساط المتبقية التي لم تحل؛ فإنه حينئذٍ تسقط عنه أرباح السنوات التالية لسنة التعجيل، لو أنهم اتفقوا على

هذا، يكون فيه ثمنٌ في السنة الأولى، وثمنٌ في السنة الثانية، وثمنٌ في السنة الثالثة، افترقوا على -ما هو ثمنين- أثمان بعدد السنوات.

- ولذلك كان القول بأن هذا محل اتفاقٍ لا يبعد على التحريم والمنع، لهذه الصورة التي ذكرنا، وأقل ما يقال في مثل هذه الصورة أنها ليست هي الصورة محل الخلاف، ضَعُ وتَعَجَّلْ، أو ما يسمى بصلح أو بيع الحطيطة، لذا يقال بأن ما تفعله بعض البنوك الإسلامية أو جهات التمويل التي تلتزم الضوابط الشرعية من أنها تقرر في العقد، إنه في حال قام المشتري الذي هو المدين، بسداد الدين معجلًا أو عَجَّلَ سداد الأقساط المؤجلة فإنه يتفق على الثمن في حينه، أو يصطلح على ذلك في حينه إذا تم الاتفاق.
- فهذا مخرجٌ شرعيٌّ، ولذلك لا ينبغي الالتزام، ولا يلزم ذلك أيضًا على الدائن وهو البائع حتى لا يظن ظانٌّ إذا والله قدم الثمن يجب عليك أن تسقط، لا يجب ذلك، هذا صلحٌ، والصلح هو في الحقيقة بحسب رضا الطرفين.

{قال رحمه الله: ويجوز اقتضاء الذهب من الورق، والورق من الذهب، إذا أخذها بسعر يومها وتقابضا في المجلس}

- سبق في باب الربا، الكلام على بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، ونحو ذلك من الأثمان كما هو الحاصل الآن في العملة، الريالات، الجنيهات، الدولارات، وذكرنا عند ذلك أنه يجب التقابض في المجلس عند المصارفة، لأن هذا نوعٌ من المصارفة بين العملتين، فإن كانت العملتان من جنسٍ واحدٍ، ريالاتٍ بريالاتٍ بالتمائل والتقابض، وإن كانتا من جنسين، كما لو تقاضا -كما ذكرهنا في هذا المثال- ذهبًا بورقٍ، ذهبًا بفضةٍ، جنسين مختلفين، فعندئذٍ يجب التقابض.
- والتمائل يكون في مثل هذه الحالة لأنها اقتضاءٌ لدينٍ، هو اشترى منه هذه السلعة بدنانير هذا المثال الذي يذكره المؤلف، مائة دينارٍ من الذهب، فإذا أراد أن يقضيه، يؤديها بالفضة، فلا بد من هذه الشرطين اللذين ذكرهما المؤلف.
- **الأول: أن تكون في المجلس.** تتم المصارفة في المجلس، يقول أنا سأؤديها عن الذهب بكذا من الدراهم الفضة ويكون ذلك في وقتٍ لاحقٍ، ويحددان وقتًا لاحقًا مؤجلًا، لا، في المجلس، يجب أن يتم التعاطي والتقابض في المجلس.
- **الثاني: أن تكون بسعر يومها.** الآن كم السعر، يقول لك إذا أخذها بسعر يومها، وهذا يعني ألا تزيد أو تكون أزيد أو أنقص من سعر يومها، فتكون عندئذٍ المصارفة أو يكون التقاضي في هذه الحالة باختلاف العملتين مشروعًا بهذين الشرطين.
- والدليل على هذا حديث ابن عمر وفيه أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم إنني أبيع الإبل قال بالبيع، فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم بدل الدنانير، وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير، فيسأل النبي صلى الله عليه وسلم ما الحكم، فقال: لا بأس أن تأخذها بسعر يومها، يقول عليه الصلاة والسلام: «**بشرط أن تتفرقا وليس بينكما شيءٌ**»، فمتى صالح صاحب الدين المدين عن أثمانٍ، فذلك كما ذكرنا مشروعٌ، باعتبار شروط الصرف لأنه صرف أثمانٍ بأثمانٍ، فيعتبر عند سعر اليوم الذي تم فيه الصرف الآن، وفي المجلس نفسه يتم التقابض.

← {قال: ومن كان له دين على غيره لا يعلمه المدعى عليه فصالحه على شيء جاز}

- هذا هو صلح الإنكار، قد تقدم أن بينا أن الصلح على نوعين، صلح إقرار، و صلح إنكار، والصلح على إنكار، يعني أن يكون أحد المتصالحين غير مقرر بدعوى الآخر، لما أتيتك يا شيخ سعد وأقول بيني وبينك بيع، وأناي بعث عليك سلعة، وأنك أخذت هذه السلعة وما أديتني ثمنها، وثمنها خمسة آلاف، وأنت ما تذكر شيئاً من هذا، فتريد أن تفتدي الذهاب للمحكمة، وربما أيضاً تفتدي اليمين لأنه لا بينة عندي أنا على هذا، فتصالحني على مثل هذا.

• هذا مراد المؤلف هنا وهذا الصلح الذي هو على إنكار، أو صلح الإنكار، قد اختلفوا فيه،

□ فثم من الفقهاء -كالشافعي- من يرى عدم جوازه،

□ لكن الجمهور على الجواز بشرط أن يعتقد المدعي لهذا الصلح، أي أعتقد أنا لما أقول إني فعلاً بعثتك

هذه السلعة، وأنك ما سدديتني ثمنه، وإني أطالبك بهذا المبلغ، وأصالحك عليه، أعتقد أحقية ما أقول، وكذلك المدعى عليه يعتقد في هذه الحالة بأحقية براءته وإنما يصالح لأجل كما ذكرنا افتداء العنت وما قد يصيبه من التقاضي عندئذٍ أو الخصومة مع هذا الشخص، فيتصالحان عندئذٍ هذا الصلح المسمى بصلح الإنكار، قطعاً للخصومة، والأصل في مثل هذا الحل كما هو مذهب جمهور أهل العلم.

← {قال: وإن كان أحدهما يعلم كذب نفسه فالصلح في حقه باطل}

- نعم لما ذكرناه قبل قليل.

← {ومن كان له حق على رجل لا يعلمان قدره فاصطلحا عليه جاز}

- هذا ما يسمى بالصلح عن المجهول، والصلح عن المجهول اختلف فيه الفقهاء، يعني ما إذا تصالحا على أمر ليس مُقدراً، فالمالكية والحنابلة يرون جواز هذا النوع من الصلح، سواء كان عيناً، أو ديناً، أنا أذكر إنك اشتريت مني سلع يا شيخ صهيب، ولكن ما أدري كم مقدار هذه السلع، يعني هل مثلاً أخذت مني اشتريت مني كتابين أو ثلاثة أو أربعة، فليس ثم الحقيقة جزمٌ بتحديدتها أو مقدارها.
- أو العكس، مثلاً، نسينا الثمن، هل الثمن ألف أو ألفين أو ثلاثة أو أكثر، فتريد أن نصطليح عندئذٍ على مثل هذا، يقول إن هذا جائز، وهذا المذهب عند الحنابلة وأيضاً كان معهم في ذلك السادة المالكية، بخلاف بعض الفقهاء الذين يمنعون من هذه الصورة، والظاهر أن القول بالجواز قولٌ قويٌّ بناء على الأصل، ولأن مثل هذه المصالحة يترتب عليها إنهاء الخصومة، وقطعها، ولأنه لا سبيل إلى ذلك إلا بذلك، بما أن هذا الشيء مجهول، وثم حق على أحدهما، لا يعلمان قدره، وأرادا إبراء ذمتها، فعندئذٍ هذا مما يمكن أن يكون سبباً إلى ذلك، ولعل من أدلة ذلك ما جاء عن رجلين اختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم في مواريث درست بينهما، درست، قديمة، نسيت، ولا يعرف مقدارها بعد، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إنكم تختصمون إليّ، وإنما أنا بشرٌ ولعل بعضكم يكون ألحن بحجته من بعض، فمن قضيت له بشيء، فإنما أقضي له بقطعةٍ من النار».

- فتأثر الرجلان بهذه الموعظة، وقال كل واحدٍ منهما لأخيه خذ حقي، وهذا يدل على الحقيقة قرب هذه القلوب وتأثرها بالمواعظ الشرعية من الكتاب والسنة، وهذا علامة حياة هذا القلب، نسأل الله أن يحيي قلوبنا.
- فلما قال ذلك، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أما إذا قُلْتما ذلك فاذهبَا فاقْتَسِمَا» تلك الموارِيث التي بينكما، «ثم توخيا الحق، ثم استهما»، كل واحدٍ يقترع عندئذٍ بعد أن يتوخي ويتحرى ثم ليحلل كل واحدٍ منكما صاحبه» فيما قد يكون زاد عليه أو نقص، وهذا من أجمل ما أنت رائٍ في الصُّلح، ولم لم يجرُ مثل هذا النوع لأفضى ذلك لضيعاق الحقوق، وانشغال الذمم بمثل تلك الصور.

## بالبوكالة.

{قال رحمه الله: كتاب الوكالة

وهي جائزة في كل ما تجوز النيابة فيه، إذا كان الموكل والوكيل ممن يصح ذلك منه}

- الوكالة هي التفويض، والمراد بها استنابة جائز التصرف فيما تدخله النيابة، استنابة جائز التصرف، يعني إنابته في ما تُشرع فيه النيابة، أو تجوز فيه النيابة.
- ومن هذا يتبين لك أن الوكالة لها أركانٌ،
  - **الأول: الموكل**، وهو المستناب، وهو الأصيل الذي صدرت منه الوكالة والإنابة لغيره.
  - **الثاني: هو الوكيل**، وهو النائب، الذي أذن له بالتصرف، من قبل الأصيل الأول.
  - **الثالث: الصيغة**، ويراد بالصيغة: ما يدل على الإذن، من قولٍ أو فعلٍ.
  - **الرابع: الموكل فيه**، فإن كان ذلك في البيع، كان عقد البيع هو الموكل فيه، وإن كان ذلك مثلاً في وقفٍ، كان عقد الوقف هو الموكل فيه، وإن كان ذلك مثلاً في هبةٍ، كان الموكل فيه الهبة ونحو ذلك.

## شروط الوكالة.

- ❖ **الأول: قال المؤلف هنا:** وهي جائزة في كل ما تجوز النيابة فيه، إذا كان الموكل والوكيل ممن يصح ذلك منه، وهذا من شروط الوكالة، فلا بد أن يصح ذلك من الوكيل والموكل.
 

فمثلاً قد لا يكون الوكيل مما يُشرع له أن يوكل في هذه الصورة، كما لو كان موكلاً، إذا وكل من غيره، فما يجوز أن يوكل إلا بإذن الوكيل، كما سيأتي، وكما لو كان ذلك في ما لا تُشرع فيه النيابة، وإن كان المؤلف يريد بمثل هذه الصورة، إذا كان الموكل والوكيل ممن يصح ذلك منه، يعني لو كان مثلاً صغيراً، غير مكلفٍ، أو لم يكن عاقلاً، فإنه عندئذٍ لا يكون أو لا يشرع ولا تصح منه الوكالة، ولذلك نقول: من شروط الوكالة أن يكون الوكيل والموكل جائزي التصرف.
- ❖ **الثاني: تعيين الوكيل**، فلا بد أن يكون الوكيل معيناً، ما تقول: وكلت كذا من غير تعيينٍ، أو أحدكما من غير تعيينٍ، فلا بد من التعيين، ويجوز أن توكل الاثنين أو الثلاثة جميعاً، لكن أن توكل أحدهما من غير تعيينٍ، هذا يترتب عليه نوعٌ من ما يمكن أن ينشأ في العقود من خللٍ، عند عدم التعيين؛ لأن الوكالة عقدٌ فيه آثارٌ، وتترتب عليه التزامات وحقوقٌ، فلا بد من التعيين عندئذٍ، حتى لا يقال فيما بعد، والله أنا ما قصدت هذا، أنا وكلت هذا، فلما باعك هذا سيارتي، أعد هذا ليس وكيلاً، لي، لا



أقصد هذا، إنما أريد هذا، وأنا ما عينت أحدهما، فيترب عليه مثل هذا الإشكال الكبير أنه يتصرف نيابةً عن المالك.

وأيضاً أن يكون مما تدخله النيابة، فمن سيأتي في التوكيل مثلاً، في حقوق الله التي لا تدخلها النيابة، كالحدود والقصاص، غير مشروع، ولا يصح ذلك عند ذلك.

❖ **الثالث: لا بد أن تكون الوكالة بشيء معلوم،** فما تكون الوكالة بما لا يُعلم، توكله وكالة غير محددة،

#### أنواع الوكالة.

✓ **النوع الأول: فالوكالة منها ما هو عامٌ،** في كل شيء توكله، ويستلزم ذلك بيان جنس هذه الأعمال التي توكله فيها، في البيع والشراء، والإجارة، والقبض، والتنازل، والمرافعة، وغير ذلك من الصور في أموال التي أملكها هنا، يعني في هذا البلد، وفي سائر البلدان، إلى آخره، وكالة عامة، يعني سائر الأملاك أو في سائر الأملاك والتصرفات التي تدخلها النيابة.

✓ **النوع الثاني: ما يكون من ما يسمى بالوكالة الخاصة،** تحدد له، توكله في عقد بيع معين، فأما هذا الثاني فهو ما يمكن أن نقول إنه انعقد اتفاق الفقهاء على جوازه، هو الوكالة الخاصة، وأما العامة فقد اختلفوا فيها، والأقرب والله أعلم صحة أيضاً الوكالة العامة، لاسيما إذا كان هذا العموم كما ذكرنا لا يفضي إلى جهالة، وإنما أقمته مقامك في كل ما تدخله النيابة، والآن عندنا في مثل هذه الوكالات، يذكرون كل ما يمكن أن يرد من الأمور التي تقع عليها الوكالة.

• فإن ندد عن ذلك في شيء، وأراد شخص مثلاً أن يقوم بهذا، فقد لا يمكن عند هذا من ذلك، يعني لأن الوكالة لا تشمل هذا النوع، فالوكالة العامة التي عليها العمل، عندنا مثلاً في كتابات العدل والتوثيق، عموم الحقيقة مؤطر، بحيث لا يترتب على ذلك أي خلاف أو إشكال فتكون واضحة، الوكالة عندئذٍ، ولو كانت شاملة، والأصل هو الجواز؛ لأنه إذن في النيابة، فيُشرع في كل ما تدخله النيابة.

• وتصح بكل قول أو فعل دالٍ عليها، فممكّن يقول: اذهب عني، اذهب فبع واشتر عني، أو وكلتك في كذا، أو أذنت لك في أن تقوم بكذا وكذا، أو يا فلان تصرف نيابةً عني في كذا، أو تعطيه مثلاً شيئاً يدل على أنك تريد منه أن يقوم بهذا العمل مقامك، كل هذا دالٌّ على الوكالة، وتصح معه، ولا يشترط لها لفظاً معيناً كما قلنا في البيع، إذا كنتم تذكرون ذلك، حيث قررنا أن هذه الأسماء أحكام تترتب عليها آثارها، وهي في الحقيقة لم يأت لها حدٌ في اللغة، ولا في الشرع، فيكون عندئذٍ مرجعها إلى العرف، فكل ما دل عليه العرف منها، صح عندئذٍ العمل به، ما لم يخالف شرعاً كما تقرر.

#### الحقوق التي تجوز فيها الوكالة.

• هي على هذا النحو، حقوق لله تعالى، هي على قسمين:

➤ **الأول: منه ما تدخله النيابة،** فليس كل الحقوق المتعلقة بالله - سبحانه وتعالى - لا تدخلها النيابة، منها ما تدخله النيابة، كالعبادات المالية مثلاً، كالزكاة، فتجوز فيها النيابة، ولذلك كان من أدلة الوكالة، قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾ [التوبة: 60]، العاملين عليها هم وكلاء للإمام في جمع الزكاة، وفي توزيعها.

◀ **الثاني:** لا تدخله النيابة، وهي العبادات البدنية المحضة، كالصلاة ونحوها، وبالتالي يقال في أن الوكالة لا تُشرع في أن توكل شخصًا يصلي عنك، لا يصح هذا، لا منك ولا منه.

• أما حقوق الأدميين، فهي كذلك على نوعين،

❖ **الأول:** حقوق تدخلها النيابة، وهي التي تتعلق بفعل الفاعل، لا بشخصه، بمعنى أن المراد إيقاع هذا الفعل، كالبيع مثلاً، والإجارة، والهبة، ونحو ذلك من أنواع الأفعال، أو الحقوق، وهي في جملتها، أو في كثير منها، هي حقوق مالية، كما تصح أيضاً في غير الحقوق المالية بهذا القيد.

❖ **الثاني:** أما ما لا تدخله النيابة، فهو الذي يتعلق بشخص الفاعل نفسه، هذا لا تُشرع فيه الوكالة مثل الحدود والقصاص، والأيمان؛ لأن الأيمان لا بد فيها من أن تكون على وفق النية، فلا يتصور هذا أولاً تتصور فيه الوكالة، ومثلها الشهادة، الشهادة لا بد فيها من رؤية وسماع، فكون شخصي يوكل آخر بالشهادة عنه، هذا غير مقبول، ولا تدخله النيابة، وكل أيضاً ما كان من الأعمال محرماً، فلا تُشرع فيه النيابة؛ لأنه لا يجوز للمرء أن يباشره، فكيف يجوز أن ينيب فيه، كمثلاً غصب أموال الناس، أو نحو ذلك، كالظهار أيضاً ينص عليه الفقهاء، وغير ذلك مما هو معلوم، وقد جاءت الأدلة على هذا الأصل، الذي نقره، في مشروعية الوكالة، فيما تدخله النيابة، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿فَابْتَغُوا أَحَدَكُمْ بَورِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرُوا أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ﴾ [الكهف: 19]، فهم قد وكلوه، وهذا مما لم يخالفه شرعنا، وهذه الوكالة في ما يتعلق بفعل الفاعل لا بشخصه، بأحد العقود المالية وهو حق من حقوق الأدميين، فكانت مشروعاً في مثل هذه الصورة، والنبي -صلى الله عليه وسلم- قد وكل أيضاً في بعض العبادات، كما وكل علياً -رضي الله تعالى عنه- في نحرهديه، وهذا من العبادات التي المقصود منها الفعل، وهو النحر، وقد تم هذا، ولم لم يباشره المرء نفسه، كما هو حاصل عند كثير من الناس الآن، يوكلون في هداياهم، وفي أضياعهم، ولو قلنا بعدم مشروعية ذلك، لترتب عليه الحقيقة مشقة كبيرة، وهو أيضاً -عليه الصلاة والسلام- وكل عروة البارقي في أن يشتري له شاة، في القصة المعروفة التي سنشير إليها -إن شاء الله تعالى-، وهذا دالٌّ على مشروعية الوكالة، والحقيقة الأدلة في الوكالة كثيرة، ويكفي فيها الإجماع المنعقد على صحتها، من حيث الجملة، ويتنزل هذا على الوكالة الخاصة، وأيضاً يمكن أن نقول: إن الوكالة العامة قد صححها كثير من الفقهاء، وعلى رأسهم الحنفية والمالكية.

• **ولا يجوز التوكيل في ما لا يجوز أن يباشره إلا المرء بنفسه،** وهو ما يمكن أن نسميه من الحقوق ما لا تدخله النيابة كما تقدم، كالنذور، والأيمان، واللعان بين الزوجين على سبيل المثال، وهكذا كما ذكرنا في الأمور الممنوعة شرعاً.

{قال: وهي جائزة في كل ما تجوز النيابة فيه، إذا كان الموكل والوكيل ممن يصح ذلك منه، وهي عقد جائز، تبطل بموت كل واحدٍ منهما، وفسخه لها، وجنونه، والحجر عليه لسفه}.

• وهي عقد جائز، وماذا يُراد بالجواز هنا؟

• قال في الأول: وهي جائزة في كل ما تجوز النيابة فيه، ثم رجع وقال: وهي عقد جائز، هل هذا تكرار؟ أم ماذا؟

{هو تكراراً}.

هذا جوابٌ، والجواب الآخر.

{ليس تكراراً}.

لماذا ليس تكراراً؟ ما الفرق يا شيخ سعد؟

{الأول أراد به الحكم الشرعي، والثاني من جهة اللزوم وعدمه}.

- يعني تريد أن الأول من حيث الحل والحرمة، والثاني من حيث جواز الفسخ وعدمه، فالجواز يطلق عند الفقهاء بهذين المعنيين، فلما قال في الأولى: وهي جائزة في كل ما تجوز النيابة فيه إلى آخره، أراد بذلك الحل من حيث الحكم التكليفي، والصحة من حيث الحكم الوضعي، ولما قال هنا: وهي عقدٌ جائزٌ، تبطل بموت كل واحدٍ منهما وفسخه، علمنا أن المراد بها في مثل هذه الصورة، الجواز المقابل للزوم، ومعنى الجواز: أن يتمكن كل واحدٍ من الطرفين من فسخ العقد بدون إذن الطرف الآخر ورضاه. أما إذا قلنا هي لازمةٌ، كما هو البيع والإجارة ونحو ذلك من العقود، فهذا يعني أنه ليس لأحدٍ من الطرفين أن يفسخ إلا بإذن الطرف الآخر.

- قال: وهي عقدٌ جائزٌ، وهذا قد انعقد عليه الإجماع، أنه ما تلزمك الوكالة، كعقدٍ من العقود اللازمة بل يجوز لك أن تفسخ العقد في أي وقتٍ كنت أنت الوكيل أو الموكل، لا إشكال، وهذا الحقيقة قائمٌ على أن الوكالة هي بذل نفعٍ من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى هي إذنٌ، فهي إذنٌ من جهة الموكل، وبذل نفعٍ من جهة الوكيل، فلم يلزم أي واحدٍ منهما الالتزام بهذا، لا يلزمك أنت أن تظل آذنًا، كما لا يلزمه هو أن يبذل نفعه دائماً، ولذلك يُقال: إن الوكالة عقد إرفاقٍ، كما أيضاً قرر الفقهاء، وإذا كانت عقد إرفاقٍ، فهي لا تلزم؛ لأن الإنسان فيها محسنٌ، فيجوز عندئذٍ أن ينصرف عن هذا العقد، ويفسخ، وهذا يعني أنها إذا لم تخرج عن هذه الصورة، بمعنى إذا خرجت إلى الإجارة، فصارت مؤاجرةً، أخذت حكم عقد الإجارة، كمن مثلاً يتوكل ويراد بالتوكل هنا من الوكالة عن غيره بأجرة معينة، فيكون عندئذٍ قد تلبس بعقدٍ آخر، لازمٍ، وهو عقد الإجارة، ويكون الحكم فيه كالحكم هناك.

- وهذا الأصل وهو أن الوكالة عقدٌ جائزٌ، يقال فيه وفي سائر العقود الجائزة، إن هذا الجواز ما لم يترتب على أحد المتعاقدين ضررٌ من الفسخ، فلو أن شخصاً توكل عن مثلاً تاجرٍ من التجار، واستقبل أموال الناس عنه، ولما لم يعلم الناس عن التاجر شيئاً، ولم يقفوا عليه، ولا على أثر له، ثم لما اجتمعت الأموال عند هذا الرجل، قال: الوكالة عقدٌ جائزٌ، وأنا أفسخ هذا العقد، قلنا: طيب أعد إلينا أموالنا، قال: لا، أموالكم ذهبت إلى التاجر، طيب وأين التاجر؟ قال: التاجر لا أدري أين هو، ونحن لا نعرف إلا أنت، واستهمنا، أو ساهمنا معك، ودفعنا المال لك، وقد غررتنا أنت بثنائك، ونجاح هذا المشروع، فعندئذٍ لا تكون الوكالة عقدًا جائزًا، وإنما لازماً، لما يترتب على الفسخ هنا من ضررٍ عظيمٍ، إلا إذا ضُمن هذا الضرر، كما قرر غير واحدٍ من الفقهاء، كابن رجب وغيره.

- قال: تبطل بموت كل واحدٍ منهما، فموت الوكيل يفقده القدرة على التصرف، وموت الموكل ينتقل فيه حق التصرف في مثل تلك الأموال إلى الورثة، فتبطل الوكالة عندئذٍ، وهذا محل خلافٍ، وهذه الصورة الأولى من صور بطلان الوكالة. الصورة الثانية، تفضل يا شيخ.

← {قال: وفسخه لها، وجنونه، والحجر عليه لسفر}.

- إذا فسخ الموكل الوكالة من الوكيل بطلت، وهكذا لو فسخ الوكيل تلك الوكالة؛ لأنها عقد جائز، وهذا محل إجماع.
- وجنونه والحجر عليه لسفه أيضاً من المبطلات، إذا جُنَّ بطلت الوكالة؛ لأن المجنون لا يصح تصرفه، لا في شئونه، ولا في شئون غيره من باب أولى، وكذلك إذا حُجِرَ عليه لسفه فيه، فإنه عندئذٍ لا يملك التصرف؛ لأنه سفيه، وهو لا يملك التصرف في حق نفسه، كما هو الحال في المجنون، فكيف يكون وكيلاً لغيره، وهذا باتفاق الأئمة.

← {قال: وكذلك الشركة، والمساقاة، والمزارعة، والجعالة، والمسابقات}.

- كل هذه عقود جائزة من الطرفين، فتبطل بفسخ أحدهما، أو موته، أو جنونه، أو الحجر عليه، لسفه فيه، وهذا أراد به المؤلف أن يقرر الحكم في العقود الجائزة، بمناسبة ذكره في الوكالة.

← {قال: وليس للوكيل أن يفعل إلا ما تناوله الإذن لفظاً أو عرفاً}.

- لأنه إنما صح له أن يتصرف هذا الوكيل في مال موكله بحسب الوكالة وبسببها، فوجب الاقتصار عليه فيها، فلو أنه مثلاً وكّل في أن يتاجر في هذا المال، أعطيته أنت مآلاً، وقلت: تاجر فيه، فتاجر، ثم استدان لصالح هذا المال، يعني أخذ تمويلاً من البنك أيضاً، كما حصل في ما يتعلق بالمتاجرة في الأسهم، البعض أخذ تمويلات، لكنه لم يوكل في هذا هذا، وإنما وكّل في المتاجرة في هذا المال، فيضمن عندئذٍ لو خسر، هذا المبلغ يضمن عندئذٍ هذا الوكيل؛ لأنه في الحقيقة تعدى ما وكّل فيه وتجاوز.
- قال: وليس له توكيل غيره، يعني أيضاً إذا وكّل هو، فيجب عليه أن يكون أميناً في ذلك، ولا يجنح إلى توكيل غيره؛ لأنه قصد في هذه الوكالة، وأريد هو دون غيره، ولهذا أثر معتبر، ما لم يكن ذلك مأذوناً من قبل الموكل، فإن كان قد أذن، أو عُلِمَ أنه يأذن، أو شاع بين الناس التوكيل في ذلك، ولم يصدر من الوكيل أو الموكل على الوكيل ما يمنعه من ذلك، فكان كالمعروف عرفاً، فيكون كالمشروط شرطاً في مثل هذه الصورة.

← {قال: وليس له توكيل غيره، والشراء من نفسه، ولا البيع لها، إلا بإذن موكله}.

- كما أنه ليس له أن يوكل غيره؛ لأنه يخالف ما أراده موكله منه، فإنما رضيه دون غيره، ما لم يأذن كما ذكرنا، فإذا أذن، فهذا محل إجماع.
- كذلك أيضاً لا يُشرع له أن يشتري من نفسه، ولا أن يبيع لها؛ لأنه لا يسلم من تهمة، ومن محاباة، فلما وكّلتك أنا ببيع هذه السلعة، ما يُشرع لك أن تبيعها على نفسك، فتقول: بصفتي وكيلاً عن فلان، أبيع هذه السلعة، ثم تفترق هكذا، وتقول: وبصفتي فلان أنا أشتريها، فتتولى طرفي العقد، وهذا مما منعه كثير من الفقهاء، وهو المذهب عند الحنابلة، والحنفية، والشافعية، لما ذكرناه من التهمة التي لا تنفك عنه عند تناوله لهذا العقد من طرفين، وجوّز المالكية ذلك، بشرط عدم المحاباة، وهذا قوي؛ لأنه امتثل أمر الموكل.

← {قال: وإن اشترى الإنسان ما لم يأذن له فيه، فأجازه جاز}.



- وإن اشترى الإنسان ما لم يؤذن له فيه من قبل الموكل، فأجازه الموكل جاز، وذلك لحديث عروة البارقي، لما أذن له النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يشتري أو وگله النبي -صلى الله عليه وسلم- وأنابه أن يشتري شاةً، فذهب واشترى الشاة بنصف دينارٍ، واشترى أو أعطاه دينارين، فاشترى بأحدهما شاةً، واشترى بالثانية شاةً أخرى، ثم باع التي اشتراها، ورجع للنبي -صلى الله عليه وسلم- بشاةٍ ودينارٍ.
- هو أخذ المبلغ، واشترى به شاتين، وباع إحدهما، وأتى بها يعني بشاةٍ ودينارٍ، بهذه الصفقة، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «بارك الله لك في صفقة يمينك»، وهذا يدل على أنه متى أجازه الموكل، مع أن النبي -صلى الله عليه وسلم- إنما أذن له أو أنابه في شراء شاةٍ، لكنه أخذ المبلغ، واشترى به شاتين، ثم أعاد دينارًا إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- ببيع إحدى الشاتين، مع تسليمه للنبي -صلى الله عليه وسلم- الشاة التي أراد والدينار، فيكون عندئذٍ تصرف في الشاة الثانية، واشتراها من غير إذنٍ، لكن أجازه النبي -صلى الله عليه وسلم- وقال: «بارك الله لك في صفقة يمينك»، فدل على أنه إذا أجازه، وهذا ما يسمى بالعقد الموقوف، يصح عندئذٍ.

{قال: وإلا لزم من اشتراه} ←

- وإلا لزم من اشتراه في ما لم يجزه، فإنه عندئذٍ يكون لازمًا، فيلزمه أن يدفع الثمن الذي اشتراه به، أو قام فيه من عملٍ لم يؤذن له فيه.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



## الدرس الثاني عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### مراجعة الدرس السابق.



- ما هو تعريف الوكالة؟  
استنابة جائز التصرف، فيما تدخله النيابة.
  - مَنْ منكم يمثِّل لي؟، أو يذكر لي قاعدة ما يمكن أن يتم التوكيل فيه؟
  - ما هو الضابط الفقهي في ما تجوز الوكالة فيه؟
  - هل تجوز الوكالة في حقوق الله؟ وهل تجوز في حقوق الآدميين؟ أم ماذا؟  
تجوز في حقوق الله، وفي حقوق الآدميين، فيما تدخله النيابة.  
مثالاً على الوكالة في حقوق الله الزكاة، ولذلك كان العاملون عليها ممن هم في الحقيقة قد وُكلوا من الإمام، وفي حقوق الآدميين كالبيع وال شراء.
- مما كان قد أشار إليه المؤلف أن الوكيل أمينٌ، فلا يضمن إلا بالتعدي والتفريط، **لماذا؟ لأن الوكيل قد وضع يده على المال أو قام بالتصرف بناءً على إذن من له الحق**، وفي ذلك قد تقدم تقرير قاعدةٍ، وهي: أن كل من وضع يده على مالٍ بإذن صاحبه، فهو أمينٌ، لا يضمن إلا بالتعدي والتفريط، وهذا مذهب الأئمة الأربعة، وبناءً عليه فالقول قوله في الرد والتلف ونفي التعدي، فإذا قال: قد رددتُ تلك البضاعة، أو أنها تلفت عندي، أو أنني لم أتعُدَّ إذا اتهم بالتعدي، فيقبل قوله؛ لأنه أمينٌ، وهذا معنى الأمانة، ما لم يثبت تعديه، أو تفريطه، والقاعدة هنا: إن كل من قلنا القول قوله، فمع يمينه؛ لأن اليمين هذه تستظهر الحق الذي يدعيه، وتؤكد جانبه، وتقوي الأصل الذي يقوم عليه.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد.

فاللهم اغفر لنا، ولشيخنا، وللحاضرين.

قال ابن قدامة -رحمه الله: وإذا قضى الدين من غير بينةٍ ضمن، إلا أن يقضيه بحضرة الموكل}.

- إذا قضى الدين بغير بينةٍ تثبت سداذه، يعني هذا الوكيل لهذا الدين، نيابةً عن الموكل، فقال: أنا سددتُ هذا الدين الذي عليك أنت أيها الموكل، فطلب منه الموكل بينةً، شيئاً يثبت، فما قدم له شيئاً، فعندئذٍ يضمن المال، إلا أن يكون ذلك بحضرة الموكل، يعني لو كان الموكل قد اضطلع على هذا بنفسه، وحضر هذا الأداء أو الوفاء من قِبَل الوكيل للدين الذي عليه لهذا الدائن، فإنه عندئذٍ لا يطالب بالإثبات في مثل تلك الصورة.

{قال: ويجوز التوكيل بجعل وغيره}.



- فتكون الوكالة عندئذٍ إجارةً، إذا كانت بأجرة، ويصدق عليها عندئذٍ ما يصدق على الإجارة ، ومن المعلوم أن الوكالة عقدٌ جائزٌ، بينما الإجارة عقدٌ لازمٌ.
- والأصل في هذا أن يكون ثمَّ جُعِلَ، أو أجرةٌ للوكيل، في بعض صور الوكالة، الأصل فيه ما كان يبعثه النبي - صلى الله عليه وسلم- من سعاةٍ، وكانت لهم أجرةٌ على ما يقومون به عندئذٍ من جمع الزكاة، وإنما يشترط العلم بالعمل والأجرة، دفعاً للجهالة والاختلاف في مثل هذه الصورة.
- وبغير جُعِلَ، كما فعل النبي -صلى الله عليه وسلم- فيما يظهر من حديث عروة البارقي، حيث لم يقاطعه أو يتفق معه، أو يدفع له أجرة أو جُعِلَ معينًا، فدل هذا على أن الوكالة هو الأصل فيها، تكون بجُعِلَ وبغير جُعِلَ، أي بمقابل وبغير مقابل، بأجرة وبغير أجرة.

← {قال: فلو قال بع هذا بعشرة، فما زاد فلك صح}.

- لو قال بع هذا بعشرة، فما زاد فهو لك، فإن بعته باثني عشر فلك ريالان، وإن بعته بخمسة عشر فلك خمسة وهكذا، صح.
- قال الفقهاء أو قال بعضهم: ولو لم يخبره بالثمن الذي باع به؛ لأن المراد أن يبيعها بعشرة، وقد باع، فما زاد فهو له، ما لم يكن ثمَّ فرقٌ فاحشٌ في الثمن عن السعر الذي تُباع بمثله، لو أنه باعها بعشرين الضعف، والعادة أنها لا تُباع إلا باثني عشر، أو بثلاثة عشر، فكان هناك فرقٌ فاحشٌ عند أهل المعرفة بهذا البيع ونحوه، فعندئذٍ يلزمه أن يبلغه، ولا يجوز له أن يكتمه ذلك، إذ إنما أجاز له أن يأخذ ما زاد عن العشرة بناءً على أن الفرق مقاربٌ، ويكون عندئذٍ البيع في الأصل بسعر السوق، ولكنه جاوزه عندئذٍ ورفع السعر إلى حدٍّ يكون فيه غبنٌ، فعندئذٍ لا بد أن يكون أو يراجع الوكيل في مثل هذه الصورة.
- والأصل في هذه الحالة التي أشار إليها المؤلف في قوله: بع هذا بعشرة، فما زاد فلك، الأصل فيها ما جاء عن ابن عباس من تصحيح مثل هذه الصورة، كما روى ذلك عبد الرزاق وابن أبي شيبه والبيهقي، وقال البيهقي: يكون على سبيل المراضاة لا على سبيل المعاقدة.

← باب الشركة.

{قال -رحمه الله: باب الشركة، وهي على أربعة أضربٍ، شركة العنان، وهي أن يشترك بمالهما وبدنهما، وشركة الوجوه، وهي أن يشترك في ما يشتركان بجاهيهما، والمضاربة، وهي أن يدفع أحدهما إلى الآخر مالا يتجر فيه، ويشتركان في ربحه}.

- الشركة معناها في اللغة: الاختلاط، ويراد بها اصطلاحًا هنا: اجتماعٌ في استحقاقٍ أو تصرفٍ،

← أنواع الشركة.

□ النوع الأول: الاجتماع في الاستحقاق ما يكون من اشتراك اثنين في استحقاق شيءٍ ثبت لهما مثل ماذا؟ قالوا: مثل الإرث، مثل ورثة شركاء في استحقاق المال الموجود في هذه التركة التي تركها لهم

مورثهم، ومثل ما لو أوصى شخصٌ لجماعةٍ، فهم يشتركون في هذا الاستحقاق، ومثل لو وهب شخصٌ اثنين أو ثلاثةً، فهم يشتركون في استحقاق هذا المال، وهذا ما يسمى بشركة الأملاك.

#### □ النوع الثاني: شركة العقود، وهو مرادهم بالاجتماع، أو الاشتراك في التصرف، فيشترك اثنان في

التصرف، ويجتمعان في القيام بما يترتب عليه هذا العقد من التزام، وهذا ما يسمى بشركة العقود،

وهو المراد هنا، الباب هذا للكلام على هذا النوع، وهو شركة العقود، وهي التي الحقيقة تتصل بها

أحكام كثيرة، والأصل فيها المشروعية كتاباً وسنةً وإجماعاً والله -جلّ وعلا- يقول: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ

الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [ص: 24]، وهم الشركاء، وهذه رسالة الحقيقة إلى كل شريكٍ

مع شريكٍ أن يتقي الله فيه، فإن الشركة مظنةٌ للبغي، والتعدي، وأكل المال بالباطل، والله يقول:

﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا

هُم﴾ [ص: 24].

- ولذلك جاء في الحديث: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا، بورك لهما في بيعهما، وإن كتما وكذبا مُحقت بركة بيعهما»، وهذا كما يصدق على المتبايعين، يصدق على من كان في حكمهما، ولربما كان ذلك في حق الشريكين أولى، ولذلك عند أبي داود، جاء فيما روى أبو هريرة مرفوعاً: «أنا ثالث الشريكين، ما لم يخن أحدهما صاحبه»، كما في الحديث القدسي «فإن خان خرجت من بينهما»، وإن كان في هذا الحديث نوعٌ من الضعف، ولكن معناه يتأكد بكثيرٍ من القواعد والمقاصد الشرعية، التي تدل على تأكيد الأمانة في حق المتعاقدين والمتشاركين في بيعٍ وشراءٍ ونحوهما.
- وقد جاء في أيضاً شأن الشركة كثيرٌ من الآثار، فمن ذلك أن النبي -صلى الله عليه وسلم- عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمرٍ أو زرعٍ، وفي حديث السائب أيضاً قال للنبي -صلى الله عليه وسلم: كنت شريكاً في الجاهلية، فكنت خير شريكٍ، لا تداريني، ولا تماريني، وهذا كما ذكرت فيه الإشارة إلى ما ينبغي أن يكون عليه الشريك مع شريكه، وأنه إذا أراد أن يتوخى البركة، فالبركة ثم في الصدق والبيان والأمانة والنصح، ومتى تخلف ذلك، أحاط بهذا الشريك الخائن، من الشؤم والخسران وانتزاع البركة ولو كثر المال ما لا يخطر له على بال.
- وقد انعقد الإجماع على صحة الشركة وكونها عقداً جائزاً، يجوز لأحدٍ أو لكليهما فسخه كما تقدم كالوكالة، وهذا قائمٌ على أن كل من الشريكين يوكل الآخر في التصرف في ماله، فله عندئذٍ أن لا يأذن له بهذا متى شاء، كما هي الحال في الوكالة، وهذا في الحقيقة قيدٌ بأنظمة الشركات المعاصرة التي تقيد مثل هذا العقد وتجعل الشركة في كثيرٍ من صوره لازمةً، وبالتالي يقال إن هذه الأنظمة هي لازمةٌ للمتعاقدين ما لا تخالف شرعاً كما هو الحال في الشروط الجعلية التي تكون بينكم، فهم عندما يدخلون في هذا العقد -عقد الشركة- بناءً على الشركات المعاصرة، إذا دخلوا في إحدى الشركات المعاصرة، كما لو كانت شركة ذات مسئولية محدودة أو شركة مساهمة أو غير ذلك من أنواع الشركات، فهم ينتظمون بالنظام الذي يلزمهم عندئذٍ بالعقد.
- أما إذا كانت شركة من الشركات البسيطة، التي ستأتينا الإشارة لها، وهي الشركات الفقيرة المنصوصة، فإن الأصل فيها الجواز.



• قال: وهي على أربعة أضرب،

### النوع الأول: العنان،

• عرفها المؤلف فقال: أن يشتركا بمالهما وبدنيهما، يعني كل واحدٍ منهما لا بد أن يدفع مالا، كما أن كلاً منهما لا بد أن يعمل في الشركة، فكانا كالفرسين، بعضهما أو أحدهما في عنان الآخر، يجاريه ويقارنه، وهذا النوع من الشركة جائز بالإجماع، فهو التزام شخصين أو أكثر، بأن يساهم كل منهم بدفع حصّة معينة في رأس مالٍ، يتجرون به، وما نشأ من ذلك من أرباحٍ يقتسمونه فيما بينهم، والربح بحسب ما يتفقون عليه، والوضيعة والخسارة بقدر المال.

• وقولنا: الربح بحسب ما يُتفق عليه، هذا الأصل في الربح، مادام هناك نوعٌ من التفاوت بينهما في المال والعمل، أما إذا كانا متوافقين تمامًا، مالا وعملاً، فالأصل أن الربح بينهما يكون بالسوية.

### شروط شركة العنان .

(١) أن يكون رأس المال نقدًا ، فلا يجوز أن تكون من العروض وهذا شرطٌ عند الحنابلة والحنفية، وذهب بعض أهل العلم إلى جواز أن يكون من العروض، وهو مذهب المالكية، وروايةٌ عند الحنابلة، لكن بشرط أن يقيم ذلك عند التعاقد، يعني ما تعطيه أنت مثلاً بضاعةً، وتقول: أنا وإياك نشترك في بضاعةٍ، تأتي بالكتب التي عندك، والكتب التي عندي، ثم نبيعها في السوق، لا بد أن تكون هناك نقودٌ على ما قرره الفقهاء، لكن المالكية قالوا: لا يلزم هذا، وإنما يكفي لو كانت عروضًا وتقيّم عند التعاقد، لأن الذين اشترطوا ذلك قالوا: إذا أفلسوا، ماذا يصنعون؟ نقول: يمكنهم عندئذٍ أن يخرجوا من هذا الإشكال، بمعرفة قيمتها نقدًا عند التعاقد، فإذا أفلسوا، أو خسروا، عادوا على تلك القيمة التي سبق أن أثبتوها عند تعاقدهم، فاندفع مثل هذا الإشكال.

(٢) لا بد أن يكون لكل منهم جزءًا مشاعًا معلومًا من الربح، وما يكون هذا الجزء معينًا من مالٍ معين، والله أنا لي على هذه البضائع ربح كذا، وأنت لك في هذه البضائع ربح كذا، وأنه لا بد أن يكون مشاعًا، ويكون معلومًا، كم؟ عشرين بالمائة، ثلاثين بالمائة، أكثر أو أقل.

(٣) أن يكون المال معلومًا للشريكين ، فما يكون فيه جهالةً، هذا المال الذي سيكون محلاً للشركة، ولا بد وهذا الشرط حقه أن يقدم: أن يكون العاقدان جائزي التصرف، فإذا لم يكونا جائزي التصرف، كما لو كان أحدهما مجنونًا مثلاً، أو لا يجوز له التصرف، محجورًا عليه لسفهٍ أو نحوه، فلا يجوز له عندئذٍ أن يعقد هذه الشركة.

### النوع الثاني: شركة الوجوه،

• وشركة الوجوه كما قال المؤلف هنا: أن يشتركا فيما يشتريان بجاهيهما، الاشتراك والتعامل في البيع والشراء، وذلك لما يتمتع به الشركاء من الواجهة والثقة عند التجار، دون أن يكون هناك رأس مالٍ للشركة، هذه في الحقيقة تقوم على الشراء نسيئةً، فيشترون البضاعة، وما يدفعون شيئًا، ثم يبيعونها، وكيف يتم هذا؟ الناس تثق بهم، ولذلك سموها شركة الوجوه، هي مأخوذة من الجاه، وعادة يكون هذا في من له ثقة عند التجار والسوق، فيقبلون البيع عليهم، من غير أن يدفعوا لهم شيئًا، يقبلون البيع بالأجل، فإذا اشتروا باعوا

نقدًا، ثم تكون عندهم رأس مالٍ، فما يكون من شركتهم في الأصل هو في الحقيقة بلا نقودٍ، ولا عروضٍ، ولا غير ذلك.

- وهذا النوع من الشركة أجازته الحنفية، والحنابلة، وذلك لأنها وكالةٌ، فكل من الشركاء يوكل الآخر في البيع والشراء، كما أنها تتضمن الكفالة بالثمن، فكلٌ منهما يكفل الآخر أيضًا بالثمن، وهذا وذاك جائزٌ، يعني الوكالة جائزةٌ، والكفالة جائزةٌ، فإذا كانا كذلك من حيث الأصل فلماذا إذا اجتمعا يمتنعان؟ ولا دليل على المنع، بينما لم يجزها المالكية والشافعية، وذلك لأنهم يقررون أن الشركة لا بد أن تقوم على مالٍ، وليس هنا مالٌ، كما أنها لا بد أن تقوم على عملٍ، وليس ثمَّ عملٍ، هم في الحقيقة يشتركون بالجاه فقط، بخلاف ما هو الحال في المضاربة، يقوم بالبيع والشراء، ويعرض، ويقوم بجهدٍ مقابل ذلك، فهذا معدومٌ في شركة الوجوه، والقول عندئذٍ بالمنع هو المتوجه عند المالكية والشافعية.
- لكن القول بالجواز مبنيٌّ على الأصل، فهي تقوم على البيع والشراء، وليس فيها غررٌ، ولا جهالة، والبيع والشراء بالأجل، وما يكون باعًا له من ثقةٍ، بهذين الشريكين من قبَل الباعة، ومن كان من الناس في السوق، هذا لا يؤثر ولا يمنع الصحة، وإنما الذي يمنع الصحة الجهالة في العقد، الجهالة في الربح، الجهالة في العمل، وهذا كله غير موجودٍ في مثل هذه الصورة، وما زال الناس يتعاملون بها، وهي شائعةٌ، والحاجة إليها كبيرةٌ، وفيها مصلحةٌ للجميع، فلذلك القول بالجواز هو الأظهر.

← {والمضاربة: وهي أن يدفع أحدهما إلى الآخر مالاً يتجر فيه، ويشتركان في ربحه}.

### النوع الثالث: المضاربة مأخوذة من الضرب،

- كما قال تعالى: ﴿وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَنْتَعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [المزمل: 20]، والأصل فيها الجواز، فقد دل عليها الكتاب والسنة، وانعقد الإجماع على مشروعيتها، ولا بد فيها من أن تكون ثمَّ شروطٌ، كما هو الحال في العنان، فالشروط هناك تنسحب هنا.
- المضاربة تبطل بأمرٍ، منها
  - (١) موت أحد المتعاقدين،
  - (٢) الفسخ، كما هو الحال في سائر أنواع الشركة،
  - (٣) ومما يبطل المضاربة عند الفقهاء: مخالفة المضارب للشروط التي اتفق عليها مع صاحب المال،
  - (٤) وكذلك تلف المال قبل التصرف فيه.
- وجمهور الفقهاء لا يعتبرون المضاربة من الشركات، وإنما يعتبرونها من قبيل الوكالات، بخلاف الحنابلة، فهم يعدونها من الشركات، وعلى أي حالٍ فالأثر هنا إنما يكون عند القول بمنعها، ولم يقل به قائلٌ، بل اتفقوا على جوازها.

{قال: وشركة الأبدان، وهو أن يشتركا في ما يكسبان بأبدانهما من المباح، إما بصناعةٍ، أو احتشاشٍ، أو اصطيادٍ، كما روي عن عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- قال: "اشتركتُ أنا وسعدٌ وعماريوم بدرٍ، فجاء سعد بأسيرين، ولم آتِ أنا وعمار بشيءٍ".}

### النوع الرابع: شركة الأبدان،

- من أنواع شركة العقود، وهذه الشركة -شركة الأبدان- كما قال المؤلف هنا: **أن يشتركا في ما يكتسبان بأبدانهما من المباح، فليس فيها مالٌ، وإنما فيها اكتسابٌ، ولذلك سميت بالأبدان،** ويمكن أن نقول فيها اشتراك اثنين فأكثر في ما يتكسبون من صنائعهم، كالحداثة والتجارة ونحو ذلك، ويكون ذلك الاشتراك في المباحات، **والجمهور على جواز هذا النوع من الشركات،** واستدلوا على هذا بما جاء عن ابن مسعود، قال: "اشتركت أنا وسعد وعمار يوم بدر، فجاء سعد بأسيرين، ولم آت أنا وعمار بشيءٍ"، **ما وجه الدلالة من هذا الحديث؟**

وجه الدلالة أن قوله: "فجاء سعد بأسيرين" أنهم اشتركوا في الربح، فكأن سعد اكتسب أسيرين، وجاء بهما ليشاركوا في هذا الأسير.

- هم الحقيقة اتفقوا الآن، يقول: اشتركت أنا وسعد وعمار، ثلاثة، اتفقوا على أن يكون من أسرى، ومعلوم أن من أسر أسيراً فله سلبه، ما معه من مالٍ، أحياناً الأسير يكون معه درعٌ، أو درعٌ وسيفٌ ولباسٌ، وربما كان معه مالٌ، قال: هم لما اشتركوا في ذلك، وهذا نوعٌ من الاكتساب، فمنهم يحصل سلب أسيرٍ فإن ما مع هذا الأسير، أو ما يكتسب من ورائه يقسم بين الثلاثة، فجاء ليقول: لم آت أنا وعمار بشيءٍ، وجاء سعد بأسيرين، فهذان الأسيران لو افترضنا أن الذي معهما، أو الذي يملكانه، أو ما يكون من سلبهم يقدر مثلاً بثلاثة آلاف، فإن لكل واحدٍ منهما ألفٌ، مع أن الذي سعى في ذلك سعدٌ، وهذا بحسب ما يتفقون أيضاً عليه، إن كانوا قد اتفقوا على أن الأمر بينهم أثلاثٌ فكذا، وإلا فلا.
- نضرب مثلاً معاصراً على هذا، لو أن اثنين من سائقي الأجرة، اتفقوا على أن يقتسموا ما بينهم في آخر اليوم، فجاء أحدهم بألف ريال، والآخر جاء بخمسمائة، فكم لكل واحدٍ منهما؟ سبعمائة وخمسين، مع أن أحدهما كسب خمسمائة، والآخر كسب ألفاً، ولكن عادة الناس إذا قبلوا بذلك فهم يقبلون به؛ لأنه إن خسروا اليوم ربحوا غداً، هم يعرفون أنه ليس كل يومٍ أنا سأكسب خمسمائةً وألفاً، فغداً ربما أزيد وهو ينقص، أو العكس، ولذلك اختلف الفقهاء الحقيقة في هذه الصورة من الشركة، وذهب بعضهم إلى منعها، كالشافعية.
- المالكية أجازوها بشروطٍ، من هذه الشروط:

(١) **أن يتحدا عمل كل من الشريكين،** فيكون العمل بمعنى واحدٍ، فإذا اختلف العمل عندئذٍ فإنهم

يمنعون، لما قد يكون من الغرر، فاختلاف العمل قد يورث أو يسبب اختلاف الربح، وهذا قد لا يسلم فيه الشريكان من الخلاف،

(٢) **ومنها أيضاً قالوا: أن يكون لكل منهما الربح بقدر عمله،** فإذا شرطاً التساوي في الربح مع تقارب العمل هذا صحيحٌ، لكن إذا كان أحدهما عمله أكثر، أحدهما مثلاً في سائق الأجرة قبل قليلٍ يعمل نصف اليوم، بينما الآخر يعمل اليوم كله، فقالوا: ما يصح هذا، المالكية هؤلاء قالوا: ما يصح أن يتفقا على الاقتسام في الربح؛ لأن العمل متفاوتٌ، فلا بد أن يكون العمل في حقيقة الأمر غير متفاوتٍ.

(٣) **أن يشتركا في الآلات التي يعملان بها، إما بملكٍ أو إجارة،** وهذه الشروط التي ذكرها المالكية هي تدفع

الخلاف الذي قد يقع في مثل هذا النوع من الشركات، لكن القول بالجواز، كما هو مذهب الجمهور، لما روي عن ابن مسعود مع عمار وسعد، ولأصل الذي قررناه، من أن الأصل الحل، ولأن شركة الأبدان تتضمن الوكالة في حقيقة الأمر، فكل من الشريكين يوكل الآخر بالعمل الآخر، فيكون عندئذٍ

الأصل فيها الجواز، كما قرر غير واحدٍ من المذاهب الفقهية، كالحنفية، وأيضًا الحنابلة، وبعض المالكية، وغيرهم من الفقهاء الأجلاء.

### النوع الخامس: شركة المفاوضة.

• هذه الأنواع الأربعة التي ذكرها المؤلف، من أنواع الشركة، وترك نوعًا خامسًا، هو الذي عليه أكثر الناس في هذا الزمان، فما هو يا ترى؟

#### • ما هي شركة المفاوضة؟

أن يشتركا في جميع الشركات السابقة، أن يكون منهما مالٌ، وفي بعض الصور من أحدهما المال والأخرى العمل، من الآخر، وفي بعض العقود تكون شركتهما على سبيل الوجوه، ولربما أيضًا اكتسبا بأبدانهما في بعض الصور، فاشتركا في الأنواع السابقة من عنانٍ ووجوهٍ ومضاربةٍ وأبدانٍ، هذا ما يمكن أن نسميه بشركة المفاوضة، وسميت بذلك لأن كل واحدٍ منهما يفوض الآخر في كل تصرفٍ ماليٍّ في الشركة.

• وحكم هذا النوع من الشركة محل خلافٍ بين الفقهاء، لكونه يجمع أكثر من شركةٍ، فقد أجاز به البعض، ومنعه البعض، وحجة المانعين أن هذا التفويض، وهذا التداخل بين الشركات، يفضي إلى الفوضى، فقالوا: هي مفاوضةٌ من الفوضى في الحقيقة، وتؤدي إلى الغرر، فالجهالة فيها تمنع من صحتها، لكن إذا تأملت تجد أن هذا النوع من الشركات لا مانع من صحته شرعًا، لأننا إذا قلنا بصحة الأنواع الأخرى متفرقةً، فليس ثمَّ مانع من صحتها مجتمعةً، لاسيما إذا كان هذا الاجتماع لا يترتب عليه محظورٌ شرعيٌّ، وهنا لا محذور، بل هو في الحقيقة توسيعٌ للتصرف، من الشريك لشريكه، والحاجة داعيةٌ إلى مثل هذا، وعملٌ كثيرٌ من الناس عليه، ولذلك يقال بأن الجواز وجيهٌ، ومن هنا تعلم لماذا لم يذكر هذا النوع بعض الفقهاء، إما مركبًا من الأنواع السابقة، أو لكونه ممنوعًا، فيكون ما سبق جائزًا عنده هذا النوع من الأنواع غير الجائزة.

### ← {قال - رحمه الله: والربح في جميع ذلك، والوضيعة على قدر المال}.

• الربح في جميع ذلك، يعني في كل الأنواع السابقة، والوضيعة يراد بها الخسارة، فالربح قاعدته أن يكون على ما شرطه، والخسارة تكون بقدر رأس المال.

#### • سأضرب لكم مثالاً، وسأسألكم كم يكون الربح فيه وكم تكون الخسارة؟.

• لو أننا اشتركتنا، اشتركتُ أنا وحسين بمبلغ، كل واحدٍ منا دفع عشرة آلاف، وكان أحدهما يعمل أكثر من الآخر، فما هو الحكم عند خسارة خمسين بالمائة من رأس المال هذا؟ ما الذي يلحق كل واحدٍ منا؟ مع أنه لاحظ أن أحدهما يعمل أكثر من الآخر.  
النصف، كيف؟.

• على حسب العمل تكون الخسارة، فمَنْ شَخْصٌ يعمل ثم إذا خسرت قول أنت خسارتك مثل الآخر الذي لا يعمل، نعم تقول ذلك، وانتهوا لهذا، لأن القاعدة الشرعية: إن الخسارة بقدر رأس المال، بغض النظر عن عمل أحدهما وزيادته أو نقصه عن الآخر.

• ماذا يستفيد من زيادة عمله، إذا كانت الخسارة على قدر رأس المال؟



- نقول: يستفيد في الربح، الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه، فهما قد اتفقا -وهذا هو الغالب- على أن من كان عمله أكثر، سيكون عندئذٍ ربحه أكثر، فإذا كانت أرباحنا خمسين بالمائة، وأرباح العامل سبعين بالمائة، أو مثلاً خمسةً وسبعين بالمائة، فسيأخذ عندئذٍ خمسةً وسبعين بالمائة من هذه الخمسين بالمائة.
- لو قلنا مثلاً: أن أحدهما يعمل أكثر، فله أربعة أخماس، وصار الربح خمسين بالمائة، فسيأخذ عندئذٍ من هذه الخمسين بالمائة أربعين، وللآخر عشرة بالمائة، انظر التفات كيف، كله نظر فيه إلى العمل، أما ما يكون من خسارة، فبقدر رأس المال.
- في المضاربة، أحدهما ما دفع شيئاً، إذا خسر ما الذي يكون؟ ما دفع شيئاً.
- الجواب: كما قرر الفقهاء في المضاربة، الربح بحسب ما يتفقان عليه، والخسارة على رب المال، لأن العامل خسر جهده، فلا يكلف عندئذٍ أن يضمن ما لم يتعدَّ أو يُفِرط.
- إذن القاعدة أن الخسارة بقدر رأس المال، فمن كان له مالٌ، فإنه يخسر منه عندئذٍ ما يكون في هذه الحالة، من ذهابٍ لهذا المال، فإذا لم يكن من هذا الشريك مالٌ كالعامل في المضاربة، فيخسر جهده، وإن اتفقا على خلاف ذلك، لم يُعمل به في الخسارة. لو قال: أنا إذا خسرنا أتحمّل سبعين بالمائة، لكن أدخل معي أنت بخمسين بالمائة، فنقول: هذا محرّمٌ شرعاً، لماذا؟ لأن أحدهما ربح ما لم يضمن، فالأصل يا إخوة في القاعدة الشرعية: أن الغنم بالغرم، والخراج بالضمان، فكما أنت تضمن خمسين بالمائة، فيما لو خسرت، فإن كان من ربحٍ فأنت تريح هذا ما لم يكن هناك أثرٌ آخر لتفاوت هذا الربح، كما في زيادة العمل ونحوه، ولذلك الفقهاء يقررون بأنه إذا كان الربح متساوياً كما تقدم، فالربح بينهما والخسارة بقدر المال والعمل، فإذا تفاوت العمل، تفاوت الربح، ولكن الخسارة كما هي؛ لأن الخلل بهذه القاعدة يورثنا الخلل بالقاعدة الشرعية الأخرى، وهي: أن الغنم بالغرم، والخراج بالضمان، وقد نهى النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ربح ما لم يُضمن.
- لو قال أحدهما: أنا أضمن الخسارة، وأنت أدخل معي في الشركة، فيكون في حقيقة الأمر، الآخر الذي لا خسارة عليه، قد ربح ما لم يضمن، وهنا يختل العقد، وقد نهى النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ربح ما لم يضمن.

← {قال: ولا يجوز أن يُجعل لأحدهما دراهم معينة، ولا ربح شيءٍ معين}.

- يعني لابد أن يكون الربح مشاعاً بينهما، معلوماً، فما يقال مثلاً: أنت ادخل معي في هذه الشركة، ولك عشرة آلاف ربحاً، لا، وإنما يُقال: ولك عشرة بالمائة، عشرون، خمسون بالمائة، قد تكون عشرة آلاف، قد تكون ألفاً، بحسب ما نربح، لأنني لو قلت لك: ادخل معي بعشرة آلاف في الشركة، وأنا بعشرة آلاف، ولك ألفان ربحاً، ربما لا نربح إلا هاتين الألفين، فتكون أنت قد استأثرت بالربح كله، وقطعت المشاركة في الربح، وهي أصلُ هذه الشركة، وعندئذٍ يترتب عليه المفساد الشرعية، والمنهيات التي جاءت، ومنها النهي عن ربح ما لم يضمن، وغيرها من المحاذير الشرعية، كما لا يقول أحدهما: أنت لك ربح هذا الجزء، وأنا لي ربح الجزء الآخر.
- ولذلك جاء في الحديث، في قصة المساقاة والمزارعة، حديث رافع بن خديج المشهور، لما يقول: كنا أكثر أهل المدينة حقلاً، وكان أحداً يُكري أرضه، فيقول: هذه القطعة لي، وهذه لك، فربما أخرجت هذه، ولم تُخرج

تلك، فهماهم النبي -صلى الله عليه وسلم- عن هذا، لماذا؟ لأنه لما يتشاركون في بضاعة، ويقول: أنا لي هذه البضاعة أباها، وأنت لك أرباح هذه البضاعة، ربما هذه البضاعة لا تروج، ربما هذه تفسد، فيتربط عليه عندئذٍ غررٌ وضررٌ، ولذلك يقال: مشاعًا في كل ما يملكون، معلومًا، عشرة عشرين ثلاثين خمسين، وهذا كله لمحاصرة الغرر في مثل هذا العقد، عقد الشركة.

#### ← {قال: والحكم في المساقاة والمزارعة كذلك}.

- نعم، والحكم في المساقاة والمزارعة كالحكم في الشركة، لابد أن يكون مشاعًا معلومًا، وسيأتينا الكلام عن المساقاة، وهي أن يدفع الإنسان أرضه أو نخله لمن يقوم عليه بجزء من الثمر، يسقيه بجزء من الثمر، أو كذلك يدفع أرضه لمن يزرعها بجزء معلوم، مشاعٍ مما يخرج منها، ويشترط فيه أن يكون مشاعًا معلومًا غير معين، كما في قصة رافع بن خديج.

#### ← {قال: وتُجبر بالضيعة من الربح}.

- إذا اشترك المضاربان أو الشخصان في عقد شركة، وكان أحدهما قد باع سلعة، فربح بها، ثم باع أخرى فخسر، فتجبر بالضيعة من الربح، الخسارة التي هنا تجبر من الربح الذي هنا، فلو افترضنا أنه ربح في سيارة مثلاً خمسين بالمائة، وتقدر بعشرة آلاف، وخسرت في أخرى خمسة وعشرين بالمائة، وتقدر بخمسة آلاف، كم يكون الربح الإجمالي؟ خمسة آلاف، لأننا خصمنا هذه الخمس وعشرين بالمائة، من هذه الخمسين بالمائة، خصمنا هذه الخمسة من العشرة، فالربح عندئذٍ هو الذي يكون بالنظر إلى سائر الأعمال والبيوعات التي تمت في هذا العقد، عقد الشركة، كما لو كانت مضاربة على سبيل المثال أو غير ذلك.

#### ← {قال: وليس لأحدهما البيع بنسيئة}.

- أي ليس لواحدٍ من الشريكين أن يبيع بأجلٍ؛ لأن كلاً منهما نائبٌ عن الآخر ووكيلٌ عنه، فالأصل أن تباع بثمنٍ حالٍ؛ لأن النسأ يعرض له للماطلة، والإعسار، وعدم السداد أو الوفاء، فكان فيه ضررٌ، ولذلك لا يجوز إلا بإذن؛ لأنه وكيلٌ.
- وذهب بعض أهل العلم أنه إذ دل العرف على التعامل بالبيع نساءً وأجلاً في مثل هذه الأسواق، فيجوز عندئذٍ؛ لأن المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً، وهذا هو الأقرب، لاسيما في مثل هذا الزمان، الحقيقة الذي صارت أكثر البيوعات فيه ببيع أجلاً، وإنما يُحذر المرء من أن يكون كالثأ بكالي، فلا بد من قبض أحد الثمنين.

#### ← {قال: ولا أخذ شيءٍ من الربح إلا بإذن الآخر}.

- يعني لا يجوز أيضاً لأحد الشريكين أن يأخذ جزءاً من الربح قبل القسمة، بدون أن يأذن الشريك الآخر؛ لأنهما شريكان في هذا الربح، ومستحقان له جميعاً، فإذا أخذ من الربح قبل ذلك، يكون قد تعدى على مال شريكه، وهذا طبعاً في ما يكون عند ثبوت هذا الربح، واستقراره، وما يكون من الأخذ في هذه الصور قبل القسمة، هو في حقيقة الأمر، أقرب إلى القرض، منه إلى غيره، فيضمنه صاحبه، فإن هلك في يده، فإنه عندئذٍ يلزمه أن يعوض العقد أو الشريك مثل هذا المال.

- اختتم به ذه المسألة المعاصرة التي يسأل عنها كثيرٌ من الناس، وهي أن بعض الناس يأتي أحيانًا بشخصٍ، فيقول له أريدك مثلاً أن تستلم هذه البضاعة أو هذا المحل وتبيع ولك أجرٌ على ذلك، أي راتبٌ مثلاً معينٌ كما لك نسبةٌ على الربح، فيجمع عندئذٍ بين عقدين، فكل ما قلنا فيه يا إخوة أن للعامل فيه والطرف الآخر نسبةٌ من الربح، فهو في حقيقة الأمر شركة، هو في شركةٍ لاسيما إذا كان لازماً، فيلاحظ الآن عندنا عقد شركة، وكل ما كان فيه أجرٌ معلومٌ مقدّرٌ معينٌ فهو أجرٌ على عملٍ، فاجتمع عندنا الآن عقدان، شركةٌ وإجارةٌ، وهذا فيه إشكالٌ، لأن الإجارة يشترط فيها تعيين الأجرة، تكون معينةٌ معلومةٌ، ألفاً أو ألفين أو خمسةً أو عشرةً، ما تكون عشرين بالمائة أو ثلاثين بالمائة أو خمسين بالمائة، والشركة يشترط فيه أن تكون بجزءٍ مشاعٍ نسبةً، فعندئذٍ يجتمع عندنا عقدان فيهما هذا الإشكال، فإذا توارد عقدان واختلفت أثارهما في المحل نفسه كما في هذه الصورة، ماذا يكون الحكم؟ هل يصحان أم يبطلان؟ أم يصح أحدهما ويبطل الآخر؟

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.



## الدرس الثالث عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

- **فما هو الحكم الذي يترتب على الجمع بين النسبة وهي الحصة الشائعة، وبين الأجر وهو الراتب أو المكافأة الثابتة في عقدٍ من العقود؟** كما هو الحال في كثيرٍ الآن من المعاملات والنشاطات التجارية.
- قد نقول بأن النسبة أو الراتب إذا أخذه فكأنه ضمن ربحاً غير المشاع.
- أحسنت، **وبالتالي ما الحكم؟**
- **أن يكون الحكم التحريم**، يعني أن الجمع بين الراتب والنسبة، بين الأجرة لأن الراتب أجرة، وبين النسبة وهي الحصة الشائعة، وهي تمثل الشركة، أن الجمع بينهما فيه إشكالٌ شرعيٌّ، وهو إن الشركة تقوم على أخذ الربح إذا تحقق، فإذا قلنا بأن لك أجرة وربحاً، أي نسبةً، فلربما يكون في الحقيقة ما هنالك أصلاً ربحٌ، فإذا أخذ الأجرة يكون عندئذٍ ضمن هذا المقدار وهو في حقيقة الأمر يعمل بعقد الإجارة وعقد الشركة.
- نفترض أنهم يربحوا إلا مقدار هذا الأجر، الراتب مثلاً خمسة آلاف، وريح هذا المحل خمسة آلاف، وقلنا لك راتبٌ بهذا المقدار، فعندئذٍ يستأثر بالربح كله، مع أن هناك صيغة مشاركة قامت بين المالك وبين هذا العامل، فيترتب عليه في الحقيقة أنه يتم ضمان الربح بالنسبة لهذا العامل، بمقدار ما يأخذ من أجرٍ، أو بعبارة أخرى: أنه يقطع الاشتراك في الربح، أو بعبارة ثالثة: أنه يربح ما لم يضمن أيضاً، هذا العامل لأنه لا يضمن خسران هذا المال، **وهو في الحقيقة يربح هذا المقدار المقرر المتفق عليه، المنبثق من كونه يعمل بعقد إجارة وبعقد شركة.**
- وبالتالي يُقال بأن الشركة تقوم على الحصة الشائعة التي تنشأ عند تحقق الربح، بينما في هذه الصورة لاحظوا أن الشركة دخل عليها عقد الإجارة، فالتهم منها مقداراً معيناً، وهو مقدار هذا الراتب الذي قد يزيد أو ينقص عن هذا الربح، فصار هذا التدخل مؤثراً على ما يمكن أن تستمتع أو تتمتع أو تتصف به الشركة كما هو عند الفقهاء من كونها إنما تكون على ربحٍ شائعٍ لا معينٍ.
- **فإن قلتم هي إجارة، وليست شركة، قلنا وهذا أدهى وأمر، لماذا؟ لأن الإجارة تكون في أجرة معينة**، خمسة آلاف، ستة آلاف، سبعة آلاف، لكن هذا في الحقيقة يأخذ هذه الخمسة، هذه الأجرة المعينة التي هي الراتب أو المكافأة، ثم يأخذ زائداً عليها نسبةً أو حصةً شائعةً، فعندئذٍ يكون هذا الشيوع الموجود في هذه النسبة، مؤثراً على التعيين الذي تقوم عليه الإجارة أساساً، **لأن الإجارة فيها نوعٌ من الغرر، حكم أنها على منفعة، ولذلك الفقهاء لم يتعاملوا معها كالشركة، وقالوا لا بد أن تكون الأجرة فيها محددةً مرقومةً.**
- فيكون في الحقيقة هذا المستأجر أو هذا الأجير له أجرة غير محددة، لأنها تخضع لهذه النسبة الزائدة على هذه الأجرة، فربما تكون خمسة، وهذا الكلام يتضح إذا زادت النسبة، وربما تكون ستة وربما تكون عشرين، لأن العشرة بالمائة مثلاً تساوي خمسة عشرة ألفاً، رابحين مائة وخمسين ألفاً، فهو مع الخمسة صارت



عشرين، فعندئذٍ هذه الصورة من حيث الأصل ممنوعة، وأكثر الفقهاء أو جماهير الفقهاء على منعه من حيث الأصل، لكن يمكن أن يُقال إنها تصح في أحوال:

❖ **الحالة الأولى:** ما إذا كانت النسبة جعالةً، كيف جعالة؟ يعني غير لازمة، فشخصٌ يحفز آخر يقول لك

راتب، وإذا بلغت الأرباح كذا وكنت قادرًا على ذلك فلك أيضًا نسبةً عندئذٍ، لكن يمكن في أي فترة من العقد أن يفسخوا هذا العقد، عقد الجعالة، ويبقى عقد الإجارة ثابتًا، فتكون عندئذٍ النسبة على سبيل الجعالة وليست ملزمةً، هذه الصورة جائزة.

❖ **الحالة الثانية:** أن تكون النسبة على محلٍ، والأجرة على محلٍ آخر، فيكون مثلاً عمله في الشركة هذا في

حقيقة الأمر قائمًا على أجرٍ، أجير في هذه الشركة، ولكن يكون له نسبةً في العقود التي يتسبب في إبرامها مع الشركة، فيما لو خرج من الدوام مثلاً أو العمل أو الوظيفة، وصار يدور في الشركات الأخرى، ويقدم هذا المنتج، وهذا ليس عمله الأساسي، هو يعمل بعملٍ إداريٍّ معينٍ بالشركة، ثم أضيف إليه عملٌ آخر وهو التسويق، ثم جاءت عقودٌ من وراء ذلك، فقلنا لك خمسةً بالمائة من هذه العقود، أو عشرةً بالمائة غير الراتب.

• هذه صورةٌ كما لو كان أيضًا محاميًا فالمحامون أكثرهم يجمع بين الأجرة فيأخذ مقدم أنعابٍ، والنسبة على القضية نفسها، فنقول تأخذ هذا المقدم ممكن على الجلسة الأولى، مع هذا العميل، وعلى الجلسة الأولى مع القاضي، وعلى الكتابة لهذه اللائحة، صحيفة الدعوى، هذا يقدر عليه مبلغٌ معينٌ، ثم على القضية تكون النسبة ففصلنا بين المحليين، أما التوارد على محلٍ واحدٍ، وإن قال بعض الفقهاء بجوازه، لكنه في الحقيقة مشكلٌ لما ذكرنا من تداخل هذين العقدين وتنافرهما فيما بينهما كما في الجزء المسعى، أو العوض لكلٍ منهما حيث يشترط الشيوع في الشركة والتعيين في الشركة الأخرى، واجتماع الشيوع مع التعيين يؤثر على كلٍ منهما.

• **الشركة المساهمة، ما حكم هذه الشركة، ومن أي الأنواع هي؟**

والحقيقة أن شركة المساهمة والمساهمة قد دار فيها خلافٌ بين الفقهاء المعاصرين، فذهب بعضهم إلى المنع من هذه الشركة، وأكثرهم على الجواز، وسبب هذا الخلاف ما يسمى بالمسؤولية المحدودة، وهذا المبدأ مبدأً معاصرٌ في كثيرٍ من الشركات الموجودة الآن، ومنها شركة المساهمة ومنها الشركة المسماة بذات المسؤولية المحدودة، فهذان النوعان هما أكثر الشركات المعاصرة رواجًا وتأثيرًا.

فالأولى على مستوى المجتمع، والثانية وهي ذات المسؤولية المحدودة على مستوى أيضًا الأفراد.

• **والمراد بالمسؤولية المحدودة أن الشركة لا تضمن ما عليها إلا بقدر رأس مالها فقط،** فإذا كان رأس مالها مثلاً مليون ريال، والتزمت أمام الغير بشراءٍ أجلٍ أو بيعٍ أجلٍ بما يكون عليها مديونيةً بمليونين ريال، أخذت بضائع قيمتها مليونين، وما سددت هذه البضائع، فأفلست الشركة عندئذٍ، أو وصلت إلى مرحلة أنها ما تستطيع سداد هذا المبلغ.

• **فكم عندئذٍ يكون ضمانها؟ وماذا يلزمها؟** إذا قلنا بأنها ذات مسؤوليةٍ محدودةٍ، فتقدم المدعي بدعوى السداد لهذا المبلغ، فإن هذه الشركة في الحقيقة إنما يلزمها ما يُقابل رأس مالها فقط، فتسدد له مليونًا، والمليون الثاني لا يلزمها أدائه، وإنما في حقيقة الأمر يُعد الدائن قد أسقط حقه في المطالبة بما زاد على رأس المال عند التعاقد مع هذه الشركة وهو يعلم أنها شركة ذات مسؤوليةٍ محدودةٍ، ولذلك يُقال بأن على المتعاملين

أن يفقهوا مثل هذه الأحكام، الأحكام المتعلقة بالشركات وبغيرها من أنواع التعاملات، لأن هذا يترتب عليه أيضاً آثارٌ فقهيةٌ وتطبيقيةٌ منها هذا الأثر الكبير.

- والتكليف الفقهي لهذا إنما هو كما ذكرت لكم إسقاطاً من الدائن بالمطالبة وتبرُّع منه بما زاد على رأس المال قد رضي به عند التعاقد، فتم التعاقد على هذا الأساس، ولا سيما الآن مع اشتداد الحاجة إلى مثل هذه الشركات خاصةً المساهمة، لأن الشركة المساهمة هي الشركة التي ينقسم رأس مالها إلى أجزاءٍ متساويةٍ، وهي أسهمٌ قابلةٌ للتداول ذات قيمةٍ معينةٍ أو محددةٍ، مثلاً السهم قيمته عشرة ريالاتٍ، وتجد أن الشركة فيها مثلاً مليون سهمًا، فهي عشرة مليون أو أكثر من ذلك وهذا الغالب في مثل الشركات المساهمة، فمن الصعب أن يُقال: يمكن للمتعاملين مع هذه الشركات مطالبتها في جميع أموالها، فإذا لم يكن عندئذٍ رأس المال كافيًا جازت مطالبة الشركاء في أموالهم الخاصة، هذا الفرق بين المسؤولية المحدودة وغيرها، المسؤولية المحدودة يقول لك أنت ما تطالبني إلا بما لدي، بما أملكه، من رأس المال وأصولٍ متداولةٍ وغير متداولةٍ، موجودةٍ في الشركة، ولكن إذا قررنا بأن المسؤولية غير محدودةٍ معناه إذا كان على الشركة التزاماتٌ وأحد الشركاء يملك وفاء هذه الالتزامات ولولم تكن في الشركة، يملك أملاكًا أخرى له فإنه عندئذٍ تتجاوز تلك المطالبات مديونات هذه الشركة إلى أملاك الملاك أنفسهم خارج الشركة، وتخيل في الشركة المساهمة الآن الموجودة مثلاً عندنا نفترض أنها شركةٌ من الشركات المساهمة الكبرى، التي فيها يمكن يشترك أحيانًا عشرة آلاف أو مائة ألفٍ من الناس، إنه يطرق عليهم الباب أو يأتيهم اتصالٌ أو رسالةٌ، ويقال الآن الشركة عليها خسارةٌ، ورأس المال لا يفي إلا بعشرةٍ في المائة، ولذلك سيتم بيع سيارتك، وبيتك، ومزرعتك، لأجل الوفاء، وأنا مالي ومالها لا سيما والمساهم ليس له علاقةٌ بالإدارة، ولا غير ذلك، هذا سترتب عليه أن الناس يحجمون عن المساهمة في الشركات الصناعية والتجارية والاقتصادية، التي تقوم عليها حاجات الناس الأساسية.
- فلذلك من هذا القيل قرر مجمع الفقه الإسلامي جواز هذا النوع من الشركة ذي المسؤولية المحدودة، وإن لم يكن متوافقًا مع ما قرره الفقهاء المتقدمون في الجملة.

## كتاب المساقاة والمزارعة.

- لماذا جاءت المساقاة والمزارعة بعد الشركات؟ ما هو السرفي ذلك عند الفقهاء؟
- المساقاة والمزارعة هي في الحقيقة هي نوعٌ من أنواع الشركات، وذلك يتضح من تعريفها، لأنه اشتراكٌ في جزءٍ من الثمرة والزرع، هذا الذي يسقي فتقول لك جزءٌ من الثمرة أو الزرع، النصف الربع الثلث، جزءٌ شائعٌ ما تقول لك هذا دون هذا، فهذا قد نُهي عنه.
- وهذه الصورة هي أقرب ما تكون إلى الشركات، ولذلك كان الأمر فيها أوسع من غيرها من المعاضات، لأن الشركات وإن كان له صلةٌ بالمعاضات، لكنها أوسع منها من حيث الحكم لكون الشركات يشترك فيها الطرفان، في الربح والخسارة، وهذا يكون في كما ذكرنا هذا النوع من التعاملات لا في كل العقود والمعاضات، فسائر المعاضات تقوم في الحقيقة على المعاوضة في شيءٍ معينٍ، فالبيع هناك سلعةٌ، هناك ثمنٌ محددٌ، هكذا الإجارة، ولذلك شيخ الإسلام لما جاء إلى المساقاة والمزارعة قال هي أحل من الإجارة، لأن الإجارة على

عوضٍ معينٍ، وهذا العوض لا يتحقق معه من الاشتراك العادل كما هو الحال في المساقاة والمزارعة، وسائر أنواع المشاركات.

- وهذا الباب يقوم على ما يمكن أن نقول أو نصفه بالغرر، فالمشاركات يقل فيها الغرر، والغرر أكلٌ للمال بالباطل، ذلك أنها تقوم على ربحٍ عادلٍ معلومٍ بين الطرفين، بخلاف سائر المعاوضات، ففي كما ذكرنا تقوم على جزءٍ معينٍ، وإن كان هذا لا يثبت فيها حكم الغرر الذي يترتب عليه الضرر والمنع عندئذٍ من الشارع.
- ولكن الغرر الموجود في المعاوضات إن وجد، غررٌ لا يؤثر في الحكم، فإنه لا يكاد يخلو، أو بعبارة أخرى كثيرٌ من البيوع لا تسلم من الغرر، و الممنوع من الغرر هو ما كان متصفاً بخمسة قيودٍ، ومنها أن يكون كثيراً، فلو كان الغرر يسيراً فإنه لا يؤثر إجماعاً، ومنها أيضاً أن يكون في المعاوضات، فلو كان الغرر في التبرعات لا يؤثر كذلك، ومنها ألا يكون مما تدعو إليه الحاجة، ولا ممن يشق التحرز منه.
- وكذا قلنا من القيود أيضاً أن يكون هذا الغرر أصلاً في العقد لا تابعاً له، وهذا كله يضيق من خناق الغرر، ويجعل التأثير فيه لجزءٍ محدودٍ لأن منع أو مفسدة المنع من العقد لأجل الغرر مع مسيس الحاجة إليه، أشد من مفسدة تجويز العقد مع هذا الغرر كما قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى.
- فثم مفسدتان، مفسدة أن يجوز العقد مع وجود الغرر ولكن هذا الغرر إما يسيراً أو تشتد الحاجة إليه وتدعو إليه الحاجة العامة، ومفسدة منع هذا العقد لأجل الغرر وما يترتب على هذا المنع من العنت على الناس والمشقة البالغة، فإذا نظرت تجد المفسدة الثانية أعظم.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد..}

فالحلم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمجاهدين وجميع المسلمين.

قال رحمه الله:

باب المساقاة والمزارعة.

تجوز المساقاة في كل شجرٍ له ثمرةٌ بجزءٍ من ثمره مشاعاً معلوماً{

- المساقاة مأخوذة من السقي، وهي دفع الشجر لمن يسقيه بجزءٍ من الثمر، فيقال له تسقي هذه النخيل الأشجار، ولكن نصف ما تنتجه أو تثمره من هذا التمر.
- المساقاة، لا يزرعها هي مزرعةٌ، وإنما يقوم بسقيها، وأجره ليس مائلاً، وإنما الأجر هو ما ينشأ عن هذا السقي من ثمرٍ، وهذا الأجر ليس معيناً، وإنما هو جزءٌ شائعٌ، وهذا وجه صلتها كما ذكرنا بالشركات. ربما يفسد التمر كاملاً، فماذا يكون نصيبه؟ هل يذهب عليه أم لا؟.

{والمزارعة في الأرض بجزءٍ من الزرع، سواء كان البذر منهما، أو من أحدهما، لقول ابن عمر: "آمن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أهل خيبر بشطرها يخرج منها من ثمر وزرع"، وفي لفظ: "على أن يعمرها من أموالهم".}

- المزارعة تختلف عن المساقاة، من جهة أن المساقاة في الحقيقة تقوم على السقي الماء، لما هو قائمٌ وموجودٌ، أما المزارعة فهي دفع الأرض التي لا زرع فيها لمن يزرعها، وهذا يكون فيه العوض والمقابل جزءٌ معلومٌ مما ينشأ عن هذه الزراعة، بجزء من زرعها كما يقول المؤلف هنا.
- والفقهاء في الحقيقة قد قرروا حكم هذين النوعين، فمنهم -رحمه الله- من يرى جواز هذين النوعين مطلقاً، ومنهم من يفرق بينهما، فيجوز إحداهما، ويمنع الأخرى، وثمَّ تفصيل يمكن أن نختصره كما يلي:
- فأما المساقاة، فجماهير الفقهاء على جوازها، وذلك لكون الجواز والحل هو الأصل، ولم يثبت دليل المنع فيها، وما جاء من دليل فإنه يُحمل على ما إذا كان الجزء من الثمر المعاوض عليه عند سقاية هذا الشجر معيناً، أما إذا كان مشاعاً، فيبقى على الأصل، وهذا يمكن أن يتأيد أيضاً بكونها في حكم الشركات، وأيضاً ما جاء عن ابن عمر، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- عامل أهل خيبر، بشطراً ما يخرج منها من ثمرٍ أو زرعٍ، ولذلك يقال بأن هذه الصورة، لا يؤثر عليها ما جاء في النهي المنقول في ذلك، لكونه إما لم يثبت، وإما محمولٌ على الصورة الممنوعة، إذا كان الجزء معيناً، وإما أن يكون منسوخاً، وإن كان النسخ يحتاج إلى إثبات المتقدم من المتأخر، وإما أن يكون النهي للكرهية، لا للتحريم.
- وقد وُردَ على الاستدلال بمشروعية المساقاة، وكذلك المزارعة، في حديث ابن عمر، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- عامل أهل خيبر، بشطراً ما يخرج منها من ثمرٍ أو زرعٍ، بأن هذه المعاملة كانت بين المسلمين والكفار، والحكم يختلف عن ما إذا كانت بين المسلمين أنفسهم، والحقيقة أن هذا عليه جوابٌ، وهو أن هذه المعاملة، وإن كانت مع الكفار، إلا أنها وقعت في بلاد إسلام، فيشملها الحكم الذي يتقرر بين المسلمين أنفسهم، فضلاً عن أن الأصل في التعامل مع الكافر أن يكون وفق الضوابط الشرعية، فهذا مثلاً لا يجيز التعامل مع الكافر، الوقوع في الربا معه، ولو كان الكافر يجيز هذا العقد في دينه، فالمسلم دينه لا يتخلط بحسب الأديان الأخرى والتعاملات مع الأطياف غير المسلمة، وإنما مبدؤه واحدٌ، ودينه واحدٌ، وليس ردة فعلٍ لعقد دون عقدٍ من العقود، بحسب دين غيره، وإن كان من استثناءات أوقيوذٍ، فهي إنما تكون بحسبها، مقررةٌ في القواعد الشرعية، والمقاصد المرعية.
- ومن هنا يتبين لك مشروعية المساقاة، فقد عامل النبي -صلى الله عليه وسلم- أهل خيبر، بشطراً ما يخرج منها من ثمرٍ أو زرعٍ، وهذا الدليل للمساقاة والمزارعة، وبإيهما واحدٌ، وإن كان الحكم في المساقاة قد يكون أظهر، ولذلك القول بالجواز فيه عند الفقهاء أكثر، فلم يخالف فيها إلا الحنفية، فمنعوها استدلالاً بأحاديث المنع، ولما قد يرد فيها من الغرر، خلافاً للشافعية، والمالكية، والحنابلة.
- وقد جاء أيضاً عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أن معاذ عامل أهل اليمن أيضاً، فيكون عندئذٍ الحكم واقعاً بين المسلمين والكفار، كما في معاملة أهل خيبر، وبين المسلمين أنفسهم كما في معاملة معاذ لأهل اليمن.

#### أركان المساقاة.

- (١) العامل،
- (٢) صاحب العمل،
- (٣) المحل المتعاقد عليه،



(٤) الشجر والثمر،

(٥) الصيغة.

### شروط المساقاة.



- (١) وشروطها المعتبرة، هي الشروط المعتبرة في العقود،
- (٢) أهلية المتعاقدين، فلا تصح من صغيرٍ، ولا تصح أيضاً من غير العاقل ونحو ذلك،
- (٣) أن تكون الحصة المشاعة معلومة المقدار، فما تكون فيها جهالةً، كما في الثمر نفسه، يكون معلوم المقدار، ومشاعاً، وهذان قيدان أو شرطان، فما يكون محدداً بأن يقال والله أنا لي الثمر الذي ينشأ من الجزء الشمالي، أو الجنوبي من هذه الأرض، لا، وإنما مما ينشأ من الأرض التي يُسقى شجرها كله.
- (٤) لابد أن يُخلَى بين الساقى والعمل، بحيث يعمل ويستطيع أن يسقي، فإذا مُنع، فإن المساقاة عندئذٍ لا تتحقق صورتها.
- (٥) كذلك لابد من صلاحية الشجر للسقي، فبعض الشجر لا يفيد معه السقي في نشوء الثمر ، ولذلك المؤلف لما قال: تجوز المساقاة، ما سكت، وإنما قال: بكل شجرٍ له ثمرٌ، ما قال: تجوز المساقاة على كل شجرٍ وفقط، قال: له ثمرٌ، لماذا؟ لأجل أن الثمر هو الذي تتم المعاوضة أصلاً عليه بالنسبة لهذا العامل.
- (٦) أن يكون الخارج لهما، فما ينفرد به أحدهما دون الآخر ، يعني ما يقول العامل: أنا سأسقي، ولي الثمر كله، أو يقول صاحب العمل: اسق هذا الشجر، ولي الثمر كله، ولك الأجرة، نقول: خرجت هنا عن أن تكون مساقاةً إلى أن تكون إجارةً، ولها أحكام الإجارة عندئذٍ.

### هل للمساقاة عقدٌ لازمٌ؟ أم جائزٌ؟

- ❖ وهذه من المسائل التي اختلف فيها الفقهاء، أما المذهب عندنا -المذهب عند الحنابلة- فهم يقررون -يعني وفقاً لهذا المؤلف- يقررون بأنها جائزة، غير لازمة، قياساً على المضاربة، حيث إنها تُشبهها،
- ❖ بخلاف جمهور أهل العلم، فيرون بأن المساقاة لازمة، ولا يُمكنُ أحدُ منهما من الفسخ إلا برضا الآخر، وإذا قلنا بأنها لازمة، يعني لابد لها من مدة معلومة، فيتفقون على مدة؛ لأنها لازمة، فكيف عندئذٍ تنفسخ إلا بأسبابٍ، منها: التأقيت، أما على مذهب الحنابلة، فتصح، ولو بدون مدة؛ لأنها في أي وقتٍ يمكنك أن تفسخ، أنت العامل أو صاحب العمل.
- قول المؤلف هنا: بجزءٍ من ثمره مشاعٍ معلومٍ، هذا كما ذكرنا من شروطها، لما جاء في حديث رافع بن خديج -رضي الله تعالى عنه- قال: كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على الماذيانات، وأقبال الجداول، وشيءٍ من الزرع، فملك هذا، ويسلم هذا، ولم يكن للناس كراءٌ إلا هذا، لذلك زجر عنه"، يعني النبي -صلى الله عليه وسلم- نهى عن هذه الصورة، لأجل هذا الغرر، قال: فأما شيءٌ معلومٌ مضمونٌ فلا بأس به، بأن يكون مشاعاً غير معينٍ.
- والماذيانات يراد بها مجاري الماء، وحافات الجداول، وهذه عادةً تكون أجود؛ لأنها قريبةٌ من الماء، ولذلك كانوا يؤاجرون عليها، فيقول: لي نصف ما يخرج على تلك الماذيانات، وأقبال الجداول، وهذا كما ذكرنا يلحق الضرر بالشريك الآخر، أو بصاحب العمل.

- قال: والمزراعة في الأرض بجزءٍ من زرعها، سواءً كان البذر منهما، أو من أحدهما، لقول ابن عمر: عاملَ رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وهذا الحديث أصلٌ في باب المساقاة والمزراعة.
- فيمكن أن يقال إن أصل مشروعية المساقاة والمزراعة، هذا الحديث، حديث ابن عمر.
- المزراعة يقال إن دليلها هو دليل المساقاة، لكن وقع الخلاف فيها بين الفقهاء لما جاء في هذه الصورة من نهْي، ولكون الغرر فيها أكثر عند من منع من الغرر في المساقاة، ولذلك هناك الجمهور على الجواز، وهنا الجمهور على المنع، وإنما أجازها بإطلاق الحنابلة، ووافقهم في ذلك صاحب أبي حنيفة، محمد بن الحسن، وأبو يوسف، ومذهب الحنابلة يقوم على حديث ابن عمر الذي ذكرناه، كما يقوم على إجماع الصحابة، حيث ثبت أن التعامل بها كان في عهد النبي -صلى الله عليه وسلم-، وفي عهد أبي بكر، وفي عهد عمر، حتى أجلوا بعد ذلك.
- كما جاء ذلك عن ابن مسعود، وعن أيضاً بعض الصحابة -رضي الله تعالى عنهم-، كالخلفاء الأربعة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، وهذا كما يقول شيخ الإسلام: "إن لم يكن إجماعاً مع عدم وجود المخالف من الصحابة -رضي الله تعالى عنهم-، فما هو الإجماع؟ إذ يعسر بعده الوقوف على إجماع"، ومن المعلوم أن هذا من الإجماع السكوتي، إذ انتشر القول وذاع، ولم يُعرف له مخالف، ويتقوى هذا إذا كان في عصر الصحابة -رضي الله تعالى عنهم-، إذ بعدهم انتشر الناس وتفرقوا، ثم أيضاً يقرر للجواز بالقياس على المضاربة، وكذا الحاجة الداعية إليها.
- وقال المؤلف هنا: سواءً كان البذر منهما، أو من أحدهما، هذا قولٌ في المذهب عند الحنابلة، قال به بعض الفقهاء، وإن كان المشهور من مذهب الحنابلة خلاف ذلك، لأن البذر عندهم يجب أن يكون على صاحب الأرض، فهو عقدٌ يشترك فيه صاحب الأرض مع العامل، فوجب أن يكون رأس المال كله منه، كالمضاربة، والأقرب: القول الأول، لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- لما عامل أهل خيبر بشطراً ما منها يخرج منها من ثمرٍ أو زرعٍ، لم يشترط عليهم أن يكون البذر منهم، ولم أيضاً يُنقل أنه نقل البذر من المدينة إليهم، فيكون هذا مطلقاً كما جاء في النص.

#### {قال: وعلى العامل ما جرت العادة بعمله}.



- كالحرث، والسقي، والزرع، وكل ما فيه صلاح الثمر، مما جرت به العادة، من أن كل ما لم يقيد بالشرع، ولا في اللغة، فمرده إلى العرف، فإذا اشترط أحدهما شيئاً معيناً في عمل العامل له صلةٌ بالسقي جاز له ذلك، والمسلمون على شروطهم.
- لكن المعتبر في ذلك أن يكون العمل معلوماً، والشرط ظاهراً لا غرر فيه، هذا يمكن أن نمثّل له لو أعطاه سيارةً مثلاً، وقال له: اعمل عليها، ولك عندئذٍ نصيب مقدّر مما ينشأ عن هذا العقد، فهل هذا من المساقاة؟ أقصد في حكم المساقاة والمزراعة، وإلا هو ليس منه، لأنه ليس أقول سقايةً لشجرٍ، ولا زرعاً له، لكن هل هو في حكمه؟ وماذا يسمى؟ ما رأيكم في مثل هذه الصورة؟

- هذا نوعٌ من الشركة، يسمى المؤاجرة، وليس مساقاةً طبعاً، ولا مزارعةً، وليس أيضاً شركةً من الشركات المتقدمة، لأن شركة الأبدان على سبيل المثال يعملان ببدنهما من غير مالٍ منهما، أو يكون المال مملوكاً لكل واحدٍ منهما، فيكون عندئذٍ هذا المال غير داخلٍ في الشركة، وإنما الأجرة التي تنشأ مثل ما ضربنا مثلاً على سائقي الأجرة، كل واحدٍ له سيارته، لكن لو كان المال من أحدهما، كما في هذه الصورة، وما ينشأ عندئذٍ من عمل هذا العامل في هذا المال، يكون له نصيبٌ مقدَّرٌ منه، يكون في حكم المؤاجرة، وهذا -كما ذكرنا- في ما يكون شائعاً، بخلاف لو ما لو كان العمل بنصيبٍ مقدَّرٍ ثابتٍ، فتقول له: قد هذه السيارة، ولك مثلاً ألف ريال، أو ألفين ريال في الشهر، لكن تقوم أنت بالتكسب على هذه السيارة، والقيام بعمل مثلاً القيادة فيها، وإيصال الناس بأجرةٍ، هذا يكون من قبيل الإجارة.
- فإذاً عندنا ثلاث صورٍ متشابهةٍ: أبدانٍ، ومؤاجرةٍ، وإجارةٍ.
- وهذه ينبغي أن يفرق فيها طالب العلم، فالأبدان: إنما يكتسبان بأبدانهما، والإجارة: يكتسب أحدهما بمال الآخر، وله جزءٌ معينٌ منه، والمؤاجرة: هي الصورة التي ذكرناها.
- هذا العقد -عقد المساقاة- ينتهي بعجز العامل عن العمل، وفي هذه الحالة يقيم من يقيم مقامه، أو ينتهي أيضاً بهربه، فإن كان العقد كما ذكرناه جائزاً، فيكون عندئذٍ للمالك الفسخ بخلاف من قال باللزوم، فحكمه أن يستأجر عندئذٍ القاضي من يعمل عمله، ينتهي أيضاً بموت كل واحدٍ منهما، وهذا على القول بالجواز، يعني أنه غير لازمٍ وواضح، فينفسخ العقد، أما على القول باللزوم، فينتقل للورثة، وهكذا لو اتفقوا على إنهاؤها برضاهم، فهذا جائزٌ في كل عقدٍ لازمٍ، وينتهي عندئذٍ فيه العقد.
- فإذا فسدت المساقاة، أو المضاربة، أو المزارعة، فالعامل يستحق نصيب المثل، وهو ما جرت العادة في مثله، لا أجرة المثل، خلافاً لأكثر الفقهاء، بناءً على ما قرره شيخ الإسلام من أن هذا هو الأعدل؛ لأن أجرة المثل أحياناً قد تأتي على الربح كله، فيذهب على الآخر النصيب، أما إذا كان المقصود نصيب المثل، فهو من أعدل ما يكون ويقدر هذا بالمعروف.

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.



بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### بإحياء الموات.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد.  
فاللهم اغفر لنا، ولشيخنا، وللحاضرين، والمشاheids، ولجميع المسلمين.  
قال ابن قدامة -رحمه الله: باب إحياء الموات، وهي الأرض الدائرة، التي لا يُعرف لها مالكٌ، فمن أحيائها ملكها، لقول رسول الله -صلى الله عليه وسلم: «من أحيأ أرضاً ميتةً فهي له»}.

- الموات هي الأرض التي ليس لها مالكٌ كما قال المؤلف هنا، وتكون دائرةً، فهما قيدان يتضح بهما المراد من الأرض الموات، إذن هي: الأرض الدائرة المهملة، التي لم تُعمر، وكذلك المنفكة عن ملكٍ معصومٍ، أو عن الاختصاصات، كما لو كانت طريقاً، أو فناءً، أو مسيلاً، أو نحو ذلك مما ينتفع به الناس، وإن لم تكن مملوكةً لواحدٍ معينٍ، فإذا كانت الأرض كذلك، فإنها عندئذٍ تكون مما يُشرع إحياءه، يعني إذا انفكت عن ملكٍ معصومٍ، وعن الاختصاصات، وكانت أرضاً دائرةً غير محيأةٍ، فإنه عندئذٍ يُشرع إحياءها، وقد استدل المؤلف على مشروعية الإحياء في مثل تلك الحالة بالحديث، وهو حديثٌ ظاهرٌ صريحٌ صحيحٌ، في قوله -عليه الصلاة والسلام: «من أحيأ أرضاً ميتةً فهي له»، يعني مملوكةً له بهذا الإحياء الذي وقع منه.
- فأما إذا كانت الأرض مملوكةً لمعصومٍ، يعني لشخصٍ من الناس، يملك مثله بأن كان هذا المالك يملكها بحقها، وكانت تلك الأرض ليست من الأراضي التي ينتفع بها عموم الناس، كما لو كانت على سبيل المثال طريقاً، أو فناءً لهم، أو نحو ذلك، فإذا سلمت من هذين الأمرين، فيُشرع عندئذٍ إحياءها، وإذا لم تسلم، فقد نُقل الإجماع عندئذٍ على عدم مشروعية إحيائها.
- ينضاف إلى هذين الضابطين ما يصدر من تنظيم ولي الأمر لهذه المسألة، لولي الأمر إذا رأى مصلحةً معينةً، وأراد دفع مفسدةٍ تربو على مثل تلك المصلحة، فدرء المفسد مقدمٌ على جلب المصالح، فعندئذٍ يمكنه أن ينظم هذا الأمر، فيمنع من الإحياء في زمانٍ، أو مكانٍ لأجل تحقيق المصلحة العامة، وهذا كما هو معلوم ليس من معارضة الأحاديث الصحيحة، أو تبديل الدين، بل هو يكون من قبيل تقييد المباح، فإحياء الأرض الموات هو من المباحات، فإذا قيد هذا المباح لمصلحةٍ شرعيةٍ ارتأها من ولاة الله -عزَّ وجلَّ- الأمر، جاز ذلك، كما قرره الفقهاء.
- وقد جاء في ذلك هذا الحديث الذي ذكره المؤلف -رحمه الله تعالى-، وجاء أيضاً فيه رواياتٌ متعددة، منها ما جاء في رواية عائشة عن النبي -صلى الله عليه وسلم: «من أَعمر أرضاً ليست لأحدٍ»، وهذا النص فيه بيانٌ، أيضاً الشرط الذي ذكرناه من أن تكون منفكةً عن ملكٍ أحدٍ، «من أَعمر أرضاً ليست لأحدٍ فهو أحقُّ بها»، وهذا الحديث في الصحيح في البخاري، وأيضاً جاء من حديث سعيد بن زيد -رضي الله تعالى عنه- مرفوعاً،



أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «من أحيأ أرضاً ميتةً فهي له، وليس لعرق ظالم حقٌّ»، كما روى أبو داود ومالك في الموطأ، وقوله: «وليس لعرق ظالم حقٌّ»، إشارةً إلى أن من أخذ أرضاً أو غرس شجراً أو نحو ذلك مما يكون فيه، أو لا يتحقق فيه معنى الإحياء، فإنه لا يستحق عندئذٍ مثل هذا الملك، إذن هذا الملك يترتب على السبب الشرعي، فمتى تخلف هذا السبب الشرعي، بصورةٍ من الصور جاز.

**{قال: وإحيائها عمارتها بما تهيأ به لما يراد فيها، كالتحويط عليها، وسوق الماء إليها، إن أرادها للزرع، وقلع أشجارها وأحجارها المانعة من غرسها وزرعها}.**

- يقول: وإحيائها عمارتها بما تهيأ به لما يراد فيها، كالتحويط عليها، هذه صورةٌ من صور الإحياء، فالتحويط هو أن يوضع حائطٌ، ويكون هذا الحائط مانعاً، وليس حائطاً يسيراً حجراً أو حجرين، بل لابد أن يكون مرتفعاً من الأرض، تحاط به هذه الأرض، وهذا يُعرف عرفاً، ويقدر كما هو معلومٌ بحسب الحال والزمان.
- قوله: وسوق الماء إليها، إن أرادها للزرع، يعني من صور الإحياء، وهي الصورة الثانية التي ذكرها المؤلف هنا، أن يُساق إليها الماء، إن كانت هذه الأرض يُزرع مثلها، أما إذا مثلاً ساق الماء إلى أرضٍ لا يُزرع مثلها، فإنه عندئذٍ لا يكون من قبيل الإحياء في شيء، فإذا أرادها للزرع، يكون إحيائها بسوق الماء إليها، سواءً كان هذا السوق من نهرٍ، أو كان من عينٍ جاريةٍ، أو كان من جهات الري، أو أدواتٍ ووسائل الري الموجودة حديثاً، هذا كله يتحقق معه الإحياء، ولو لم يحوط هذه الأرض، إذن هذه صورةٌ أخرى غير صورة التحويط، فالتحويط لما لا يكون محلاً للزراعة، فأما إذا كان محلاً للزراعة، فيكفي فيه ما هو دون التحويط، كسوق الماء إليه وإحيائه عندئذٍ.
- قال: أو قلع أشجارها وأحجارها المانعة من غرسها أو زرعها، هذا الوصف الثالث الذي يحصل به الإحياء، فمتى كانت الأرض فيها أشجارٌ، لا يمكن أن يُغرس معها أو تُزرع، فأزال تلك الأشجار الموجودة فيها وقلعها، فإنه عندئذٍ يتحقق بإزالة تلك الأشجار أو إبعاد تلك الأحجار الموجودة في الأرض التي تمنع من زراعتها، هذه صورةٌ من صور أيضاً الإحياء.
- والحقيقة أن صور الإحياء لا يمكن حصرها بصورتين أو ثلاثٍ، كما ذكر المؤلف هنا، ولعله -رحمه الله- أراد الصور التي تتصور في مثل زمانه، فالإحياء لما لم يكن له ضابطٌ شرعاً، ولا لغةً، كان ذلك يرجع إلى عرف الناس في كل زمانٍ ومكانٍ، فمتى تعارف الناس على أن هذه الصورة صورة إحياءٍ، فعندئذٍ يستحقها محيئها، وتكون ملكاً له.

**{قال: وإن حفر فيها بئراً فوصل إلى الماء ملك حريمه}.**

- يعني إن حفر في الأرض الموات بئراً، لغرض استخراج الماء، والوصول إليه في قاع الأرض، والمراد هنا بالبئر، بئر السقيا التي يستسقى منها، لا بئر الزرع، فمتى وصل يعني حفر البئر ووصل إلى الماء، لأنه قد يحفر ولا يصل إليه، فإنه عندئذٍ يملك حريمها، وحريم الشيء هو ما يكون حوله من مرافق وحقوقٍ، وسمي بذلك لأنه يحرم على غيره التصرف فيه، وقد قُدِّرَ هذا الحريم في تلك الآبار التي تُحفر، فيصل الحافر فيها إلى الماء، وهذا مشروطٌ بأن تكون محفورةً في أرضٍ منفكةٍ عن ملك معصومٍ، وعن اختصاصٍ، فلو جاء شخصٌ وحفر بئراً في أرض فلانٍ من الناس، ما يقول: والله أنا ملكت حريمها، ما حول هذه الأرض، اخرج هيا أنت منها، أو لو حفر

بئراً في مثلاً طريق الناس، فَيَحْجَرُ عَلَى الناس هذا الطريق، ويقول: أنا ملكت حريمها، نقول: لا، هذا في ما -كما ذكرت- يخلو من ملك معصوم، ومن اختصاص.

### {قال المؤلف: وهو خمسون ذراعاً من كل جانب، إن كانت عادية}.

البئر العادية: هي القديمة، قيل: نسبةً إلى عادٍ، وهكذا كثيرٌ من الآثار، تنسب إلى عادٍ؛ لقدّمهم، ولآثارهم، وقيل -وهو قويٌّ: إن المراد بالعادي، التي أُعيد حفرها من جديدٍ، فكانت بئراً قديمةً، مطروقةً ثم أُعيد حفرها، ولذلك صار حريمها على الضعف من حريم البئر البدية، وهي البئر الحديثة، التي تُحفر لأول مرة، ذلك لأن البئر العادية القديمة، حُفرت على أكثر أو أكثر من مرة، فعُدَّ للحفر الأول حريمٌ، وهي حياط لما حوله، يملكه حافره، ثم عُدَّ للحفر الثاني ضعفه، فكان المجموع خمسين ذراعاً، وهذا فرق ما بين هذه البئر والبئر الحديثة، التي تُحفر لأول مرة، إذ حياطها وحريمها خمسة وعشرون ذراعاً، لما جاء في ذلك من آثار، كالمروي عن سعيد بن المسيب -رضي الله تعالى عنه ورحمه-، حيث قال: "السنة في حريم القليب العادي خمسون ذراعاً، والبدية خمسة وعشرون ذراعاً"، ومن المعلوم أن هذا مرسلٌ؛ لأن سعيد بن المسيب من كبار التابعين، وليس من الصحابة، وهذا التقدير في مثل تلك الآبار، هو المذهب عند الحنابلة، لمثل هذه الآثار، وقد تفاوتت في ذلك المذاهب، من مُقلٍ كما هو عند الحنفية في تلك الأذرع، ومن مختلفٍ في صفة البئر نفسها، فعند المالكية مثلاً لا يرون للبئر حريماً محدوداً، يعني مسافةً معينة، لاختلاف الأراضي قوةً وضعفاً، وصلابةً ورخاوةً، ولكن الضابط عندهم أن حريمها الذي يستحقه حافرها حريم تلك الآبار يكون في ما لا ضرر معه، وهو مقدار لا يضر بمائها، ولا يضيّق فيه مناخ إبلها، لو جاءت تشرب ثم بركت في مثل هذا المكان، ولا مراض ماشيتها عند الورود إليها، ويكون الأمر عندئذٍ تقديرياً، لا يقوم على الأذرع والأقيسة، ونحن ذلك قال بعض الحنابلة، فقالوا: يكون بقدر الحاجة ولو قيل إن حريم البئر إذا حُفرت في أرضٍ مواتٍ يكون بقدر ما تحتاجه، فإن حفرها للزراعة فله ما حول تلك الأرض من مقدار الزرع، وإن حفرها للسقي يكون فيما يحتاجه لمعاطن الإبل وهي ما تأوي إليه وتقيم فيه، وإنما يقال بمثل القياس والأذرع المذكورة هنا على سبيل التقريب، كما جاء في حديث سعد بن المسيب، وهي في الحقيقة مقارنةً وربما تقلل من النزاع، ويتداخل فيها عندئذٍ الملك بين هذا وذاك، وكذلك المصير إليها ربما تستقر معه الأحكام.

أما التحجير، فهو مرحلةٌ دون الإحياء مثل لو وضع مثلاً تراباً أو وضع حائطاً غير منيعٍ حول الأرض، كما يصنع البعض، أو حفر بئراً لكنه لم يصل إلى مائة، كما قيدنا واشترطنا في البئر سواءً كانت عاديةً قديمةً أو بديةً حديثةً، فهذه لا يملك معها تلك الأرض ولا يصدق عليه أنه أحيائها، لكون الإنسان عندئذٍ لم يقوّم بالوصف الذي قرر معه الشرع استحقاقه لمثل تلك الأرض، لكن يمكن أن يقال إن هذا الإنسان أحق من غيره بهذا المكان مع كونه لا يملكه حتى يحيل، لعموم قوله: من سبق إلى شيءٍ أو إلى ما لم يسبق إليه مسلمٌ، فهو له، فمضى أحيائها بعد أن حفرها فإنه عندئذٍ يملكها بناءً على هذا الحديث.

### باب الجعالة.

{باب الجعالة، قال: وهي أن يقول: من رد لقطتي أو ضالتي، أو بنى لي هذا الحائط، فله كذا، فمن فعل ذلك استحق الجعل، لما روى أبو سعيد: أن قومًا لُدِغَ رجلٌ منهم، فأتوا أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقالوا: هل فيكم من راقٍ؟ فقالوا: لا، حتى تجعلوا لنا شيئًا، فجعلوا لهم قطيعًا من الغنم، فجعل رجلٌ منهم يقرأ بفاتحة الكتاب، ويرقي، ويتفل، حتى برئ، فأخذوا الغنم، وسأل عن ذلك النبي -صلى الله عليه وسلم-، فقال: «وما يدريكُم أنها رقيةٌ؟ خذوا واضربوا لي معكم بسهم».

● الجعالة، وهي فعالة ومعناها: وضع الشيء، وتطلق على ما يعطاه الإنسان على أمرٍ يفعله، ويراد بها ما يمكن أن نعبّر عنه بهذا التعبير: أن يجعل شيئًا معلومًا لمن يعمل له عملاً معلومًا، أو مجهولًا، مدةً معلومةً، أو مجهولةً، فلا يشترط في الجعالة إلا العلم بالعوض؛ لأنه المقصود من العقد، أما العلم بالعامل أو المدة أو بالعمل وكثرته وقلته، وصفته ونحو ذلك، فهذا غير مشترطٍ في الجعالة، ولذلك إذا تأملتُم قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ [يوسف: 72]، تجدون أن هذه الآية تبين هذا المعنى، فهنا نادى المنادي: ﴿وَلَمَّا جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾، من ألفاظ العموم، من هو العامل؟ ما ندري، كم المدة؟ لا ندري أيضًا، فالعمل وطبيعة هذا العمل أيضًا لا يمكن تقديره بناءً على أن المدة أصلًا غير معلومة، وكذلك العامل، فيقال بأن الجعالة كما تدل عليه هذه الآية، من أوسع العقود، وهي مشروعةٌ بالكتاب كما في هذه الآية، وكما أيضًا في ما جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- من حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله تعالى عنه- الذي ذكره المؤلف في المتن، وهذا الحديث في الصحيحين، كما أن حاجة الناس داعية إليها، في مثل رد المال الضال، أو تقديم العمل الذي لا يقدر عليه الجاعل، ولا يملك أيضًا أن يتعاقد فيه مع شخصٍ معين، أو قد لا يجد من يتطوع أيضًا به، ولا تصح الإجارة عليه، لكونه عملاً مجهولًا، فجازت عندئذٍ الجعالة مع الجهالة للحاجة، وهذا عند جمهور أهل العلم، خلافًا للحنفية، الذين يمنعون من الجعالة، لما فيها من الخطر، يعني الغرر، حيث لا يُدرى عن هذا العمل، ولا عن مدته، ولا عن العامل فيه، وهذا كله يؤثر في المعاوضة عليه، وبناءً عليه يقولون بمنع هذه إلا في صورٍ محدودةٍ جدًا، كمثل رد العبد الآبق، ونحو ذلك.

● وقالوا: إن الجعالة لم توجه إلى عاملٍ معين، والعقد مع المجهول، لا ينعقد، فانتفت عندئذٍ حقيقة التعاقد، كيف تتعاقد مع شخصٍ لا يُدرى من هو؟ وكيف تقول عندئذٍ أن هذا عقدٌ؟ وإذا كان ذلك كذلك، فالجعالة غير مشروعة.

● والراجح كما لا يخفى: هو ما ذكره المؤلف هنا، وهو مذهب جمهور أهل العلم، من الشافعية والمالكية والحنابلة، واختيار أكثر الفقهاء المتقدمين والمعاصرين، والمحققين، وحديث أبي سعيد أيضًا ظاهرٌ هنا قال: إن قومًا -في الحديث- لُدِغَ فيهم سيدٌ أو رجلٌ، فأتوا أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم-، فقالوا: هل فيكم راقٍ؟ قالوا: لا، حتى تجعلوا لنا شيئًا، يعني ما نرقيه حتى تقدروا لنا عوضًا على هذا العمل، فجعلوا لهم قطيعًا من الغنم، وجاء في رواية خمسين شاةً، فيها تحديدٌ لهذا العوض، ومن المعلوم أن قد يُرقى ولا يشفى، فهذا أمرٌ غير مجزومٍ به، فجعل رجلٌ منهم يقرأ بفاتحة الكتاب ويرقي، ويتفل حتى برئ، ينفض عليه حتى برئ، فأخذوا الغنم، وسألوا النبي -صلى الله عليه وسلم-، قال: «وما يدريكُم أنها رقيةٌ؟ خذوا واضربوا لي معكم بسهم».

وهذا فيه تشريعٌ للجعالة في مثل هذه الحالة. وهذا الحديث الحقيقة يدل على فوائد متعددة، ذكر هذه الفوائد بعض الفقهاء، منها:

■ **مشروعية الجعالة**، وهذا جاء في نص الحديث، حيث قالوا: "اجعلوا لنا جُعلاً" عوضاً تجعلونه مقابل عملنا هذا.

■ **أن الجعالة تكون على الشيء يمكن أن يحصل، ويمكن أن لا يحصل، وهو مجهولٌ في الحقيقة من حيث العاقبة**، متردّد بين الحصول وعدمه، مثل ما لو قال شخصٌ: من أتى لي ببيعري الشارد، أو سيارتي المسروقة، فله كذا وكذا، فقد لا يتأتى لهذا المرء أن يجد هذا البعير، فلا يستحق الجُعْل عندئذٍ، لكنه عمل، ومع ذلك لا يمكنه أن يطالب الجاعل بهذا المبلغ، كما لو كانت إجارةً، لو كان شخصٌ قال لآخر: ابحث لي لمدة مثلاً كذا، في منطقة كذا، عملٌ معلومٌ، ولك مني كذا، فإذا وجد استحق، وإذا لم يجد كذلك يستحق أيضاً بناءً على أنها إجارةٌ.

■ **الجعالة تصح بالمشاركة**، كما هنا اشترطوا على هؤلاء القوم بأن يجعلوا لهم جُعلاً، ومنه أيضاً يتبين جواز رقية الكافر، حيث قام الصحابة بمثل هذه الرقية، فكيف برقية المسلم؟ لا شك أنها أعظم أثراً، وأكثر بركةً.

• من المسائل المتعلقة بالجعالة: التي لم يشر إليها المؤلف، لأنه -رحمه الله- اكتفى هنا بمسألة التعريف، وعرف بمثال، حيث قال: من رد لقطتي، أو ضالتي، أو بنى لي هذا الحائط، فله كذا، فمن فعل ذلك استحق الجُعْل، ومن لم يفعله لم يستحق، ثم استدل على هذا بالحديث.

• ويقال بأن أهم ما يمكن أن يتصف به عقد الجعالة: أنه عقدٌ غير لازم، يملك كل من الطرفين أن يفسخ هذا العقد، وهذا هو المذهب عند الحنابلة والشافعية.

• قالوا: لأنه من جهة العامل تعليق استحقاق، فقد عُلّق استحقاقه بتحصيل ما جُوِعِلَ عليه، من رد الضالة مثلاً، أو بناء الحائط، أو نحو ذلك، ومن جهة العامل، في الحقيقة العمل مجهولٌ، وما كان كذلك، فلا يمكن أن يلزم معه العقد، إذن الجعالة: هي تعليق استحقاق العامل لهذا الجُعْل بشرط، وهذا يتبين معه إذا انضم إليه كون هذا العمل فيه جهالةً، لزوم العقد عندئذٍ ممتنع؛ لأن اللزوم ليس فيه تعليقٌ، اللزوم ثابتٌ، ولا يمكن أن يتأتى اللزوم مع الجهالة، الموجودة في الجعالة، وقلنا: إن الجعالة فيها جهالةٌ في المدة، وجهالةٌ في العامل، فكيف عندئذٍ يكون العقد لازماً، ولذلك الحقيقة فإن هذا القول قويٌّ، وإن كان السادة المالكية قالوا بأن الجعالة عقدٌ لازمٌ، وإذا مضى فيها لزمه أن يتمها، ولا يستحق الجُعْل إلا بالإتمام، فهم يتفقون مع الحنابلة والمالكية والشافعية في أن الجُعْل إنما يستحق بالإتمام، ويختلفون في جواز الفسخ من غير تراضٍ بين المتعاقدين، بل يرونه من العقود اللازمة.

• وإذا تم الفسخ، فإن كان من العامل، فإنه لا يستحق شيئاً، إن كان بسبب العامل، ما بنى هذا الحائط، ما بحث عن هذه الضالة، فلا يستحق شيئاً، أما إن كان من جهة الجاعل، كالذي قرر الجُعْل ووضعه لمن قام بالعمل الذي أراده، فإنه لا يخلو، إن كان قد شرع في العمل، فإنه يستحق أجره مثله، وإن كان لم يشرع فيه فيفسخ العقد؛ لأنه كما ذكرنا جائزٌ غير لازمٍ للطرفين.



- أما الملكية فبناءً على مذهبهم الذي قرره، قالوا: ليس للجاعل فسخ العقد بعد الشروع، فالعقد لازم، ويتربط عليه استحقاق العامل للجعل المتفق عليه، لكن بشرط، أن يتم هذا العمل.

### شروط الجعالة.



- ❖ **الأول:** أن يكون العمل مباحًا، فما يجوز للشخص مثلاً أن يطلب من آخر أن يصنع له خمرًا، فيقول: من صنع لي كذا من ما حرم الله فله كذا، هذا غير مشروع، والعقد معه باطل، ولذلك الجعالة لا بد أن تكون عندئذٍ على عملٍ مباح.
- ❖ **الثاني:** أن تكون الجعالة على مالٍ معلومٍ، يعني الجعل يكون معلومًا؛ لأنه هو المقصود، وجهالة العوض تفوت المقصود من الجعالة، لأن المقصود من الجعالة في الحقيقة هو هذا العوض، حمل بعير، هذا معلوم، ليس مجهولًا، لكن لاحظ العامل ﴿وَلَمَّا جَاءَ بِهِ﴾ لمن جاء به غير معلوم.
- ❖ **الثالث:** أن يكون الجعل ظاهرًا مقدورًا على تسليمه، مملوكًا للجاعل.
- ❖ **الرابع:** أن يتم العامل العمل المجهول عليه، ويفرغ منه، فإذا لم يتمه، فإنه عندئذٍ لا يصدق عليه القيام بعقد الجعالة، واستحقاق الجعل.

### الفروق الفقهية بين عقدي الجعالة والإجارة.



- **الفرق الأول:** الجعالة عقد جائز، بينما عقد الإجارة لازم.
- **الفرق الثاني:** من حيث العمل، يصح في الجعالة جهالة العمل، بخلاف الإجارة، يجب فيها أن يكون العمل معلومًا.
- **الفرق الثالث:** تعيين العامل، لا يلزم في الجعالة أن يُعَيَّن العامل ﴿وَلَمَّا جَاءَ بِهِ﴾، أي أحد، بينما في الإجارة يجب أن يُعَيَّن العامل، من قال: من بنى لي هذا الحائط، فإنه عندئذٍ له مبلغ وقدره كذا، على سبيل الإجارة، ويكون هذا لازمًا في حقه، لا، لأنك ما عينت العامل، فما تم التعاقد، فلا ينشأ عندئذٍ اللزوم مع تلك الجهالة.
- **الفرق الرابع:** استحقاق الجعل أو الأجر في الإجارة أو في الجعالة لا يستحق العامل الجعل إلا بتمام العمل، في ماذا؟ في الجعالة، بخلاف الإجارة، يعني الإجارة لو استأجرت شخصًا، وأنهى نصف العمل، استحق نصف الأجر، لكن في الجعالة، لو أنه بحث بحث بحث ولم يجد ما جوعل عليه، كالضالة المفقودة، أو المال المسروق، أو نحو ذلك، لا يستحق شيئًا، وهذا الأمر الحقيقة يتبين معه الفرق بين الجعالة والإجارة.
- **الفرق الخامس:** في الجعالة يجوز أن يُجمع بين تقدير المدة والعمل، بينما في الإجارة، هذه مسألة محل خلاف، وقال غير واحد من الفقهاء بمنعها، فقالوا: إما أن تُقدَّر المدة، أو يُقدَّر عندئذٍ العمل،
- **الفرق السادس:** في الجعالة يجوز المجاملة والعوض فيها على أعمال القرب، كالحج مثلاً، كالأذان ونحو ذلك، بينما الإجارة لا تجوز على أعمال القرب.

- إذا كانت شركة، وأضاف إلى هذه الشركة عوضاً على سبيل الإجارة، فقال لك نسبةً مع راتبٍ، وكانت هذه لازمةً، في صورة الإجارة كما ذكرنا، ترتب عليها المنع عند جماهير الفقهاء، لكن لو جعلها على سبيل الجعالة، بأن لا تكون لازمةً، وإنما تكون على سبيل التحفيز، كما لو قال مثلاً: إذا بلغت أرباحي خمسين بالمائة، فلك نسبة كذا منها، فتكون عندئذٍ للتحفيز، الذي لا يلزم، قد يكون، وقد لا يكون، بخلاف الإجارة، **ولاحظوا أن الجعالة أيضاً هنا يمكن أن تكون بنسبةٍ شائعةٍ، كما هو الحال في الشركة، بخلاف الإجارة، فيجب أن تكون الإجارة على مالٍ معينٍ.**

#### من آثار الجعالة.

- (١) لزوم العقد بعد تمام العمل، فإذا تم العمل، فإن العقد عندئذٍ يكون لازماً، بخلاف ما إذا لم يتم العمل، فيمكن فسخه لكل من الطرفين.
  - (٢) ونفقة المال في عقد الجعالة تكون على المالك؛ لأن الإنفاق مأذونٌ فيه شرعاً؛ لحرمة النفس، ولصيانة المال.
  - (٣) نفقة المال على المال المُجاعل عليه، على المالك، لهذا المعنى، لأن الإنفاق مأذونٌ فيه شرعاً لحرمة النفس وصيانة المال.
- يقول المؤلف هنا: وهي أن يقول: من رد لقطتي أو ضالتي، أو بنى لي هذا الحائط فله كذا، ثم ساق الحديث، ثم قال بعد ذلك: ولو التقط اللقطة قبل أن يبلغه الجُعَل، لم يستحقه.
  - يعني لو الشخص وجد هذه اللقطة، أو تمكن من هذه الضالة قبل أن يبلغه الجُعَل الذي قُرِّرَ عليها، قال: لا يستحقه؛ لأنه لا يوجد عقدٌ بينهما، ولم تنشأ في الحقيقة معاوضةً، ولذلك لا يلزم عندئذٍ الجاعل أن يعطيه الجُعَل لما ذكر الفقهاء في مثل هذه الصورة ، لكن لاشك أن الأولى أن يعطيه ما يطيب نفسه؛ لأنه قد صنع معروفاً، والنبي -صلى الله عليه وسلم- يقول: **«من صنع إليكم معروفاً فكافئوه»** ، ولأن مثله ينبغي أن يُعان، يعني مثل هذا العامل، الذي حفظ المال، ينبغي أن يُعان، ويكافأ على مثل هذه الأمانة.
  - من أمثلة الجعالة المعاصرة المنتشرة الآن: المكافآت، أو الجوائز التي يضعها مثلاً ولي الأمر، أو يضعها المحسنون، أو بعض المؤسسات الخيرية، أو الجهات العلمية، على من يفعل بعض الطاعات، مثل مثلاً مكافأةً لمن يحفظ كتاب الله، وقدرها كذا، هذه من قبيل الجعالة، وليست من قبيل الإجارة، ومكافأةً لمن يقرأ كذا، أو يفعل كذا، وهكذا أيضاً المكافآت التي تقررها بعض الجهات على من يبلغ عن مالٍ مسروقٍ، أو يكشف مثلاً محاولةً لزعزعة الأمن أو نحو ذلك، هذه أيضاً من قبيل الجعالات.
  - وعقد الجعالة ينتهي بموت أحد المتعاقدين، الجاعل أو العامل، كما ينتهي أيضاً بفسخ العامل للجعالة، أو فسخ الجاعل لها قبل الشروع في العمل، فإذا شرع في العمل عندئذٍ يكون الحكم بحسب ما فصلناه.
- وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.**



## الدرس الخامس عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### باب اللقطة.

{بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله وبعد.. اللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمشاهدين والمشاهدات ولجميع المسلمين عامة..}

قال ابن قدامة رحمه الله:

#### باب اللقطة

وهي على ثلاثة أضربٍ، أحدها: ما تقل قيمته فيجوز أخذه والانتفاع به من غير تعريفٍ، لقول جابر: رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصا والسوط وأشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به.}

- اللقطة هي الشيء الملتقط المأخوذ من الأرض، واصطلاحاً: هي مالٌ أو ما في حكمه وُجد في مكانٍ غير مملوكٍ ولم يُعرف مستحقه.
- شرع المؤلف في أقسام اللقطة، وذلك لأنه من خلال تلك الأقسام تتبين الأحكام، ولكن يمكن أن نؤصل تأصيلاً عاماً لحكم الالتقاط، فهل يُقال إن اللقطة واجبةٌ، إذا وجدت شيئاً ضالاً عن صاحبه لا تعرف مالكه أو مستحقه هل يجب عليك أن تلتقطه وتعرفه، أو يقال إن هذا مستحبٌ، أو يقال إن هذا مكروهٌ؟ بأي هذه الأقوال نأخذ؟
- الحقيقة أن هذه الأقوال لها مناطاتٌ تنزل عليها بحسب الأحوال، لكن من حيث الأصل فقد اتفق الفقهاء على جواز الالتقاط في الجملة، وإنما اختلفوا في أيها أفضل أن تلتقط اللقطة إذا وجدت أو تتركها.
- فذهب بعض الفقهاء كالحنفية والشافعية إلى أنه إن خاف عليها الضيعة فإنه يتركها، يعني الأفضل في هذه الحالة أن يترك اللقطة ويكره له عندئذٍ أن يلتقطها.
- وذهب مالك أيضاً إلى قريبٍ من هذا، إلا أنه أطلق رحمه الله تعالى كراهية الالتقاط، وهو مروى عن ابن عباس وابن عمر أيضاً، وإليه يميل الإمام أحمد أو بنحوه قال الإمام أحمد لما فيه من شغل الذمة، وخوف تضييع المال.
- ويمكن أن يقال إن ثمّ توسطاً يجمع بين مثل هذه الأقوال أشار إليه الإمام الوزير الفقيه ابن هبيرة، حيث قال رحمه الله تعالى، كما رحم الأئمة أجمعين: إن أخذها ناوياً حفظها.
- أي إن أخذ هذه اللقطة ناوياً أن يحفظها لصاحبها، واثقاً من قدرته على التعريف بها والمحافظة عليها- فيكون عندئذٍ المشروع له التقاطها، يعني يكون الأفضل له أن يلتقط هذه اللقطة، وهو مستحبٌ في حقه.

- أما إن خاف على نفسه الفتنة، وتضييع هذا المال، ولم يجد قدرةً على التعريف بها، فإنه عندئذٍ يتركها، ويكون أخذه في مثل هذه الحالة على أقل أحواله أن يُقال الكراهة. كيف إذا غلب على ظنه على التضييع، وعدم القدرة عليها، فالمنع عندئذٍ يتوجه.
- قال وهي على ثلاثة أضربٍ، أي أن اللقطة التي تلتقط لها أقسامٌ ثلاثة.
- **القسم الأول:** فكما ذكر رحمه الله حيث قال: ما تقل قيمته فيجوز أخذه، ويراد به ما كانت قيمته متدنيةً، ليست عند أوساط الناس ذات بالٍ، وإنما لا يلتفت إليها، والعبرة دائمًا في مثل هذه التقادير بأوساط الناس، لكون التقدير عند أوساط الناس معتدلاً.
- قال المؤلف رحمه الله تعالى: فيجوز أخذه والانتفاع به من غير تعريفٍ، وذلك لقول جابر رضي الله عنه: رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصا والسوط وأشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به، فإذا وجد الرجل عندئذٍ مثل هذا المال اليسير مثل عندنا ريالاً، ريالان ثلاثة أربعة خمسة، هذه مما لا تتعلق بها همة أوساط الناس، ومثله لو وجد على سبيل المثال تمرّة تمرتين، وجد رغيفاً، لو وجد مثلاً قلمًا من الأقلام الجافة، أما الأقلام ذات الصناعات الغالية والشمينة، فليست من هذا القبيل، لو وجد كأساً كهذا الكأس، أو وجد شيئاً من المناديل أو نحوه، كل هذا مما يمكن أن يعد مما لا تتبعه همة أوساط الناس، وتقل قيمته، فعندئذٍ يشرع التقاطه، يجوز التقاطه ويكون ملكه لملتقطه ينتفع به.
- وهذا قد اتفق الفقهاء عليه، ومما يدل عليه حديث أنس رضي الله عنه لما مر النبي صلى الله عليه وسلم بتمرّة في الطريق، فقال: «لولا أي أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها»، فدل هذا على أن مثل هذه التمرة يجوز التقاطها، والانتفاع بها، بأكملها ونحو ذلك فتملك عندئذٍ بهذا الالتقاط لأنها من الأمور اليسيرة، ولم يمنع النبي صلى الله عليه وسلم من التقاطها كونها غير مملوكة له، أو لا يعرف مالکها، وإنما الذي منعه أنه تحرم عليه الصدقة، وهكذا آل بيته عليه الصلاة والسلام، ولذلك امتنع عليه ذلك.
- قال المؤلف بعد ذلك: لقول جابر رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم.. وهذا أيضاً من الأدلة التي أشار إليها المؤلف رحمه الله تعالى، وأصح منه ما ذكرناها قبل قليل من حديث أنس في ما رواه البخاري في قصة التمرة الأنفة الذكر.

{الثاني: الحيوان الذي يمتنع بنفسه من صغار السباع، كالإبل والخيول ونحوها، فلا يجوز أخذها، لأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ضالة الإبل فقال، «مالك ولها، دعها معها حذاؤها وسقاؤها، ترد الماء وتأكل الشجر حتى يأتها ربها».

- **القسم الثاني:** ما يمتنع بنفسه من صغار السباع، يعني الحيوان الذي يستطيع أن يدافع عن نفسه أمام صغار السباع، فمن هنا يعني عن، لا من تبعيضية، فليس المقصود ما يكون من صغار السباع، فلا يجوز التقاطه لا، وإنما المراد الحيوان الذي يمتنع بنفسه عن صغار السباع إذا هاجمته فيدافع عن نفسه، مثل ماذا؟ قالوا: مثل الإبل ومثل البغل، ومثل الثور، كل هذه من الحيوانات التي تمتنع بنفسها عن صغار السباع.



- والمراد بصغار السباع ما يكون من مثلاً ذئبٍ وثعلبٍ وكلبٍ مفترسٍ، ونحو ذلك من أنواع السباع.
- ويمكن أن نقول إن الحيوان الضائع على قسمين:
- ❖ **القسم الأول:** ما يمتنع بنفسه كالثور والجمل ونحوه.
- ❖ **القسم الثاني:** ما لا يمتنع بنفسه، كالضأن مثلاً الغنم ونحوها.
- فأما القسم الأول فيحرم التقاطها، ولا تملك بالالتقاط، كما جاء في الحديث المذكور عن النبي صلى الله عليه وسلم هنا، لما سُئِلَ عن ضالة الإبل، قال: «مالك ولها» يعني دعها «معها حذاؤها وسقاؤها»، خفها الذي تمشي عليه، وسقاؤها بطنها الذي تستقي منه حيث يحتفظ بالماء وهذا يمكنها من البقاء فترةً طويلةً، ولذلك جاء النهي عن التقاط مثل هذه الحيوانات، وكان المثل بضالة الإبل، «مالك ولها دعها معها حذاؤها وسقاؤها، ترد الماء وتأكل الشجر حتى يأتها ربها» وهو مالكةا.
- وذلك لأن التقاطها لا يفيد شيئاً، فاللقطة إنما يراد منها حفظ هذا المال، وإيصاله لصاحبه، فهي تحافظ على نفسها، ويمكن لصاحبها أن يأتها في المكان الذي تركها فيه.
- إضافةً إلى أن في التقاطها نوعاً من إشغال الذمة بها، وربما يكون هذا مدعاةً لضيع المال عندئذٍ مالم يغلب على ظنه سرقتها مثلاً من قطاع طريقٍ ونحوه، أو وقوع خطرٍ محددٍ بها، فعندئذٍ يمكنه أن يأخذها ويعرفها حتى يصل بها إلى صاحبها.
- أما ما لا يمتنع من صغار السباع، كالضأن والمعز وصغار الإبل وما أشبهها من الحيوانات، فهذه يجوز التقاطها وينفق عليها، ويرجع بالنفقة بعد ذلك على صاحبها متى وجدها.
- وهذا الحكم يتقرر في مثل هذه الحالة إذا كان قادراً على ذلك، إذا كان قادراً على النفقة عليها، أما إذا لم يقدر على النفقة عليها فإنه عندئذٍ يجوز أن يتخلص منها بالبيع، ولكن يحفظ وصفها، ويضبط ثمنها، فإذا جاء صاحبها وتأكد من أنه مالكةا، دفع إليه ثمنها عندئذٍ.
- **{قال: ومن أخذ هذا لم يملكه، ولزمه ضمانه، ولم يبرأ منه إلا بدفعه إلى نائب الإمام}**
- ومن أخذ هذا يعني ما يمتنع بنفسه من الحيوانات كالإبل والثور والبغل ونحوه، قال: لم يملك، هذا واحد، لأنه لا يشرع التقاطه.
- ويقول: ثانياً: ولزمه ضمانه، فيضمنه عندئذٍ؛ لأنه وضع يده عليه هي في الحقيقة يدٌ متعديةٌ، وعليه فإنه يضمن لو هلك هذا المال، أو هذه الإبل، أو نحوها عنده.
- ولزوم الضمان هنا مطلقٌ، تعدى وفراط أو لم يتعد ولم يفراط.
- ولم يبرأ إلا بدفعه إلى نائب الإمام، أي أنه لو وضع اليد عليه، فإنه لا يبرأ وتكون ذمته منشغلةً بهذا المال الذي لا يشرع له أن يلتقطه، ولا أن يأخذه حتى يدفعه إلى نائب الإمام، يعني عندنا مثل الشرط ونحوها مما تحفظ عندها مثل هذه الأموال وتسلم إليها.

{قال المؤلف: الثالث: ما تكثر قيمته من الأثمان والمتاع والحيوان الذي لا يمتنع من صغار السباع، فيجوز أخذه ويجب تعريفه حولاً في مجامع الناس كالأسواق وأبواب المساجد في أوقات الصلوات، فمتى جاء طالبه فوصفه دفعه إليه بغير بينة.}

□ **القسم الثالث:** ما تكثر قيمته من الأثمان والمتاع والحيوان الذي لا يمتنع من كل صغار السباع

فيجوز أخذه.

وإذا قلنا بمشروعية الالتقاط فنريد فيما إذا كان يأمن نفسه في حفظه وتعريفه كما ذكرنا، وإلا فإنه لا يشرع له عندئذٍ الالتقاط.

● **إذا التقطه ماذا يصنع به؟**

يعرفه سنة كاملة، يعرفه في مجامع الناس، في مكان الالتقاط نفسه، في الوسائل التي يمكن من خلالها الوصول إلى صاحبه، يعرفه بالمعروف، يعني بما تعارف عليه.

● ثم عندئذٍ يدفعه لصاحبه إن وجدته، ويشترط أن يتأكد من وصفه ولذلك يطلب منه أن يصف هذا المال الضائع منه، فإذا وصفه وصفاً يتبين به معرفته ووافق ذلك حقيقته دفع هذا المال إليه.

● إذا لم يجده بعد سنة يكون في ملكه، يعني يدخل هذا المال في ملكه، كان غنياً أو فقيراً، فيملك عندئذٍ ويجب عليه معرفة صفة هذا المال الذي التقطه، ومعرفة جنسه، ومعرفة أيضاً قيمته وما يختص به مما له أثر في ثمنه لماذا؟

● حتى إذا جاء صاحبها يوماً من الدهر ولو بعد عشرين سنة، فتأكد من أن ذلك المال الذي التقطه هو ملك له، فإنه عندئذٍ يعطيه قيمته، ما لم يكن هذا المال موجوداً بعينه عنده، فإنه عندئذٍ يدفعه إليه.

● وهذا القسم يمكن عندئذٍ أن يقسم إلى أقسام، ولكن إذا قرأنا الآن كلام المؤلف يتبين لنا من كلامه رحمه الله تعالى التركيز على ضابط هذا النوع الذي يشرع التقاطه، وهو ما تكثر قيمته من الأثمان والمتاع والحيوان الذي لا يمتنع من كل صغار السباع فيجوز -يقول- أخذه، ويجب تعريفه حولاً في مجامع الناس، كالأسواق، هذه من مجامع الناس، وأبواب المساجد من غير أن يكون ذلك في داخل المسجد، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما سمع رجلاً ينشد ضالته في المسجد قال له: «**لا رد الله عليك ضالتك، فإن المساجد لم تبنى لهذا**»، وفي الحديث الآخر من يبيع وجده بالمسجد قال: «**لا أريح الله تجارتك**».

● لكن الأبواب خارج المسجد، فمتى جاء طالبه فوصفه دفعه إليه بغير بينة، فلا يلزم عندئذٍ البينة لأنه مصدق في مثل هذه الحالة، وللنص الوارد في ذلك.

وإن لم يعرف كسائر ماله، ولا يتصرف فيه حتى يعرف وعاءه ووكاءه وصفته.

هذا المال إذا لم يجد صاحبه بعد هذه السنة، وهذا التعريف، فيكون كسائر ماله، يملك عندئذٍ بعد مضي هذه السنة.

{قال المؤلف -رحمه الله تعالى: فمتى جاء طالبه فوصفه، دفع إليه أو مثله، إن كان قد هلك، وإن كان حيواناً يحتاج إلى مؤنة، أو شيئاً يخشى تلفه، فله أكله قبل التعريف، أو بيعه ثم يعرفه، لما روي عن زيد بن خالد - رضي الله عنه - قال: سئل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن لقطة الذهب أو الورق، فقال: «اعرف وكاءها

وعفاصها، ثم عَرَفَها سنةً، فإن جاء طالبها يومًا من الدهر فادفعها إليه» ، وسأله عن الشاة، فقال: «خذها فإنها هي لك، أو لأخيك، أو للذئب».

- يجب تعريفها حولًا، كما ذكر المؤلف -رحمه الله تعالى-، وذلك لحديث زيد بن خالد أصل في اللقطة.
- قال: اعرف عفاصها، وكاءها، ثم عرفها سنةً، فإن جاء صاحبها، يعني خلال هذه السنة، وإلا فشأنك بها، وهذا الحديث يدل في الحقيقة على ضرورة معرفة صفة اللقطة، وضبطها، حتى إذا جاء صاحبها بعد التصرف بها، أمكن معرفته ودفعها إليه، أو ثمنها، إن كان قد تصرف بها، والوكاء يُراد به الحبل الذي يُربط به، ويُشد عليها، والمعنى: لا يتصرف بها حتى يعرف صفاتها التي تنضبط بها.
- والأمر بالتعريف هنا في الحديث المتقدم «ثم عَرَفَها سنةً» الأقرب أنه للوجوب، وذلك لإبراء الذمة، وإيصال الحق إلى مستحقه.
- فمتى جاء طالبها، فوصفه، دفعه إليه بغير بينةٍ، يعني فوصف هذا المال، وهذه اللقطة، فإنه تُدفع إليه بغير بينةٍ، ولهذا لا يلزم بأن يأتي الشاة، على أن هذا المال له، بل حتى ولا يلزم عند الفقهاء باليمين، لماذا؟ لأن الأصل أنها ملكه، لاسيما وقد وصفها بما يدفع عنه الشك في ثبوت استحقاقه لها، وقد جاءت السنة كما ذكرنا بهذا.
- وإن لم يعرف صاحبها عندئذٍ بعد سنةٍ، فإنها تكون في ملكه؛ لقوله: «وإلا فشأنك بها»، افعَل بها عندئذٍ ما تريد، وهذا يدل على ثبوت الاستحقاق أو التملك بالنسبة له في مثل هذه الحالة، حتى قال بعض أهل العلم: هذا ثبوتٌ قهريٌّ، يعني لا يملك رده، ينتقل تلقاء بعد مضي هذه السنة.
- قال: فمتى جاء طالبه، يعني هذا المال فوصفه دفع إليه أو مثله إن كان قد هلك، وذلك لأنها -كما ذكرنا- أمانةٌ عنده، وهي في حكم الوديعة، فيجب عندئذٍ المحافظة عليها، ودفعها إلى صاحبها المالك لها متى وجد، ولا يضمها إذا هلكت عنده، ما لم يتعدَّ هو أو يفرط؛ لأنه أمينٌ، وقد جاء في الحديث الذي ذكره المؤلف من رواية أيضًا زيد بن خالد: «فإن لم تعرف فاستنفقها، ولتكن وديعةً عندك، فإن جاء طالبها يومًا من الدهر، فأدها إليها».

{وإن كان حيوانًا يحتاج إلى مؤنةٍ، أو شيئًا يُخشى تلفه، فله أكله قبل التعريف أو بيعه، ثم يعرفه لما روي عن زيد بن خالد، قال: سئل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- اللقطة الذهب أو الورق، فقال: «اعرف وكاءها وعفاصها ثم عَرَفَها سنةً».

- لما سئل النبي -صلى الله عليه وسلم- عن لقطة الذهب والورق، الورق هي الفضة، قال: «اعرف وكاءها»، والعفاص هو الوعاء الذي تكون فيه النفقة أو المال، سواءً كان هذا من جلدٍ، أو خرقةٍ، أو غير ذلك من مثل تلك الأوعية التي توضع بها عادةً الأموال، كما لو كانت دراهم أو دنانير، وهذا مثالٌ -كما ذكرنا- لا يُراد تعيين هذين الأمرين دون غيرهما، وإنما المراد: كل ما يضبطها بالصفة، ويؤثر في معرفتها.

- قال: «اعرف وكاءها وعفاصها، ثم عرّفها سنةً، فإن جاء طالبها يومًا من الدهر فادفعها إليه» ، وسأله عن الشاة، فقال: «خذها»، يعني هذه هي اللقطة، خذها «فإنما هي لك أو لأخيك أو للذئب» ، فهو عندئذٍ إذا لم يأخذها فستضيع، فيأخذها ويعرّفها، وهذا المال تعريفه في مثل هذه الحالة يستلزم كما ذكرنا النفقة، فإن كان يقدر عليها، فينفق ثم يرجع على صاحبها بالنفقة التي أنفقها، وإن كان لا يقدر باعها، وحفظ لصاحبها ثمنها بعد معرفة وصفها.

#### ← {قال: وإن هلكت اللقطة في حول التعريف من غير تعدٍ فلا ضمان فيها}.

- إن هلكت اللقطة في حول التعريف، قبل أن يتم الحول، ولم يملكها بعد، التملك يكون بعد الحول، قال: فلا ضمان عليه، لماذا؟ لأنها لم تدخل في ملكه، ولأنه أمينٌ، ولأنه لم يتعدَّ ولم يفرط، فعندئذٍ لا يضمن، وهنا نشير أيضًا إلى أنه من أنواع اللقطة المال الذي يتسارع إليه الفساد، كما لو وجد فواكه وخضرواتٍ، ولها قيمةٌ عند أوساط الناس، فهل يُقال إنها تجلس عنده سنة؟ ستفسد بعد يومين، أو ثلاثة، أو أسبوعٍ، أو أسبوعين، هذه يمكن عندئذٍ أن يتصرف بما هو الأحظ للمالكها، سواءً كان بأكلها، وتقييم ثمنها، أو تقدير ثمنها لصاحبها، ثمن السوق، أو بيعها، والاحتفاظ بثمنها، كما ذكرنا، وإنما القصد عندئذٍ أن هذا النوع من المال لا يتصور فيه التعريف سنة.

#### ← {إذا أخذ اللقطة وتصرف فيه بسبب حاجةٍ، ما حكم هذا؟ لم يكتمل السنة كاملةً، فاحتاج إليه وتصرف فيه}.

- هو لا يجوز له هذا إلا إذا كانت تستدعي نفقةً، ولا يستطيع أن ينفق عليها، أو كانت تفسد، ولا يمكنه أن يعرّفها سنةً، فعندئذٍ يعمد إلى ذلك، وإلا فإنها وديعةٌ عنده، يجب عليه أن يحفظها، وأن يستبقها، فإن وقع في ذلك، يكون قد خالف المشروع، ويلزمه عندئذٍ الضمان، بتقدير ثمنها، بحسب سعر السوق، ومعرفة وصفها، فإذا جاء صاحبها، فإنه يدفعها إليه.
- أحوال اللقطة، ما كانت قيمته قليلةً، لا يجب تعريفه، ويجوز الانتفاع به، ويملك بالتقاطه، أما الذي يمتنع بنفسه، كالجمل ونحوه، كما جاء في الحديث، فيحرم التقاطه، أما ما لا يمتنع بنفسه، كصغار السباع، وأيضًا من الحيوانات، أو من الأموال التي يكون لها قيمةٌ عند أوساط الناس، فهذه يجوز التقاطها، لمن أمن أو وجد في نفسه القدرة على حفظها، والتعريف بها، ويجب معرفة صفة ما التقطه وجنسه، وقيمه، وما يختص به، ونحو ذلك، حتى إذا جاء صاحبها، يدفعها إليه بعد وصفه لها، ويجب عليه أن يعرّفها سنةً، فبعد التعريف إذا لم يعرف صاحبها، فإنه يملكها غنيًا أو فقيرًا، لكن هذا الملك لا يعني ذهابها على صاحبها، فمتى جاء يوم من الدهر وجب عليه أن يدفعها إليه تلك اللقطة، إن كانت موجودةً بعينها، أو يدفع إليه ثمنها.

{قال المؤلف: واللقيط هو الطفل المنبوذ، وهو محكومٌ بحريته وإسلامه، وما وُجدَ عنده من المال فهو له، وولايته للقططه، إذا كان مسلمًا عدلًا}.

- اللقيط ذكر بعد اللقطة؛ للصلة بينهما، حيث أن اللقيط يلتقط، وهو في حقيقة الأمر طفلٌ ضائعٌ، كما أن اللقطة مالٌ ضائعٌ عن صاحبه، وهذا طفلٌ ضائعٌ عن والديه، لا يُعرف نسبه، وهذا يصدق على الطفل من



سن الولادة إلى البلوغ، وقول المؤلف: المنبوذ، يُراد به المطروح في الشارع، أو المسجد، أو نحو من الأماكن العامة، التي يتخلص -عافانا الله وإياكم- بعض الناس من الطفل، لاسيما إذا كان ناشئاً عن علاقة غير شرعية، عن زنا ونحوه.

● حكم التقاط هذا الطفل المنبوذ، أقصد المطروح، الطائع، الضال عن والديه، الذي لا يُعرف نسبه: فرض كفاية، يعني يجب التقاطه، وهذا الوجوب يسقط بقيام البعض به، فلا يجب على كل أحدٍ، وإنما يجب على من ينقذ هذا الطفل من الهلكة بتركه في هذه الأماكن، وأحياناً تكون أماكن موحشة، ربما يفترس من كلابٍ ونحوه، فإذا التقط من أحد المسلمين أو الناس، يكون عندئذٍ هذا الالتقاط رافعاً للفرضية على البقية، وذلك لعموم قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: 2]، ولقوله: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: 32]، وقد ثبت في الصحيح من حديث ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يُسلمه»، وهذا هو قول جماهير أهل العلم.

● قوله: وهو محكومٌ بحريته وإسلامه، ذلك لأن الأصل في الإنسان هو الحرية، فلا يفترض أن يكون هذا الملتقط الطفل الملتقط المنبوذ في الشارع، أو في المكان العام، أنه رقيق، وإنما الأصل الحرية، وهذا متفقٌ عليه، وهكذا الإسلام، الأصل أن كل مولودٌ يولد على الفطرة، والفطرة هو الإسلام، لاسيما إن كان في دار إسلامٍ، فعامة أهل العلم على الحكم بكونه من المسلمين عندئذٍ، ومن أبنائهم، فإن كان موجوداً في بلدٍ غير إسلامية، وكان فيها مسلمون، كما هو الحال الآن في أكثر البلدان، حيث لا تخلو من مسلمين، فإن الأكثر ويمكن أن نقول جمهور الفقهاء على أنه أيضاً يكون مسلماً، مادام فيه مسلمون في هذا البلد، حتى قال بعضهم: بيتين فأكثر، يعني ألا يقل ذلك عن بيتين، فيكون عندئذٍ في الحكم كحكمهم، تغليباً للإسلام، وإن كان اشترط بعض الفقهاء كالمالكية، أن يكون الملتقط مسلماً، ولكن إن كان في بلدٍ كافرٍ، وليس ثمَّ مسلمون، كما في بعض البلدان الصغيرة ونحوها، فالأكثر على أنه عندئذٍ يكون في حكم أبناء الكفار.

● وقيل وهو قويٌّ: أنه حتى في هذه الحالة، يكون في حكم المسلمين وأبنائهم، ويُدفن إذا مات في مقابرهم، وذلك لأن كل مولودٌ يولد على الفطرة، وهو كذلك، وانقطاع تبعيته نسباً يستلزم انقطاع تبعيته ديناً، فعندئذٍ لا يتبع أهل هذا البلد، ولو كانوا في الجملة -كما ذكرنا- كفاراً.

● قال: وما وُجدَ عنده من المال فهو له، يعني إذا وُجد عند هذا الطفل الملتقط مالٌ، أو فراشٌ، أو نحوه، فهو له، لأنه الظاهر أنه له، حيث كان هذا المال معه، ولأنه كالمكلف، له يدٌ صحيحةٌ، ويرث ويورث، وهذا -كما ذكرنا- هو قول كثيرٍ من أهل العلم، بل نصوا على أنه ينفق على هذا المال منه، ينفق على هذا المال الذي وُجد، وأحياناً يكون عنده نعم شيءٌ من المال، يكون من طرحه وتركه في هذا المكان يترك معه نقود أحياناً، فباتفاق الفقهاء هذا المال يجوز أن يُنفق عليه منه.

{قوله: وولايته لملتقطه إذا كان مسلماً عدلاً، ونفقته في بيت المال}.

● وولايته، يعني الذي يلي شئونه، ويتولى ماله، وهو وليه ملتقطه، إذا كان مسلماً عدلاً، بهذين الشرطين، وهذا باتفاق أهل العلم، والعدالة هي الاستقامة على الدين، بفعل الأوامر وترك النواهي، واستقامة المروءة بفعل ما

يفعله الناس من الآداب وحسن الأخلاق ، والدليل على ذلك ما جاء عن عمر بن الخطاب لما وُجِدَ في زمنه منبوذٌ، فيقول الراوي: جئت به إلى عمر بن الخطاب، فقال: "ما حملك على أخذ هذه النسمة؟ فقال: وجدتُها ضائعةً فأخذتها، فقيل: إنه رجلٌ صالحٌ، فقال له عمر: "أ كذلك؟ قال: نعم، فقال عمر بن الخطاب: اذهب فهو حرٌّ، ولك ولاؤه، وعلينا نفقته"، كما روى ذلك مالك، وصححه الإمام الألباني.

● قوله: ونفقته في بيت المال، إن لم يكن معه ما ينفق عليه، ولعل الأثر المذكور عن عمر بن الخطاب قبل قليل يشير إلى ذلك، فلا تجب نفقته على الملتقط بالاتفاق؛ لأن الملتقط محسنٌ إليه، وليس هذا من الواجبات المتعينة عليه، بل الأصل أن النفقة عندئذٍ تكون على بيت المال.

{قوله: وما خَلَفَهُ فهو..}

● يعني ما خَلَفَهُ من مالٍ أو ديةٍ إن قُتل، إذا لم يكن له ورثةٌ، فيكون عندئذٍ لبيت المسلمين، فإن كان له ورثةٌ، كيف يكون له ورثةٌ وهو لا يُعرف نسبه؟

{إذا كان لديه إخوةٌ من الرضاعة}.

● إذا كان لديه إخوة من الرضاعة، هل يرثون أم لا؟

الإخوة من الرضاعة في الحقيقة لا يرثون، لا يدخلون في الإرث في مثل هذه الحالة، وإنما يستفاد من الرضاعة المحرمية، أثر الرضاع هو المحرمية ، لكن من لطائف الأقوال الفقهية، وهو قول شيخ الإسلام ابن تيمية: أنه إذا لم يكن لديه ورثةٌ، يعني مثل ما إذا لم يتزوج، ولم ينجب ومات، فهل يمكن أن يقال عندئذٍ قياساً على المعتق في حق المعتق، أن الولاء والإرث لملتقطه؟ ذهب شيخ الإسلام إلى هذا، واستدل بحديث واثلة بن الأسقع عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «المرأة تحرز ثلاثة موارث: عتيقها، ولقيطها، وولدها الذي لاعنت عليه»، قال: ولأن هذا أولى من أن نجعله لبيت المال، ينتفع به عامة المسلمين، فهو أولى منهم، لأن هذا الملتقط قد تعب عليه، وربما يكون أيضاً السبب في تحصيله لهذا المال، ولكن الجمهور يرون ضعف هذا الحديث، ويبنون على الأصل، وأنه عندئذٍ يكون بيت المال أولى به.

● ومن ادعى نسبه ألحق به، لو ادعى أحدٌ نسبه، فقال: هذا ابني، فيُلحق به، لماذا؟ لأن في هذا مصلحةٌ كبيرةٌ للطفل، ولأن الشريعة تشوف إلى إلحاق النسب، ولما جاء أيضاً من حديث عائشة، عن النبي -صلى الله عليه وسلم: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر».

● لكن إذا ادعته امرأةٌ ما الحكم عندئذٍ؟ الحقيقة أن الدعوة المرأة لا تخلو إن كانت متزوجةً، فقليل بأنه لا يُنسب لها إلا برضى زوجها، لأنه سيحمل اسمه، وقيل: وهو المذهب عند الحنابلة أنه يُنسب لها مطلقاً، ولا يعني هذا أن يكون ابناً لزوجها، وإنما يُنسب إليها، فتكون هي أمّاً له.

● قال: إلا إن كان كافراً ألحق به نسباً، ولم يُسلم إليه، نسباً لا ديناً، ولم يُسلم إليه، فإذا ادعاه الكافر يُلحق به نسباً، لكن لا يلحق به ديناً، كما تقدم، لأن الأصل أنه مولودٌ على الفطرة، وأنه مسلمٌ، لكن إلحاقه به نسباً لما فيه من تشوف الشرع بإثبات نسبه، وفيه كما ذكرنا مصلحةٌ لهذا الطفل، ولأن الكافر يثبت له حق النكاح، والفراش، كما يكون ذلك أيضاً للمسلم، يعني كفره لا يمنع من النسبة إليه، لكن لا يلحق به ديناً؛ لأن الطفل محكومٌ بإسلامه، وفي إلحاقه به ديناً مضرٌ عظيمةٌ، تمتنع عليه عندئذٍ.

## الدرس السادس عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### باب السبق.

{بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد.

الهم اغفر لنا، ولشيخنا، وللحاضرين، والمشاهدين، ولجميع المسلمين، قال المؤلف -رحمه الله: **بَابُ السَّبْقِ: وَتَجُوزُ الْمُسَابَقَةُ بِغَيْرِ جُعْلٍ فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا.**

- المراد بالسبق، فالسبق بلوغ الغاية قبل الغير، فمن بلغ الغاية والنهاية قبل غيره، وكان ذلك على سبيل المنافسة، كان سبقًا، والسَّبَقُ بالفتحة هو ما يُتْرَاهَنُ عليه من مالٍ ونحوه، وهو العوض في هذه الحال.
- ويمكن أن يسمى أيضًا الجُعْل، والأصل في هذا الباب وهو السَّبَقُ الجواز، كما دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع، وحديث عقبة بن عامر، قال: "سمعت النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو على المنبر، يقرأ: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: 60]، ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي" فدل هذا على أن المسابقة في هذه نوعٌ مشروعٌ، دل عليه الكتاب بالآية، والسنة بالحديث، وأيضًا جاء من قول أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- عن النبي -صلى الله عليه وسلم: «**لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍ أَوْ نَصْلٍ أَوْ حَافِرٍ**»، طيب المؤلف يقول: تجوز المسابقة بغير جُعْلٍ في الأشياء كلها، وفي الحديث يقول -عليه الصلاة والسلام: «**لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍ أَوْ نَصْلٍ أَوْ حَافِرٍ**»، كيف الجمع بينهما؟
- الجمع بأن المراد هنا بـ «**لَا سَبَقَ**» لا جُعْلٍ في مسابقة؛ لأن السَّبَقَ بالفتح هو الجُعْل، والمؤلف هنا قال: تجوز المسابقة بغير جُعْلٍ في الأشياء كلها، أما إذا كانت بجُعْلٍ فنلتزم بالحديث النبوي: «**خُفٍ أَوْ نَصْلٍ أَوْ حَافِرٍ**».
- والحديث هذا أصلٌ يعد من الأصول -أقصد حديث أبي هريرة- في قوله -صلى الله عليه وسلم: «**لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍ أَوْ نَصْلٍ أَوْ حَافِرٍ**»، ووجه الدلالة منه: جواز السَّبَقِ، وهو العوض أو الجُعْل في هذه الأشياء الثلاثة، وقد ثبت عن ابن عمر أيضًا أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- سابق بالخيل التي قد أُضْمِرَتْ من الحفيا، وكان أمدُها ثنية الوداع، وسابق بين الخيل التي لم تُضْمَر، من الثنية إلى مسجد بني زريق، وكان ابن عمر في من سابق بها، والحديث متفقٌ عليه، وهو دالٌّ على مشروعية المسابقة.
- وهو في مثل هذه الأشياء المنصوصة الثلاثة، جائزٌ مع السَّبَقِ، وهو العوض والجُعْل، والمراد بالمضمرة التي تُرْبَطُ وتُعلَفُ وتُسْقَى كثيرًا، ثم تُعلَفُ قليلًا، وترْكَبُ في الميدان حتى تخف، وهذا نوعٌ من التهيئة والتدريب، وقد انعقد الإجماع على جواز المسابقة، كما حكاه ابن عبد البر وابن قدامة وغيرهم.
- وهذا يقودنا إلى ما ذكره المؤلف -رحمه الله تعالى- في مطلع هذا الباب، وهو حكم عقد المسابقة، فيقال: بأن عقد المسابقة من غير جعلٍ، يعني من غير مالٍ، من غير عوضٍ، من غير سبقي، هذا جائزٌ في جميع الأشياء ما لم تكن محرمةً بالنص، كما لو كان ثمَّ قمارٍ في هذه المسابقة أو نحو ذلك، أو كانت بآلاتٍ محرمةٍ أو غير ذلك،

أما من حيث الأصل، فهي استعملت في ما هو مباحٌ، فالأصل جوازها في سائر الأشياء، أما إذا كانت بعوضٍ، فالأصل فيها عند الجمهور، أن تكون بهذه الثلاثة. وأن يكون العوض بشروطه التي ستأتي الإشارة إليها -إن شاء الله تعالى-، وإنما اختلفوا في مثل هذه الحالة، أو في حكمه من حيث الجواز واللزم، يعني هل العقد لازمٌ، أو يجوز فسخه لكل من الطرفين.

- إذا كان بغير عوضٍ، فهو غير لازمٍ، وهذا هو قول عامة الفقهاء، أما إذا كان بعوضٍ، فقد ذهب بعض الفقهاء إلى لزومه، قياساً على الإجارة، لكون العوض هذا يشترط فيه أن يكون معلوماً، كما هو الحال في الإجارة، وهكذا المعوض، فالثمن والمثمن في السبق هنا لابد أن يكون معلوماً، فكان حكمه كالإجارة، وهي لازمةٌ.
- وذهب بعضهم وهم الحنابلة والحنفية إلى أنه عقدٌ جائزٌ، يجوز لكل منهما فسخه بغير إذن صاحبه، لأنه مسابقةٌ على ما لا تتحقق القدرة على تسليمه، فيمكن أن يتم بالنسبة للشخص، فيسبق، ويمكن أن لا يسبق، فكان جائزاً، وقالوا: هو كالجعالة، وبهذا يتبين الفرق بين القولين.
- أما شروط العوض، فهو الحقيقة له شروطٌ متعددةٌ،

❖ **الأول: أهمها أن يكون معلوماً ومتقوماً**، أن هذا في ما نُصَّ عليه، الخف والنصل والحافر، يعني في الإبل والخيول والرمي السهام، وما كان في حكمها الآن، إما يُركب أو يُرمى.

لابد أن يكون العوض في هذه، وما كان في حكمها، لابد أن يكون معلوماً متقوماً، حتى لا يكون ثمَّ غررٌ فيه وجهالةٌ، لأنه سيُبدل جهداً يستحق عليه البازل إذا حقق السبق المقصود، يستحق عليه هذا العوض،

❖ **الثاني: لابد أن يكون مباحاً**، حتى لا يكون من أكل المال بالباطل،

❖ **الثالث: ألا يقل نصيب السابق الأول عن من يليه**، يعني ما يصح في العوض أن يقال: الأول له مثلاً عشرة آلاف، والثاني له خمسة عشرة ألفاً؛ لأن هذا إفراغٌ للمقصود من المسابقة، فالمقصود من المسابقة: هي تحفيز وصول الأول قبل غيره، إلى هذه الغاية، فإذا كان الأول أقل من غيره، يترتب عليه نقيض العقد المقصود.

❖ **الرابع: أن يكون البازل الإمام، أو أجنبيٌّ عنهما؛ ليخرج عندئذٍ من الشبه بالقمار**، لأنه إذا كان البازل أحدهما، أو كانا جميعاً قد بذلا، فقد يكون ثمَّ شبهةً في القمار، وهذا على قولٍ، والقول الآخر، وهو قول الجمهور: جواز بذل العوض من أحد المتسابقين، فيجوز عندئذٍ أن يبذل العوض؛ لأنه إذا جاز من غيرهما، فلأن يجوز منهما من باب أولى، لاسيما والمقصود هو الاستعداد والتهيؤ للجهاد، أما إذا كان منهما، فالمذهب وهو قول أيضاً الجمهور، إذا كان منهما على سبيل السواء، أنه لا يجوز.

• شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- وسَّع قليلاً في مفهوم العوض، فأجازه في غير هذه الحالات الثلاثة، بناءً على أن هذه الحالات الثلاثة يراد منها الإعداد، فقال: هكذا كل ما يكون من إعدادٍ علميٍّ، أو عمليٍّ، يستفاد منه التهيؤ للجهاد ونحوه، فيكون عندئذٍ مما يجوز أن يُسابق عليه.

• ونص كلامه -رحمه الله- على النحو التالي: "تحل المغالبة الجائزة بعوضٍ إذا كان مما ينتفع به في الدين، كما في مراهنه أبي بكر، وهو أحد الوجهين في المذهب -يقصد عند الحنابلة- وعليه جواز الرهان في العلم، وفاقاً للحنفية لقيام الدين بالجهاد وبالعلم".



- وبناءً على هذا تكون المسابقات القرآنية، والعلمية، والثقافية، ونحوها، مما يجوز أخذ السَّبَقِ عليها، يعني العوض فيها، **خلافًا للجمهور الذين لا يُجَوِّزون في هذه المسابقات أخذ العوض**، بناءً على أن هذا منصوصٌ عليه، محصورٌ بالحديث: **«لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ أَوْ نَصْلٍ أَوْ حَافِرٍ»**، لكن شيخ الإسلام جعل هذا الحصر، هو من الحصر الإضافي، لا الحقيقي، وأدخل هذه الأشياء التي فيها منفعةٌ في الدين، في حكمها، إذ نظر إليها نظرة معنى، لا نظرة لفظٍ.
- وهذا الأمر يترتب عليه توسيع المسابقات في ما هو نافعٌ، أما ما لا ينفع في الدين، وليس فيه تهيؤٌ واستعدادٌ، فيبقى على الأصل، وهو المنع عندئذٍ من بذل العوض في المسابقة.
- وقد أجاز-رحمه الله- بذل العوض من الإمام، ومن أجنيٍّ، وهذا متفقٌ عليه، كما أجاز من أحد المتسابقين، وهذا هو قول جمهور أهل العلم، بل أجاز إذا كان البذل منهما أيضًا جميعًا، والفقهاء كما هو المذهب هنا لا يجيزون هذه الصورة، إلا بشرط أن يكون معهما محللٌ، والمحلل هنا ليس هو المحلل في النكاح، وإنما له معنى آخر.

**{قال: وَلَا تَجْوزُ بِجُعْلٍ، إِلَّا فِي الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ وَالرَّمْيِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي نَصْلٍ، أَوْ خُفٍّ، أَوْ حَافِرٍ» فَإِنْ كَانَ الْجُعْلُ مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَبِقِينَ جَازٌ}.**

- كما ذكرنا، وهو محل اتفاقٍ.

**{وهو للسابق منهما، وإن كان أحدهما فسبق المخرج، أو جاء معًا أحرزه}.**

- وإن كان من أحدهما يعني العوض، فسبق المخرج لهذا العوض، أو جاء معًا، أو وصلًا معًا، أحرزه، أحرز سَبَقَهُ، يعني هذا العوض أخذه هو عندئذٍ، ولا شيء له سواه.

**{وإن سبق الآخر أخذه}.**

- يعني من دفع هذا العوض ثم سبق، ما يقول أنا أخذ عوضي، ولا بد أن تعطيني أنت؛ لأنني ما استفدت شيئًا، فإنما تأخذه ولا شيء لك، طيب إذا سبق الآخر؟ أخذ هذا العوض.

**{وإن أخرجًا جميعًا، لم يجز}.**

- لم يجز إذا أخرجًا جميعًا، كل منهما دفع عوضًا، وهو السبق، لا يجوز المسابقة عندئذٍ؛ لأنها ستكون في معنى القمار، قال لك: إلا.

**{إِلَّا أَنْ يُدْخِلَا بَيْنَهُمَا مُحَلِّلًا يُكَافِي فَرَسَهُ فَرَسَهُمَا، أَوْ بَعِيرَهُ بَعِيرَهُمَا، أَوْ رَمِيَهُ رَمِيَهُمَا؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ، وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يُسَبَقَ، فَلَيْسَ بِقِمَارٍ. وَمَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ، وَقَدْ أَمِنَ أَنْ يُسَبَقَ فَهُوَ قِمَارٌ، فَإِنْ سَبَقَهُمَا أَحْرَزَ سَبَقَهُمَا»}.**

- في الحالة التي يكون فيها العوض أو السبق من المتسابقين جميعًا، يمنع جمهور أهل العلم عندئذٍ من بذل العوض إلا بمحللٍ، والمحلل الذي يشترطونه هنا لا بد أن يدخل معهما في السباق، ولا يدفع شيئًا من العوض؛ لأنه إن دفع هو أيضًا كان حكمه حكمهما، وثانيًا: يمكن أن يسبق، وأن تكافئ آله آلة المتسابقين، وذلك

للحديث الذي ذكره المؤلف، وأيضاً لابد إذا سبق أخذ، إذن المحلل لو دفع لا يكون محللاً، لو أن مثله كان لا يسبق، أيضاً لا يكون محللاً، لو أنه إذا سبق يُحرم فيقولون: نحن جئنا بك لتحلل، لا لتسابق وتأخذ عنا، إذا كان حاله مثل هذه الحالة، فهو صوري، أيضاً لا يكون محللاً عندهم، هذا هو المقرر عند جمهور أهل العلم، دفعاً لصورة القمار.

- أما شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- فإنه لا يرى ذلك، ويقول: إن الحديث فيه ضعف، حديث اشتراط المحلل في المسابقة فيه ضعف، ولو كان المحلل شرطاً لكان التصريح به في الحديث المتقدم، التصريح باشتراطه، ولم يكن هذا في حديث أبي هريرة: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ، وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يُسَبِّقَ، فَلَيْسَ بِقِمَارٍ..» الحديث، أيضاً إدخال المحلل حيلة؛ لأنه إن جاز أخذ العوض بلا محلل، فلا حاجة إلى المحلل، وإن كان أخذ العوض حراماً، فإن وجود هذا المحلل لا يرفع الصيغة المحرمة، ولا يُحول الممنوع إلى مشروع، وعليه فأخراج الجعل من الطرفين سيبقى قماراً، وهذه الحالة لا يغير وجود هذا المحلل من الأمر شيئاً، وشيخ الإسلام يرى أن هذا في الحقيقة يُستثنى من صورة القمار، وإن كان في الأصل هو بمعناه، لكن الاستثناء هنا لماذا؟ لأن فيه مصلحة تربو على مفسدته، والمصلحة هنا التمرن والاستعداد، وهذه المصلحة تغمر المفسدة التي تحصل من الميسر، والشرع كله مصالح، إما غالبية أو متمحضة.

{قال: فَإِنْ سَبَقَهُمَا، أُحْرَزَ سَبَقُهُمَا، وَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا، أُحْرَزَ سَبَقُهُ، وَأَخَذَ سَبَقَ صَاحِبِهِ، وَلَا بُدَّ مِنْ تَحْدِيدِ الْمَسَافَةِ}.

- هذا أحد شروط السبق، وهو تحديد المسافة، وتحديد المدة، وقدر الإصابة، هذا في الرمي، لابد من تحديد مدى الإصابة؛ لأنها تختلف بالبعد والقرب، وأيضاً عدد الرشق، أيضاً عدد الإصابات، كمن يقول مثلاً أن من أصاب خمس إصابات من عشر، فيكون سابقاً، أو يقول: من أصاب جميع الإصابات يكون سابقاً، وهكذا حتى يُعرف الغاية، لابد من معرفة الغاية ليعرف السابق من غيره، لابد من الأمور الثلاثة: تحديد قدر الإصابة، تحديد صفتها، تحديد عدد الرشق.

{قال: وَإِنَّمَا تَكُونُ الْمُسَابَقَةُ فِي الرَّمِيِّ عَلَى الْإِصَابَةِ، لَا عَلَى الْبُعْدِ}.

- تكون المسابقة في الرمي على الإصابة، لا على البعد، يعني لا على إيصال هذا الرمي إلى أبعد مدى، وإنما على إصابة الهدف، لأن إصابة الهدف بها يتحقق المقصود من الرمي، وهذا أحد القولين في المسألة، وذهب بعض أهل العلم إلى جواز أن تكون المسابقة على البعد؛ لأن فيه امتحاناً للقوة، قوة الساعد تكون بإيصاله هذا الرمي إلى أبعد ما يكون، وهذا طبعاً يتبين في الرمي إذا كان بسهمٍ بنصلٍ، أو ما في حكم ما يعتمد على قوة الساعد، لكن الرمي بالآلات الحديثة، لا يكون في الغالب لقوة الساعد فيه أثر، ولذلك قول جمهور أهل العلم، إن المقصود عندئذٍ هو في الإصابة، لا في البعد، متوجه في مثل هذه الآلات الحديثة.

- ما حكم المسابقات التي توجد الآن في القنوات والإذاعات والصحف والمجلات وحتى المحلات التجارية ونحوها؟ هل هي جائزة؟ أم لا.

- الحقيقة أن هذه المسابقات الموجودة في وسائل الإعلام المختلفة، إذا كان يشترط فيها أن يدفع المتسابق غصباً، أو إذا كان في مثلاً سوقٍ من الأسواق اشترط عليه أن يشتري، فيقال عندئذٍ بالمنع، عدم الجواز؛ لأنها

تكون صورةً من القمار، لأنك أنت تدفع، فتغرم ما لا تحتاج، وتدخل في مسابقة، قد تغنم، وقد تغرم، لا تستفيد، فيكون هذا ممنوعاً، أما إذا كان المتسابق لا يدفع شيئاً، كما لو كانت المسابقة مجانيةً، والاتصال مثلاً إذا كان فيها اتصالاً مجانيً، ما يكون الاتصال لصاحب أو لصالح القائمين على هذه المسابقة، كبعض الأرقام التي تكون الدقائق فيها مدفوعةً، ومبالغها عاليةً، ويستفيد منها الجهة المنظمة لهذه المسابقة، فيكون عندئذٍ الحكم بحسب الحالة.

- هذه الهدايا التشجيعية من المحلات التجارية، الأصل فيها أنها جائزة: لأن المتسابق إما أن يكون غانماً هذه الهدايا، أو يكون سالماً من الغرم، أما إذا دفع، فيكون عندئذٍ بين الغنم والغرم، وتمتنع مثل تلك المسابقات عليه في مثل هذه الحالة.

## ◀ باب الوديعة.

{قال المصنف -رحمه الله- بَابُ الْوَدِيعَةِ: وَهِيَ أَمَانَةٌ، لَا ضَمَانَ فِيهَا عَلَى الْمُودَعِ مَا لَمْ يَتَعَدَّ، وَإِنْ لَمْ يَحْفَظْهَا فِي حِرْزٍ مِثْلِهَا، أَوْ مِثْلَ الْحِرْزِ الَّذِي أَمَرَ بِإِحْرَازِهَا فِيهِ، أَوْ تَصَرَّفَ فِيهَا لِنَفْسِهِ، أَوْ خَلَطَهَا بِمَا لَا تَتَمَيَّزُ مِنْهُ، أَوْ أَخْرَجَهَا لِيُنْفِقَهَا ثُمَّ رَدَّهَا}.

- الوديعة في اللغة من ودع الشيء إذا تركه عند المودع، وهنا عندنا مودعٌ، وهو مالك هذه الوديعة، ومودعٌ وهذا المودع يصدق على المال المحفوظ، كما يصدق على من أودع عنده المال، أو يقال مودع إليه، فيكون عندئذٍ عندنا مالٌ، وهو الوديعة، وعندنا مودعٌ، وهو صاحبها، وعندنا مودعٌ وهو حافظها، هذه أركان الوديعة الثلاثة، ويُراد بالوديعة اصطلاحاً: توكيل المودع بحفظ مال المودع بلا عوض.
- فالوديعة: عقد تبرع، والأصل فيها أن لا تكون بعوض، ويد المودع على هذا المال يد أمانة، مثله مثلاً لو أني أعطيتك جوالي وقلت لك: تفضل هذا الجوال، ليكن وديعةً عندك حتى أرجع من سفري، فعندئذٍ يجب عليك أن تحافظ عليه، ولا يجوز لك أن تتصرف فيه، ببيع ونحوه، كما لا يجوز لك أن تستعمله بغير إذن صاحبه، ولو تلف الجوال وهو بيدك، وأنت قد حفظته في المكان الذي يصلح لمثله، فإنك لا تضمن، ما لم تتعدَّ أو تفرِّط، كما ذكر الفقهاء.
- الوديعة: عقدٌ جائزٌ بين المتعاقدين، أو الجانبين، فيجوز للمودع أن يقول لصاحب هذه الوديعة: خذ هذا المال، لا أريد أن أحفظه عندي، فيرده إليه، كما يجوز لصاحب هذا المال، وهو المودع أن يستعيد ماله قبل الأجل المتفق عليه، فهي عقدٌ جائزٌ لا لازمٌ، وتعد في أيضاً تكييفها عقد وكالة في الحفظ؛ لأنه تم توكيل هذا المودع بحفظ هذه الوديعة لصالح المودع، ولذلك هي أمانة، والأمانة أعم من الوديعة؛ لأن الأمانة تكون في معاملة الإنسان مع ربه، وفي معاملته مع الناس، والوديعة نوعٌ من هذه الأمانة، ولذلك كل وديعة أمانة، وليس كل أمانة وديعة، والله -جلَّ وعلا- يقول: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: 72]، فأخطر ما يمكن أن يقع من المرء هو الخيانة، والخيانة هي تضييع الأمانة، وذلك يكون في ما استرعاه الله -جلَّ وعلا- إياه، وقد تكون الأمانة حسيةً، كما هي الوديعة، وكما هو غير ذلك من الأموال التي تكون بين يدي الإنسان النهي لغيره،

وكذلك تكون الأمانة معنويةً، ومن ذلك قوله -صلى الله عليه وسلم: «كلكم راعٍ، وكلكم مسئولٌ عن رعيته، والرجل راعٍ في أهل بيته».

وبخصوص الوديعة، فقد قال المؤلف: هي أمانةٌ لا ضمان فيها على المودع، ما لم يتعدَّ أو يفرط، فإذا تعدى أو فرط، فإنه عندئذٍ يضمن.

ومن صور التعدي والتفريط:

(١) أن يترك هذه الوديعة في مكانٍ يصل إليه الناس، ويمكنهم أخذ هذا المال، والتصرف فيه.

(٢) أن يسافر بهذه الوديعة دون إذن صاحبها.

(٣) أن يتاجر أيضًا بهذه الوديعة، كما لو كانت مالا، أو نحوه من غير أن يستأذن صاحبها.

(٤) وكذلك لو خالف في حفظها شرط المودع. مثل لو قال: احفظها مثلًا في خزانة حديدية، فحفظها في رفٍّ خشبيٍّ، أو قال مثلًا: ضعها في بيتك، فوضعها في محله، أو في سيارته.

(٥) أن يتأخر في ردها لصاحبها، أو أن يجحدها، ثم تتبين عنده وتلف، فإنه عندئذٍ يضمن في مثل تلك

الحالات، وأيضًا لو أنه وضع هذه الوديعة عند غيره، المودع استودعك أنت، ولم يأذن لك بأن تودعها عند غيرك، فإذا أودعها عند غيرك، فتكون عندئذٍ مفرطًا، فإذا تلفت عند هذا الغير تضمن أنت، إلا إذا أذن لك، بأن قلت: يا فلان، أنا سأحفظها، لكن في ما لو احتجت أو سافرت، فسأضعها عند فلان، فوافق على ذلك، فتلفت عند فلان هذا، فلا تضمن عندئذٍ ما لم يثبت التعدي أو التفريط، فيضمن من تعدى أو فرط عندئذٍ.

قال: وإن لم يحفظها في حرز مثلها، الحرز يراد به ما يصون الشيء ويحفظه ويحميه، وهل له ضابط؟ الحقيقة أنه لا ضابط له، لماذا؟ لأن هذا يختلف باختلاف الأحوال والأماكن، ولذلك قال الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله تعالى- في منظومته الجميلة، القواعد الفقهية:

### وكل ما أتى ولم يحدد في الشرع كالحرز فبالعرف احدد

فإذا أتى عندنا مصطلح شرعيٍّ ليس له ضابط في الشريعة محدّد، فنأخذ عندئذٍ الضابط من العرف، العرف المنضبط، مثل مثلًا الحرز، مثل القبض، مثل السفر، فكل هذه الأشياء لم تضبط في الشرع، فقرر الفقهاء أو بعضهم أن ضابطها عندئذٍ هو العرف.

قال: إن لم يحفظها في حرز مثلها، يعني حفظها في أقل من المستوى الذي يجب أن تُحفظ في مثله، مثل ماذا؟ قالوا: مثلًا نقود حفظها في السيارة، وضعها في السيارة، والسيارة في الشارع، فعندئذٍ يضمن؛ لأنه فرط إذا سُرقت طبعًا، لكن لو أنه وضعها في السيارة، والسيارة في داخل البيت، فقال بعض الفقهاء في مثل هذه الحالة: ما يضمن، لاحظتم؟ مع أنه في هذه الحالة سيارة، وهنا سيارة، لكن المكان اختلف، فاختلف عندئذٍ الحكم في الحرز، وهذا -كما ذكرت- يختلف من بلدٍ لآخر، من حالٍ لآخر، أحيانًا تكون بعض البلدان السرقة فيها شائعة كثيرة، فيتوجب عندئذٍ التحرز أكثر في حفظ المال ونحوه، وبعض البلدان لا يكون الأمر كذلك، يعني لو أنه مثلًا استودع سيارة، شخص وضع سيارته عند آخر، وقال أنا سأسافر، وكان يكثر في هذه البلدة سرقة السيارات، وتركها عند الباب، فيقال هنا إنه مفرط، فإذا سُرقت ضمن، وإنما ينبغي عليه أن يدخل هذه السيارة، فيحفظها عن وصول السُّراق إليها، أما إذا كان في غالب الأحوال كما هو الآن أن



السيارات لا تُسرق من قُبالة أبواب الناس، فعندئذٍ لو تركها عند الباب يكون حرزاً، ولا يضمن لو سُرقَتْ؛ لأن هذا على خلاف الأصل، وليس فيه تعديٌّ منه ولا تفريطٌ.

• قال: أو مثل الحرز الذي أمر بإحرازها فيه، إن لم يحفظها في حرز مثلها، أو لم يحفظها في الحرز الذي أمر بإحرازها فيه، كما ذكرنا قبل قليلٍ مثلاً، لو قال: احفظها في البيت، وحفظها في المحل التجاري، أو احفظها في خزانة حديدية وحفظها في خشبية، فعندئذٍ يضمن، وهكذا قال: إذا تصرف فيها لنفسه، كما لو أنفق منها على نفسه، أو كانت سيارةً استعملها، ثم اصطدم عندئذٍ، ولو كان الذي صدمه، أو كان هناك خطأً بغير قصدٍ منه ولا تعديٍّ في قيادته، فيقال بما أنك استعملتها، فعندئذٍ تضمن مطلقاً؛ لأن الاستعمال بحد ذاته تعديٌّ، فعندئذٍ تضمن ما ينشأ عن هذا الاستعمال.

• قال: أو خلطها بما لا تتميز منه، أن تكون مثلاً هذه الوديعة عبارةً عن قمحٍ مثلاً، فتخلط بقمحٍ ويصعب التمييز، أرزٌ تخلط بأرزٍ آخر، ويصعب التمييز، يتعذر التمييز مثلاً لأنه لا يمكن التمييز في مثل هذه الحالة، بحكم أن النوع والجنس واحدٌ، وهكذا لو كان يمكن، لكنه يصعب، فعندئذٍ يكون عليه الضمان، أما إذا أمكن التمييز، مثل لو خلط التمر بأرزٍ، أو القمح بما يمكن تمييزه منه، فَيُمَيِّزُ عندئذٍ، ولا يلزمه الضمان.

• قال: أو أخرجها لينفقها، ثم ردّها، بأن تكون مثلاً لديه وديعةٌ دراهم، ثم استقرضها، فيضمن عندئذٍ؛ لأنه ليس له الحق في أن يستقرضها، أو أن يتصرف فيها بأي شيءٍ.

• متى تصرف بأي نوعٍ من التصرف في هذه الوديعة، فإنه عندئذٍ يترتب عليه ضمانه لما يقع عليها، تعدّى أو فرّط بعد ذلك، أو لم يتعدّ أو يفرّط.

◀ {قال: أَوْ كَسَرَ خَتَمَ كَيْسِهَا، أَوْ جَحَدَهَا، أَوْ امْتَنَعَ مِنْ رَدِّهَا عِنْدَ طَلَبِهَا مَعَ امْكَانِهِ}.

• هذه كلها صور تعديٍّ أو تفريطٍ، الكيس كان يُربط من قبل، ثم يُصَبُّ على رأس الخيط هذا شمعٌ مُذابٌ فيُختم لأجل أن لا يجترأ أحدٌ على فكّه، أو إزالته، قال: إذا كسر هذا الختم الذي قد صُبَّ عليه الشمع المُذاب، وهو الرباط الذي يُحفظ به هذا الكيس، فإنه عندئذٍ يضمن، ومثله إذا كسر القفل إذا كان صندوقاً من الصناديق، ومن ذلك الأقفال التي توجد عندنا، فإنه عندئذٍ يضمن؛ لأنه في الحقيقة قد خان الأمانة، فيده يد خيانةٍ، وليست يد أمانةٍ، فيضمن لتعديده عندئذٍ، ومثله إذا جحد، جحد المودع الوديعة، حتى ولو أقر بها بعد ذلك، يعد خائناً، فلو أنه قيل له: أعطنا المال الذي أعطيناك لتحفظه، قال: ليس عندي مالٌ لكم، أو بعبارةٍ أدق، لأنه ليس عندي مالٌ لكم، هذه سياأتي كلام الفقهاء فيها، لو قال: لم تودعوا عندي شيئاً، ثم أقر بعد ذلك، وقد تلفت الوديعة عنده، تلفت من دون تعديٍّ ولا تفريطٍ، قالوا: يُعد عندئذٍ ضامناً؛ لأنه بجحوده صار خائناً، فصارت يده عند تلف هذه الوديعة يد خيانةٍ، وليست يد أمانةٍ، ومثله إذا امتنع عن ردها عند طلبها، مع إمكانه أن يردّها، مثل قيل له: أعطنا ما عندك من وديعةٍ، ما أنكر، قال: نعم، أنتم لكم عندي وديعةٌ، لكني لن أعطيكم إياها، فكان مماطلاً، ثم بعد ذلك تلفت هذه الوديعة، وهو لم يتعدّ أو يفرّط، قالوا: مماطلته هنا، وامتناعه عن أداء هذا المال، هذا نوعٌ من التعدي، وبذلك يُضَمَّنُ عندئذٍ، ما يمكن أن ينشأ أو يحدث لها من تلفٍ ونحوه.

- لكن ما الحكم في ما لو قال: إن قال: ما أودعتني، ثم ادعى تلفها، أودعها؟ قال: ما أودعتني، ثم بعد ذلك أقر بقوله: هي في الحقيقة تلفت عندي، أو قال: أنا رددتها، قالوا: لم تُقبل منه دعواه في هذه الحالة.
- وهل يكون ذلك مطلقاً أو يمكن قبوله مع البينة؟ أما المؤلف فذكر هنا: أنها لا تُقبل، وفي رواية للإمام أحمد: القبول بالبينة.

﴿قَالَ: وَإِنْ قَالَ: مَا أُوْدَعْتَنِي، ثُمَّ ادَّعَى تَلْفَهَا، أَوْ رَدَّهَا، لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ﴾.

- وإن قال: ما لك عندي شيء، ثم ادعى ردها، أو تلفها قبل منه، طيب ما الفرق بينها وبين الحالة الأولى؟ الحالة الأولى: قال: ما أودعتني، ثم ادعى تلفها، أو في الصورة التي قبل جردها، ثم في ما بعد أقربها، لم تُقبل منه، وفي الوقت نفسه أيضاً يُضَمَّن، لكن في هذه الصورة: إن قال: ما لك عندي شيء، ثم ادعى ردها أو تلفها، يقول: قبل منه، ولم يُضَمَّن، لماذا كان هذا؟ وما الفرق بين هذه والصورة التي قبلها؟ قالوا: لأنه في هذه الصورة لما قال: ما لك عندي شيء، ما قال: ما أودعتني كما في ما تقدم، وإنما أنكر أن يكون عنده الآن شيء له، ويعني هذا أنه لم ينكر أصل الإيداع، هو ما قال: ما أودعتني، قال: ما لك عندي شيء، ربما لأنها تلفت، وربما لأنه ردها، فهذا لا ينفي أصل الإيداع، فإن ادعى التلف أو الرد، يُقبل عندئذ القول: لأنه ما له عنده شيء، ردها، أو تلفت، فإذا قال بعد ذلك: إنها رُدَّت عليك، أو تلفت عندي، لا يتنافى هذا مع قوله الأول، بخلاف السابق الذي قال: ما أودعتموني، ثم أقرب بعد ذلك، يكون في الحقيقة جحد، فيكون خائناً، فلا يُقبل قوله، وعندئذٍ عليه اليمين، لعموم اليمين على من أنكر، ولا ضمان عليه؛ لأن دعواه التلف -كما ذكرنا- أو الرد لا ينافي الجواب في قوله: ما لك شيء عندي.
- ومن تلفت عنده الوديعة بلا تفريط، فلا شيء للمالكها عنده، ولا يستحق عليها شيئاً؛ لأنه أمين، والأمين لا يضمن ما لم يتعدَّ أو يفرط.
- هل الأموال الموجودة في الحسابات الجارية في البنوك، المسماة بالودائع الآن، هل هي من الوديعة؟ أم لا؟
- هي في حقيقة الأمر ليست من الوديعة في شيء، وإنما مصطلح الوديعة هذا مصطلح مصرفي، وإن قال بعض القانونيين الحقيقة وليس الفقهاء إنها وديعة، بل هي قرضٌ كما هو العقد، عقد الحساب الجاري نفسه، هو عقد قرض، ولذلك البنك يتصرف فيها، ويضمونها مطلقاً، وقد تقدم لنا قبل قليل: أن الوديعة لا يجوز التصرف فيها، وأنه لا يضمونها المودع، بل يده يد أمانة، ما لم يتعدَّ أو يفرط.
- هذه مسألة مهمة، وهي تطبيقٌ يتبين من خلاله -كما ذكرت لك- صورة من الصور التي قد تشبه الوديعة فيها غيرها، وهل يجوز أخذ الأجرة على الوديعة؟
- المذهب يمنع من هذا؛ لأنها عقد تبرع، أما الحنفية والشافعية فيجيزون أخذ الأجر عليها، وذهب المالكية إلى أن المودع يستحق أجره لموضع الحفظ، ولا يستحق أجره على عمله في حفظ الوديعة. وقد تقدّم لنا أنه لا يُشرع الانتفاع بالوديعة؛ لأنها أمانة، والانتفاع بها تضييعٌ لهذه الأمانة، وهذا يتقرر معه الضمان، كما تقدّم بيانه، ما لم يأذن المالك، فإذا أذن المالك عندئذٍ في التصرف في هذه الوديعة، كانت عارية أقرب من أن تكون وديعة، والنفقة على الوديعة في حقيقة الأمر يرجع فيها المودع وهو الأمين على المودع وهو المالك بعد ذلك بما أنفقه على ماله.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابته أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### العارية.

فأما العارية، فقد قال فيها المصنف.

{الحمد لله وصلى الله وسلم على رسول الله، على آله وصحبه ومن والاه، أما بعد...  
فاللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمشاهدين وجميع المسلمين.  
قال ابن قدامة رحمه الله:  
والعارية مضمونة وإن لم يتعدَّ فيها المستعير}

- ما هي العارية؟ لأن إيراد المصنف لها في آخر كتاب الوديعة، قد يُفهم منه أنها نوعٌ من الوديعة، وهي في الحقيقة ليست كذلك.
- فهي تختلف عن الوديعة من حيث حكمها، بل ومن حيث ما يترتب عليها، ولذلك المصنف ذكر هذه المسألة وهي من المسائل الدالة على الفرق بينهما، كيف؟
- لأن الوديعة ليست مضمونةً على صاحبها، وإنما هي مؤداةٌ، بمعنى أن الوديعة لا يضمن فيها المودع الذي هو الأمين إلا إذا تعدى أو فرط، بينما العارية قال المؤلف إنها مضمونةٌ، أي مضمونةٌ مطلقاً، إذا استعرت شيئاً فسواء كان هناك تعدٍ منك أو تفريطٌ، أو لم يكن، فإن تلف هذا الشيء أو أصابه ما أصابه من عيبٍ ونحوه، فإنك تضمن ذلك.
- وهذا ولعله يعني من أسرار ذكر المؤلف لهذه المسألة دون غيرها، ولذلك كان من اللازم علينا أن نبين معنى العارية والمقصود بها.
- هي تأتي بالفتح بالتشديد والتخفيف، يعني تقول العارية والعارية، وسميت بذلك -والله أعلم- لأنها عاريةٌ عن العوض، لأنها كانت لما تأخذ الشيء المستعار من صاحبه وتنتفع به، ثم تعيده إليه، فيشترط في ذلك مما يشترط أن يكون ذلك بلا عوضٍ، لأنه لو كان بعوضٍ كان ماذا؟ كان إجارةً، لو كان ذلك بعوضٍ كان على سبيل الإجارة، لكن لما كان ذلك بلا عوضٍ كانت عاريةً.
- ويمكن أن نُعرف العارية بأنها بذل العين لمن ينتفع بها من غير تمليكٍ له. وعرفها أيضاً بعضهم بأنها إباحة المنافع التي تبقى بعد استيفائها.
- أما المقصود بهذا التعريف أو ذاك إذ معناهما واحدٌ، لكن يُكمل أحدهما الآخر، إباحة العين لمن ينتفع بها، وتكون مما يبقى بعد الاستيفاء، أو بذل الشيء بلا عوضٍ على غير وجه التملك.

- والقول بأن العارية هي إباحة المنافع التي تبقى بعد استيفائها، الحقيقة أنه قد يكون أوضح من جهة أنه يبين أن المقصود بالعارية هو المنفعة، وليس العين، وإن هذا الانتفاع يكون من غير عوض؛ لأنه إباحة، وأيضاً إن هذا الانتفاع الذي بلا عوض يكون في عين تبقى بعد استيفائها والانتفاع بها.
- وخذ هذا المثال: لو أن شخصاً أعارني كأس الماء هذا، فإعارة الكأس يُمكن أن يكون من صور العارية وأمثلتها، لكن لو قال أعيرك الماء الذي في الكأس، فهذا لا يتحقق فيه وصف العارية؛ لأن الماء في الحقيقة عين، وليس منفعة، ثم إنه ولو كانت عيناً هنا إلا أنها تنفذ باستيفائها، والانتفاع بها، ما تبقى، وبالتالي يُقال: لا يصح أن تكون هذه عارية فيما يتعلق بالماء والعطر مثلاً لو أن شخصاً قال لك أنا سأعيرك عطري تنطبق منه، هذا لا يبقى بعد استيفائه، وبالتالي يُقال إن هذا في الحقيقة لا يعد من قبيل العارية، وإنما هو منحة لا عارية. وإن كان ذلك كما ذكرنا بعوض فيكون عندئذٍ إجارة، فإن كانت العين ليست للإباحة بالتصرف أو الانتفاع بها، وإنما هي للحفاظ، فيكون عندئذٍ ودعة.
- ولذلك يمكن أن الشخص يقول مثلاً أعرتك أنا هذا الطيب، ويكون عندئذٍ في الحقيقة ليس عارية ولو قال ذلك بهذه الصيغة؛ لأن العبرة بحقيقة هذا العقد.
- والعارية عندئذٍ تنعقد بكل لفظٍ دل عليها، تنعقد بكل لفظٍ أو فعلٍ دل عليها.
- وحكمها من جهة المستعير، هو المنتفع بها: حكمها الإباحة.
- وهذا القول قول جمهور أهل العلم، فهي مباحة في حق المستعير، مستحبة في حق المعير، وهو البازل لهذه العين التي يُنتفع بها، أو بهذه المنفعة التي يُنتفع بها، وتبقى عينها بعد ذلك، يدل على هذا قوله تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 195]، والعارية نوعٌ من الإحسان كما لا يخفى عليكم.
- بل ذهب بعض أهل العلم كشيخ الإسلام رحمه الله تعالى ابن تيمية إلى أن العارية قد تجب على المعير، وذلك إذا اشتدت حاجة المستعير لها، فلا يجوز له إذا كان قادراً على بذل تلك العارية، لا يجوز له أن يمتنع عن بذلها، وفي ذلك يقول تعالى: ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الماعون: 7]، وهؤلاء هم الذين يمنعون الحق لمن استحقه.
- وقد جاء أيضاً في الصحيح في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ما من صاحب إبلٍ لا يؤدي منها حقها..» الحديث، قيل: وما حقها يا رسول الله؟ قال: «إعارة دلوها، وإطراق فحلها، ومنحة لبنها» انظر سقى اللبن هنا منحة وليست عارية، بينما الدلو وهو الإناء قال عارية.
- هذه الأمور هي من الحق فمنها إعارة الدلو هذا مما قد يكون فيه منع حقٍ لمستحقه، وكما ذكرنا يظهر هذا فيمن كان محتاجاً لذلك، لا يصل إلى مثل هذه العارية، لا بتملك ولا باستئجار، فكان عندئذٍ الواجب على من لم يكن محتاجاً لها أن يبذلها للمحتاج، وهذا شأن المسلم مع أخيه، فالمسلم للمسلم كالبنيان، والمؤمنون إخوة كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: 10].
- أما حكمها من حيث الجواز واللزم فهي جائزة عند الحنفية والشافعية، فيجوز للمعير أن يرجع في العارية متى شاء، فلو أعطيتك أواني مثلاً، أو أعطيتك غترة، أو قلماً على سبيل العارية، هذه كلها تنتفع بها وتبقى العين بعد الاستيفاء، يحق لي أن أرجع في ذلك في أي وقت.



- لو قلت لي أن أحتاج الحقيقة الجوال؛ لأهاتف به لمدة ساعة ثم أعيده إليك، فأخذته منك أنا بعد دقائق، جاز ذلك عند الفقهاء من الحنفية والشافعية كما ذكرنا، بل هو أيضًا قول الحنابلة لكن قيدوه بما إذا لم يكن ثم ضررٌ على المستعير، كمن أعاره مثلاً أرضاً ليزرعها، فله الرجوع ما لم يكن قد شرع في هذه الزراعة؛ فإن زرع لم يملك الرجوع فيها إلى أن ينتهي من الزرع، هذا على سبيل المثال.
- وهذا له أمثلة الحقيقة كثيرة، فمثلاً لو أن شخصاً أعار آخر قاعةً أو صالةً يملكها، وقال لك أن تنتفع بها، ثم فيما بعد يستردها منه، فعزم الناس فيها، فلما اجتمعوا قال أريد عيني، أو ملكي الذي أعرتك إياه.
- أو مثلاً أعاره سيارته، فلما سافر بها، اتصل عليه وقال توقف، وانزل من السيارة، وسيأتيك من يأخذها، سيلحق به في مثل هذه الحالة ضررٌ، فمتى لحق به ضررٌ لم يجز الرجوع في هذه العارية، حتى يندفع هذا الضرر بوصول هذا الرجل إلى مأمنه، أو بزراعة مثلاً هذه الأرض التي أعيرت له ونحو ذلك.
- **المالكية في المشهور قالوا: ليس له استرجاعها قبل الانتفاع، وإن شرط مدةً لزمته،** فلو قال أنا سأخذ القلم مثلاً أسبوعاً، فإنه يلزمه ذلك وليس له عندئذٍ يعني للمعير أن يرجع على المستعير في عاريته تلك.
- إن لم يشترط مدةً؟، قالوا بحسب العرف، فلو كان العرف مثلاً أن من أعار قلمًا فإن هذا يكون لكتابةٍ يسيرةٍ، يعني ووقتٌ كالساعة والساعتين، فلا يلزمه عندئذٍ عقد العارية شهراً أو شهرين.
- **فالعرف عندئذٍ محكمٌ،** وقد تقدم أن كل ما لم يحدد بالشرع فيحدد عندئذٍ بالعرف.

#### بالشرع كالحرز فبالعرف احدد

#### وكل ما أتى ولم يحدد

#### شروط العارية.

- (١) كون هذه العارية عيناً تبقى بعد استيفاء منفعتها، فكل عينٍ لا تبقى بعد استيفاء منفعتها فلا تكون عندئذٍ على سبيل العارية إذا بُذلت.
- (٢) أن يكون المعير أهلاً للإعارة، ومعنى أهلاً للإعارة أن يكون أهلاً للتبرع، لأن العارية فيها تبرعٌ، فالشخص يتنازل عن العوض مقابلها، وهذا لا يكون من لا يكون شرعاً جائزاً له التبرع.
- (٣) أن تكون مباحة النفع، فإعارة ما يحرم نفعه كآلات اللهو على سبيل المثال، هذا من التعاون على الإثم والعدوان فلا يُقال بإباحته بالنسبة للمستعير، واستحبابه بالنسبة إلى المعير، بل هو أثمٌ في ذلك.

ولذلك يُقال بأن هذه الشروط مهمةٌ في حق المستعير والمعير لتتحقق عندئذٍ صورة العارية فقهياً.

#### هل العارية مضمونة أم هي غير مضمونة؟

- والقصد في مسألة ضمان العارية يعني أنها إذا تلفت أو أصابها نقصٌ أو عيبٌ لدى المستعير فإنه عندئذٍ يضمنها مطلقاً، ولو لم يتعدَّ أو يُفرض.
- أما إذا تعدى أو فرطَ فهي مضمونةٌ عند الجميع، سواءً كانت عاريةً أو كانت وديعةً، أو كانت عيناً مؤجرةً، أو غير ذلك مما لا يضمن في الأصل، لكنه عند التعدي والتفريط تستوي في ذلك الأيدي، يد الضمان ويد الأمانة.

- لكن مسألتنا هنا في أن العارية تنفرد عن كثير من العقود بكونها مضمونة مطلقاً عند جمهور أهل العلم، وهم يستدلون على ذلك بأدلة منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: 58]. وهذه الآية ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ استدلت بها الفقهاء القائلون بأن العارية مضمونة كالجمهور، واستدل بها القائلون بأن العارية غير مضمونة، كيف ذلك؟
- **القول الأول:** أما القائلون بأن العارية مضمونة فقالوا إن الله جلّ وعلاً أمر بأداء الأمانات، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ وإعادتها إلى أهلها، وهذا يعني أنها تعود الأمانة سواءً كانت بعينها إذا هي كانت سالمة، أو ببديلها إذا كانت تالفة، مما يعني أو يدل على أن العارية مضمونة؛ لأنك لابد أن تؤديها إلى أهلها.
- بينما لو قلنا إن العارية غير مضمونة، فإن تأديتها إلى أهلها في حال تلفها من غير تعدي ولا تفريط غير وارد، فتقول والله أنت أعطيتني فعلاً الكأس لكن هذا الكأس انكسر من غير فعلٍ مني ولا تعدي ولا تفريط، وإنما انكسر إما بنفسه، أو مثلاً جاء شيء مثلاً هواء غير معتاد، وكسر هذا الكأس، وكان في مكانٍ يوضع فيه مثله، أو نحو ذلك مما ليس فيه تعدي ولا تفريط، ما أسقطته أو سقط منك فانكسر، فعندئذٍ لا تضمن أنت هذا الكأس، لو كنت استعرت سيارة، وأوقفت هذه السيارة في الموقف المناسب لها، ثم لما خرجت تريد أن تركها، إذا هي مسروقة، فإذا قلنا إن العارية مضمونة، فأنت يجب أن تعيد سيارة أو تسلم صاحب هذه السيارة سيارته المسروقة، بعينها أو ببديلها، فتأتي بسيارة بنفس مواصفاتها، وتسلمها عندئذٍ، والمثل يضمن بمثله، والقيمي بقيمته، إن لم يكن لها هناك مثلٌ لها، تقدر قيمتها، تلك السلعة، وتسلم إلى صاحبها. هذا وجه الاستدلال بالآية، أما القائلون بأن العارية غير مضمونة، فسيأتينا وجه استدلالهم، لكن تذكروا هذا الوجه؛ حتى نقاربه بذلك الوجه.
- **الدليل الآخر:** حديث صفوان بن أمية، لما استعار منه النبي -صلى الله عليه وسلم- أدرعاً، فقال: أغصباً يا محمد؟ يعني أخذت مني هذه الأدرع أغصباً؟ من غير رضئ مني، ولن تعيدها لي؟ هذا معنى: أغصباً يا محمد؟ فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «بل عارية مضمونة»، وهذا الحديث رواه الإمام أحمد، وأخذ به، وهكذا أيضاً رواه أبو داود، وقد صححه الإمام الألباني، وإن كان القائلون بأن العارية غير مضمونة قد أجابوا عنه، وقالوا: بأن المراد ضمان الرد، ولذلك صفوان سأل النبي -صلى الله عليه وسلم-: أغصباً؟ يعني لن تعيدها لي، ستأخذها مني ولن تعيدها لي، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «بل عارية مضمونة»، يعني سنعيدها لك، فهو إذن أراد أن يسأل عن ضمان الرد لا ضمان التلف، وفرق بين الأمرين، عن ضمان الرد لا ضمان التلف، وهذا يؤيده رواية: «بل عارية مؤداة»، كما جاء في بعض الطرق، «بل عارية مؤداة»، مما يدل على هذا المعنى، وإن المراد إعادتها، وتأديتها، لا ضمان تلفها مطلقاً، والتأدية والإعادة والتسليم إنما يكون إذا كانت تلك العارية أو العين سالمة، أما إذا تلفت، فهي لا تخلو بأن تكون كما ذكرنا، يكون تلفها بتعدي أو تفريط، فلا يلزم عندئذٍ، أو فيلزم عندئذٍ إعادتها ضماناً، والصورة الثانية: أن تكون بلا تعدي ولا تفريط، فلا تلزم الإعادة في مثل تلك الحالة.
- **والدليل الثالث الذي استدلو به:** حديث سمرة، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «على اليد ما أخذت، حتى تؤديه»، وهذا الحديث قد أخرجه أيضاً بعض أصحاب السنن، كأبي داود، وغيره ووجهه أن اليد

مطالبة برد ما أخذت، ولا يتم ذلك إلا بالضمان، كما ذكرنا في الآية، وهذا القول جاء عن ابن عباس، وعن عطاء -رضي الله تعالى عنهما.

- **القول الثاني:** أن العارية غير مضمونة، ما لم يتعد أو يفطر كما هو معلوم، وهذا هو مذهب الحنفية، وهو قول لبعض الحنابلة، واختاره ابن القيم، وانتصر له، وحجتهم في ذلك: أن المستعير أمين، كما ثبت ذلك في الأثر المروي عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: «**لا ضمان على مؤتمنٍ**»، فإذا قلنا بأنه أمين، فإنه لا يضمن؛ لنص هذا الحديث الذي رواه البيهقي وغيره، إلا أن الحديث ضعفه غير واحد من أهل العلم، كابن حجر.
- قالوا: ولدينا حديث آخر، على أن العارية غير مضمونة، وهو قوله -صلى الله عليه وسلم-: «**العارية مؤداة**، والمنحة مردودة».
- فأما قوله بأنها مؤداة، فقالوا بأن التأدية، إنما توصف بها الأمانة، ولذلك قال الله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا**﴾ [النساء: 58]، وهذا وجه الاستدلال هنا بهذه الآية، على أن الذي يؤدي في الحقيقة أمانة، والأمانة إذا كانت تؤدي فإنها لا تضمن؛ لأن الأمين لا يضمن إلا بالتعدي والتفريط.
- وقالوا: هذا قول عمر -رضي الله عنه- وعلي -رضي الله عنه- أيضًا، وهو قول قوي الحقيقة، أعني القول بأن العارية مؤداة، لا مضمونة، وإنما تضمن بالتعدي والتفريط، لكن قول الجمهور أيضًا بالتضمن قوي، ولربما كان الدليل الذي استدلو به أيضًا أصح، والمعنى يمكن أن يكون مؤيداً لهم من جهة أن المعير لا ينتفع من وراء هذه العارية بشيء، وإنما المصلحة للمستعير فقط، فلما كان ذلك كذلك، ولحفظ أموال الناس، لأنه ما ينتفع هذا المعير، والمستعير سنقول له: أنت لا تضمن، إلا إذا تعديت أو فطرت، فلربما هذا أدلة إلى التساهل، وهناك حالات كثيرة قد لا يثبت معها التعدي والتفريط، وإن كان ثم تساهل في مثل هذه الصورة، أو تلك، ولذلك ذهب الجمهور إلى هذا المعنى الذي قرره المؤلف هنا، وهو أن العارية مضمونة، كما قال -رحمه الله تعالى.
- وهنا أشير إلى أهمية أن يراعي طالب العلم هذا المعنى، فالفقهاء كان من أسباب ترجيحهم، أو الجمهور كان من أسباب ترجيحهم لكون العارية مضمونة، ما ذكرناه من المحافظة على أموال الناس، ومن أن المستعير منفرد بالانتفاع بها، فكان اللائق أو المناسب في هذه الحال أن يضمن مطلقاً، وإن كان القول الحقيقة بعدم التضمن -كما ذكرنا- عند عدم التعدي والتفريط قوياً، لكن بغض النظر عن الترجيح هنا، فإننا نقول: إن المرء عليه أن يحافظ على أموال الناس، إذا وقعت في يده، ولو كان ذلك بعوض، كما هو الحال في الإجارة على سبيل المثال، كيف إذا كان بلا عوض، كما هو عندنا هنا في العارية، لاسيما ما يتعلق بالمقتنيات العلمية، التي تختص أقصد بطالب العلم، فالناس في ذلك سواء كان معيراً أو مستعيراً طرفان ووسط، حيث تجد أن بعضهم مثلاً، على سبيل الإجارة يشح في إعارة الكتاب مثلاً، لأجل أنه يخشى من أن لا يعود، كما هو - للأسف - حال كثير من الناس، وهكذا المستعير أيضاً تجده يتساهل، يستعير كتاباً، ثم لا يهتم بتقييد ذلك، ولا يضع لنفسه ما يذكره بإعادة هذا الكتاب لصاحبه، بل ربما وضعه مع سائر كتبه، فنسي، ولا يهتم لهذا، فالناس الحقيقة ربما أصابهم نوع من ردة الفعل، فصاروا لا يعيرون الكتب، وآخرون تجده كل من طلب منه كتاباً أعاره إياه، من غير قيد ولا شرط، والتوسط حسن هنا، فالمرء يحتاج إلى أن يعين الناس على حفظ

المال، وعلى إبراء الذمة، وأما وقد وقع هذا الكتاب في يد الآخر لا على سبيل التملك، فأعنه على ذلك بتقييد الكتاب، وتقييد المستعير، وتاريخ أخذه، ورقمه، ونحو ذلك، فإذا احتجت هذا الكتاب، إذا بك يمكنك الوصول إليه، وإذا لم تحتج به أو أردت أن تبيحه، أو تهديه إياه، فتكون عندئذٍ قادرًا على هذا أو ذاك.

## ← كتاب الإجارة.

{قال -رحمه الله: كتاب الإجارة، وهي عقدٌ على المنافع لازمٌ من الطرفين، لا يملك أحدهما فسخها، ولا تنفسخ بموته، ولا بجنونه، وتنفسخ بتلف العين المعقود عليها، وانقطاع نفعها}.

- الإجارة، هي مشتقةٌ من الأجر في اللغة، والأجر هو الثواب، المقصود به هنا: الثواب، ومنه سمي الثواب أجرًا؛ لأن الله تعالى يُعَوِّض العبد على طاعته، أو على صبره عن معصيته، أو على صبره على ما يصيبه من الأقدار.
- وتعرّف الإجارة اصطلاحًا بأنها عقدٌ على منفعةٍ معلومةٍ، من عينٍ معينةٍ، أو: عملٍ معلومٍ بعوضٍ معلومٍ، لأن الإجارة على نوعين: إجارة أعيان، وإجارة أعمالٍ،
- ✓ إجارة الأعيان هي الشق الأول من التعريف، عقدٌ على منفعةٍ معلومةٍ، من عينٍ معينةٍ، في مدةٍ معينةٍ، ويمكنك أن تتصرف في هذه الألفاظ، لكن من غير أن يؤثر هذا على المقصود، عقدٌ على منفعةٍ، من عينٍ معينةٍ، وذلك في مدةٍ معينةٍ، إذن المنفعة يجب أن تكون معينةً معلومةً، والعين تكون معينةً، والمدة تكون محددةً.
- ✓ أو: عملٍ معلومٍ، على عوضٍ معلومٍ، وهذه إجارة الأعمال، ولكل نوعٍ من الإجارة أحكامٌ.
- فأما حكمها: فقد دل الكتاب والسنة والإجماع على مشروعيتها، وعلى كونها جائزةً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: 6]، وهذا عملٌ معلومٌ، وهو الإرضاع، بأجرٍ معلومٍ أيضًا، ومن ذلك ما جاء أيضًا عن عائشة، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- استأجر رجلًا هاديًا خَرِيْتُيًا عندما أراد الهجرة، يدل الطريق، حاذقٌ خبيرٌ في معرفة المسالك التي تؤدي إلى المدينة، وكان ذلك يوم أن استأجره هو وأبو بكر -رضي الله تعالى عنهما-، وقد أخرج البخاري هذا الحديث، كما أيضًا جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، ومنهم: رجلٌ استأجر أجيرًا، فاستوفي منه، ولم يعطه أجره»، نسأل الله السلامة والعافية، هذا خصيمه الله يوم القيامة، وكم من شخصٍ يستأجر أناسًا يقدمون له عملاً، يبذلون له ما كان قد اتفق معهم على أن يعطيهم على ذلك أجرًا وعوضًا، ثم يتركهم، فيبحثون عنه فلا يجيب، ويظن أنه إن أفلت في الدنيا، سيفلت في الآخرة، كيف يفلت والله خصمه؟ نسأل الله العفو والعافية.
- ومن أيضًا ما يمكن أن يُستدل في هذا الباب به على مشروعية الإجارة: إجماع الأمة على العمل بها، كما قال ابن المنذر، بل قال الإمام الشافعي في الأم: "ولا يختلف أهل العلم ببلدنا في ما علمناه من إجازتها، وعوام فقهاء الأمصار"، يعني على ذلك، وأيضًا من جهة المعنى: هي وسيلةٌ للتيسير على الناس، في الحصول على ما يريدون ويبتغون، من غير تملكٍ؛ لأن التملك أحيانًا مكلفٌ، لو قلت للناس ما يجوز تستأجرون، معناها من أراد أن يسكن لابد أن يشتري، وهذا قد لا يتحقق أو يتيسر لكثيرٍ بل لأكثر الناس، فكانت الإجارة مع كونها



على منفعة، وهذه المنفعة قد لا يكون العلم بها كالعلم بالعين، ولذلك قالوا: إن عقد الإجارة فيه نوعٌ من الغرر، فإجازته على خلاف القياس، من جهة أنه على هذه المنفعة، التي قد يتفاوت الناس في الانتفاع منها، فاشتراط الفقهاء لذلك أن تكون الأجرة معينة، على خلاف الشركة، فلا يقول قائل: بأنني أنا سأستأجر منك بعشرة بالمائة من الربح مثلاً، أعطيك يعني، وإنما يجب أن يكون الاستئجار عندئذٍ بأجرة معلومة، وقد ذكرنا سابقاً إذا تذكرون أن الشخص لو أتى بشخصٍ لأجل أن يقوم هذا الشخص بالعمل معه وله نسبةٌ شائعةٌ مما يحصلون عليه، مثل ما لو استأجره لمشروعٍ عنده تجاري، محل تجاري، وقال: لك عشرة بالمائة من الربح، يمكن أن تكون هذه إجارة؟ لا يمكن عند عامة الفقهاء، الجماهير على ذلك، لماذا؟ قالوا: الإجارة يجب أن تكون بأجرة معينة، فيقول: تعال بألف، بألفين، بعشرة، بعشرين، أما إذا قال بنسبةٍ شائعةٍ، تتحول إلى شركة، ولا تكون إجارةً في مثل هذه الحالة، وهذه القضية مهمة في الفرق بين الإجارة، وبين الشركة، وفي ما ذكرناه أيضاً سابقاً، من عدم جواز الجمع بينهما على محل واحد؛ لتنافر العقدين، كما في هذه الصورة، ففي الشركة الحصة أو العوض، نسبة شائعة، حصة شائعة، بينما في الإجارة لابد أن تكون أجرة معينة، لا شائعة.

## أركان عقد الإجارة:

- (١) العاقدان،
  - (٢) والمعقود عليه، وهو المنفعة،
  - (٣) والأجرة أيضاً التي سميت الإجارة بها، وهي العوض المقابل لهذه المنفعة.
- قول المؤلف: وهي عقدٌ على المنافع، فيه إشارةٌ إلى ما ذكرنا، فالعقد يقع على صورتين: إما أن يكون على منفعة، أو على عين، ويمكن أن نثالث فنقول: أو على عمل، فأما إذا كان على منفعة، فهو الإجارة، وأما إذا كان على عين، فهو البيع.
  - والإجارة نوعان:
    - ❖ النوع الأول: عقدٌ على عينٍ يستوفي منافعها، كإجارة الدابة مثلاً، أو السيارة.
    - ❖ النوع الثاني: عقدٌ على عملٍ معلوم، يقوم به العامل، كبناء جدارٍ مثلاً، أو حمل متاع، أو إصلاح طريق، أو ذلك، فأراد المؤلف هنا أن يبين أن الإجارة هنا هي في الحقيقة عقدٌ على المنفعة، لا على العين، ليُخرج البيع؛ لأن البيع عقدٌ على العين، وأيضاً ربما يكون في هذا إجابةً على من قال من أهل العلم، وهي رواية في المذهب: بأن الإجارة عقدٌ على العين، لا على المنفعة، لكن التملك، أو هذا العقد على هذه العين مؤقت، وليس دائماً، فهو تملكٌ مؤقتٌ لهذه العين، ولكننا لم نعرض لهذا؛ لأن الخلاف فيه يسير، والجمهور على كون العقد على منفعة، ومن المعلوم أن العقد إذا كان على منفعة عين، سيقرب عليه حبس العين لأجل الانتفاع بها لهذا المستأجر، هذه المدة المتفق عليها.
  - وهو لازمٌ من الطرفين، فما معنى اللزوم هنا؟ ولماذا كان عقد الإجارة لازماً؟ هذا ما سنبينه -إن شاء الله تعالى- في الحلقة القادمة.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابتہ أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

باب الإجارة.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد..  
فاللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين ولجميع المسلمين  
قال ابن قدامة رحمه الله: كتاب الإجارة  
وهي عقدٌ على المنافع، لازمٌ من الطرفين، لا يملك أحدهما فسخها}

- قوله عقدٌ على المنافع، تقدم، وأن الإجارة تقابل البيع، فهي عقدٌ على منفعةٍ، بينما البيع عقدٌ على عينٍ، وإن كانت هذه العين محجوزةً للانتفاع حسب هذا العقد، عقد الإجارة.
- فأما قوله رحمه الله تعالى: لازمٌ من الطرفين، فهو تأكيدٌ على أن الإجارة لا يجوز فسخها من أحد المتعاقدين إلا برضى الآخر، وذلك لأن الله جلَّ وعلا يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 1]، والإجارة عقدٌ، وكان هذا العقد لازم الوفاء لأنه نوعٌ من البيع، فكما أن البيع تمليكٌ للعين، الإجارة تمليكٌ للمنفعة ولو كان هذا التمليك مؤقتًا.
- ولذلك كانت الإجارة لازمةً وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «البيعان بالخيار، ما لم يتفرقا».
- فدل هذا على أن البيع لازمٌ، كما أن الإجارة أيضًا لازمةٌ لأجل هذا المعنى.
- وقد استثنى الحنفية العذر الطارئ على أحد المتعاقدين، فيجوز للمؤجر أو المستأجر الفسخ عند ذلك؛ لأن الأصل في الأجرة أنها تتجدد، فلما كانت الأجرة تتجدد بتجدد المنفعة، كان ذلك مندوحةً لأحد المتعاقدين بأن يفسخ إذا احتاج إلى ذلك لعذرٍ طارئٍ.
- وقد وافقهم المالكية إلا أنهم نصوا على ما كان في حكم العذر القاهر لا الطارئ، كما مثلاً لو غُصبت العين المستأجرة، فعندئذٍ يحق للمستأجر أن يفسخ العقد أو مثلاً أمر بإغلاق المحل الذي استأجره وكان هذا الأمر فوقهما، فللمستأجر في مثل هذه الحالة أن يفسخ.
- ومنه تعلم أن المالكية يكادون يكونون مع الجمهور في اعتبار الإجارة عقدًا لازمًا لا يجوز فسخه لكل من الطرفين، وإنما استثنوا في ذلك العذر القاهر أو ما كان في حكمه، لكن الحنفية أوسع في هذا الباب، فجوزوا الفسخ للعذر الطارئ، وإن لم يكن قاهرًا.
- المهم تعلم أن الجمهور والأئمة الأربعة في الأصل يعاملون عقد الإجارة على أنه عقدٌ لازمٌ، ليس كالعقد الجائز الذي يُفسخ من غير عذرٍ متى أراد أحد الطرفين فسخه، كالقرض على سبيل المثال، أو الهبة، أو الوكالة، أو الشركة، طبعًا ما لم يكن هناك شرطٌ يقلبه إلى لازمٍ أو ضررٌ يترتب عليه انقلابٌ أو كون هذا العقد الجائز لازمًا.

- قال: "ولا تنفسخ بموته ولا جنونه"، وهكذا العقود اللازمة لا تنفسخ بموت أحد المتعاقدين ولا بجنونه وهذا مذهب جمهور أهل العلم، وذلك لحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما لما فُتحت خيبر، سأل اليهود النبي صلى الله عليه وسلم أن يقرهم فيها على أن يعملوا على نصف ما يخرج منها من ثمر أو زرع، شطروا ما يخرج لهم، والشطر الباقي للنبي صلى الله عليه وسلم وللمسلمين، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «نقرهم فيها على ما نشاء»، ولم يثبت أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه جدد العقد معهم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، فدل على أن الإجارة ماذا؟ لا تنفسخ بموت المتعاقدين، أو موت أحدهما، وأيضا لأنها عقد لازم كما قررنا، وإذا كانت لازمة فإنه عندئذ يبقى العقد، ولا ينفسخ ما دام المعقود عليه باقيا، وهي المنفعة التي تستوفي في مثل هذا العقد، وهي معاوضة متعلقة بهذه المنفعة.
- فيقوم الورثة مقامهما في حال موتهما أو موت أحدهما، فإن لم يكن للمستأجر وارث انفسخت عندئذ الإجارة بموته لتعذر استيفاء المنفعة.

وهذا كما ذكرنا مذهب جمهور أهل العلم خلافاً للحنفية الذين أجازوا العقد، بمعنى أن الإجارة عندهم ليست لازمة، وبالتالي تنفسخ بموت أحد المتعاقدين.

#### ◀ {قال: ولا بجنونه، وتنفسخ بتلف العين المعقود عليها}

- كما لو كانت مثلاً سيارةً تلفت، أو داراً هُدمت، أو نحو ذلك من الأعيان التي وقع عليها عقد الإجارة، فإن العقد عندئذ ينفسخ، هذا قول عامة أهل العلم، وهذا لا يخلو الحقيقة من أحوال:
- (١) أن يكون ذلك قبل قبض العين، فعندئذ لا يستحق المؤجر أجره من المستأجر، لا يجب على المستأجر أن يدفع شيئاً، لأنه لم يقبض هذه العين.
- (٢) فإن كان ذلك بعد قبض العين ومضت مدة تكفي لانتفاعه فتحتسب هذه المدة بقسطها من الأجرة، فيدفع ما يقابل هذه المدة ولا يدفع ما يكون بعد تلف هذه العين.
- (٣) إن كان الفسخ، وهي حالة الثالثة بسبب المستأجر كما لو أتلف العين على سبيل المثال هو، أو أراد أن يفسخ من جهته، فإنه إذا كان الفسخ بسبب إتلافه للعين، يضمن عندئذ هذه العين؛ لأنه متعدي عليها، مع الأجرة التي مضت المدة والعين تحت يده، أو مكن من الانتفاع بها.
- القاعدة التي أراد المؤلف رحمه الله تقريرها: أن العين إذا تلفت انفسخ العقد.
- فلو أن شخصاً استأجر مثلاً سيارةً من محل تأجير، ثم صار على هذه السيارة حادث، والحادث ليس بسببه وإنما بسبب شخص آخر، هو الذي تعدى عليه، صدمه فتلفت السيارة تماماً، فما يقول للشركة والله أنا مستأجرها منكم شهراً، يجب عليكم أنكم تعطوني ما يقابلها، يُقال انفسخ العقد الآن بتلف العين.
- فلا يلزم المؤجر عندئذ أن يبدله بعقد آخر، أو يقيم سيارةً أخرى مقامها، وإنما يدفع له ما يقابل انتفاعه، يدفع المستأجر للمؤجر ما يقابل الانتفاع المدة الماضية، ولا يلزمه كما لا يلزم المؤجر الماضي ولا دفع الأجرة من المستأجر للمؤجر فيما بقي من المدة التالية لتلف العين.
- قال: أو انقطاع نفعها.

يعني لو انقطع النفع مثل شخصٍ استأجر دابةً ليركها ومرضت، الخيل هذا أو الحمار الذي يريد يركبه مرض، أو سيارةً ما تلفت لكن هذه السيارة تعطلت، تعطلت فيها الأجهزة التي تمكن من السير ولم يتمكن من إصلاحها، أو صار فيها خللٌ يؤدي إلى خطرٍ، أو نحو ذلك، فعندئذٍ ينفسخ العقد؛ لأن المقصود وهو الانتفاع فات، فلما فات المقصود كان العقد عندئذٍ غير لازم، يمكن فسخه في مثل هذه الحالة.

#### قال: وللمستأجر فسخها بالعيب قديمًا كان أو حديثًا

- للمستأجر أن يفسخ أيضًا بالعين، يعني هي لازمةٌ لكن تنفسخ بتلف المعقود عليه، كما أيضًا تنفسخ بانقطاع النفع، ولو لم يتلف، لو كان باقياً، وأحياناً يكون باقياً وله أوجه انتفاعٍ أخرى، لكن التعاقد على أحد هذه الأوجه التي انتفت، فإذا انتفى هذا الوجه فإنه عندئذٍ يحق الفسخ للمستأجر.
- النوع الثالث: من أنواع الفسخ قال: إذا كان هناك عيبٌ فيها، سواءً كان العيب قديمًا قبل العقد، أو كان حادثاً بعد العقد، فله أن يفسخ، وهذا باتفاق الأئمة، لكن بشرط أن يكون لهذا العيب أثرٌ في المنفعة التي تم التعاقد عليها، أما إذا كان فيها عيبٌ لكن لا أثر له، لا يؤثر هذا العيب، يمكنه أن ينتفع، يعني السيارة كان فيها عيبٌ معينٌ لكن هذا العيب يسيرٌ ما يؤثر الحقيقة في الانتفاع بها، أو دابةٌ على سبيل المثال وجد أن هذه الدابة فيها مثلاً اختلافٌ في اللون يسيرٌ، ما يؤثر على الانتفاع الذي استأجرها لأجله وهو الركوب، أو نحو ذلك، فإن الأصل بقاء هذا العقد ولزومه.

#### شروط الإجارة.

قال: ولا تصح إلا على نفعٍ معلومٍ، إما بالعرف كسكنى دارٍ أو بالوصف كخياطة ثوبٍ معينٍ، أو بناء حائطٍ أو حمل شيءٍ إلى موضعٍ معينٍ

❖ **الشرط الأول:** المؤلف هنا شرع في بيان شروط الإجارة، حيث قال: ولا تصح إلا على نفعٍ معلومٍ، وهذا هو أول شروط صحة الإجارة أن يكون النفع معلومًا، فلو كان النفع مجهولاً صارت من الغرر، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر، وهو الجهالة كما ذكرنا الكثيرة التي تكون في عاقبة الشيء، فجهالة العاقبة أو الجهالة الحقيقة إذا كانت كثيرةً فاحشةً فإنها كما تقدم الإشارة إليها تكون من صور الغرر الذي جاء النهي عنه، كما أن ذلك يُفضي إلى المنازعة. وصورته كما لو استأجر مثلاً سيارةً من غير تحديد مدّة، فهذه منفعةٌ في حقيقة الأمر فيها جهالةٌ، فلا تصح معها الإجارة، وهذا العقد متفقٌ عليه عند الفقهاء.

❖ **الشرط الثاني:** أن يكون هذا النفع مباحًا، وهذا باتفاق أيضًا الفقهاء، وذلك لأن النفع إن كان محرماً كان من أكل المال بالباطل، وقد نهى الله جلَّ وعلا عنه، كم في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: 29].

- وأيضاً يكون من التعاون على الإثم والعدوان، فمن أجر شخصاً ما حرم الله يكون قد عاونه على الإثم والعدوان، وهو منهيٌّ عنه.



وقد جاء في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «قاتل الله اليهود، إن الله لما حرم شحومها حملوه أو جملوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه».

والأجرة كالثمن، فأخذ الأجرة على ما هو محرم حرام، والمنفعة المحرمة لا يصح عقد الإجارة أيضًا عليها عند سائر الفقهاء.

- فلا يجوز له مثلاً أن يؤجره سكنًا لينتفع به بصورةٍ محرمةٍ ، كمن يؤجر سكنًا لمن يزاول المحرم فيه، ويكون مقصوده من هذا السكن هو مزاولته المحرم وإقامة المنكر، بخلاف ما لو أجره سكنًا ليسكن فيه، لكنه مثلاً شاهد فيه ما حرم الله، أو قرأ ما حرم الله، أو أكل ما حرم الله، فيُقال بأن هذا الأصل فيه الجواز، وإنما يَأْثُم الفاعل لهذا الفعل لأن أصل العقد على السُّكنى لا على المحرم، واضحٌ هذا..
- وهذا لا بد فيه من التفريق، إذ كثيرٌ من الناس قد لا يسلم عند تأجيرهِ لغيره دابةً أو سكنًا أو غير ذلك من السلع، من أن يقع المستأجر في فعلٍ محرمٍ في مثل هذا المعقود عليه، لكن العقد لم يقع عليه، وإنما وقع على منفعةٍ مباحةٍ من جهة الأصل، وبين الصورتين فرق.

{قال: إما بالعرف كسكنى دارٍ، أو بالوصف كخياطة ثوبٍ معينٍ، أو بناء حائطٍ أو حمل شيءٍ إلى موضعٍ معينٍ، وضبط ذلك بصفاته}

- هذا ما يمكن أن نسميه طرق معرفة المنفعة، تكون بالعلم بالمنفعة، وهذا العلم بالمنفعة يكون بالعرف، كما يكون هذا العلم بالمنفعة بالوصف، أما كونه بالعرف فكما لو استأجر دارًا حيث مثل المؤلف عليها، قال كسكنى دارٍ، فلو استأجر دارًا فإن هذا الاستئجار ينصرف إلى مكثه فيها، ووضع المتاع، والإتيان بالأهل هذا كله مما يمكن عندئذٍ فيه الانتفاع عرفًا، فقد جرى العرف بذلك، فلا يُشترط أن ينص عليه، لأن المعروف عرفًا كالمشروط شرطًا، لكنه لو استأجر دارًا ثم أتى مثلاً بدوابٍ وبهائمٍ وأدخلها في الدار، فيقول أنا استأجرتُ هذه المنفعة، نقول لا، الاستئجار هذه المنفعة في الحقيقة يكون بحسب العرف، ولذلك معلومٌ أن السُّكنى لا تصدق على مثل هذه الصورة، فلا تُشرع عندئذٍ.
- النفع المعلوم يتحقق بالعرف كما هو الحال في سكنى الدار، فالعرف يصدق على وصفٍ للسكنى وطريقة تعارف الناس فيها عليها، فيستبعد ما لا يتحقق به هذا الأمر عرفًا عند الناس.
- قوله: أو بالوصف كخياطة ثوبٍ معينٍ، أو بناء حائطٍ أو حمل شيءٍ إلى موضعٍ معينٍ. فالخياطة هنا لهذا الشيء المعين بأجرةٍ معينةٍ، وفق طريقةٍ معينةٍ هذا يكون بالوصف، فيوصف الشيء مثله الجدار لما يُقال ابن جدارًا فيتفق على طوله وعلى عرضه وعلى المادة التي يبني فيها، وعلى المدة كما ذكرنا وهذا كله مما يُعرف فيه المنفعة وهو العمل كما في هذه الصورة، وهو نوعٌ من الإجارة يكون بالوصف الذي يزيل اللبس وينفي الغرر.
- وضبط ذلك بصفاته، يعني بأن تضبط المنفعة وتُعرف بوصفها وصفًا دقيقًا ينتفي معه الغرر، فعندئذٍ يكون العقد مشروعًا.

{قال: كما يشترط معرفة الأجرة، وإن وقعت على عينٍ فلا بد من معرفتها}

- من الشروط أيضًا معرفة الأجرة، فكما تُشترط معرفة المنفعة، تُشترط معرفة الأجرة ، فهما العوضان، وهما ما يمكن أن نسميه المعقود عليه، وهذا متفقٌ عليه، يعني اشتراط معرفة الأجرة وتعيينها عند عامة أهل العلم أيضًا بحيث لا تكون حصّةً شائعةً أو نسبةً شائعةً، بل لابد أن تكون معينةً كما بينا.
- وذلك لأجل نفي الغرر، الذي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه، كما في حديث أبي هريرة فيما رواه مسلم، فإذا لم تكن الأجرة معلومةً فسيكون ذلك من الغرر المحرم المانع من صحة العقد.

#### {قال: وإن وقعت على عينٍ فلا بد من معرفتها}

- إذا كان المؤجّر عينًا مثل بيتٍ مثلاً أو سيارةٍ أو أجّر جوالاً، أو غير ذلك، فلا بد من معرفتها، معرفة هذه العين، تعرف هذه العين بالرؤية، أو بالوصف متى كان يمكن ضبطها بالوصف حتى تنتفي الجهالة أو ينتفي الغرر.

#### {ومن استأجر شيئاً فله أن يقيم مقامه من يستوفيه بإجارةٍ أو غيرها إذا كان مثله أو دونه}

- ومن استأجر شيئاً، استأجرت مثلاً بيتاً قال: فله أن يقيم مقامه من يستوفيه بإجارته أو غيرها، إذا كان مثله أو دونه، يمكنك أن تؤجر هذا البيت مع أنك أنت مستأجرٌ لست مالگًا، لكنك ملكت هذه المنفعة في هذه المدة التي استأجرت هذه العين فيها، فلك عندئذٍ أن تستوفي هذه المنفعة بنفسك، أو بغيرك فيكون نائباً لك كالوكيل في الاستيفاء.
- ولكن هذا بقيدٍ قال: إذا كان مثله أو دونه، يعني لو أن شخصاً أجرك شقةً، أنت وزوجتك، شقةً صغيرةً، فما تأتي وتؤجرها على عائلةٍ من عشرة أشخاصٍ، لأن هذه العائلة لو جاءت إلى هذا المؤجر لهذه الشقة الصغيرة ما قبل لأنهم سيتلفونها، يلحقون بها ضرراً.
- فإذاً لابد أن يكون مثله أو دونه، بالتالي يُقال بأن للمرء أن يؤجر أو من غير إيجارٍ يُمكن غيره من الانتفاع بهذه العين التي استأجرها لكن بهذا الضابط يكون مثله أو دونه ، فلو كان شخصٌ عنده طفلان وأجرها على من عنده طفلان أو طفلٌ أو زوجٌ وزوجته من غير أطفالٍ، فهذه يصح في مثل هذه المدة، ما لم يشترط المستأجر عليه خلاف ذلك.
- بأن يقول ما تؤجرها على غيرك، أنا أجرتها عليك أنت فحسب، وهذه المسألة وإن كان فيها خلافٌ بين الفقهاء، لكنني أردتُ أن أبين لك أن محل التوافق هو ما لم يكن هناك شرطٌ بخلافه..

#### {قال: وإن استأجر أرضاً لزرعٍ فله زرع ما هو أقل منه ضرراً}

- هذه امتدادٌ للمسألة السابقة، هو استأجرها هذه الأرض ليزرع فيها بُراً، فله أن يزرع فيها شعيراً، لأن هذا في الحقيقة لا يزيد ضرراً في هذه الأرض على ما وقع العقد عليه، لكن لو قال قُطناً، استأجرها لأجل أن يزرع فيها قمحاً، ثم زرعها قُطناً، القطن يختلف، وتأثيره وضرره على الأرض يختلف، ولذلك عندئذٍ لا يُشرع أن يصنع هذا الصنيع، وعليه أن يضمن الفرق في الأجرة بين النوعين، فلو كان المؤجر يعرف أنك ستزرعها مثلاً قُطناً، فالقطن قيمة أجرة الأرض له أعلى، أكثر ثمنًا، فعندئذٍ له أن يزيد عليك يطالبك بفرق ما بين الأجرتين، وأيضاً يُضمن ما يمكن أن يكون من تلفٍ في هذه العين، بسبب اختلاف محل المعقود عليه، الذي هو في مثل هذه الصورة، القطن أو نحوه.

• أو قوله: أو يخالف ضرره ضرره، إن زرع ما هو أكثر منه ضررًا، فعليه أجره الزائد، الفرق، وعليه الضمان إن حصل هناك عيب، أو تلف.

• وهكذا لو كان يخالف ضرره ضرره، كيف؟

قالوا: مثل لو أنه أجره أرضًا ليزرعها فسكنها، هنا اختلفت المنفعة أصلًا، ولكل منهما ضررٌ على هذه الأرض يختلف عن الآخر، فما نستطيع أصلًا أن نقول كما نقول في القطن مثلاً والبر؛ لأن العمل جنسه واحد، وهو زراعة، لكن هنا لا، أجره ليسكن فزرعه، أجره ليزرع فسكن، فعندئذٍ يترتب عليه أن يدفع الأجرة المتفق عليها، أن يدفع القدر الزائد، وهو الفرق بين الأجرة، أن يضمن إذا كان ثم تلف لهذه العين؛ لأنه متعدي بهذه الزيادة، التي لم يؤذن له فيها.

◀ {قال: فإن زرع ما هو أكثر منه ضررًا، أو يخالف ضرره ضرره، فعليه أجره المثل}.

• لأن الأجرة في مقابل المنفعة تقدر بقدرها.

{قال: وإن استأجر إلى موضعٍ فجاوزه، أو لحمل شيءٍ فزاد عليه، فعليه أجره المثل للزائد، وضمان العين إن تلفت}.

• إن اكترى أو استأجر إلى موضعٍ فجاوز هذا الموضع، فإنه عندئذٍ يضمن؛ لأنه تعدي ، مثل استأجر سيارة، وقال: أنا سأذهب بهذه السيارة إلى مثلاً مدينة من المدن القصيم، ثم جاوزها إلى المدينة، وهي ضعف المسافة من الرياض، فيلزمه الأجرة المتفق عليها، الأجرة الزائدة، الضمان لو حصل شيء بين ما زاد على المتفق عليه؛ لأن هذا نوعٌ من التعدي.

◀ {قال: وإن تلفت من غير تعدي فلا ضمان عليه}.

• أما إن تلفت من غير تعدي، في المدة المتفق عليها، وبحسب العقد المبرم بينهما، ولم يجاوز في ذلك، ولم يختلف الضرر، وإلى آخره، كالعقد المتفق تمامًا، تلفت لكن من غير تعدي ولا تفريطٍ منه، فلا يضمن بالإجماع، وذلك لأنه قد وضع يده بإذن المالك على هذه العين، فهو أمين المستأجر، ما لم يتعد أو يفريط، ولذلك يقال بأن اشتراط تضمين المستأجر شرط غير صحيح عند عامة أهل العلم، فلو قلت لك في محل تأجير السيارات: استأجر السيارة هذه خلاص، أأجرك إياها، لكن لو جاءها شيء، ترى تضمن أنت ما لي دخل، سواء أنت الصادم أو المصدوم، أنت المخطئ أو المخطأ عليك، تضمن مطلقًا، يقال: إن هذا الشرط من الشروط الباطلة، وهو للأسف كثير ما يكون في ما يسمى بالإجارة المنتهية بالتملك، أو الإيجار التمويلي، يضعون شرطًا في تضمين المستأجر مطلقًا، وهذا يخالف القواعد الشرطية؛ لأن الخراج بالضمان، فالذي له الخراج، وهو المؤجر، المالك، عليه الضمان، كما تقدم، والني -صلى الله عليه وسلم- نهى عن ربح ما لم يضمن، فكيف يكن الربح لطرف، وهو المالك المؤجر، والضمان مطلقًا على الطرف الآخر؟ يختل التوازن العقدي بذلك، والعقد في الإسلام عدلٌ لا شطط، أو ظلم فيه.

◀ {قال: ولا ضمان على الأجير الذي يؤجر نفسه مدةً بعينها، في ما يتلف في يده من غير تفريط}.

- الأجير على نوعين: إما أجيرٌ خاصٌّ أو مشتركٌ، فأما الأجير الخاص، فهو الذي أراده المؤلف هنا، في أنه لا يضمن إلا إذا تعدى أو فرط، والأجير الخاص هو الذي يكون نفعه مقدرًا بالزمن، بينما الأجير المشترك ما يكون نفعه مقدرًا بالعمل، ولذلك في الأجير الخاص، يضمن عند التعدي والتفريط فقط؛ لأنه كالنائب عن المالك في التصرف بمنافعه، فالمالك احتجز هذه المنافع لهذا العامل، التي تعاقد معه عليها، كسائقٍ مثلاً، أو خادمٍ، أو نحو ذلك، هذا أجيرٌ خاصٌّ، فلا يضمن إلا إذا تعدى أو فرط، وهذا قول جمهور أهل العلم؛ لأنه -كما ذكرنا- كالنائب عن المالك، كالوكيل، والوكيل -كما سبق- أمينٌ لا يضمن إلا بالتعدي والتفريط.

﴿قال: ولا على حجّام أو ختنانٍ أو طبيبٍ إذا عُرِفَ منهم جذقٌ في الصنعة، ولم تجن أيديهم﴾.

- ولا على حجّام، الحجّام، هو الذي يحجم، والحجامة نوعٌ من أنواع العلاج، التي يعالج بها المريض، وقد قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «شفاء أمتي في ثلاثٍ»، ومن ذلك: «شرطة محجمٍ»، وهي استخراج الدم من الدم بطريقة معينة، ومثله أيضاً ما يكون من الختنان، وهو الذي يختن، يقطع تلك اللحمية أو القلفة التي تمنع من استبراء المرء من بوله ونحوه إن كان ذكرًا، وهكذا في ما يتعلق بالمرأة، وهي أيضاً قد تخفف الشهوة في حقها، ولذلك كان الختنان، أو الختان نوعًا من العلاج، ومثله أيضاً الطبيب، ومثله البيطار أو البيطري، وهو الذي يعالج الهائم، كل هؤلاء لما كانوا يقومون بمثل هذا العمل، كانوا في الحقيقة أمناء، لا يضمنون ما لم يتعدوا أو يفرطوا، وإن كان هذا مقيدًا بما ذكره المؤلف بشرطين: أن يكونوا حذّاقًا، يعني على قدرة ومهارة في القيام بهذا العمل، فلو كانوا غير ذلك مثل طبيبٍ ما عنده الجذق الكافي، ثم أخطأ، فلا يقال بأنه لا يضمن، لأنه أمينٌ، وإنما يقال كونه غير حاذقٍ، يسبب أو يورث أو يترتب عليه أن يكون ضامنًا، وكذلك بأن لا يخطئ، فلو كان حاذقًا وأخطأ، كما لو أوقع المريض في مثلاً مشكلةً، من خلال جراحته له، فزاد الجرح مثلاً عنده، أو أوسع الشق الذي فيه، فهذا يضمن عندئذٍ.

﴿قال -رحمه الله: ولا على الراعي إذا لم يتعد﴾.

- هؤلاء الذين ذكرهم المؤلف، وهم: الطبيب، والبيطار، والختنان، والحجّام، ونحوهم، في حكم الأجير الخاص، أمناء عند جمهور أهل العلم، ما لم -كما ذكرنا- يقعوا في خطأ، وذلك لأن ضمان الأنفس والأموال لا يشترط فيه القصد، ومن هذا الباب ضَمَّنَ المجنون إن أتلّف مألًا ونحو ذلك، فهؤلاء من هذا الباب يضمنون، وهكذا إذا كانوا غير حاذقين، بإجماع أهل العلم، لما جاء في الأثر المرفوع، من قول النبي -صلى الله عليه وسلم: «من تطيب ولم يُعلم منه طبٌّ قبل ذلك، فهو ضامنٌ»، وهذا الحقيقة يخوِّف كثيرًا من الأطباء، الذين يجتريئون على هذه المهنة، وليسوا من أهلها، أو وليسوا حاذقين فيها، يخوفهم من أنهم يضمنون ما ينشأ من جراء عملهم، لخطورة هذا الأمر، وما يترتب عليه من أثرٍ.
- قال: ولا على الراعي إذا لم يتعدّ، عند جمهور أهل العلم أنه في حكم المودّع، فهذه الهائم كالوديعة بين يديه، فلو أكلها مثلاً ذئبٌ، من غير أن يتعدى هو في رعايتها والمحافظة عليها، فلا يضمن؛ لأنه في الحقيقة إنما وضع يده عليها بإذن مالِكها، والأصل فيه أنه أمينٌ.

﴿قال: ويضمن القصّار، والخيّاط، ونحوهما، ممن يتقبل العمل ما تلف بعمله، دونما تلف من حرزه﴾.



- هذا هو النوع الثاني من الأجراء، وهو الأجير المشترك، النوع الأول: الأجير الخاص، الذي قُدِّرَ نفعه بالزمن، فحُبِسَتْ منافعه في هذا الزمن لمستأجره، بينما الأجير المشترك ليست منافعه محبوسةً للمستأجر، وإنما هو في الحقيقة اتفق معه على عملٍ معينٍ، فإذا نفعه مقدَّرٌ بعمله لا بزمه، وبالتالي ممكن للأجير المشترك أن يتعاقد مع ثلاثة أو أربعة في وقتٍ واحدٍ، لكن ما يمكن لشخصٍ تتعاقد معه أجيرًا خاصًا أن يتعاقد مع غيرك، ويسوق مثلًا إن كان سائقًا لهذا وهذا في وقتٍ واحدٍ إلا برضاهما، واتفاقٍ معلومٍ بينهما، أما الأجير المشترك، فهذا الذي يتفق معك على عملٍ، وفق زمنٍ معينٍ، ولذلك يختلف حكمه عن الأجير الخاص، ومن هذا ما ذكره المؤلف هنا قال: ويضمن القصار، وهو ما يمكن أن نسميه بالمطرز، الذي يقوم بالتطريز، هذا القصار، والخياط، معلومُ الخياط الذي يخييط الثوب ويصلحه، ونحوهما ممن يتقبل العمل، مثل ماذا ونحوهما؟ مثل السباك، الكهربائي، البناء، إلى آخره، هؤلاء في الحقيقة الاتفاق معهم على وفق العمل، ما هو على أن تأخذ منافعهم في كل الزمن المبرم في عقد الإجارة، ولذلك يقال إن هؤلاء كلهم قرر المؤلف هنا، وهو قول جمهور أهل العلم على أنهم يضمنون مطلقًا، تعدوا وفرطوا، أو لم يتعدوا ويفرطوا، واضح هذا؟
  - هذا الحقيقة القول هو -كما ذكرنا- قول الجمهور، قد استدلو عليه بأدلة، منها: «على اليد ما أخذت، حتى تؤديه»، كما تقدم في حديث سمرة، ولأن الأجير المشترك إذا قبض العين لمنفعته يكون كالمستعير، وهم قد قرروا هناك بأن المستعير يضمن العارية مطلقًا، فهكذا الأجير يكون كالمستعير، الأجير المشترك يكون كالمستعير قبض العين لمنفعته، فيضمن عندئذٍ.
  - كما نقلوا هذا عن بعض الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- كعمر وعلي وغيرهما -رضي الله تعالى عنهم أجمعين- وإن كان قد ضعَّف بعض أهل العلم المحققين كابن حجر هذه الآثار الموقوفة على الصحابة في تضمين الأجير المشترك، وثم قولٌ آخر في المسألة، ذهب إليه الحنفية، وقال به بعض الشافعية، بل هو الأظهر عندهم، إن الأجير المشترك لا يضمن، إلا إذا تعدى أو فرط، قالوا: لأنه مؤتمنٌ، ولأنه أمينٌ، ولم يكن منه تعدٍ ولا تفريطٌ، وقد وضع أو قبض العين لمنفعته لكن بإذن المالك، فيده يد أمانةٍ، لا يد خيانةٍ، فلا يضمن، كما هو الحال في المودع والأجير، فالمودع والأجير لا يضمنون، فهذا كذلك لا يضمن، ما لم يتعدَّ أو يفرط.
  - قال: دون ما تلف بحرزه، المؤلف لما ضمَّن الأجراء، إذا كانوا من قبيل الأجير المشترك، استثنى حالةً، وهي ما إذا كان التلف الواقع عند الأجير المشترك، لا بفعله وإنما بحرزه، يعني في الحرز الذي وضعت العين فيه، كمثلاً خياطٌ وضع الثياب في مكانه المخصص، ولكنها سُرقَت من سارقٍ، أو احترق المحل من غير تعدٍ منه ولا تفريطٍ، فهذا لا يضمن؛ لأن التلف بغير فعله، بخلاف ما إذا كان الخياط يخييط ثم وقع في خياطته مثلاً فسادٌ لهذا الثوب، لكن ما هو بيده، الماكينة تعطلت على سبيل المثال، فانقطع الثوب عندئذٍ، أو اختلف شكله، فلم يكن على وفق التعاقد الذي تم العقد عليه، فيقال هنا بالفرق بين الحالتين، فيما يكون بفعله فيضمن عند الجمهور، وفيما يكون في حرزه لكنه ما هو بفعله، وقع عليه التلف، ولم يتعد ولم يفرط، فعندئذٍ يكون الحال كما هو مقررٌ هنا، بأنه لا يضمن.
  - هل يستحق الأجرة؟ أم لا يستحقها؟
- هذا الحقيقة محل تفصيلٍ، فيقال بأنه إذا لم يُسلم الثوب لا يستحق الأجرة، وقيل باستحقاقه للأجرة؛ لأنه خاط الثوب، وإنما حال بينه وبين التسليم حائلٌ، فلا يمنعه ذلك من استحقاق الأجرة، إذا قام بالعمل

المتفق عليه، ولذلك قال الحنفية، وهذا أيضاً مذهب المالكية والشافعية: إنه لا يستحق الأجرة، إذا انفرد باليد، لكن إذا كان ذلك بحضور المؤجر أو بمنزله، فإنه عندئذٍ يستحق الأجرة، كما لو كان يخبزه مثلاً خبزاً، ثم فرغ من الخبز، لكن هذا ما استلم الخبز، وقع مثلاً في هذا المحل حريقاً أو نحو ذلك، فهذا قام بالعمل، ولم ينفرد باليد، بل كان هذا حاضراً عندئذٍ، فيقال عندئذٍ بأنه يستحق هذه الأجرة، بناءً على مذهب جمهور أهل العلم.

## الفروق بين الإجارة والجعالة.



- (١) وقد تشبه الإجارة ببعض العقود، منها الجعالة على سبيل المثال، ولذلك من الحسن أن نبين هنا بعض الفروق، فيقال: الجعالة لا يشترط لصحتها العلم بالعمل، لكن الإجارة يشترط لصحتها ذلك، وأهم سبب للفرق بينهما، وهذه الآثار المترتبة في كلٍّ منهما، إن الإجارة عقدٌ لازمٌ، بينما الجعالة عقدٌ جائزٌ، يعني غير لازمٍ، يمكن فسخه من كل من الطرفين، بغير رضى الآخر، وكل عقدٍ جائزٍ يتوسع فيه، ما لم يتوسع في اللازم، كما هو معلوم.
- إذن لا يُشترط في الجعالة العلم بالعمل، بخلاف الإجارة، فيشترط فيها العلم به.
- (٢) لا يُشترط في الجعالة تعيين العامل ﴿وَلَمَّا جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ [يوسف: 72]، أي أحده يأتي به، بينما في الإجارة، يُشترط تعيين العامل.
- (٣) الجعالة تجوز على أعمال القرب، خلافاً للإجارة.
- (٤) الجعالة لا يستحق العامل فيها الجعل إلا بإتمام العمل، بخلاف الإجارة، فإنه إذا قام بشيءٍ من العلم، استحق الأجرة مقابل العمل المنجز.
- (٥) ومن الصور المعاصرة للإجارة، التي يحسن الإشارة إليها، ما يسمى بالإجارة المنتهية بالتمليك، أو في الأنظمة المستحدثة الآن، يسمونه عقد التأجير التمويلي، وذلك لأنه لا يلزم أن ينتهي عقد الإجارة دوماً بالتمليك، فقد ينتهي هذا العقد بالفسخ، وقد ينتهي بتجديد الاستئجار، ولا يلزم فيه التملك على كل حال، ولذلك سمي بذلك.
- القصد من هذا أن هذا العقد قد اختلف فيه الفقهاء المعاصرون كثيراً، وذلك لأنه اجتمع فيه عقد الإجارة، مع عقد التملك، سواءً هذا التملك كان بشرطٍ في العقد، فيكون عندئذٍ جزءاً من العقد، أو كان ذلك بعقدٍ آخر، ويكون ثمَّ التزامٍ من المؤجر بتمليك المستأجر، هذه السلعة إذا قام بسداد الأقساط على وفق المتفق عليه، وكان ذلك أو وسواءً كان ذلك التملك بهبة، من غير عوضٍ، أو كان بعوضٍ عند انتقال هذه الملكية.
- وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.



## الدرس التاسع عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابته أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### كتاب الغضب.

- والكلام اليوم في قضية من القضايا التي وضع الإسلام لها ضوابط دقيقة، وجألاًها كأحسن ما تكون التجلية وبتن حدودها، وشدد في شأنها لا سيما والإسلام هو دين العدل، ولذلك كانت أكبر القواعد في المعاملات المشروعية هي قاعدة العدل.
- وحيث كان العدل، كانت المعاملة المشروعة، وحيث كان الظلم كانت المعاملة الممنوعة، ولذلك يُعد الغضب من أظهر صور الظلم التي جاءت النصوص بالتحذير منها والتشديد في شأنها، ويمكننا أن نقول: إن الظلم هو أعظم قواعد المنع في المعاملات المالية، والغضب هو أظهر صور هذا الظلم في المعاملات، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام: «**من ظلم قيد شبرٍ من الأرض طُوِّقه من سبع أراضين**»، وهذا الظلم من صوره بل صورته الكبرى في مثل هذه الحالة المذكورة في هذا الحديث الغضب، الذي يكون بين الجار وجاره، في هذه الممتلكات ونحوها، وقد قال الله جلَّ وعلاً: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: 29]، وهذا الحقيقة تحريم للظلم بأنواعه، ومن أجلاها وأظهرها الغضب، ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: 29]، بطيب نفسٍ، فلا يغضب المسلم حق أخيه، لا يستولي عليه، لا يغشُّه في ذلك ولا أيضاً يُدلس هذا عليه.
- ولذلك يُقرر شرعاً وفقهاء الإجماع على تحريم الغضب بكافة صوره وألوانه، ويكفي فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم: «**إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرامٌ**»، ومن ذلك الغضب الذي يكون في الممتلكات فهو من استباحة الأموال التي يحرم استباحتها.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد..  
فاللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين ولجميع المسلمين  
قال ابن قدامة رحمه الله: باب الغضب.  
وهو استيلاء الإنسان على مال غيره بغير حقٍ.}

- هذا هو التعريف، استيلاء الإنسان على مال غيره بغير حقٍ.
- وهو في اللغة يُطلق على أخذ الشيء ظلماً، والاستيلاء هنا في الاصطلاح هو من هذا القبيل، هو أخذ الشيء على سبيل القهر والغلبة، سواءً كان ذلك لمالٍ قليلٍ أو كثيرٍ، كان ذلك من حرزٍ أولم يكن، وهذا فرقٌ بين الغضب والسرقه، إذ السرقه تكون فيما كان نصاباً من المال، ومن حرزٍ، بينما الغضب لا يكون على هذا

السبيل، كما أن السرقة تكون أخذًا على وجه الخفية بينما الغصب أخذ المال على وجه الظلم والقهر والاستيلاء، فلا يكون خفية بل هو من قبيل المجاهرة.

ولذلك يمكن أيضًا أن يُفرق بين الغصب والسرقة، بأن الغصب ليس له عقوبة محددة، فقد تعظم عقوبته وتشتد، ولذلك درجاتٌ بحسب الحال، ويُعزَّر الغاصب عندئذٍ مع ضمان ما غَصَب، أما السرقة فلها عقوبةٌ مقدرةٌ شرعًا، وفيها حدٌ بقطع يد السارق متى ثبتت القيود التي تكون معها السرقة موجبةً للحد.

قال المؤلف: استيلاء الإنسان على مال غيره بغير حقٍّ، وفيه إشارةٌ إلى أن الغصب إنما يُراد به هنا ما يكون في الأموال، وإلا فالغصب يشمل المال ويشمل غيره، ولكن الحديث هنا لما كان في كتاب البيوع والمعاملات، اختص بالغصب في المال، وهو من أظهر وأشهر وأكبر أنواع الغصب التي تترتب عليها مسائل كثيرة.

ولذلك قال رحمه الله: على مال غيره، والمال هو ما كان فيه منفعةٌ مباحةٌ مقصودةٌ، سواءً كان هذا المال عينًا أو كان منفعةً لها قيمةٌ فتكون عندئذٍ مالا.

ولذلك الغصب يصدق على الأعيان كما يصدق على المنافع أيضًا.

قال: ومن غصب شيئًا فعليه رده، هذا هو الحكم الأول من أحكام الغصب، بعد أن عرّف المؤلف الغصب، فقال: استيلاء الإنسان على مال غيره بغير حقٍّ، وغير حقٍّ هذا، ليخرج ما إذا كان الاستيلاء بحقٍّ، كما لو أن الحاكم مثلاً استولى يعني وضع يده قهراً على مال المفلس لبيعته فيسدّد الغرماء، لا يعد هذا غصبًا، لأنه استيلاءٌ على مال الغير لكن بحقٍّ، فمتى كان الاستيلاء بغير حقٍّ على مال الغير كان ذلك غصبًا.

ما الحكم إذا وقع الغصب عندئذٍ؟

الحكم لا شك أنه محرمٌ، يترتب عليه المأثم على هذا الغاصب، وذلك كما ذكرنا من الذنوب التي عظم

الشارع الوقوع فيها، والمؤلف هنا أشار إلى الناحية الوضعية، وهي التي يترتب عليها الضمان ونحوه، فقال: ومن غصب شيئًا فعليه رده، يعني يجب عليه أن يرد هذا المغصوب إلى صاحبه، وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم كما في حديث سمرة: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» يعني أن المرء يضمن ما أخذ من مال غيره حتى يرده.

هذا ولو كان الأخذ بحقٍّ، فكيف إذا كان بغير حقٍّ، إلا إذا كانت تلك اليد أمانةً، فإنه لا يضمن عندئذٍ ما لم يتعدَّ أو يفرط، أما الغاصب فيده ليس يد أمانةً، بل هي يد تعدٍّ لأنها وُضعت بغير حقٍّ، ولذلك يلزمه عندئذٍ أن يرد هذا المغصوب ويضمنه كذلك.

وإن كان هذا الحديث قد ضعفه بعض أهل العلم، وهو مما روى أبو داود، ولكن جاء في ذلك آثارٌ أخرى مثل حديث أيضًا عبد الله بن السائب عن أبيه عن جده أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «لا يأخذن أحدكم متاع أخيه لاعبًا ولا جادًا، ومن أخذ عصا أخيه فليردها»، وهذا أيضًا رواه أبو داود وحسنه الألباني.

ولو ضعف هذا الحديث وذاك كما ذكرنا، فيكفي هذا الإجماع عليه؛ لأنه ليس حقه، فعليه رده.

{قال: وأجرة مثله إن كان له أجرة، مدة مقامه في يده، وإن نقص فعليه أرش نقصه}

وأجرة مثله إن كان له أجرة، يعني أجرة هذا المغصوب إن كان مما يؤجر، مثل ما لو غصبه عقارًا، وهذا العقار قيمته كل سنةً مثلاً مبلغ عشرة آلاف ريال، وقد غصب هذا العقار سنةً كاملةً، قال: فعليه أجرة مثله



- مدة مقامه في يده، إن بقي سنةً عليه عشرةً، بقي سنتين عليه عشرين، وهكذا لأنه فوّت على المالك الذي غُصب منه ملكه منفعتَه، والمنفعة لها قيمةٌ، ولذلك كانت المنفعة مألًا عند جمهور أهل العلم، فإذا كانت المنفعة كذلك يعني مألًا قد تم تفويته على مالكه، فإنه والحالة هذه يُضمن على من كان سببًا في ذلك.
- قال: وإن نقص فعليه أرش نقصه، إذا نقص هذا المَغصوب في يد الغاصب فأخذ هذه السيارة مثلاً، وكانت السيارة يوم أن غصبها واستولى عليها قهراً وظلماً بغير حقٍّ، كانت بصفةٍ جيدةٍ، ثم لما أعادها نقصت صفتها، قلّت لعدم استعمالها بشكلٍ جيدٍ، فعندئذٍ عليه أرش النقص، وأرش النقص بتقويم هذه السيارة قبل غصبها، ثم عند ضمان ردها، وإلزام هذا الغاصب بالفرق بين قيمتها سالمةً وقيمتها ناقصةً معيبةً.
- فيقال هذه السيارة التي قيمتها مثلاً خمسون ألفاً، لما وضعت يدك عليها كانت عندئذٍ متعرضةً أو وقعت في نقصٍ قدره عشرة آلاف ريال، لأن قيمتها كنت خمسين ألفاً، ثم عند تسليم هذه السيارة كان فيها ما يُنقص من هذه القيمة عشرة آلافٍ، فعليك إذن الأرش لأنها أصبحت بأربعين، وقدره عشرة آلاف وهو فرق ما بين القيمتين، ولذلك قال: وإن نقص يعني المَغصوب فإنه يُضمن على غاصبه، ويُحسب الفرق بين قيمة المَغصوب قبل الغصب، وقيمته عند الرد.
- عندما يغصب شيئاً السيارة مثلاً وكان قيمته خمسون ألف ريالاً، لكن لما يرد ليست القيمة من الاستعمال، وإنما نقصت القيمة من الشركة مثلاً، نوعية السيارة الآن انخفضت قيمته، فهل يرد على القيمة السابقة؟  
النقص يضمنه الغاصب ولو لم يكن بسببه؛ لأنه وقع تحت يده، ويده يد تعدي فيضمن عندئذٍ بأي حال.

#### {قال: وإن جنى فأرش جنايته عليه، سواءً جنى على سيده أو أجني}

- يعني إذا كان المَغصوب عبداً مثلاً، وجنى، رقيقاً وجنى جنايةً تستوجب القصاص أو الأرش بأن أحدث عيباً في ملك الغير.
- فالأرش أرش الجناية في هذه الحالة على من؟ على الغاصب، لماذا؟ لأن الجناية في الحقيقة نقصٌ في هذا الرقيق، أو حتى البهيمة لو كانت بهيمةً غُصبت من صاحبها، فعندئذٍ يكون مضموناً على الغاصب سواءً كانت الجناية على المالك نفسه، أو كانت على غيره، فإذا جنى المَغصوب تعلق الأرش الذي تسبب به هذا المَغصوب بجنايته تعلق برقبته، وهو الآن في الحقيقة هو نقصٌ، وهذا النقص موجودٌ في يد الغاصب الذي استولى على هذا المَغصوب، فهو الذي يضمنه عندئذٍ؛ لأن هذا لو كانت الجناية عند المالك، كان هذا المملوك في حوزة المالك لا الغاصب لكان ضامناً، فكيف إذا كان ذلك في حوزة الغاصب سيكون الضمان من باب أولى.
- إن جنى على هذا المَغصوب أجنيٌ فليسده تضمين من شاء منهما، لسيد هذا المَغصوب تضمين الغاصب أو تضمين هذا الأجنبي الذي جنى على هذا المَغصوب، واضحة الصورة، يعني هذا يملك رقيقاً، وهذا الرقيق في الحقيقة جنى عليه أجنيٌ، فعندئذٍ للسيد المالك لهذا الرقيق أن يُضمن الأجنبي أو يُضمن الغاصب، لأن الجناية وقعت تحت يده.

{قال: وإن جنى فأرش جنايته عليه، سواءً جنى على سيده أو أجني، وإن جنى عليه أجنيٌ فليسده تضمين من شاء منهما، وإن زاد المَغصوب رده بزيادةٍ سواءً كانت متصلةً أو منفصلةً}

- وإن زاد المغصوب رده بزيادته، المغصوب نما سواءً كان هذا النماء متصلًا أو منفصلًا، متصلًا مثل لو كانت بهيمة المغصوب، وهذه البهيمة سمنت أو كبرت، هذا نماءً متصلٌ، منفصلٌ ولدت هذه البهيمة، قال هذا النماء في هذا المغصوب متصلًا كان أو منفصلًا ماذا؟ يُرد إلى المالك؛ لأنه ليس لعرق ظالمٍ حقٌّ، وهذا الرجل لما كان ظالمًا بغصبه لا يقول والله هذه ولدت عندي أنا أكلتها، وراعيها، وقمت عليها فتكون عندئذٍ تلك البهيمة المولودة يعني هذا النماء المنفصل لي، أو يكون هذا النماء المتصل مقدراً عندي فتدفع لي قيمته، نقول: أنت لما وضعت يدك ظلماً وقهراً كنت ضامناً على كل حال.
- وهذا قول جمهور أهل العلم، وهو الراجح.

- إن كان النقص كما أشار أخي قبل قليل بسببٍ ليس من الغاصب، مثل ماذا؟ مثل نزول الأسعار على سبيل المثال، هل يضمن الغاصب أم لا؟
- مذهب الحنابلة أنه في مثل هذه الحالة، إن كان النقص كما أن النماء هو مضمونٌ مردودٌ على مالكه، قال فالتقص كذلك مضمونٌ ما لم يكن هذا النقص بسببٍ ليس منه كما لو نزلت الأسعار، وقيل بالضمان. وذلك لأنه ظالمٌ، وقد وقع هذا النقص والسلعة تحت يده، أو والمغصوب تحت يده، وهذا اختيار شيخ الإسلام رحمه الله تعالى، وهو وجيهٌ كما ذكرنا؛ لأنه ربما لو لم يُغصب أو تغصب هذه السلعة ربما باعها على سبيل المثال، أما وقد غُصبت ثم نزل سعرها فيترتب على ذلك تضمينه عندئذٍ.

**{قال: وإن زاد ونقص رده بزيادته وضمن نقصه، سواءً زاد بفعله أو بفعل غيره، فلو نجر الخشب بابًا، أو عمل الحديد إبرًا، ردهما بزيادتهما، وضمن نقصهما إن نقصا}**

- نعم.. وإن زاد ونقص رده بزيادته وضمن نقصه، يعني لو أن المغصوب هذا صار فيه زيادةٌ بعد غصبه وكذلك تلف شيءٍ منه، قال: يضمن النقص وهو التلف الحاصل، كما أنه يرد الزيادة الناشئة في هذا المغصوب، فلو أن البهيمة مثلاً على سبيل المثال أنتجت فصار لها ولدٌ، ولدت فيرد هذا الولد، فإذا تعيبت هذه البهيمة بأن أصابها شيءٌ وهي تحت يد هذا الغاصب، فإنه عندئذٍ يضمن هذا النقص أيضاً، وهذا التلف؛ لأنه كما تقدم قد فوّت على مالك هذه الدابة، أو هذه السلعة المنفعة، فعندئذٍ يضمن الزيادة أو يضمن النقص ويرد الزيادة.
- سواءً زاد بفعله أو بغير فعله، يعني سواءً كانت الزيادة بفعل الغاصب أو بغير فعله فهي لمالكها الأصلي، فما يأتيها غاصبٌ ويقول: الزيادة هذه بسبب فعلي أنا، كما لو أنه كان يُطعم هذه الدابة طعاماً كثيراً فسمنت، فيُقال حتى وإن كان ذلك بفعلك، لما تقدم من الحديث الذي رواه أحمد وأبو داود وعلي العمل في هذا الباب، وقد صححه الألباني «ليس لعرقٍ ظالمٍ حقٌّ»، وهذا ظالمٌ فلا يستحق ما نشأ عن ظلمه هذا.

**{قال: فلو نجر الخشب بابًا، أو عمل الحديد إبرًا، ردهما بزيادتهما وضمن نقصهما إن نقصا}**

- نجر الخشب بابًا، حولها إلى بابٍ، بابٍ من خشب، والحديد جعلها إبرًا، فهذه يردّها بزيادتها، لأن الخشب لما تحول إلى بابٍ كان ربما فيه زيادةٌ في هذه الصنعة التي تحول إليها الخشب الخام، ويستحق عندئذٍ المالك هذا الخشب بزيادته، وهكذا لو كان ثم نقصٌ بهذا التحول، مثل شخصٍ عنده كميةٌ كبيرةٌ من الخشب أو الحديد، فلما حولها، ذهب كثيرٌ منها، فيضمن إذن هذا النقص كذلك، وهذا من العدل.

{قال: ولو غصب قطعاً فغزله، أو غزلاً ففسجه، أو ثوباً فقصره، أو فصله وخاطه، أو حباً فصار زرعاً، أو نوى فصار شجراً، أو بيضاً فصار فرخاً، فكذاك}.

- أي: كذلك يلزم الغاصب أن يضمن ما يكون من نقصٍ، ويرد ما يكون من زيادةٍ، القاعدة واحدة واضحة، في كل ما تم تحويله من قبل الغاصب إلى هيئةٍ أخرى، ما كان فيه من زيادةٍ يُرد، وما كان فيه من نقصٍ يُضمن.

{قال: وإن غصب عبداً فزاد في بدنه أو بتعليمه، ثم ذهبت الزيادة، رده بقيمة الزيادة}.

- هذا الذي قررناه قبل قليل، في ما يكون من تحويلٍ وصنعةٍ في المغصوب هو المذهب، وذلك لأنه -كما ذكرنا- من التعدي، وليس لعرقٍ ظالمٍ حقٍّ، ولأنه نوع تبرعٍ أيضاً، من هذا الغاصب بهذا الصنيع، فيكون قد أسقط حقه بمثل ذلك.
- وفي روايةٍ عن الإمام أحمد، اختارها شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- إن الغاصب في هذه الحالة يكون شريكاً للمالك، في هذه الزيادة؛ لأنها بسببه، فهو قد حوّل تلك الأخشاب إلى أبوابٍ، وزادت قيمتها، وثمّ صنعةٌ عمل هو فيها، فلو بيعت تلك الأبواب التي كانت قبل ذلك أخشاباً لا تتجاوز مثلاً خمسة آلاف ريال، لكن بعد أن حوّلت إلى أبوابٍ، صارت عشرة آلاف قيمتها، فقالوا: يكون شريكاً لها في الخمسة الزائدة هذه، فيكون له نصفها، ولهذا الغاصب نصفها، وهذا الرأي لشيخ الإسلام -كما ذكرنا- تحقيقاً للعدل، مع ضمانه النقص إن وُجد، ورده العين التي غصب، وإثباته في الزيادة ما يكون للمالك على سبيل التساوي، أو المشاركة مع الغاصب، خلافاً لجمهور أهل العلم.
- قال: وإن غصب عبداً فزاد في بدنه، أو بتعليمه، ثم ذهبت الزيادة، رده بقيمة الزيادة. إذا غصب العبد فزاد هذا المملوك، الرقيق، زاد في بدنه، أو في تعليمه، زاد وزنه، أو تعلم وتقدم في التعليم، وذلك أثناء غصبه، ثم ذهبت الزيادة أثناء غصبه أصلاً، كان نحيلاً، ثم سمن، ثم عاد مرةً أخرى إلى ما كان، قال: يضمن الزيادة، لماذا؟ لأنه في الحقيقة فوّت على المغصوب منه الانتفاع من مثل هذه الزيادة.
- بهيمةٌ سمنت عنده، ثم عادت مرةً أخرى نحيلاً كما كانت، فيضمن هذه الزيادة، التي فوّتها على مالكها. فتلاحظ أن الفقهاء يتعاملون مع العين المغصوبة بدقةٍ، ويعتبرون أن كل ما كان فيها من زيادةٍ، ولو ذهبت هذه الزيادة عند الغاصب، مضمونةٌ على هذا الغاصب، وهذا نوعٌ من التعزير أيضاً له، حتى يعلم أن هذا الغصب والاستيلاء، تترتب عليه ما يترتب من مائمٍ ومغرمٍ وضمانٍ.

{قال: وإن تلف المغصوب، أو تعذر رده فعليه مثله إن كان مكياً أو موزوناً، وقيّمته إن لم يكن كذلك}.

- إذا تلف المغصوب عند الغاصب، بهيمةٌ وماتت، سيارةٌ وتلفت وهي تحت يده، مزرعةٌ غصبها، ثم هذه المزرعة أيضاً هلك زرعها، وفسدت أرضها، قال: إذا تلف المغصوب، أو تعذر رده، فعليه مثله، إن كان مكياً أو موزوناً، يعني إن كان مثلياً، والمثلي عندهم -عند الحنابلة- في المذهب، هو ما يكون من مكيلٍ أو موزونٍ، لا صناعةٍ فيه مباحةٌ يصح السّلم فيه، فإن كانت الصناعة فيه محرّمةً، كحليّ الرجال مثلاً لم يجز ضمانه بأكثر من وزنه؛ لأن الصناعة لا قيمة لها شرعاً.

- إذن المثلي: كل مكيل، أو موزونٍ يصح السَّلَم فيه، يعني ينضبط بالوصف، لا صناعة فيه مباحةً، وذلك لأنه لو وجدت فيه صناعةً مباحةً، سيكون عندئذٍ تكون هذه الصناعة لها قيمةً، فما يكون في مثل هذه الحالة؟ مثلياً، فالصناعة تؤثر في القيمة.
  - وقد ذهب شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- إلى توسيع مفهوم المثلي، فقال: إن المثلي ما له مثل، سواء كان مكياً وموزوناً أو لم يكن، والقيمي ما مثله له، واستدل على هذا بالحديث، حديث كسر الصحفة، لما قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «إِنَاءٌ بِإِنَاءٍ، وَطَعَامٌ بِطَعَامٍ».
  - من المعلوم أن الإناء ليس من المكيلات عندهم، ولا من الموزونات، بل الأواني بشكلٍ عامٍ عندهم قيماتٌ ليست مثليةً، ومع ذلك النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «إِنَاءٌ بِإِنَاءٍ» جعله مثلياً إذ العبرة في المثلي ما كان له مثل.
  - وهذا هو الأقرب، والقاعدة الشرعية هنا: أن الضمان في المثلي بمثله، وفي القيمي بقيمته، يعني من كسر آنيةً مثلاً يمكن إيجاد مثلها، ما يقول خذ قيمتها، لا، تأتي بمثلها، هذه القاعدة الشرعية في هذا الباب. ولذلك قال: فعليه مثله إن كان مكياً أو موزوناً، مكيلٌ، مثل التمر مثلاً، فلما أُلِفَ هذا التمر، أو تلف هذا التمر وهو تحت يد هذا الغاصب فعليه مثله، يأتي بتمرٍ مثله، بنفس نوعه ووزنه أو وكيله، كيلو كيلو، كيلوين كيلوين، وهكذا.
  - قال: وقيمته إن لم يكن كذلك، يعني إذا لم يكن مثلياً، فإن عليه عندئذٍ أن يقدر قيمته، قيمته ألف فعليك أن تدفع الألف أو أكثر أو أقل.
  - والقاعدة أيضاً في هذا الباب: إن كل من أُلِفَ مَالاً محترماً لغيره، بغير إذن صاحبه فعليه ضمانه مطلقاً، في المثلي بمثله، وفي القيمي بقيمته.
- وهذه القاعدة تفيدك في هذا الباب وفي غيره، وتأخذ منها أن القصد غير معتبر، يعني لو أن شخصاً أُلِفَ مال غيره، هذا المال محترمٌ، حتى يخرج عندنا المال المحرَّم، فقال إني والله ما قصدتُ، مثل صدم سيارةً غيره وهو لا يقصد، لكنه أخطأ وصدمها تعدى بهذا الفعل، فما يُنظر هنا كما هو الحكم التكليفي إلى قصده، وإنما نقول عليك الضمان مطلقاً قصدت أو لم تقصد.
- وأيضاً لو كان هذا المتلف غير مكلفٍ، صغيرٌ، صبيٌّ أو حتى مجنونٌ أو غير ذلك، فيضمن من ماله، وعلى وليه أن يدفع ذلك عنه، وهذا بلا خلافٍ بين أهل العلم، كما قال الموفق في هذه المسألة، لا نعلم فيه خلافاً.
- {قال: ثم إن قدر على رده، رده وأخذ القيمة، وإن خلط المغصوب بما لا يتميز منه من جنسه، فعليه مثله منه}.**

- إن قدر على رده، يعني رد هذا المغصوب، عندئذٍ يردّه، لأن القيمة إنما وجبت لتعذر الرد، رد العين، فإذا تمكن منها، زال عندئذٍ تضمينه بتلك القيمة.
- قال: وإن خلط المغصوب بما لا يتميز منه من جنسه، فعليه مثله منه، يعني لو خلط المغصوب بما لا يتميز به من جنسه، مثل زيتٍ بزيتٍ، غصب زيتاً فخلطه بزيتٍ، أو قمحٍ بقمحٍ، فعلى الغاصب مثل هذا المغصوب، لأنه مثليٌ، إذا كان مما يوزن، كالزيت مثلاً، أو القمح مما يكال، فيجب عندئذٍ عليه مثله.



- قال: وإن خلطه بغير جنسه، فعليه مثله من حيث شاء.
- يعني دقيق مثلاً من الحنطة -كما يمثّل الفقهاء- بدقيقٍ من الشعير، أو قالوا: زيت ذرةٍ بزيت زيتونٍ، تلاحظون أنه خلطه هنا بغير جنسه، **فما الحكم؟**
- قالوا: يدفع المثل من حيث شاء، أي إن شاء المالك أن يأخذ من المخلوط، أو يطالب بالمثلي، لأنه بالخلط صار مستهلكاً، قد تعذر الوصول إلى عين ماله، فيطالب بمثله عندئذٍ، أو يأخذ من هذا المغصوب إن رضي بهذا.
- ◀ **{قال: وإن غصب أرضاً فغرسها، أخذ بقلع غرسه، وردّها وأرّش نقصها وأجرتها}.**

- إذا غصب أرضاً ثم غرسها، وضع فيها غراساً، أشجاراً، نخيلاً، أشجار زيتونٍ، فواكه إلى آخره، **ما الحكم؟**
- قال: أخذ بقلع غرسه، وردّها وأرّش نقصها وأجرتها، أربعة أمورٍ تجب على الغاصب هنا في هذه العبارة: يُقلع ما غرسه، ويهدم ما بناه مثلاً على هذه الأرض، إن كان قد فعل، الأرض تُرد إلى المالك، وردّها: يعني رد هذه الأرض المغصوبة، أيضاً إن تسبب الغصب والبناء في نقص هذه الأرض يضمن، ولذلك قال: وأرّش نقصها، يعني ومما يلزمه أن يفعل ذلك؛ لأنه تسبب في نقصان قيمة الأرض، فلزمه أن يعوّض المالك عن هذه الخسارة، ويُعرف طبعاً الأرض بتقدير قيمة الأرض مغروسةٍ وغير مغروسةٍ، فسيكون ثمّ فرقٌ بينهما، فيضمنها، وهكذا أيضاً تقدير قيمتها قبل أن يُبنى عليها، وبعد أن تُهدم، الفرق هذا هو الأرض.
- الأمر الرابع الذي ذكره المؤلف هنا: دفع أجره مثلها، أو قال: وأجرتها، يعني دفع الأجرة لهذه الأرض في مدة بقائها، وهي تحت يد هذا الغاصب، ذلك لأنه فوّت على المالك منفعةً لها قيمةً، وهي الأجرة، فلزمه عندئذٍ أن يضمن.
- والدليل في هذا: ما ثبت عن عروة بن الزبير -رضي الله عنه- قال: قال رجلٌ من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم: إن رجلين اختصما إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في أرضٍ غرس أحدهما فيها نخلاً، وزرعاً، أو غرس فيها نخلاً، والأرض للآخر، فقضى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بالأرض لصاحبها، وأمر صاحب النخل أن يُخرج نخله منها، وقال: **«ليس لعريقٍ ظالمٍ حقٌّ»**، وقد تقدّم الاستدلال بهذا الحديث في أكثر من موضعٍ، وذلك لأنه أصلٌ في الضمان والرد في باب الغصب.
- قال: وإن زرعها وأخذ الغاصب الزرع، ردها وأجرتها، وذلك بلا خلافٍ، إن زرع هذه الأرض، **فإنه عندئذٍ يجب عليه أن يرد الأرض لصاحبها، كما يجب عليه أن يعطي مالها أجرتها وهي أجرة المثل.**
- **ولا يجوز عندهم أن يطالب الغاصب بالحصاد؛ لأنه نماءٌ له،** لما تقدم من الحديث، حتى ولو كان فعلاً أنماه هو، والفرق بين الزرع والغرس: أن الغرس لما كان يطول أمره، ولا يُعلم متى ينقلع من هذه الأرض، فانتظاره يؤدي إلى ترك الأصل، وضرره أكبر، فلذلك كان مأموراً عندئذٍ بقلعه.

◀ **{قال: وإن أدرك الزرع قبل حصاده، خُيّر بين ذلك، وبين أخذ الزرع بقيمته}.**

- إن أدرك صاحب الأرض أرضه والزرع قائماً، وقدر على استرجاعها من الغاصب، فيكون عندئذٍ بين أحد أمرين، كما قال المؤلف هنا:

- ❖ **الأول:** أن يترك الزرع حتى يحصده الغاصب، على أن يدفع له الغاصب أجره زراعة الأرض، وأرش النقص؛ لأنه لما استزرع في أرض هذا الغاصب، كأنه استأجرها، نعامل هذا الغاصب بمن استأجر الآن هذه الأرض، ونزيد عليه بأن يدفع أجره النقص؛ لأنه وضع اليد بغير حقٍ عليها.
- ❖ **الثاني:** أن يُدفع إليه بنفقته، ويكون له الزرع، وذلك لحديث رافع بن خديج مرفوعاً: «من زرع أرضاً بغير إذن أهلها، فله نفقته»، الحديث أخرجه أحمد، وصححه الألباني، وإن كان ضعفه الإمام البخاري وغيره، وعلى ذلك لا يُجبر الغاصب على قلع الزرع، بل يُخَيَّر المالك بين الأمرين السابقين، ولا يملك إجبار الغاصب على القلع، وذلك لأنه أمكن رد المغصوب إلى مالكة، من غير إتلاف مال الغاصب، وهذا هو مذهب الحنابلة، وذهب الجمهور من الفقهاء المالكية والشافعية والحنفية، وبعض الحنابلة: إلى أن المالك يملك إجبار الغاصب على القلع، لحديث: «ليس لعرقٍ ظالمٍ حقٌّ».

❖ **{قال: وإن غصب جاريةً فوطأها وأولدها، لزمه الحد، وردّها ورد ولدها، ومهر مثلها}.**

- وأرش نقصها، وأجرة مثلها، أو لم يذكر هذا؟ {بلى}.
- هذه إذن أمورٌ ستّة على من غصب جاريةً فوطأها وأولدها،
- ❖ **الأول:** الحد إن كان عالماً بالتحريم، فهي ليست زوجةً له ولا هي ملك يمينٍ له،
- ❖ **الثاني:** يردّها إلى مالكة،
- ❖ **الثالث:** يرد ولدها إن أولدها؛ لأنه من نساءها، ولا يلحق نسبه عندهم بالوطء؛ لأنه من زنا،
- ❖ **الرابع:** مهر المثل، عليه مهر مثلها،
- ❖ **الخامس:** أرش نقصها؛ لأنه تسبب في هذا النقص،
- ❖ **السادس:** أجره مثلها؛ لأنها مملوكةٌ، قد حبسها عن مالكة، وحال بينه وبين الاستفادة من ملكه، طول مكثها عنده.

❖ **{قال: وإن باعها فوطأها المشتري، وهو لا يعلم}.**

- يعني لا يعلم أنها مغصوبةٌ.

❖ **{فعليه مهرها}.**

- المهر لأنه وطئ جاريةً غيره بغير نكاح.

❖ **{وقيمة ولدها إن أولدها}.**

- لأنه فوّت رقه على سيده، فوجب عليه قيمته.

❖ **{وأجرة مثلها}.**

- وأجرة مثلها لما تقدم أيضاً، لأنها منفعةٌ، لها قيمةٌ وأجرةٌ.

❖ **{قال: ويرجع بذلك كله على الغاصب}.**

- أي المشتري يرجع على الغاصب بذلك، إذا كان عالمًا، يرجع بذلك كله على الغاصب، أي المشتري غير العالم؛ لأنه غره، فلزمه أن يغرم له كل ما دفعه لسيد الأمة، هذا المشتري، اشترى هذه الأمة، التي غصبها هذا البائع، فترتب عليه تضمينه، وهو في الحقيقة لا يعلم، فإذا كان هذا المشتري غير عالمٍ بأن هذه مثلًا الجارية ليست مملوكةً لهذا البائع، وإنما مغصوبةٌ، فإنه عندئذٍ يرجع بالتضمين على البائع، الذي هو الغاصب؛ لأنه غره، بأن باعه ما ظن معه أنه ملكٌ له، وليس كذلك، بل هو ملك غيره، والقاعدة هنا الشرعية الثابتة: أن الغارَّ دائمًا ضامنٌ، فهنا لما كان هذا الغاصب البائع لهذه السلعة غارًّا لهذا المشتري الذي لا يعلم أنها مغصوبةٌ، كان ضامنًا، فيرجع عليه بكل ما دفعه لسيد هذه الأمة.

وصلّى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### باب الشفعة.

- فلماذا ذكر المصنف الشفعة بعد الغصب؟ لما كان الغصب فيه بيانٌ لما يقع من الضرر على المغصوب ماله، كانت الشفعة بياناً لدفع الضرر أيضاً عن الشريك في حال بيع شريكه لجزئه المشاع في الشركة بينهما، ثم إن الشفعة تكون على وجه انتزاع الحق، من هذا المشتري الذي أخذ النصيب المشاع من الشريك، فيقوم الشريك الآخر بانتزاع هذا الحق.
- وكأن البعض قد يتوهم أن هذا من الغصب، فأراد الفقهاء أن يُبينوا هذه الحقيقة الشرعية، وأن يقولوا للناس بأن هذا ليس من الغصب في شيء، وإنما هو استحقاقٌ أو انتزاعٌ لحقٍ أثبتته الشرع لهذا الشريك، دفعاً للضرر الذي يقع، قد يقع عليه في شريكٍ آخر أجنبٍ عنه، فأنت إنما دخلت في هذه الشركة بناءً على أن فلاناً شريكك، فإذا باع هذا الرجل -الشريك- ملكه لآخر، فربما كان ذلك سبباً للخصام والنزاع بينكما، ووقع البغضاء بين المسلمين والشحناء.
- فجاء الشرع بهذا الحل، وهي الشفعة، التي هي في حقيقة الأمر لغة مأخوذة من الشفع، وهو ضد الوتر، وسميت بذلك؛ لأن الشريك يضم نصيب شريكه إليه، وأما اصطلاحاً: فكما عرفها المؤلف: استحقاق الإنسان انتزاع حصة شريكه من يد مشتريها، فالإنسان ينتزع هذه الحصة من يد مشتريها من شريكه، لأنه أولى بها، وفي ذلك دفع للضرر الذي قد يقع عليه.
- فالأحكام في المعاملات معللة، وليست تعبدية، وما من حكم إلا وله معنى وعلّة، قد تخفى على البعض، لكنها لا تخفى على ذي فقهٍ ونظرٍ، وهذا الحق -وهو الشفعة- ثابتٌ بالكتاب والإجماع، والأصل فيه حديث جابر: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قضى بالشفعة، في كل ما لم يُقسم، فإذا وقعت الحدود، وصُرِّفت الطرق، فلا شفعة، وقد نقل الإجماع أيضاً ابن المنذر، وابن قدامة وغيرهم، وذلك في كل عقارٍ لم يُقسم.
- وتنهبوا يا جماعة، الإجماع ليس على إطلاقه، في كل عقارٍ لم يُقسم، فإذا كان منقولاً فثم خلافٌ سيأتي، وإذا كان مقسوماً فثم خلافٌ وسيأتي، فأما حكمتهما -فكما ذكرنا- هي رفع الضرر عن الشريك، بإدخال شريكٍ آخر عليه، وهذا لاشك من مقاصد الشريعة «لا ضرر ولا ضرار» كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم-، ولذلك كانت قاعدة: الضرر يُزال، أو لا ضرر ولا ضرار، من القواعد الشرعية الفقهية الكبرى، التي عُدَّت خمساً، هي منها، ولذلك يُقال بأن هذا الباب يحتاج إلى دراسةٍ، وتجليّة لما فيه من أحكامٍ، أولها التعريف.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد، فاللهم اغفر لنا، ولشيخنا، وللحاضرين، وجميع المسلمين، قال ابن قدامة -رحمه الله: باب الشفعة، وهي استحقاق الإنسان انتزاع حصة شريكه من يد مشتريه}.



- عرّفها -رحمه الله- بادئ الباب، فقال: استحقاق الإنسان انتزاع حصة شريكه من يد مشتريها، هذا تعريفها اصطلاحاً، قوله: استحقاق، يعني ثبوت الحق للإنسان، بأن ينتزع حصة شريكه، والحقيقة أن الشفعة ليست استحقاقاً، بل هي انتزاع؛ لأن الإنسان قد يستحق الانتزاع ولا ينتزع، فما يكون قد شفع عندئذٍ، ما أجرى الشفعة، ما وقعت منه، ولذلك الأدق أن يُقال في الشفعة: أنها انتزاع الإنسان -أو الشريك- حصة شريكه، ويمكن أن يُقال: انتزاع بحق؛ لأن المؤلف -رحمه الله تعالى- أراد أن يبين هذا الانتزاع بحقٍ، فقدم الاستحقاق، ومن المعلوم أن الاستحقاق مرتبة أو مرحلة سابقة للانتزاع، ولا تترتب أو يترتب عليها وصف الشفعة.
- الشفعة الحقيقة أنها انتزاع للإنسان حصة شريكه من يد مشتريها بحقٍ ، وقوله هنا: الإنسان، يُراد به الشريك، ولو قال: الشريك، لربما كان أوضح، وهو يشمل عندئذٍ الشريك الواحد والمتعدد، ويبين أيضاً أن الشريك هو الذي تثبت له الشفعة، كما هو مذهب الجمهور، فأما الإنسان قد يصدق عليه الشريك وغيره، وإن كان بين هذا في لحاق الكلام، فقال: حصة شريكه من يد مشتريها.
- وقوله: انتزاع، يفيد القوة، والغلبة، ويشير إلى أن الشفعة لا تكون عن رضى من ذاك المشتري، المشتري ما يرضى أن تأخذ هذه الحصة منه، بل ولا الشريك، ما يرضى هذا أن يأتي الشافع ويأخذ هذه الحصة ويستولي عليها، لكنه ليس حقاً لهما، يعني لا لهذا الشريك، ولا لهذا المشتري، الحق في مثل هذه الحالة في ما لم يُقسم من عقار ونحوه، هو لهذا الشافع الذي أثبت الشرع له حق الشفعة، فله عندئذٍ أن ينتزع رضوا أو لم يرضوا، قال: من يد مشتريها، أي لابد أن تكون هذه الحصة -حصة الشريك- قد انتقلت إلى يد الشريك، أو من يد الشريك إلى غيره، بالبيع أو ما كان في معناه، يعني مما ينتقل بعوضٍ، بخلاف ما إذا انتقلت بغير عوضٍ، كما لو كانت هبةً.
- من يأتي بمثال على الشفعة؟

#### ← {رجلان شركاء في أرض، مُلْكًا مشاعاً}.

- مشاعٌ يعني ليس لأحدٍ منهما قسمٌ معينٌ، وإنما كل واحدٍ يملك النصف منها.

#### ← {وباع أحدهما حصته}.

- باعت أنت مثلاً شريكٌ وأحد الإخوة، وبعتَ حصتك علي.

#### ← {كان للآخر انتزاع ما بيدك}.

- فللشريك الآخر أن ينتزع، مثلاً الأخ ميكائيل له أن ينتزع هذه الحصة مني، مع أنها انتقلت إليّ، وأعطيتك إياها الثمن، وربما أفرغت الأرض باسمي، مع ذلك له أن ينتزعها مني، يذهب إلى القاضي، ويقول: أنا شريكٌ، ويثبت ما يفيد ذلك، فله عندئذٍ أن ينتزع هذه الحصة من من انتقلت إليه، طبعاً بالمبلغ نفسه، ما يقول: أنا سأخذها بأقل، بالثمن الذي تم التعاقد عليه نفسه.

#### ← شروط الشفعة.

#### ← {قال: ولا تجب، إلا بشروطٍ سبعة: أحدها: البيع}.

- لا تجب، يعني: لا تثبت، الوجوب هنا بمعنى الثبوت، وإلا فلا يلزم الشافع الذي هو الشريك الآخر أن ينتزع هذه الحصّة، قد يُسقط حقه، فقد يقبل بهذا، قد يرضى بهذا الشريك الجديد، لا إشكال عنده.
- إذن لا تثبت إلا بشروطٍ سبعة: أحدها البيع، يعني لابد أن تكون هذه الحصّة حصّة الشريك الآخر قد انتقلت إلى هذا المشتري الأجنبي عنهما ببيع، يعني بمعاوضةٍ، ولذلك قال لها: فلا تجب في موهوبٍ، لو وهب شريكك حصته لشخصٍ ثالثٍ، ما تقول: أنا سأنتزعها وأخذها عندئذٍ، سواءً كان ذلك بتمنٍ، أو كان بلا تمنٍ، تقول: أنا أولى بهذه الحصّة الموهوبة، فإذا كان ذلك لا يُشرع في حقه، ولا يصح منك بتمنٍ، فمن باب أولى أن يكون أيضاً بلا تمنٍ، لا تستحقها مطلقاً في مثل تلك الحالة؛ لأنها انتقلت بغير عوضٍ.
- ولا موقوف، لو أو الشريك، شريكك هذا أوقف نصيبه، فعندئذٍ لا يمكنك انتزاع هذه الحصّة؛ لأن الوقف إذا حُبِسَ أبَدًا، لا يمكن نقله ولا انتزاعه، ولأنه أيضاً كما هو الحال في الهبة، انتقل بلا عوضٍ، فكان ذلك مانعاً من انتقالٍ أو انتزاعٍ هذه الحصّة.
- قال: ولا عوض خُلِع، لو أن المرأة كانت شريكة مع غيرها في عقارٍ، وأرادت أن تخالغ زوجها، فأعطته نصيبها من هذا العقار، مقابل أن يطلقها، أو أن يفسخ نكاحها خُلْعاً فلا شُفْعَة فيه، في مثل هذه الحالة، قالوا: لأنه أيضاً انتقال بغير عوضٍ.
- وكذلك قال: ولا صدقٍ، فلا تجب في موهوبٍ، ولا موقوفٍ، ولا عوض خُلِع، ولا صدقٍ، لأنه أيضاً الصداق في مثل هذه الحالة ليس على سبيل المعاوضة المالية، وإن كان ثمَّ بُضْعٌ يقابله، لكن هذه المعاوضة لا تجري مجرى المعاوضات المالية، التي تكون في البيع ونحوه، ولذلك المذهب يقرر في كل ما سبق أن لا شُفْعَة، خلافاً لجمهور أهل العلم، الذين يقررون أن الشفعة تثبت في هذا كله؛ لأنها شُرِعت لإزالة الضرر، وهو موجودٌ في ما كان موهوباً، أو كان عوض خُلِع، أو كان صداقٍ، هذه التي عاوضت زوجها لأجل أن يُخالعها، فأدخلته على هذا الشريك، أو تلك الشريك لها، قد تلحق بها مضرةٌ، والشفعة تزيل المضرة، وحكمتها: دفعها.
- ولذلك جاء في الحديث: «الشفعة في كل شيءٍ»، فقد رواه الترمذي، وإن كان الحديث فيه ضعفٌ، كما أشار الألباني -رحمهم الله أجمعين-.
- وقد قَعَدُوا في ذلك قاعدةً، وهي: أن كل ما انتقل قهرياً بغير عوضٍ فلا شُفْعَة فيه، كالإرث، فالإرث لا شُفْعَة فيه بالاتفاق، أما إن كان اختياراً كهبةٍ، وصدقةٍ، وخلعٍ، فمن باب أولى بيع، فهو محل اتفاقٍ، فهذه فيها الشفعة، عند الشافعية والمالكية، وهي روايةٌ عند الحنابلة أيضاً، خلافاً لما قرره المؤلف في المتن هنا.

#### ◀ {الثاني: أن يكون عقاراً وما يتصل به من الغرس والبناء}.

- هذا هو الشرط الثاني من شروط الشفعة، أن يكون في عقارٍ، يعني المشروع فيه عقاراً، والعقار هنا يراد بها الأرض، وعليه لا تكون الشفعة في المنقولات، كالسيارات على سبيل المثال، والسلع البضائع ونحوها، وذلك لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- قضى بالشفعة في كل ما لم يُقسم، والقسمة إنما تكون في العقارات، ولذلك قال في إحقاق الحديث: «فإذا وقعت الحدود، وصُرِّفت الطرق فلا شُفْعَة»، أيضاً كما جاء في الحديث الآخر: «في كل شرك ربعةٍ أو حائطٍ»، وهذا فيه الإشارة إلى أن الشفعة إنما تكون في العقارات، لا المنقولات.

- وأيضًا قالوا: أن الشفعة سُرعَت لدفع الضرر، والضرر إنما يتحقق في العقار، أما المنقول فلا ضرر فيه يُذكر، حيث العقار يتأبد بتأبده الضرر، خلاف المنقول، فهو عارضٌ، وضرره يزول، وهذا مذهب جمهور الفقهاء من الحنابلة والشافعية والمالكية. وفي روايةٍ أخرى، اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية رواية عند أحمد، اختارها ابن تيمية -رحمهم الله جميعًا- ثبوتها في المنقولات أيضًا؛ لعموم الحديث، حديث جابر، النبي -صلى الله عليه وسلم- قضى في كل ما لم يُقسم، وهذا يتناول العقار والمنقول؛ لأن "ما" من صيغ العموم، فبضاعةٍ ما قسمتها، اشترت أنت وشخصٌ هذه البضاعة لك النصف، وله النصف، من غير تعيينٍ، فأنتم في حقيقة الأمر في هذه البضاعة شركاء، لم تقسموها بعد، هذا يصدق عليه أنه مما قُضي فيه بالشفعة، ثم الضرر في الشركة في شيءٍ لم يُقسم من المنقولات، ربما كان أبلغ من العقارات، فإن لم يكن أبلغ، فلا فرق ظاهرًا بينهما يمنع من ثبوت الشفعة، هذا وجه من قرر ذلك، يعني جريان الشفعة في المنقولات، وهو وجيهٌ.

{الثالث: أن يكون شقصًا مشاعًا، فأما المقسوم المحدود فلا شفعة فيه، لقول جابر: "قضى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بالشفعة، في كل ما لم يُقسم، فإذا وقعت الحدود، وصُرِّفت الطرق، فلا شفعة".}

- الشرط الثالث: أن يكون شقصًا، **ما معنى شقصًا؟** يعني جزءًا، مشاعًا يعني غير معينٍ، إذا كان شقصًا مشاعًا، فإنه عندئذٍ تثبت فيه الشفعة، فأما غير المشاع كما لو كان جزءًا معينًا فلا تجري فيه الشفعة، والمقسوم المحدود هذا لا شفعة فيه أيضًا عندهم.
- إذن الشركة متى كانت معينةً بمعنى نصيب كل شخصٍ معينًا، فعندئذٍ لا تجري الشفعة، إذا قُسمت فلا شفعة، وهذا الذي قرره المؤلف، هو قول جمهور الفقهاء، إذا قُسمت الحدود، وصُرِّفت الطرق، فلا شفعة، واستدلوا بحديث جابر الذي تقدم، والذي ذكره المؤلف، "قضى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بالشفعة، في كل ما لم يُقسم، فإذا وقعت الحدود، وصُرِّفت الطرق، فلا شفعة" لماذا؟ قالوا: لأن ثبوتها إنما هو لدفع الضرر، فإذا قُسمت فلا ضرر عندئذٍ، فكلُّ قد استقل بنصيبه، وفي الحقيقة لم يصيروا عندئذٍ شركاء، وإنما أصبحوا جيرانًا، كل واحدٍ استقل بنصيبه عند القسمة.
- أما الحنفية فقد ذهبوا إلى ثبوت الشفعة في ما قُسم وما لم يُقسم، عجبًا! كيف هذا؟ قالوا: بأن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال، كما في حديث أبي رافعٍ مرفوعًا: «**الجار أحق بسقبة -أو- أو صقبة**» بالصاد والسين، والصقب: هو الجوار والملاصقة، يعني الجار أحق بسبب جواره وملاصقته، وهذا -كما يقول الحنفية- دالٌّ على أن الشفعة تثبت في الجوار كما تثبت في الشركة.
- وأما الحديث "الشفعة في كل ما لم يُقسم" فهي قد أثبتت الشفعة في ما لم يُقسم، ولم تنفهِ عن ما قُسم. قلنا: فماذا تصنعون بقوله: «**فإذا وقعت الحدود، وصُرِّفت الطرق، فلا شفعة**»؟ قالوا: إن هذا يراد به انتفاء الضرر، فأما عند وجود الضرر كما هو الحال في الجار مع جاره، فالحكم فيه كحكم المشاركة.
- والحقيقة أن ثمَّ روايةً لدى الحنابلة، اختارها شيخ الإسلام، توسطت بين القولين، فلم تقل بإثبات الشفعة مطلقًا، ولا باختصاصها في ما لم يُقسم فقط، وإنما قالت: هذه الرواية أو هذا القول: بأن الشفعة إنما تكون في ما لم يُقسم، وفي ما قُسم إذا كانت المصالح بينهما مشتركةً، أو كان بينهما مصلحةً مشتركةً، كما جاء في

حديث: «الجار أحق بشفعة جاره، يُنتظر بها، وإن كان غائبًا، إذا كان طريقهما واحدًا»، يعني لو كان هذان الجاران يصلان إلى بيتهما من طريق واحدٍ مشتركٍ فيما بينهما، تلاحظون أحيانًا بعض الطرق تنتهي ببيتين مثلاً، أو بثلاثية، فهم يشتركون في الطريق الآن، فهذا يستحق أن يشفع على جاره لو باع عقاره لطرفٍ ثالثٍ أو آخر، لأنه سيتضرر، يدخل معه ويخرج معه، نفس الطريق، لا يتصور أن يأتي إلى بيته من طريقٍ آخر، فلذلك كان هذا الحقيقة القول جامعًا بين الأدلة، وفيه نوعٌ من تخصيص العموم الوارد بالحديث "قضى بالشفعة في كل ما لم يُقسم"، وهو أيضًا يرفع الضرر الذي يقع في مثل تلك الحالة، وفيه أيضًا جمع -كما ذكرنا- بين الأدلة.

﴿قال -رحمه الله: الرابع: أن يكون مما ينقسم، فأما ما لا ينقسم كالبر والحمام ونحوهما، فلا شفعة فيه.﴾

- الرابع: أن يكون مما ينقسم، يعني أن المشفوع فيه مما ينقسم، قسمة اختيارٍ أو إجبارٍ، وبينهما فرق، فقوله: أن يكون مما ينقسم، يعني قسمة إجبارٍ، والقصد في هذا: أن ما لا ينقسم إلا اختيارًا، لا تجري فيه الشفعة، فما الفرق بين القسمتين؟
- قسمة الإجماع التي أرادها المؤلف هنا: هي ما يكون في العقار الواسع، الذي يمكن قسمته بلا ضررٍ ولا رد عوضٍ، مثل أرضٍ مساحتها مثلاً مائة مترٍ، أو مائتي مترٍ، يمكن أن تُقسم خمسين خمسين، مائة مائة، لكن شقةً صغيرةً، مساحتها أو فيها غرفةٌ أو غرفتين، لا يمكن قسمتها، قسمة إجبارٍ، هذه لا تجري فيها الشفعة؛ لأنها مما لا ينقسم إلا اختيارًا، يعني إذا اتفقوا على القسمة، أما إذا ما اتفقوا فبقى شركتهم فيها على الشيوع؛ لأن انفراد أحدهما بجزءٍ من هذه الأرض أو العقار يترتب عليه إلحاق الضرر بالآخر، أو رد العوض عليه، للفرق بينهما، لأنها مثلاً غرفةٌ وصالةٌ، فلو أخذ هذا الغرفة وهذا الصالة، كان بينهما تفاوتٌ، فعندئذٍ قال: أن يكون مما ينقسم، يعني مما يمكن أن يُجبر فيه على القسمة، فأما ما لا ينقسم، يعني ما يترتب على قسمته ضررٌ أو رد عوضٍ، فلا شفعة فيه، والأصل فيه عندهم: حديث: «لا شفعة في فناءٍ ولا طريقٍ ولا منقبةٍ»، والمنقبة هي الطريق الضيق بين الدارين.
- وفي روايةٍ للمذهب اختارها شيخ الإسلام: أن الشفعة تثبت في ما لم يُقسم لعموم الدليل، فإنه صريحٌ في عموم الشفعة في كل عقارٍ، سواءً أمكنت قسمته أو لم تمكن؛ لأن العلة هي الاشتراك، وهي موجودةٌ هنا، فهذا عقدٌ مشتركٌ فتثبت فيه الشفعة، كالذي يمكن قسمته، فإن الشفعة شُرعت لإزالة الضرر -ضرر المشاركة-، والضرر الحقيقة في هذا النوع ربما يكون أكبر، لأنه كونك تدخل عليه شريكًا في هذه الشقة الصغيرة، التي لا يمكن أن تُقسم إلا على سبيل الاختيار، فهذا أعظم، حتى يتقاسما، فيتفقان، أو يكون هناك رد عوضٍ، سيكون خلافٌ أكبر، لاسيما مع ضعف الحديث الذي استدلوا به: «لا شفعة في فناءٍ ولا طريقٍ ولا منقبةٍ»، وهذا القول الحقيقة قويٌّ، وبه تعلم رجحان الشفعة في ما ينقسم وما لا ينقسم، يعني ما ينقسم إجبارًا، وما ينقسم اختيارًا.

﴿الخامس: أن يأخذ الشقص كله، فإن طلب بعضه سقطت شفعته.﴾



- الشرط الخامس: أن يأخذ الشقص، يعني يأخذ نصيب شريكه الذي باعه على مشتريه كله، فما يقول مثلاً وقد باع هذا الشريك نصيبه ويمثل مثلاً ألف متر مربع، يقول: أنا سأشفع وسأنتزع من نصيبك نصفه، خمسمائة متر، ما أريده كله، يقول لك: لا، الخامس: أن يأخذ الشقص، يعني النصيب المشفوع فيه كله، فإن طلب بعضه أو أخذ بعضه بطلت الشفعة؛ لأن الشفعة إنما شُرعت لرفع الضرر عن هذا الشريك الشافع، والضرر لا يُزال بمثله، ترفع الضرر عنك، ثم تلحقه بشريكك، فتشفع وتنتزع نصف الحصّة، وتترك النصف الآخر، وهذا أيضاً لا يرتفع به الضرر عنك، يعني أنت يا من تدعي أن ثمَّ ضرر عليك، ثم تأخذ نصف هذه الحصّة، وتدع للمشتري النصف الآخر، سيبقى معك هذا المشتري، فالشفعة في الحقيقة شُرعت لرفع هذا الضرر، وهي لم ترتفع عندئذٍ، ولذلك يسقط حق هذا الشافع في الشفعة، وهو الحقيقة علله بتعليلٍ، وإن كان فيه مناقشةٌ، بأن قالوا: إن الشفعة شُرعت على خلاف القياس، لأن فيها أخذٌ وانتزاعٌ للمال من يد صاحبه، فلما كانت على خلاف القياس، لأجل رفع الضرر، فمتى انتفى ثبوت هذا الضرر، كما في هذه الحالة، بأن ينتزع شيئاً من الحصّة، ويترك شيئاً لهذا الشريك الذي اشتراها، فدخل عليه في هذا الجزء الذي لم يشفع هو فيه، قالوا: مادام لم ينتف الضرر، فنبقى على الأصل، فلا شفعة، وإن كان الأقرب كما قال شيخ الإسلام: إنها على وفق القياس، وأي قياسٍ أجمل من إثبات هذا الحق ودفع الضرر عن الشريك.

**{قال: ولو كان له شفيعان، فالشفعة بينهما على قدر سهامهما، فإن ترك أحدهما شفعت له الآخر إلا أخذ الكل أو الترك}.**

- إذا كان هناك شفيعان، يعني كان شريكان، غير هذا الشريك الذي باع النصيب على مشترٍ آخر، يعني هم في الحقيقة ثلاثة، وكان في الشفعة اثنان، وهما الشريكان الآخران، فطالباً بحقهما، من هذا النصيب الذي تم بيعه بشريكهما الثالث، إلى ذاك المشتري، فقال: فعلى قدر سهامهما، يعني لو افترضنا أن الشفيع أو الشريك رقم واحد يملك عشرين بالمائة، والشريك رقم اثنين يملك أربعين بالمائة، والشريك الثالث الذي باع هذا النصيب يملك أربعين بالمائة، المجموع مائة بالمائة الآن، فللشريك الشافع الأول يملك عشرين بالمائة، والشريك الثاني يملك أربعين بالمائة، الضعف، فأراد هذان الشفيعان أن ينتزعا حصّة شريكهما الثالث من يد مشتريهما، وهي تبلغ أربعين بالمائة، فكم لكل واحدٍ منهما؟ للأول الثلث، وللشريك الثاني الثلثان؛ لأن نصيب الأول على النصف من نصيب الثاني، فلو افترضنا أن المتبقي ثلاثين بالمائة، فله عشرة، ولهذا عشرون. أربعون بالمائة، تحسب الثلث، ثلث الأربعين كم؟ له الثلث، وهذا له الباقي، الثلثان.
- هذا معنى كلامه ولو كان له شفيعان، فالشفعة بينهما على قدر سهامهما، وهذا مذهب جمهور أهل العلم، وإن ترك أحدهما شفعت له الآخر إلا أخذ الكل أو الترك، يعني لو أن الشفيع رقم واحد الأول الذي يملك عشرين بالمائة، قال: أنا ما أريد أشفع، ما أريد نصيبي، فللثاني أن يشفع بشرط أن يأخذ المتبقي كله، فإما أن يأخذ الأربعين بالمائة التي باعها شريكه على المشتري كاملةً فينتزعها، ما يقول: والله أنا سأنتزع الثلثين منها؛ لأن الثلث الآخر الباقي هذا للشريك الأول، لا، لأن في هذا تبعيةً للصفقة، وإضراراً بالمشتري، ولذلك يقال عندئذٍ بأنه إما أن يأخذ هذا كله، أو يدعه كله، لأن الضرر الذي يُراد دفعه من ثبوت هذا الحق، وانتزاع هذا النصيب، هذا الضرر لا يُزال بمثله -كما تقدم.

{السادس: إمكان أداء الثمن، فإن عجز عنه، أو عن بعضه بطلت شفעתه، وإذا كان الثمن مثلياً فعليه مثله، وإن لم يكن مثلياً فعليه قيمته}.

- الشرط السادس الذي تثبت معه الشفعة: إمكان أداء ثمنها، والثمن يُراد به ما تم التعاقد عليه، بخلاف القيمة، القيمة هو قدر هذه السلعة في السوق، كم تبلغ قيمتها، تقييمها في السوق، قد يكون هذا أقل أو أكثر من الثمن، إذن الثمن المتفق عليه مع المشتري متى أمكن أدائه، كان هذا سبباً أو شرطاً من الشروط التي تثبت بها الشفعة، فإن عجز عنه، أو عن بعضه، فكان مثلاً هذا الثمن الذي تم بيع هذا النصيب به عشرة آلاف، فقال: أنا ما أستطيع أن أدفع عشرة آلاف كاملةً، أنا أدفع خمسةً، والخمسة المتبقية قال: لا أستطيع، نقول: إذن لا شفعة لك عندئذٍ، لما يكون من إلحاق الضرر عندئذٍ بهذا المشتري، الذي تنتزع الحصة منه، ثم لا تدفع الثمن عندئذٍ عوضاً عنه.
- وإن كان -عفوًا- الثمن مثلياً فعليه مثله، يعني الشفيع يأخذ هذا الشقص، هذا النصيب بالثمن الذي استقر عليه العقد، فإن كان هذا الثمن مثلياً، أعطاه مثله، مثل الدراهم الآن، أو الدينار، أو إذا كان مكياً أو موزوناً، الثمن الذي تم المعاوضة عليه، فيعطي هذا الشخص الذي انتزع الحصة منه، هذا الثمن المثلي؛ لأنه أقرب للمساواة، أما إذا كان يتعذر إعطاؤه مثلياً، لكونه غير مثلي هذا الثمن، فيُعطي عندئذٍ قيمته، يُنظر كم قيمته، يقدر هذه القيمة، ثم يعطيه عندئذٍ إياها.

{قال: وإن اختلفا في قدره، ولا بينة لهما، فالقول قول المشتري، مع يمينه}.

- نعم، هذا باتفاق الفقهاء، لأن المالك لهذه السلعة هو المشتري، فلا يُنتزع هذا الملك من يده بقوله مدع؛ لأنه -أي المشتري- هو العاقد، فهو أعرف بالثمن الذي استقرت عليه السلعة، لكن لا بد من اليمين، والقاعدة التي قررنا غير مرة: أن كل من قلنا: القول قوله، فمع يمينه، والنبي -صلى الله عليه وسلم- يقول: «البينة على المدعي، واليمين على من أنكر»، ويُشترط في هذا: ألا تكون هذه الدعوة مخالفةً للعرف، وإلا سقطت، يعني لو ادعى المشتري أن قيمة هذا الشقص مثلاً عشرة آلاف، لأنهما اختلفا على الثمن، هما اختلفا، كلٌّ يقول قولاً، وهو في العادة لا يساوي إلا ألفاً أو ألفين، فالعرف لا يقبل بهذا، فالقول في هذه المسألة قول الشفيع، أو الشافع، مع يمينه، لأن المشتري زاد في هذا الثمن على خلاف المعتاد، ولذلك لا يقبل قوله في مثل هذه الحالة.

{السابع: المطالبة بها على الفور ساعة يعلم، فإن أخرها بطلت شفاعته}.

- الشرط السابع: المطالبة بها -يعني بالشفعة- على الفور عند علمه، فلو أن هذا الشريك علم بأن شريكه قد باع نصيبه لفلانٍ من الناس، ولم يطالب بالشفعة، فعندهم تبطل شفעתه، لماذا؟ لأن الشفعة على الفور، يعني إنما تثبت وتستحق بأن يبادر إليها ساعة العلم بها، فإذا تأخر فإنه يكون بهذا قد أسقط حقه بنفسه، وهذا هو مذهب جمهور أهل العلم، الحنابلة، والشافعية، والحنفية، واستدلوا بما روي عنه -عليه الصلاة والسلام: «الشفعة كحلّ العقال»، والحديث الحقيقة قد ضعّفه أهل الحديث، ومنهم الألباني، لكنهم لم يكتفوا بالدليل، بل لديهم تعليلٌ، فقالوا: الشفعة سُرعَت لدفع الضرر، فكانت على الفور، فإذا لم يبادر بها،

فقد رضي بإسقاط حقه، ونفى عن نفسه هذا الضرر، لكن ذهب الإمام مالك وهي رواية عن أحمد، وهو مذهب الظاهرية، إلى أن الشفعة على التراخي، وأنها لا تسقط؛ لأنها حق من الحقوق، والحق لا يسقط إلا بالرضى، والتراخي يعني عدم المبادرة بطلبها ليس إسقاطاً، ولا يدل على الرضى، ولأن إلجاء الشفيع إلى الفورية، وعدم إعطائه الفرصة غير مناسب لما شُرعت له الشفعة، وهو دفع الضرر الذي قد لا يتبين إلا مع مضي مدة، والاحتجاج بالحديث: «الشفعة كحل العقال»، هذا لا تقوم به الحجة؛ لضعفه، كما هو معلوم، ولذلك قالوا بأنها على التراخي.

- لكن المالكية قيدها بسنة، والظاهرية جعلوها على التراخي بلا حدٍ، والقول هذا بكونها على التراخي بلا حدٍ، بعيدٌ يترتب عليه عدم استقرار الملك، ولذلك كان قول الجمهور بكونها على الفور قولاً وجيهاً، وإن لم يثبت به الحديث، لكن التعليل الذي شُرعت لمثله الشفعة مؤيدٌ له.

{قال: إلا أن يكون عاجزاً عنها لغيبه، أو حبس، أو مرض، أو صغر، فيكون على شفيعته متى قدر عليها}.

- لأنه معذور، وهو قول جمهور أهل العلم في مثل هذه الصور، كما لو غاب فما علم، أو حبس، ولو كان عالماً، أو مرض، حتى مع علمه، لاسيما المرض المعتبر، الذي يمنع مثله من الشفعة، فيكون على شفيعته متى قدر عليها، حتى لو كان عالماً، لكنه غائب، لا يمكنه عندئذٍ أن يشفع فهذه أَعذارٌ لا تسقط حقه عندئذٍ.

{إلا أنه إن أمكنه الإشهاد على الطلب بها، فلم يُشهد بطلت شفيعته}.

- يعني إذا أمكن أن يُشهد وهو غائب أو محبوس، فيرسل أحداً، وهذا يتحقق أو يكون أكثر في الأزمان السابقة، أما الآن فيمكنه حتى مع الغياب أو نحوه، أن يوصل أو يُشهد، أو يُرسل من يثبت مطالبته بحقه، فإن لم يفعل، فإنه عندئذٍ يسقط حقه، متى كان قادراً على الإشهاد ولم يفعل.

{قال: فإن لم يعلم، حتى تباع ثلاثة فأكثر، فله مطالبة من شاء منهم}.

- أي إذا لم يعلم الشريك ببيع شريكه لنصيبه للشقص الذي يملكه هذا الشريك، لم يعلم حتى باعه المشتري الأول على ثانٍ، والثاني على ثالث، والثالث على رابع، ثلاثة فأكثر، فله أن يطالب من شاء منهم، يمكنه أن ينتزع هذه الحصص من المشتري الأخير، الذي هو الثالث، فيكون بذلك قد صحح بيع الثاني والأول، فينتزعها من الثالث بالثمن الذي بلغت به، أو اشتراها به، ويكون الثالث يرجع على الثاني، والثاني يرجع على الأول.
- أما إذا انتزعها من الأول، المشتري الأول، فينظر بكم دخلت عليه، يفترض أنها دخلت عليه بألفٍ، الأول، فيعطيه الألف ويأخذ هذه الحصص، إذا كان انتزعها من الثاني، الثاني اشتراها بألفٍ وخمسمائة، يعطيه ألفاً وخمسمائة ويأخذها منه، إن كان انتزعها من الثالث، الثالث أخذها بألفين، يعطيه ألفين ويأخذها، وهذا يرجع على من باعها عليه، وذلك كله يرجع عليه بثمانه الذي أخذها منه.

{ومتى أخذه وفيه غرس أو بناء للمشتري أعطاه الشفيع قيمته}.

- تُقوّم الأرض وهي خالية من هذا البناء أو الغرس، ثم تُقوّم معه ويكون الفرق بينهما هو ثمن الغرس أو البناء، فيعطيه الشفيع عندئذٍ هذه القيمة.

◀ {قال: إلا أن يختار المشتري قلعه من غير ضرر فيه}.

- إذا اختار المشتري أن يقلع هذا الغرس، فله ذلك، بشرط ألا يلحق ضررًا بالأرض، فإن كان ثم ضررٌ، فلا يُزال الضرر بمثله.

◀ {قال: وإن كان فيه زرعٌ أو ثمرٌ بادٍ، فهو للمشتري، مبقًى إلى الحصاد أو الجذاذ}.

- مادام ظهر، فهو للمشتري؛ لتعلق نفسه به، حتى يجذه.

◀ {وإن اشترى شقصًا وسيفًا في عقدٍ واحدٍ، فللشفيع أخذ الشقص بحصته}.

- نعم، يأخذ الشقص حصته، وأما السيف الزائد على هذا العقار مما لا تجري فيه الشفعة، فإنه عندئذٍ يُقوّم بقيمته، ولا تجري فيه الشفعة عندئذٍ؛ لأن الشفعة عنده في كل ما لم يُقسم، فما لا يكون محلاً للشفعة في مثل هذه الصفقة، فيستبعد عندئذٍ من ذلك.
- بهذا تنتهي الشفعة، وهي تسقط في ما لو ترك الشفيع المطالبة بها مع قدرته عليها، أو طلب بعض العقار، ولم يطلب العقار كله، أو أبرأ وتنازل عن هذه الشفعة.

وصلّى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.





## الدرس الحادي والعشرين

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### كتاب الوقف.

- فالوقف من الأعمال التي حثَّ عليها دين الإسلام، واختصت هذه الشريعة الغراء بهذا المعنى البناء، وهو معنى الوقف، حيث إن الوقف صدقة لا كسائر الصدقات، بل تمضي فيه الأجور والحسنات وتبقى بقاء تلك الأعمال سائرة إلى أن يقدم المرء على الملك الدَّيان -سبحانه وتعالى-، والدنيا مزرعة، وفيها يكون التكليف، وفي الآخرة يجني المسلم ما زرع في هذه الدنيا، ولذلك كلما استكثر المرء من الزرع، كانت الثمار والجنى أعظم وأكثر في الدار الآخرة، وقد صدق المصطفى -عليه الصلاة والسلام- حينما قال: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاثٍ» وذكر منها: «صدقة جارية»، فلا تزال هذه الصدقة تسير وتستمر وتمضي ولا تنقطع لصاحبها الذي تصدق بها، ولذلك كان الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- يتسابقون إلى هذا المعنى العظيم، وهو الوقف، لما فيه من تحييسٍ للأصل المتصدق به، وبقاءٍ لعبه، وتسبيلٍ وإمضاءٍ واستبراءٍ لثمرته.
- وقد قال جابر -رضي الله تعالى عنه- في هذا المعنى: "ما كان أحدٌ من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ذا مالٍ، إلا أوقف" وذلك لما لهذا الوقف من أثرٍ عظيمٍ، ومن ذلك القصة الشهيرة لعمر بن الخطاب -رضي الله تعالى عنه- عندما جاء إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، فقال: يا رسول الله، إني أصبت أرضاً من خير، لم أصب مالاً قط هو أنفسي عندي منه، فما تأمرني؟ قال: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا، وَلَا يُوْهَبُ، وَلَا يُوْرَثُ»، هذا هو الوقف، وقد أشار به النبي -صلى الله عليه وسلم- على عمر في أنفسي ماله -رضي الله تعالى عنه، وصلى وسلم على رسولنا الكريم.
- ولذلك كان هذا المعنى حاضراً عند الصحابة الكرام، فهذا أيضاً أبو طلحة كانت له بئرحاء، وكانت من أنفسي ماله، وكان النبي -صلى الله عليه وسلم- يدخل إليها فيشرب منها لطيب مائها، فنزلت: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: 92]، فجاء عندئذٍ أبو طلحة إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، وقال: يا رسول الله، إن أحب أموالي بئرحاء، وإنها صدقةٌ لله، أرجو برها وذخرها، فضغها يا رسول الله، حيث أراك الله، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «بِخٍ، ذَاكَ مَالٌ رَابِعٌ، ذَاكَ مَالٌ رَابِعٌ، إِنْ أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ»، قال أبو طلحة: أفعل يا رسول الله، فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه.
- وقد احتبس خالد بن الوليد -رضي الله تعالى عنه، وعن الصحابة أجمعين- أدرعه وأعتده في سبيل الله، ومن أجمل ما رُوي في هذا الباب، لما قدم النبي -صلى الله عليه وسلم- إلى المدينة، فأمر ببناء المسجد، وكان مكان المسجد النبوي لبني النجار، فقال لهم النبي -صلى الله عليه وسلم-: «ثامنونى» يعني بكم تبيعونها؟ ما الثمن الذي نشترى به أرضكم لبنى المسجد؟ فقالوا: لا نطلب ثمنه إلا إلى الله، الله أكبر، وهذا الحديث في الصحيحين، وهكذا ما تقدم أيضاً، وذلك فيه الحقيقة عبرة عظيمة، يعني لو أن بني النجار أخذوا قيمة هذا الوقف من النبي -صلى الله عليه وسلم-، فتعجلوا أجرهم في الدنيا، أهذا خيرٌ؟ أم ما ركع راکعٌ، ولا سجد ساجدٌ، ولا قرأ قارئٌ، ولا اعتكف معتكفٌ، ولا درس دارسٌ في المسجد النبوي من ذاك الزمان، إلى هذا الزمان، إلا وهم شركاء في أجره؟ أي الأمرين خيرٌ؟ الموفق من وفقه الله.

والحقيقة أنك تجد بعض الناس، مع هذه النصوص العظيمة، التي جاءت في كتاب الله، وفي سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، كاشفة ومبينة لفضل الصدقة والوقف، منها على سبيل التحديد، ومع ذلك تجد البعض محروماً، عنده أموال كثيرة، رجلاً كان أو امرأة، لا يكاد يوقف منها شيئاً، يأكل هذا المال، أو يحتبسه للوارث، فالمال إما أن تحتبسه لنفسك ولن يأتي بعدك، وأكثره لمن يأتي بعدك، وإما أن تقدمه بين يدي مقدمك على ربك ، فأما الأول فهو حال كثير من الناس، الذين يبخلون ﴿وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلْ عَن نَفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم﴾ [محمد: 38]، «أنفق يا ابن آدم، أنفق عليك»، «ما من يوم يصبح إلا وملكان، يقول أحدهما: اللهم أعط منفقاً خلفاً»، فكيف يخشى المرء من ذي العرش إقللاً، ويقول الآخر: «اللهم أعط ممسكاً تلفاً»، فكيف يستكثر المرء من إمساك هذا المال، وإنما يزكو المال بالصدقة، وخير هذه الصدقة الوقف.

وقد تنوعت ألوان الوقف وأوصافه وصيغه لدى المسلمين، فلم تكن مقصورة على الفقراء والمساكين، بل كان هناك وقف لدور العلم، وكان هناك وقف لسقيا الماء، وكان هناك وقف لكتابة العلم، وكان هناك وقف للأربطة، وأوقاف للأيتام، بل وثم أوقاف للكسوة والإطعام وهكذا من صنوف الوقف التي كان يتنافس فيها المتنافسون، ويبعد فيها الموقوفون.

وأيضاً ما ينبغي فعلاً أن نسعى إلى إحيائه ودعمه، توثيق هذه الأوقاف، وضبطها، وتحجيرها بفقهِ ودقّة، تراعى فيها حاجات الناس، مع النظر لاختلاف ذلك بين زمانٍ ومكانٍ، فكم تعطلت من أوقاف أو تعثرت بسبب قيود وشروط ربما تكون مؤثرة في تحقيق الوقف لمصلحته، أو ربما أيضاً تعطلت أو تفرق أثرها ونفعها بسبب صيغة لم تكن في الحقيقة موصلة إلى المقصود الشرعي من الوقف، لا في النظارة وإدارة هذه الأوقاف، ولا في مصارفها، واستحقاق الأولى، فالأولى من ذلك، وهذا كله يؤكد على المعنيين بالعلم الشرعي، وبالعامل الخيري المبادرة إلى الارتقاء بهذا المفهوم، وتفعيل الوعي لدى الناس بهذا المعنى العظيم.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، فاللهم اغفر لنا، ولشيخنا، وللحاضرين،

والمشاهدين، وجميع المسلمين.

قال ابن قدامة -رحمه الله: كتاب الوقف، وهو تحبيس الأصل، وتسبيل الثمرة، ويجوز في كل عين يجوز بيعها، وينتفع بها دائماً مع بقاء عينها}.

الوقف هنا عرفه المؤلف فقال: هو تحبيس الأصل، وتسبيل الثمرة، والوقف في اللغة: هو الحبس والمنع.

وقوله: تحبيس الأصل، أي جعله محبوساً، فلا يُباع، ولا يوهب، ولا يورث ، هذا هو التحبيس هنا، والمراد بالأصل العين الموقوفة، وهي ما يمكن أن نعرفه بأن نقول: كل عين ينتفع بها، مع بقاء عينها، أو كل ما ينتفع به مع بقاء عينه، ومثال هذا العقار مثلاً، وأيضاً يمكن أن نقول الحيوان، كذلك السلع، كالأواني ونحوها، هذه يمكن أن يُنتفع بها مع بقاء عينها، أما ما تذهب عينه، فإنه لا يصح بناءً على هذا القيد وقفه، مثلاً لو أراد الشخص أن يوقف الماء الذي في هذا الكأس، لو أوقف الكأس نفسه صح، لأنه ينتفع به الكأس كما ينتفع بشرب الماء الذي فيه مثلاً مع بقاء عينه، لكنه لو أوقف الماء الذي فيه، فإنه لا يصح عند جمهور أهل العلم وهو المذهب وقفه؛ لأن هذا الموقوف وهو الماء يتلف ويذهب، ولا يبقى.

قال: وتسبيل الثمرة، التسبيل ضد التحبيس، ويراد به هنا الإطلاق، والمقصود أن الوقف يُحبس فيه الأصل، ويطلق فيه الانتفاع بالثمره، أو المنفعة التي تنشأ عن هذا الأصل أو تلك العين، بحسب طبعاً شروط هذا الواقف.

وهذا مثاله مثال من أوقف بيتاً على سبيل المثال، فهو يحبس الأصل، فلا يُباع هذا البيت، ولا يوهب، ولا يرثه ورثته؛ لأنه خرج عن ملكه إلى ملك الله -سبحانه وتعالى-، أما وجه الانتفاع بهذا البيت فعن طريق هذه الغلة، أو الأجرة التي يؤجر البيت عنده، فتُصرف، تؤخذ هذه الأجرة، وتُصرف في مصارف هذا الوقف، وهي مصارف البر، أو يكون الانتفاع بهذا الوقف بسكناء من قبل الفقراء ونحوهم، بحسب قيود وشروط هذا الواقف، فانظر كيف أمكن الانتفاع من ثمره أو منفعة هذا الأصل مع بقاء العين، سواء كان ذلك بالسكنى، هذه المنفعة، أو كان ذلك بأخذ الأجرة، وصرفها في احتياجات الموقوف عليهم، كانوا فقراء أو غير ذلك من الأنواع.

- هذا معنى الوقف على سبيل المثال، يعني ممكن يكون الوقف بكتاب، هذا الكتاب من كتبك مثلاً، فرغت منه، ولم تحتج له، ما أكثر ما نملك من أشياء لا نحتاجها، ممكن أن ينتفع بها غيرنا، يمكنك أن تضع هذا الكتاب في -مثلاً- مسجد، في مكتبة عامة، كتاب شرعي أو علمي مفيد نافع، وكل من قرأ في هذا الكتاب عندئذ انتفع، فالأصل باقي وهو الكتاب، فلا يجوز أن يُباع، ولا أن يأخذه شخص فيستأثر به عن غيره، إنما وضعته أنت بهذه الصيغة، ووضعتة للانتفاع به من خلال القراءة، هذه صورة من صور الوقف أيضاً، وهكذا الصور كثيرة، ولذلك يُقال أن هذا المعنى للوقف يفصله أو يميزه عن سائر الصدقات، لأن الصدقة تميلك في الحقيقة للمتصدق عليه، فهو إذا أخذ هذه الصدقة يملكها عندئذ، وإذا ملكها، استأثر بمنفعتها، وأمكنه أن يهبها كذلك، أن تورث عنه، ونحو ذلك، بخلاف هذه الحالة، حالة الوقف.
- ولذلك كانت الأدلة دالة على الوقف من جهة العموم، فكل دليل جاء في الصدقات، فهو دالٌّ على مشروعية الوقف، كما أن الأدلة دلت على الوقف من جهة الخصوص أيضاً، فأما ما يتصل بدلالة الأدلة على الوقف عمومًا، فكالآية التي أشرنا إليها، وهي قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: 92] والوقف داخلٌ في النفقة، ولذلك فهم أبو طلحة هذا، فأوقف تلك المزرعة التي يملكها، أو البستان الذي لديه لأجل أن يظفر بهذا الأجر العظيم.
- وأيضاً حديث ابن عمر الذي حكا فيه عن أبيه -رضي الله تعالى عنهما أجمعين- لما أصاب الأرض التي بخير، فاستشار النبي -صلى الله عليه وسلم- فيها، فأشار عليه بأن يوقفها «إن شئت تصدقت بها»، فبي نوعٌ من الصدقة «غير أنه» هذا القيد «لا يُباع أصلها، ولا يوهب، ولا يورث».
- وأيضاً ما جاء من حديث أبي هريرة المتفق عليه: «إذا مات ابن آدم، انقطع عمله إلا من ثلاث» وذكر منها: «صدقة جارية»، وقد رواه مسلم، والإجماع منقولٌ أيضاً على الوقف وجوازه وصحة إيقاف المال من قبل المالك، أو المكلف، وقد جاء ذلك الإجماع عن الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- فلم يُعرف فيهم مخالفٌ، مع انتشار الوقف وكثرته منهم -رضي الله تعالى عنهم-، حكى ذلك ابن قدامة وغيره.
- وإذا كان الوقف على جهة مشروعية، كان مستحباً؛ لأنه من الصدقة، فإن كان الوقف قد وقع على سبيل النذر، فيكون واجباً، فمتى كان الوقف على أمرٍ محرّم، فيكون الوقف عندئذٍ محرّماً، وإذا اشتمل الوقف على تضييقٍ على الورثة كان مكروهاً، ولذلك الوقف تدور معه الأحكام بحسب الوصف الملازم له، لكنه في الأصل إذا كان على برٍّ، ولم يترتب على هذا الوقف ضررٌ، فإنه عندئذٍ من المندوبات المستحبات، التي تحصل بها رفعة الدرجات، نسأل الله -جلّ وعلا- من فضله وميّته.
- الوقف من العقود اللازمة: لأن العقود نوعان: لازمة، وجائزة، والمراد باللازمة التي لا يملك الواقف عنها رجوعاً، ولا فسخاً، وإنما يجب عليه المضي فيها، متى أوقف بقوله أو فعله، وهذا على خلاف باقي الصدقات، ولذلك حديث عمر -رضي الله تعالى عنه- المتقدّم يفيد هذا المعنى، حيث قال له النبي -صلى الله عليه وسلم- كما في الرواية الأخرى: «تصدق بأصله لا يُباع، ولا يوهب، ولا يورث، ولكن ينفق ثمره»، فتصدق عمر -رضي الله تعالى عنه-، وهذا فيه الإشارة إلى أن الوقف عند خروجه من ملك صاحبه بلفظه أو فعله لا يملك عندئذٍ بيعه، ولا هبته، ولا يورث عنه، ولو كان في حياته، مما يدل على اللزوم، إذ الأصل أن المال إذا كان في حوزة المرء أنه يملك الرجوع فيه، لكن لما كان الوقف بهذه المثابة، كان حكم اللزوم فيه ظاهراً، وهذا أنفع للواقف، يعني أن يُقال بلزوم الوقف، إذ أن اللزوم يعني بقاء الوقف لله -سبحانه وتعالى-، ولا يملك عندئذٍ صاحبه أن يرجع فيه، هذا هو قول الجمهور، خلافاً لأبي حنيفة -رضي الله تعالى عنه ورحمه ورحم الجمهور أجمعين-، حيث أنه رأى أن من حق الواقف الرجوع في الوقف والتصرف فيه كسائر الصدقات.

◀ قال المؤلف: ويجوز في كل عين يجوز بيعها.

- أراد -رحمه الله تعالى- الإشارة هنا إلى كون الوقف إنما يكون في الأعيان، فلا يكون الوقف للمنفعة فحسب، وإنما يكون في العين التي يُنتفع بها، وبناءً عليه، فإن لا يُشرع وقف المنفعة، مع إمكان بيع الأصل، وهبته، وإرثته ونحو ذلك، وإنما تقع المنفعة، أو يكون الوقف بالمنفعة تابعاً لوقف الأصل أو العين نفسها، ولذلك قال: يجوز في كل عين، ليُخرج وقف المنافع،

وهذا هو مذهب جمهور أهل العلم؛ لأن الوقف نقلٌ للملك في الأعيان في الحياة، فلم يصح كالبيع، أما المالكية فيرون جواز وقف المنافع، وتأقيت هذا الوقف، فينقض الوقف بانقضاء المدة.

- وقيل: يصح وقف كل ما جازت عاريته، كل ما جازت عاريته فإنه يصح وقفه؛ لأن الوقف في حقيقته، هو تملكٌ للمنفعة، والانتفاع إنما يكون بها، يعني بالمنفعة نفسها، أما الأصل فهو محبوسٌ من أن تنتقل ملكيته إلى أي أحدٍ بأي وجه، والشارع يتشوف للإحسان وتكثير الخير، واشترط بعض الأوصاف، تقييد هذا المقصد الشرعي، واختار هذا القول شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- فضبط العين بكل ما جازت إعارته، فيجوز عندئذٍ وقفه.

قوله: وينتفع بها دائماً مع بقاء عينها.

- هذا هو الشرط الثاني، فالشرط الأول: يجوز في كل عينٍ يجوز بيعها، والشرط الثاني: أن يُنتفع بها دائماً، مع بقاء عينها، ولذلك بيّن المؤلف مراده بهذا الشرط، أو بهذين الشرطين في المعطوفات بعدهما، حيث قال: ولا يصح في غير ذلك، يعني لا بد أن ينتفع بالوقف انتفاعاً دائماً، وفي هذا الإشارة إلى ما تقدم، من أن الوقف المؤقت هذا لا يُشرع عندهم، ولا يُعد وقفاً، خلافاً لما حكيناه عن بعض الفقهاء من أن الوقف المؤقت يحصل به المقصود من تسبيل هذه المنفعة، هذه المدة التي تم فيها تأقيت الوقف، فيكون عندئذٍ ذلك مشروعاً.
- إذن ينتفع بها دائماً، لبيان أن الوقف لا بد أن يكون مؤبداً، ولا يصح عندهم، وهو مذهب جمهور أهل العلم أن يكون مؤقتاً؛ لظاهر النصوص، غير أنه لا يُباع أصلها، ولا يوهب، ولا يورث، وهذا إنما يكون على سبيل الدوام، وذكرنا المعنى الذي تعلل به القائلون بجواز الوقف المؤقت.

قال: ولا يصح في غير ذلك.

- يعني في غير ما ينتفع به دائماً، مع بقاء عينه، فإذا كانت العين تفتى، فإن عندئذٍ لا يصح وقف تلك العين، وقد ضربنا لهذا مثلاً عند تعريف الوقف، فلا يسوغ فقهاً أو يوقف مثلاً ماءً يُشرب فينتهي، ولا طعاماً يُؤكل فيفتى، ولا طبيباً يتطيب به فينتهي، ولذلك قيّد المؤلف هذا، وقال تأكيداً لهذا: ولا يصح في غير ذلك، مثل الأثمان، أي لا يصح وقف الأثمان، كوقف الذهب والفضة، الدراهم والدنانير، وفي حكمها الآن الأوراق النقدية، فإنما والحالة هذه لا توقف، وهذا يجري أيضاً الحكم فيه كما يجري في المطعومات والأطياب ونحوها مما تفتى.
- وذهب بعض أهل العلم كالحنفية والمالكية إلى جواز وقف ما لا ينتفع به إلا بتلفه قالوا، كالمطعوم والمشرب ونحوه. وقالوا: ومن ذلك وقف جرابٍ من التمر على الفقراء، ووقف أيضاً دراهم للقرض، وماءٍ للشرب، وطعامٍ للأكل، وطبيبٍ لمسجد، ونحو ذلك، واختار هذا شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى-، وقال: تسمية ذلك وقفاً مما لا تأباه اللغة، وهو جارٍ في الشرع، والمراد به كونه وقفاً على تلك الجهة لا يُصرف لغيرها، ومما يُستدل به على مثل ذلك وقف عثمان -رضي الله تعالى عنه- لبئر رومة، ومن المعلوم أن البئر يفتى، ومن صور ذلك أيضاً وهو في حقيقة الأمر من المسائل المعاصرة، التي يكثر السؤال عنها، وقف النقود للقرض، وهذا في الحقيقة أولى بالجواز من وقف بعض الأعيان التي تتلف، يعني الكأس هذا الذي قلنا بناءً على مذهب الجمهور أن مثله يصح وقفه، يفتى مع الوقت، ينكسر، يتغير، ومثله بعض الآنية، ومثله مثلاً من وقف على سبيل المثال كتاباً، فكل هذه لها عمرٌ تنتهي معه، لكن وقف النقود ونحوها، لاسيما للقرض، هذا في الحقيقة أولى، كما يشير إليه القائلون بالجواز، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- حيث قال: إن هذه النقود أولى؛ لأنه يستقرضها ويرد بدلها، وفي هذا من التوسعة على الناس أيضاً، فبعض الناس يحتاج إلى النقود ولا يجد من يقرضه، فإذا كان هناك وقفٌ نقديٌّ، يُمكن هؤلاء من قضاء حاجاتهم بالاقتراض، ثم إعادة هذا المال مرةً أخرى، تحقق المقصود من الوقف.

{ قال -رحمه الله: ولا يصح إلا على برٍّ أو معروفٍ، مثل ما روي عن عمر أنه قال: يا رسول الله، إني أصبت مالاً بخير، لم أصب مالاً قط هو أنفسي عندي منه، فما تأمرني؟ قال: «إن شئت حبست أصلها، وتصدقته بها، غير أنه لا يُباع أصلها، ولا يوهب،



**ولا يورث»، قال: فتصدق بها عمر في الفقراء، وفي القربى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف، ولا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يُطعم صديقًا غير متمولٍ فيه}.**

- **الشرط الثالث أو الرابع من شروط الوقف عندهم: أن يكون على بَرٍّ، ولذلك قال المؤلف هنا: ولا يصح إلا على بَرٍّ أو معروفٍ، فإذا أوقف على غير بَرٍّ، كما لو أوقف على محرَّم، فإن الوقف باطلٌ باتفاق العلماء، شخصٌ يوقف مثلاً على محل بيع للمحرمات، كانت مشروباتٍ أو مطعوماتٍ أو مقروءاتٍ، أو غير ذلك من الممنوعات شرعاً، هذا الوقف باطلٌ، لأن الوقف إنما يُراد به الخير والبر، وهذا بخلافه، فهو باب شرٍّ.**
- **والذي يدل على هذا: عموم النصوص الشرعية، ومن هذا قوله -صلى الله عليه وسلم: «كل شرطٍ ليس في كتاب الله فهو باطلٌ»، والمراد: كل شرطٍ مخالفٌ لكتاب الله، وحديث أيضاً ابن عمر، الذي ذكره المؤلف هنا، ففيه قول النبي -صلى الله عليه وسلم-، لما قال عمر: إني أصبت أرضاً بخير، لم أصب مألًا قط هو أنفسي عندي منه، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-، أو أشار عليه النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يحبس أصلها ويتصدق بها، قال الراوي: فتصدق بها عمر، في الفقراء، وفي القربى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، ويطعم صديقًا غير متمولٍ فيه.**
- **وهذا الحديث فيه الحقيقة فوائده كثيرة، ومن ذلك أن عمر -رضي الله تعالى عنه- من أول من وقف في الإسلام، كما يشير إليه هذا الحديث، وفيه أيضاً بيانٌ لمعنى الوقف، وهو تحبيس الأصل، وتسبيل المنفعة، وفي هذا الحديث أيضاً بيانٌ لحكم التصرف في الوقف، وأنه لا يكون إلا في ما يُنتفع فيه، وفي هذا الحديث بيان أن الوقف أيضاً لا يورث، ولا يوهب، ولا يُباع، وفيه الإشارة إلى مشروعية التصديق على الفقراء من مال الوقف، وكذلك على القربى، وإن لم يكونوا فقراء، وكذلك على ابن السبيل، وهو المنقطع، وإن كان غنياً في بلده، فيُعطى ما يتوصل أو يتوصل ويصل به إلى بلده، وكذلك ما يكون في الصدقة أو الوقف على الجهاد في سبيل الله، وفيه أيضاً دليلٌ على جواز إقراء الضيف في قوله: «والضيف، ولا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف»، فيه الإشارة إلى جواز أن يأكل الناظر، وهو المدير والوكيل على هذا الوقف، أن يأكل من هذا الوقف بالمعروف من غير تعديٍّ على ذلك وإسرافٍ، وإلحاق الضرر بهذا الوقف، يأكل ما يحتاج إليه مثله، وكذلك يعطي الصديق من هذا الوقف، قدرًا يسيرًا، كما أيضاً أشار إليه النص «أو يُطعم صديقًا غير متمولٍ فيه» يعني لا على سبيل التملك، ولا يكون ذلك على سبيل الاستكثار كما ذكرنا، وهذا كله جاء ناشئاً عن فضيلة كانت في استشارة عمر -رضي الله تعالى عنه- للنبي -صلى الله عليه وسلم-، وهذا يؤكد أيضاً بركة الاستشارة، لاسيما إذا كانت لأهل العلم والفضل، فينشأ عنها كثيرٌ من الخير.**
- **اختلفوا في مسألة ناشئة عن اشتراط أن يكون الوقف على بَرٍّ، وهي الوقف على المباح، هل هو جائزٌ؟ وهل اشتراط أن يكون الوقف على بَرٍّ، أو على معروفٍ، يمنع من الوقف على المباح؟ أم لا؟** لو أراد شخصٌ أن يقف مثلاً على الرياضة، بحيث يتمرّن الناس في هذا المكان، أو يقف مثلاً على صورةٍ من الصور التي يحصل بها -كما ذكرنا- ما هو غير ممنوعٍ شرعاً، لكنه ليس من أبواب النذب والاستحباب.
- **فالمنهج عندنا، وهو ما يمكن أن يقال بأنه قول الجمهور، لا يصححون الوقف على المباح، وإنما يشترطون -كما ذكر المؤلف- أن يكون على بَرٍّ أو معروفٍ، لظاهر النصوص، ولأنه إنما سمي الوقف صدقةً لأجل كون تلك الصدقة في البر، وهو إخراج مالٍ على وجه القرية، ويُحبس هذا المال عن الهبة والإرث ونحو ذلك، ومثل ذلك لا يكون إلا لمصلحةٍ شرعيةٍ، وهي الوقف على البر دون سائر الجهات، كما لو كان وقفًا على ما يُباح، ومن باب أولى المنع مما يُكره، وأظهر منه، وهو محل اتفاق، الوقف على المحرَّم.**
- **ومن شروط الوقف التي يمكن أن نشير إليها: أن يكون الواقف نافذ التصرف، فلا يصح الوقف من المحجور عليه، شخصٌ محجورٌ عليه في ماله، وقد تقدمت الإشارة إلى معنى الحجر، هذا لا يجوز أن يوقف، ولا يصح منه الوقف، كما أن الوقف لا بد أن يكون ناجزًا، فلا يكون، ولا يصح أن يكون الوقف معلّقًا، أو مضاعفًا إلى زمينٍ في المستقبل، أو أن يربط هذا الوقف**

بموته على سبيل المثال، فيكون عندئذٍ في حكم الوصية لا الوقف، فالوقف لا يصح إلا ناجزًا حين صدور القول أو الفعل المتضمن له، ولا بد فيه من التأييد كما أشرنا، وإليه أشار المؤلف في قوله: ينتفع به مع بقاء عينه دائمًا، فدائمًا تشير إلى هذا المعنى، وهو مذهب جمهور أهل العلم، ولا بد أيضًا أن يكون الموقوف عليه معلومًا، فلا يصح على مجهول، لابد أن يكون الموقوف عليه معلومًا يملك، فلا يصح على مجهول عينًا أو وصفًا، ولا أيضًا على معينٍ معلومٍ لا يملك، مثل لو أوقف على ما لا يملك كمهائم ونحوها، فإن هذا الوقف لا يصح؛ لأن الوقف تمليكٌ للمنفعة، وهذا إنما يكون في مالٍ، فلا يتحقق معه عندئذٍ المقصود من الوقف.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



## الدرس الثاني والعشرين

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### كتاب الوقف.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، فاللهم اغفر لنا، ولشيخنا، ولحاضرين، والمشاهدين.

قال ابن قدامة -رحمه الله: مثل ما روي عن عمر أنه قال: يا رسول الله، إني أصبت مالاً بخير، لم أصب مالاً قط هو أنفسي عندي منه، فما تأمرني فيه؟ قال: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا، غَيْرَ أَنَهَا لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا، وَلَا يُوْهَبُ، وَلَا يُوْرَثُ» ، قال: فتصدق بها عمر في الفقراء، وفي ذوي القربى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف.

- وهذه كلها جهات برّ، ولذلك أتى المؤلف بهذا الحديث ليستدل به على مسائل، منها أن يكون الوقف على برّ، فقال: ولا يصح إلا على برّ أو معروف.

{ولا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يُطعم صديقاً غير متمول فيه}.

- كيف يكون الوقف؟ ما هي الصيغة التي يتحقق معها تحبّيس هذا الأصل وتسبيل الثمرة؟

{قال -رحمه الله: ويصح الوقف بالقول والفعل الدال عليه، مثل: أن يبني مسجداً، ويأذن بالصلاة فيه، أو سقايةً ويشرعها للناس}.

- الوقف له صيغتان: صيغة قولية وفعلية، صيغة قولية تكون بالقول، وفعلية تكون بفعله من دون أن يتلفظ بالوقف.

- أما الصيغة القولية فلا تخلو أيضاً من نوعين:

❖ **النوع الأول: أن تكون صريحة،** مثل: وقفت، أو أوقفت، حبّست، سبّلت، هذه الصيغ الثلاثة صيغ وقفٍ صريحة، لا تحتمل غير الوقف، يخرج فيها الملك بالتلفظ بها، من ملك الشخص إلى ملك الله -سبحانه وتعالى-، فيُحبّس الأصل وتُسبّل المنفعة بناءً على هذه الصيغ.

❖ **النوع الثاني: ما يمكن أن نسميه بالكناية، والكناية هي ما يحتمل الوقف وغيره،** مثل ما لو قال: تصدقت، ليست دلالتها كدلالة أوقفت، أو حبّست، أو سبّلت، تصدقت تحتمل الوقف بمعنى التحبّيس والتسبيل، وما يكون من حبس الأصل وتسبيل الثمرة، وتحتمل أن تكون من الصدقة العامة، التي يُراد بها بذل المال، وإخراج ما يملكه الإنسان من نقودٍ أو متاعٍ للفقراء والمساكين، أو من كان في حكم ما يتصدق بالمال له.

- ولذلك لا بد لهذه الصيغة -الكناية- من نية، فلو أن شخصاً قال: تصدقت، فلم يمض في هذه الصدقة، فسألناه، قلنا: لماذا لم تُخرج صدقتك؟ قال: أنا كنت أريد أن أعطي الفقير هذه السلعة، أو هذه النقود، ولكني تراجعْتُ، وهي مملوكةٌ له، فما يلزم عندئذٍ بها، لكن لو أنه لما سألناه كان قد نوى الوقف، فقال: تصدقت بالبيت الذي أملكه في ذلك المكان، وأراد بهذا أن

يُحْبَسُ الْأَصْلُ وَيُمْكِنُ الْفُقَرَاءُ مِنَ السَّكْنَى فِيهِ، أَوْ أَنَّهُ يَنْتَفِعُ مِنْ غَلْتِهِ فَيَصْرِفُهَا فِي أَوْجِهٍ الْخَيْرِ، فَعِنْدُنَا يُلْزَمُ هَذَا بِالْقَوْلِ، وَهَذَا فَرْقٌ مَا بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَتَصَدِّقِ، وَهُوَ الْمَوْقِفُ هُنَا، وَهَكَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ، أَوِ الْمُتَصَدِّقِ عَلَيْهِ، لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَ هَذَا الْأَصْلَ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ صَدَقَةً فَيَجُوزُ، قَدْ رُبَّمَا أَشْرْنَا إِلَى ذَلِكَ فِي الْحَلَقَةِ الْمَاضِيَةِ، وَلِذَلِكَ يُقَالُ: إِنَّ الصَّرِيحَ: وَقَفْتُ، أَوْ أَوْقَفْتُ وَحَبَسْتُ، وَسَبَّلْتُ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ، يُلْزَمُ بِمَجْرَدِ اللَّفْظِ، وَالْكِنَايَةُ لَا بَدَّ فِيهَا مِنْ نِيَّةٍ.

● **أما الصيغة الثانية: فهي الفعلية.** والفعلية أشار لها المؤلف هنا، قال: والفعل الدال عليه، إذا كان الفعل دالاً على الوقف، مثل أن يبني مسجداً ويأذن في الصلاة فيه، فالأصل أنه إذا بنى المسجد وأذن للصلاة فيه أن يكون قد أوقفه عندئذٍ لله تعالى، ولا يُتصور في مثل هذه الحالة، أن يقول بعد أن يبني هذا المسجد، ويأذن للناس في الصلاة فيه، إني أريد أن أبيع الأرض هذه، عليّ دينٌ، كيف أقضي هذا الدين؟ الأرض هذه ارتفع سعرها، كنت أظن أنها لن ترتفع، خرجت من ملكه في هذه الحالة، بالفعل، ولو لم ينص على هذا.

● ومثله قال: أو سقايةً، ويُشرعها للناس، مثل لو حفر بئراً، ثم مكّن المسافرين والسائرين والسالكين لطريق هذه البئر أن يستقوا منها، وهياً لهم ذلك، فصارت هذه الماء ظاهرةً في كونها كما يسمى ماء سبيل، فعندئذٍ تكون وقفاً.

**{قال: ولا يجوز بيعه إلا أن تتعطل منافعه بالكلية، فيُباع ويُشترى به ما يقوم مقامه}.**

● **ولا يجوز بيعه، يريد بذلك الوقف، والمقصود بيع عين هذا الوقف وهو الأصل المحبَس.** قال: إلا أن تتعطل منافعه بالكلية، يعني تتعطل منافع هذا الوقف تماماً، مثل ماذا؟ مثل دارٍ هُدمت، أو مسجدٍ انتقل أهل القرية أو المحلة عنه، ما أحدٌ يصلي فيه، صار في دارٍ أو مكانٍ مهجورٍ، أو مثلاً لو كان وقف سلعةً من السلع، وهذه السلعة تلفت، يمكن يكون لها قيمةٌ كخردةٍ، لكن معنى الوقف الذي أوقفت لأجله، لأجل أن يُنتفع به متعذراً، إذن تعطلت منافعها بالكلية، فيجوز عندئذٍ أن تُباع؛ ليُصرف، أو يُنقل الوقف في ما هو في حكمها، أو إلى بدلٍ عنها، يتحقق به المقصود من وقفها، بخلاف ما إذا لم تتعطل بالكلية، وإنما تعطل شيءٌ من منافعها، فيبقى الوقف عندئذٍ، لو انهدم جزءٌ من هذا المسجد، أو ذهب أكثر أهل القرية، وبقي ولو عددٌ يسيرٌ، أو مثلاً لو كان قد أوقف جهازاً محمولاً، وتعطل جزءٌ من هذا الجهاز، لكنه يمكن أن يُستفاد منه بشكلٍ أو بآخر، كتابٌ تمرَّق نصفه، وبقي النصف الآخر، هذا لم يتعطل بالكلية، فلا يجوز عندئذٍ أن يُباع لتحصيل كتابٍ مثله، أو جهازٍ يتحقق معه المقصود من غير تأثرٍ في منفعته عندئذٍ.

● هذا مراده بقوله -رحمه الله- ولا يجوز بيعه إلا أن تتعطل منافعه بالكلية، وهذا هو مذهب جمهور أهل العلم، بل من الفقهاء من لم يجزِ بيع العقار الموقوف ولو تعطلت منافعه أيضاً، وذهب بعضهم أيضاً كالمالكية إلى جواز بيع الوقف إذا رأى الإمام مصلحةً في ذلك، ويُجعل في مثله، يعني يُجعل ثمنه عند بيعه في مثله، وهذا القول الذي ذهب إليه بعض المالكية، وبعض الشافعية، وبعض الحنابلة، وهو جواز بيع الوقف للمصلحة الراجحة، قد جاء فيه بعض الآثار، كما جاء عن عمر وعثمان -رضي الله عنهما- في نقض بناء المسجد النبوي، وتوسيعته، وبناءه من جديد، وإذا جاز إبدال بناء المسجد ببناءٍ آخر، فلا بُدَّ من جواز إبدال الوقف بوقفٍ آخر أفضل منه، من باب أولى وأحرى، ومما استدلل به القائلون بجواز بيع الوقف للمصلحة، وصرفه في وقفٍ يحقق المقصود، ما جاء من قول النبي -صلى الله عليه وسلم- لعائشة: **«لولا أن قومك حديثو عهد بكفرٍ، لنقضتُ الكعبة، وبنيتها على قواعد إبراهيم»**، والكعبة هي أعظم الأوقاف، فإذا كان يجوز إبدال هذا البناء ببناءٍ غيره، فهكذا في ما تتحقق فيه المصلحة عندئذٍ.

● مثلاً شخصٌ أوقف عقاراً، وهذا العقار انصرف الناس عن استئجاره، لسببٍ أو لآخر، مثل أن يكون بجواره ما لا يُرغِبُ الناس في سكناه، أو أن تكون منطقته قد تقادمت، فانصرف الناس عن السكنى فيها، فعندئذٍ بناءً على هذا القول، متى قرر الإمام وهنا يكون ذلك لناثبه وهو القاضي، تحقق المصلحة ببيع هذا الوقف وبيع العقار، ثم أخذ ثمنه وصرفه في عقارٍ آخر، ريعه أفضل، ويحقق المقصود من الوقف، فعندئذٍ يجوز بيعه، ويصح نقله، **يعني الوقف بناءً على هذا القول الذي اختاره شيخ الإسلام خلافاً لجمهور أهل العلم الذين أخذوا بظاهر النص**، غير أنه لا يُباع أصله، ولا يوهب، ولا يورث، فمادام ثمَّ منفعةٌ باقيةٌ في هذا الوقف، فنبقى على هذا الأصل.



{قال: والفرس الحبيس إذا لم يصلح للغزو، يَبِع واشتري به ما يصلح للغزو، والمسجد إذا لم يُنتفع به في مكانه، يَبِع ونُقل إلى مكانٍ يُنتفع به}.

- هذه صور ما أراد المؤلف بيانه من جواز البيع أو نقل الوقف إذا تعطلت المنافع، من ذلك الفرس الحبيس، الذي هو الموقوف، فالوقف يجوز في الحيوان أيضًا، وهكذا في المنقولات بشكلٍ عامٍ، يجوز وقفها، وتحبيسها، وتسبيل منفعتها، كما هو الحال أيضًا في العقار ونحوه، وهذا هو مذهب جمهور أهل العلم.
- قال: والمسجد إذا لم يُنتفع به في مكانه، يَبِع، يعني بيعت الأرض التي عليها المسجد، ونُقل المسجد عندئذٍ إلى مكانٍ يُنتفع به، لتحقيق المقصود من الوقف.

{قال: ويُرجع في الوقف ومصرفه وشروطه وترتيبه وإدخال من شاء بصفته وإخراجه بها إلى لفظ الواقف، وكذلك الناظر عليه والنفقة عليه}.

- وذلك لحديث عمر المتقدم، والوقف إنما خرج من هذا الواقف المتصدق، وهو لم يرض بخروجه إلا بهذا الشرط، فيُرجع في مصرفه وفي شروطه وفي ترتيبه، كما يقول المؤلف يعني في ترتيب أيضًا صرفه، وإدارته ونظارته وإدخال من شاء في هذا الوقف، كطلاب العلم، وإخراج من شاء، فخصَّه مثلًا بقرباته دون غيره، ترتيب هؤلاء القرابة، وصف الفقر من عدمه، كل هذا يُرجع فيه إلى الواقف؛ لأنه -كما ذكرنا- ماله الذي لم يُخرجه إلا بهذا الشرط فيُلزم، وهذا المعنى هو المقصود في الرجوع في الوقف إلى قول الواقف، وأيضًا لأن الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- أوقفوا أوقافًا كما جاء ذلك عن عمر، وأبي طلحة، وعثمان، بل وأبي بكر -رضي الله تعالى عنهم أجمعين- وفصلوا مصارفها، فأوقفها عمر في القربى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، وأوقفها أبو طلحة في القربى، وغير ذلك من أوجه الوقف والصرف التي تدل على أن الشرط في ذلك هو للواقف نفسه.
- ولذلك قرر بعض الفقهاء قاعدةً في الوقف، وهي: أن نص الواقف كنص الشارع، والمراد بهذا من حيث الفهم والدلالة، فيؤخذ بعمومه، وخصوصه، وإطلاقه، وتقييده، وناسخه، ومنسوخه، وهذا كما ذكرنا هو الذي يمكن معه أن نُجري الوقف على ما أراده الواقف، مادام ذلك لا يخالف شرعًا.
- والقول بأن نص الواقف كنص الشارع، لا يفيد أنه في المنزلة نفسها، كلا، فمنزلة -لاشك- نص الشارع ووجوب العمل به أعظم، وإنما هو في الفهم والدلالة كما ذكرنا.
- وقول المؤلف هنا: ويُرجع في الوقف ومصرفه، المصارف يُراد بها ما تُبدل، أو تُصرف فيه غلة الوقف ومنفعته، كما ذكرنا القربى، المساكين، العلم، ابن السبيل، في سبيل الله، هذه كلها مصارف، بحسب ما يحدده الواقف، وشروطه، يعني وشروط استحقاق الحصول على تلك المصارف.
- قال: وترتيبه، لو قال مثلًا: أولادي، ثم أولاد أولادي، فما يستحق أحد أحفاده شيئًا ما بقي أولاده، فلا بد إذن من هذا الترتيب، فلو لم يبق إلا ولدٌ واحدٌ له، فإن الوقف يرجع، أو مصرف هذا الوقف إلى هذا الولد، ولو كان الأحفاد عشرين، فإذا مات هذا الولد، انتقل عندئذٍ الوقف، يعني غلته إلى أحفاده، الذين هم أولاد أولاده ، فلا بد أن يُرجع في الوقف إلى نص الواقف، ويُعامل هذا النص كما يُعامل نص الشارع من حيث دلالاته.
- يبقى هنا إشكالٌ: لو أن الشخص الواقف -وهذا للأسف قد يوجد أحيانًا- مع ضعف القدرة على الصياغة أوقف على جهة كالقطع، فأوقف المال على أولاده وأولاد أولاده، ثم انقضوا انتهوا بعد جيلين أو ثلاثة، والوقف باقٍ لازالت له غلة، فماذا يُصنع به عندئذٍ، هذا ما يسمى بالوقف المنقطع، إذا عيَّن الواقف جهةً ثم انقطعت، انتهت، انقضت، ما الحكم؟ ذهب الفقهاء وهو مذهب الحنابلة أيضًا إلى أن الوقف ينتقل إلى أقاربه نسبيًا، على قدر إرثهم، وتكون هذه الغلة التي كانت على تلك الجهة التي انقطعت إلى أقاربه بحسب الإرث، فمن كان يرث النصف، يذهب إليه النصف، ومن كان يرث الربع، يذهب إليه الربع، وهكذا، لأن الوقف مصرفه البر، والأقارب أولى الناس ببره، كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «صدقته على ذي

**الرحم صدقةً وصلّةً»** ، وأيضاً قوله -صلى الله عليه وسلم-: **«إنك أن تذر ورثتك»** وهؤلاء ورثته، أغنياء خيرٌ من أن تذرهم عالةً يتكففون الناس، وثم قولٌ آخر وهو روايةٌ في المذهب في أنه يصرف على الفقراء والمساكين، فإن كان من أقاربه من هم كذلك، كانوا أحق بهذا وأولى من غيرهم، وهذا الحقيقة أيضاً قوياً من حيث النظر.

**{قال: فلو وقف على ولد فلان ثم على المساكين، كان للذكر والأنثى بالسوية، إلا أن يفضل بعضهم، فإذا لم يبق منهم أحدٌ رجع إلى المساكين، ومتى كان الوقف على من يمكن حصره}.**

- قوله: فلو وقف على ولد فلان، أشار قبله -رحمه الله تعالى- إلى الناظر، فقال: وكذلك الناظر فيه والنفقة عليه، أي تحديد الناظر وهو الوكيل على هذا الوقف بإدارته، والقيام بشئونه، وصرف غلته، هذا يُرجع فيه إلى الواقف، فالواقف هو من يختار ذلك، وله أن يجعل نفسه ناظراً مدة حياته، باتفاق الفقهاء، لأنه هو الواقف، وهو أحق بتحديد من له الصلاحية، ولا شك أنه أولى من غيره، بتحقيق مقصده من هذا الوقف في صرفه في مصارف البر، تعيين الناظر، شروطه، درجات انتقال أو مراتب انتقال النظارة، ما يُعطاه الناظر من الغلة، كم يستحق؟ واحداً بالمائة، اثنان بالمائة، أكثر أقل، هذا كله يُرجع فيه إلى شرط الواقف، لما ثبت عن عمر -رضي الله تعالى عنه- من أنه أذن للناظر على وقفه أن يأكل منه بالمعروف، يعني بحسب العرف، ويطعم صديقاً غير متمولٍ، من غير تملكٍ ولا استكثارٍ.
- وروى أيضاً أبو داود عن عمر -رضي الله عنه- أنه ذكر في وقفه أنه تليه حفصة ما عاشت، ثم يليه ذوو الرأي من أهلها، وهذا لو لم يثبت فيه آثارٌ، وهو الرجوع في تعيين الناظر وشروطه واستحقاقه إلى شرط الواقف ، فإن المعنى دالٌّ عليه، وهو محل اتفاق بين الفقهاء.
- والناظر هو الوكيل على الوقف، يقابله ما يسمى بالوصيّ، وهو من أذن له بالتصرف في المال بعد الموت، ويُشابهه أو يقاربه ما يسمى بالوليّ، وهو من أذن له الشرع بالتصرف في المال حال الحياة، ويكون ذلك بإذن الشارع، لا المالك.
- هذا ما يتعلق بالنظارة، وكما ذكرنا النظارة تقوم على إدارة شئون الوقف، والمحافظة عليه، وتنميته وصرفه بحسب شرط الواقف الذي يتحقق معه مقصود البر بالوقف.
- فلو وقف على ولد فلان، ثم على المساكين، كان الذكر والأنثى بالسوية، إلا أن يفضل بعضهم، فإذا لم يبق منهم أحدٌ رجع إلى المساكين؛ لأن مقتضى هذا اللفظ الذي هو الوقف على ولد فلانٍ، ثم على المساكين، مقتضاه أن لا يميز فيه بين الذكور والإناث، فالولد يشمل الذكر والأنثى **﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾** [النساء: 11] فاللفظ يشملهم كما هو معلومٌ، ويجب العمل به عندئذٍ، إلا أن يفصل بينهم، فيعطون بحسب تفصيله، فلو فصل فاختص الذكور دون الإناث، أو المحتاج منهم دون غير المحتاج، فإنه عندئذٍ يلتزم بشرطه.
- وإن مات الأولاد -أولاد فلان- الذين عيّنهم فإنه يُرجع بالوقف على من؟ على المساكين، لأنه قال: على ولد فلانٍ، ثم على المساكين، فمتى مات جميع أولاد فلانٍ، من ذكورٍ وإناثٍ، انتقل بغلة هذا الوقف إلى المساكين، فيعطون عندئذٍ منه.

**{قال: ومتى كان الوقف على من يمكن حصره لزم استيعابهم به، والتسوية بينهم، إذا لم يفضل بعضهم}.**

- هذا مقتضى ما شرطه الواقف: لأن هؤلاء يمكن حصرهم، فيلزم عندئذٍ أن يُستوعبوا ويسوى بينهم، إلا أن يُفضل بينهم، كما ذكر المؤلف، يعني لو أوقف على مثلاً آل فلان، وآل فلان هؤلاء يمكن حصرهم، وعددهم يوم أن حصرناهم مائتين، وغلة الوقف ألفان، وهو لم يفرق بينهم، فالأصل أن كل واحدٍ منهم يأخذ عشرة ريالاتٍ، لأن مقتضى هذا الإطلاق من هذا الواقف التسوية بينهم، وهذا كما ذكرنا متى أمكن حصرهم، واستيعابهم، أما إذا لم يمكن حصرهم واستيعابهم فيجوز عندئذٍ تفضيل بعضهم على بعضٍ، ويكون هذا التفضيل بحسب الأولوية، ويجتهد الناظر عندئذٍ في تخصيص من هو أكثر استحقاقاً أو حاجةً، أو وصفاً مقتضياً للعطاء من غيره.
- قال المؤلف: إلا أن يفضل بعضهم، يعني إن فضل بعضهم، وهو الواقف على بعضٍ، كما لو اختص المتزوج دون غير المتزوج، فعندئذٍ يلتزم بما حصل أو كان من تفضيل هذا الواقف، وهذا محل اتفاق بين الفقهاء، ما لم -كما ذكرنا- يتعذر حصرهم،

فيجوز عندئذٍ تخصيص من هو أحق من غيره؛ لأن من جاز حرمانه، جاز تفضيله على غيره، كما في الزكاة، بل يجوز تخصيص واحدٍ من هؤلاء إذا كان هذا التخصيص لمعنى يستحقه، أو ينفرد به عن غيره، يقتضي ذلك، وهذا كما ذكرنا يجتهد فيه الناظرُ وسعه في العدل في ذلك، فلا يسوغ له أن يخصص واحدًا مع كون غيره محتاجًا أو يتحقق فيه الوصف، وهو مسئولٌ شرعًا عن ذلك، هذا كله إذا لم يمكن الحصر، مثل ما لو أوقف على الفقراء، وكان الوقف أو الغلة يسيرةً، وجاء فقيرٌ، وكان هذا الفقير مما ينطبق عليه الوصف، وهو أولى من جاء إلى هذا الوقف أو الناظر، فله عندئذٍ أن يعطيه تلك الغلة، كما ذكرنا باجتهادٍ منه أن يصرف هذا الوقف في مصرفه الشرعي.

## الفرق بين الوقف والوصية.

- ١) الوقف يكون في حال الحياة، بينما الوصية تكون بعد الممات، الوقف أيضًا عقدٌ لازمٌ، بينما الوصية في الحقيقة لا تلزم إلا بالموت، فلإنسان إذا أوصى أن يرجع عن وصيته مادام حيًا.
  - ٢) الوصية لا تجوز لوارثٍ، فلا وصية لوارثٍ، كما أخبر النبي -صلى الله عليه وسلم-، بخلاف الوقف، فيجوز للواقف وغيره، يجوز أن يقف مثلًا ماله عندده على ورثته، أولاده ونحوهم.
  - ٣) الوقف يجوز في المال كله، فلو أوقف ماله كله، أو نصفه، أو أوقف ثلثه، جاز وضح باتفاق الفقهاء، لكن الوصية لا تكون إلا في الثلث، فلو أوصى بماله كله، لا ينفذ إلا الثلث، والباقي يكون للوارث.
- أما الوصية والعطية فبينهما أيضًا اختلافاتٌ، فالوصية يعتبر لها إذا مات الموصي لثبوتها عندئذٍ، فإنما تعتبر عند الموت، بخلاف العطية.
  - الوقف فلا يشترط أصلًا الفقر، يمكن أن يفيد منه يطعم منه الغني والفقير، ولذلك لو قال: هو وقفٌ على آل فلانٍ، شمل ذكورهم وإناثهم، غنيمهم وفقيرهم، كبيرهم وصغيرهم، ما لم يخصص، فلو قال: فقراء آل فلانٍ، خرج الأغنياء، لو قال مثلًا: البالغ منهم، خرج الصغار غير البالغين، لو قال الذكور، خرج الإناث، لو قال المتزوج، خرج العزاب.

## باب الهبة.

{باب الهبة، وهي تملك المال في الحياة بغير عوضٍ، وتصح بالإيجاب والقبول، والعطية المقترنة بما يدل عليها}.

- هذا الباب يأتي في سياق شرح عقود التبرعات، والوقف منها، حيث إن كتاب المعاملات يشتمل على أنواعٍ من العقود، فمن ذلك ما يسمى بعقود المعاوضات، ومنها ما يوصف بعقود التوثيقات، وأما القسم الثالث فهو الذي نحن فيه، إن كان ذلك في كتاب الوقف، أو الهبة، أو العطية، أو الوصية، وهو ما يمكن أن نسميه بعقود التبرعات، وعقود التبرعات تفارق عقود المعاوضات في وجوه، منها: أن عقود التبرعات يُراد فيها بذل المال وإهلاكه، يعني وصرفه من غير عوضٍ، بخلاف عقود المعاوضات، فهي تقوم على المبادلة والمقابلة والمعاوضة، وهذا يعني أن عقود المعاوضات تقوم على المشاحة، بخلاف عقود التبرعات، ومن هنا جَوَّز بعض الفقهاء الغرر في عقود التبرعات، ومنعوه في عقود المعاوضات، وهذا سيأتي الإشارة إليه في الكلام على أحكام الهبة.
- عرفها المؤلف بقوله: وهي تملك المال في الحياة، ليُخرج ما لا يكون على سبيل التملك، فليس هبةً، إذن الهبة لأبد فيها من انتقال الملك من الواهب إلى الموهوب، من المعطي أو المالك إلى المُعطى أو الممتلك لهذه العين، وما كان موهوبًا.
- وقوله: المال، يشير بذلك إلى ما يكون ذا منفعةٍ، فالمال: هو كل عينٍ مباحة النفع من غير حاجةٍ، كما يعرفه الحنابلة، فلا بد أن يكون متمولًا ليتحقق فيه معنى الوهب أو الهبة.
- تملك المال في الحياة، ليُخرج ما يكون من تملكٍ للمال بعد الوفاة، وهو الوصية، فليست من قبيل الهبة.
- وقوله: بغير عوضٍ، يخرج به ما يكون من تملكٍ للمال في الحياة، لكن بعوضٍ، وهذا ما نسميه بعقد البيع.
- وهل يُشترط في هذا المال المملك في الحياة بلا عوضٍ، أن يكون معلومًا أم لا؟

- جمهور أهل العلم على اشتراط العلم به، وتحريم وقوع الغرر فيه، لعموم النهي عن الغرر، وقد ذهب السادة المالكية إلى جواز الغرر في عقود التبرعات، ومن ذلك الهبات؛ لأن المراد فيها -كما ذكرنا- بذل المال وإهلاكه، وليس المعاوضة عليه، ولأن الواهب أو الموهوب غانمٌ، كثر هذا المال أو قلَّ، علم به أو لم يعلم، بخلاف ما إذا كان ذلك في عقد المبايعة، يُبذل فيه ثمنٌ، ويُجهل فيه الثمن، والنهي عن الغرر لم يأت مطلقاً، بل جاء كما في حديث أبي هريرة مقيداً بالبيع، حيث قال: «نهى عن بيع الغرر»، وهذا القيد له دلالة يؤكد بها المعنى المقصود بالنهي عن الغرر.
- والهبة من المستحبات في الشريعة التي جاءت النصوص بالحث عليها، ومن ذلك ما رواه البخاري في الأدب المفرد، أو من قول النبي -صلى الله عليه وسلم: «تهادوا تحابوا»، والهدية هي الهبة، وقد جاء الإجماع على استحبابها، لما فيها من التعاون على البر والتقوى، وإشاعة المحبة والمودة، وهي أيضاً سنة في حق الموهوب.
- ويُفرّق بعض الفقهاء بين المستحب والمسنون، من جهة كون المستحب ما دلت أو ما استفيد حكمه من مقاصد الشريعة وقواعدها، بينما المسنون ما ثبت في حكمه ما يدل على الحث والندب إليه، من الكتاب أو السنة، ولذلك فرّقوا من الهبة من قبل الواهب، فحكمها قالوا مستحبٌ، وفي حق الموهوب قالوا مسنونٌ، أن يقبل تلك الهبة، لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- كما في الصحيح، كان يقبل الهدية، ويثيب عليها، وقد قبل هدية المقوقس، وهو كافرٌ، كما قبل هدية النجاشي، وهو مسلمٌ، وذلك لأن في قبولها أيضاً تطبيقاً لخاطر الواهب، وليس شرطاً أن يكون الموهوب له محتاجاً، بل متى أُهدي إليه فإنه يُسنُّ له أن يقبل ما لم يكن في هذه الهدية محظورٌ شرعيٌّ، كما لو كانت هذه هديةً وهي في حقيقتها رشوةٌ، هديةً في ظاهرها، رشوةً في باطنها، وعندئذٍ يكون أخذها مما هو ممنوعٌ شرعاً، بل من كبائر الذنوب، فقد لعن الراشي والمرتشي.
- وتصح الهبة بالإيجاب والقبول كما قال المؤلف هنا، وهو اللفظ الصادر من الواهب، ومن الموهوب، فمتى وهب الإنسان شيئاً من ماله، ثم قبله الموهوب له، انعقدت الهبة عندئذٍ، وتكون كذلك من غير قولٍ كما لو كانت فعلاً عطيةً مقترنةً بما يدل عليها، فيأتي شخص مثلاً ويعطي آخر شيئاً من المال، وهذا الآخر هو محتاجٌ إليه، فالأصل أن هذا المال أو السياق أو الفعل دالٌّ على أن هذا المال على صفة الهبة، متى كان هناك قرينةٌ على ذلك، فإن لم تكن قرينةً، فالأصل أو القاعدة أن كل مالٍ يُقبض فالأصل فيه المعاوضة، بمعنى أنه إما أن يكون ثمنًا لسلعةٍ، أو قرضًا يُنتفع به، ويُردُّ بدله، لكن إذا دلت قرينةٌ على أنه هبةٌ، فعندئذٍ يكون في حكم الهبة.
- مثلاً: لو أن رجل علم عند أخيه وليمةً، فأرسل له طعاماً، هذا الطعام الأصل أنه هبةٌ، ما يُحمل على غير ذلك.
- هل يلزم هذا بمجرد القول؟ أو تخصيص مثلاً شيءٍ للهدية أو الهبة؟ أم لابد من القبض؟

الجمهور على أن الهبة إنما تلزم بالقبض، فلو أني قلتُ لك: وهبتك مثلاً هذا القلم، ولم أعطكه، ثم عدتُ في هبتي تلك، فلا يلزمي أن أعطيك هذا المال، وغاية ما هنالك أنه يستحب في حقه، وهذا في الحقيقة متوافقٌ مع الأصل، وهو أن الأصل براءة الذمة، وحفظ أموال الناس، وكونهم أحق بها من غيرهم، أما إذا قبضَ هذا المال من الغير، فيكون قد انتقل فيه الملك، ولا يجوز عندئذٍ الرجوع، ومما يدل على ذلك، يعني على أن الهبة إنما تلزم بالقبض، كما هو مذهب جمهور أهل العلم، قصة أبي بكر مع عائشة، لما نحلها جذاذ عشرين وسقاً، فلما حضرت أبا بكر الوفاة -رضي الله تعالى عنهم أجمعين- قال: يا بنية ما من أحدٍ من الناس أحب إليَّ منك، وكنتُ نحلته جذاذ عشرين وسقاً، فلو كنتِ جذتيه، أو حذتيه كان ملكاً، وإنما هو اليوم مال وارثٍ، فافتسموه على كتاب الله تعالى، وهذا -كما ذكرنا- هو مذهب جمهور أهل العلم في الهبة، متى قبضت، أما إذا لم تُقبض، فللمرء عندئذٍ الرجوع فيها، ولا يجوز له الرجوع إلا الأب مع ولده، فيرجع لما سنبينه -إن شاء الله تعالى- في قصة النعمان بن بشير وولده في الدرس القادم.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

لِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:  
طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا  
سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ  
رواه مسلم

البناء العلمي

الفصل الدراسي الثالث

عمدة الفقه (3)

د. عبدالله بن منصور الغفيلي



## الدرس الثالث والعشرين

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابتة أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### باب الهبة .

{أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، باب الهبة:

وهي تملك المال في الحياة بغير عوضٍ، وتصح بالإيجاب والقبول والعطية المقترنة بما يدل عليها، وتلزم بالقبض، ولا يجوز الرجوع فيها، لقول رسول الله -صلى الله عليه وسلم: «لا يحل لأحدٍ أن يعطي عطيةً فيرجع فيها، إلا الوالد في ما يعطي ولده».

- الهبة هي: تملك المال في الحياة بغير عوضٍ، و التملك للمال في الحياة يُخرج ما كان بعد الوفاة كالوصية، وبغير عوضٍ، يخرج ما كان بعوضٍ كالبيع، وتصح بالإيجاب والقبول، والعطية المقترنة بما يدل على ذلك، يعني تصح لفظاً، إيجاباً وقبولاً، وتصح إذا كانت فعلاً بقرينة تدل على أن المراد بها العطية، لا غيرها كالعارية مثلاً.
- وتلزم بالقبض، فإذا لم يكن ثمَّ قبضٍ، فإن الهبة لا تلزم كما بيَّنا ذلك عند جمهور أهل العلم ، واستدلنا عليه في الدرس الماضي، ووقفنا على: "ولا يجوز الرجوع فيها إلا الأب" الأصل أن الهبة لا يجوز الرجوع فيها إلا الأب في ما يعطي ولده، وذلك لما ثبت عن ابن عباسٍ -رضي الله عنهما- قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «العائد في هبته، كالكلب يقيء، ثم يعود في قيئه» ، وهذا التشبيه، تشبيهٌ بليغٌ، دال على تشنيع هذا الصنيع، ولذلك قال النبي -صلى الله عليه وسلم- في لحاق الحديث في آخره، قال: «ليس لنا مثل السوء».
- وقد اختلف الفقهاء في حكم الرجوع في الهبة من غير الأب طبعاً؛ لأن الأب سيأتي أنه مستثنى في ما يعطي أبناءه، فالجمهور ذهبوا إلى عدم الجواز، استدلالاً بالحديث المتقدم، وهذا قويٌّ ظاهرٌ من الاستدلال في الحديث، وإنما ذهب أبو حنيفة إلى جواز الرجوع في الهبة، وذلك لما رُوي عند ابن ماجه، عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، عن النبي -صلى الله عليه وسلم: «الواهب أحق بهبته ما لم يُثَبَّ منها» ، فإذا كانت على سبيل الهبة، وليست على سبيل المعاوضة، لأنه إذا أُثِبَّ منها، وانتقلت إلى أن تكون معاوضةً، فلا يجوز عندئذٍ، فلا تُسَمَّى في الحقيقة هبةً، القصد من هذا أن أبا حنيفة -رحمه الله تعالى- جوَّز الرجوع في الهبة، ما لم تكن لذي رحمٍ؛ لأنها إذا كانت لذي رحمٍ، فإن الرجوع يكون كما يذكر -رحمه الله- نوعاً من القطيعة، قطيعة الرحم، فيمتنع عنده، كما هو مذهب الجمهور في سائر الموهوبين، من ذوي الأرحام وغيرهم، وهذا كما ذكرنا يُستثنى منه الوالد في ما يعطي ولده، فالوالد إذا أعطى ولده عطيةً، أو هبةً، جاز له، وهذا الكلام طبعاً في ما إذا قبضت الهبة وتمت، فعندئذٍ لا يُشرع الرجوع فيها، كما قررنا إلا في ما يتعلق بالوالد إذا أعطى ولده، فالجمهور على جواز رجوعه في هبته عندئذٍ.
- والأصل في هذا حديث النعمان بن بشير -رضي الله تعالى عنه-، قصة النعمان بن بشير لما قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «فأردده»، وأيضاً قال: «فأرجعه»، ونحو ذلك من الألفاظ الدالة على استعادة الهبة بعد قبضها، لما جاء في هذه الروايات، روايات حديث بشير بن سعد رضي الله عنه.

- وهذا يتأكد بأن الأب مع الولد له اختصاص لا يوجد مع غيره، ولذلك جاء في الأحاديث الأخرى ما يدل على هذا المعنى من مثل ما رُوي عنه -عليه الصلاة والسلام- في قوله: «أنت ومالك لأبيك»، ولذلك يفتقر الأب عن غيره في هذا الباب، أما الرجوع قبل القبض، فالفقهاء لهم في هذا قولان، قبل أن تُقبض الهبة من قبل الموهوب، فالجمهور على جواز الرجوع، وذلك يتضح من ما ذكره المؤلف في قوله: وتلزم بالقبض، فبغير القبض لا تلزم، وإذا كانت غير لازمة فالرجوع فيها عندئذٍ جائز مع الكراهة، لأن الهبة في الحقيقة لمن وعد بها من قبيل العهد، والوفاء بالعهد مستحب، بل يتأكد استحبابه عند جمهور أهل العلم، ويكره إخلافه لما جاء من الأدلة الدالة على الحث على الوفاء بالعهد، وأما ما يكون من هذه الأدلة دالاً على التشديد الذي قد يستدل به أو استدل به البعض على التحريم، فيحمل على من كان هذا ديدنه، ديدنه إخلاف العهد، في مثل قوله: «آية المنافق ثلاث» ومنها «إذا وعد أخلف»، وهكذا أيضاً غير ذلك من الأدلة الدالة على تأكيد الوفاء بالعهد وأن الخلف فيه من صفات المنافقين، ونحو ذلك.
- ولذلك هذه الأدلة الحقيقية جعلت فريضة من الفقهاء، وهي رواية عند الحنابلة، اختارها شيخ الإسلام، يرون أن الرجوع في الوعد -كما في صورة الهبة قبل القبض- غير جائز، وهذا مذهب المالكية أيضاً، ولذلك اطرد المالكية فرأوا أن الهبة تلزم بالقول لا بالقبض خلافاً لجمهور أهل العلم.
- قال المؤلف: المشروع في عطية الأولاد أن يُسوي بينهم على قدر ميراثهم، لقول الرسول -صلى الله عليه وسلم-: «اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم»، وهذا الذي ذكره المؤلف، دل عليه نصوص شرعية منها، حديث النعمان بن بشير «سَوِّ بينهم، اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم» وهكذا من الألفاظ الدالة على وجوب العدل والتسوية.
- المذهب وهو قول شيخ الإسلام ابن تيمية، وذهب إليه أيضاً بعض المالكية والشافعية، أن التسوية هنا والعدل يكون على قدر الميراث، وهذا يعني أن للذكر مثل حظ الأنثيين، فإذا أعطى الذكر ألفاً، فيعطي الأنثى خمسمائة، فهذا لأن الله -جلَّ وعلا- قسم الإرث بهذه الصفة، وهو أعدل العادلين وقسمته لا أعدل منها، ولذلك كان العدل والتسوية بهذا النحو، وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى ظاهر النص، وأن التسوية في باب الهبات تختلف عنها في الميراث، ولذلك يكون للذكر مثل الأنثى، فإذا أعطى الذكر ألفاً، يعطي الأنثى ألفاً، وهذا يبحث طبعاً في غير النفقة الواجبة، فمثلاً إذا كان سيعطي الذكر ما يحتاج إليه من مصروف، فربما يكون هذا المصروف أكثر من مصروف الأنثى، يحتاج أن يذهب مثلاً إلى الدراسة، ويحتاج أن يدفع أجراً، وربما يحتاج إلى أن يصرف على السيارة إذا معه سيارة، وهكذا، فالنفقة تكون بالمعروف.
- القصد هنا فيما يتعلق بالهبة مع الأولاد، ما زاد على النفقة الواجبة، وهذا كما ذكرنا المقرر هنا بحسب الميراث خلافاً لمذهب جمهور الفقهاء الذين يسوون الذكر مثل الأنثى، وذكرنا أن الأصل في هذا حديث النعمان «اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم»، وهذا الحديث دل على وجوب العدل بين الأولاد، وتحريم تفضيل بعضهم على بعض، وأيضاً وجوب الإنكار على من فضل بعض الأولاد على بعض، لما في ذلك من الحيف والظلم، وهذا كما ذكرنا بناءً على وجوب التسوية في العطية أو في الهبة بين الأولاد، وهو قول قوي يدل عليه ظاهر النص، وهو أيضاً سبب للبرودفع ما يقع في النفوس بين الأولاد من الشحناء والبغضاء.
- قال المؤلف: وإذا قال لرجلي أعمرتك داري، أو هي لك عمري، فهي له ولورثته من بعده، ذكر المؤلف العمري هنا، وهكذا تذكر معها الرقبى مع أنه أحياناً تُفرد بباب مستقل، لكنه ألحقها بالهبة لأنها نوعٌ منها، والعمري والرقبى هما من أنواع الهبة التي تفتقر إلى ما تفتقر إليه سائر الهبات من إيجاب وقبول ونحو ذلك، ولذلك تنطبق عليها الأحكام المذكورة في الهبة ما عدا ما يختص بهذين النوعين من أحكام تنفرد أو تمتاز عن الهبة، والمقصود بالعمري بضم العين مأخوذة من العمر، والمراد بها قالوا أن يقول الواهب لمن وهب له أو لمن أراد أن يهب له أعمرتك داري هذه، أو هي لك عمري أو مدة حياتك أو نحو ذلك، مما تكون فيه الهبة مرتبطةً بالعمر، عمر الواهب أو الموهوب، وسميت بذلك لهذا، أما الرقبى فهي، أن يقول الواهب للموهوب له: أرقبتك هذه الدار أو هذه الدار لك حياتك، على أنك إذا متَّ قبلي عادت إليَّ، وإن متَّ قبلك كانت لك ولعقبك

- من بعدك، ولذلك قالوا هي الرُقْبَى، وكأن كل واحدٍ منهم يرقب موت الآخر، لأن الواهب إذا مات قبل الموهوب، انتقلت عندئذٍ هذه الهبة له، بينما إذا مات الموهوب له قبله عادت له هذه الهبة إلى واهبها، وهذا فرقٌ بين العمرى وما بين الرُقْبَى. وهذا يمكن أن يكون أو يؤتى على هذا الباب من مسائل يبقى حكم هذا النوع، وهو العمرى والرُقْبَى، وقد اختلف الفقهاء في حكمها، وذهب البعض إلى عدم جوازها، واحتجوا بحديث جابر مرفوعاً «لا تعمروا ولا ترقبوا»، وهذا الحديث رواه البيهقي في سننه، وقد ذهب أكثر أهل العلم إلى جواز العمرى والرُقْبَى، وذلك لما جاء أيضاً عن جابر -رضي الله عنه- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «العمرى جائزة لأهلها، والرُقْبَى جائزة لأهلها»، والحديث عند أبي داود والترمذي، وصححه الألباني، وأيضاً روى جابر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قوله: «أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها، فإنه من أعمار عمرى، فهي للذي أعمارها» يعني تنتقل الموهوب له حياً وميتاً ولعقبه، وفي لفظ «قضى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بالعمرى لمن وهبت له» والحديث متفقٌ عليه، والعمرى يمكن أن يقال أو تقسم إلى ثلاثة أقسام، أن تؤبد كقوله «هي لك ولعقبك من بعدك»، وأن تطلق كقوله: «هي لك عمرك أو عمري» وأن يشترط الواهب فيها الرجوع بعد موت أحدهم، وهذه الأنواع الثلاثة، الجمهور على صحة النوع الأول والثاني، أما النوع الثالث فذهب إلى صحته -لأن فيه شرط للرجوع-، والرجوع بهذا المال إلى من وهبه، ذهب إلى صحته أيضاً جماعة من الفقهاء، وهو مذهبٌ عند المالكية وروايةٌ عند الحنابلة، واختارها شيخ الإسلام ابن تيمية، لعموم حديث "المسلمون على شروطهم"، وهذا أيضاً يدل عليه رواية مسلم «فأما إذا قال هي لك ما عشت، فإنها ترجع إلى صاحبها»، فصار هذا الشرط عندئذٍ مقرراً، والمشهور من مذهب الحنابلة إلغاء هذا الشرط ولزوم الهبة وتأييدها عند ذلك.
- قال المؤلف: وإن قال سكانها لك عمرك، فله أخذها متى شاء، لأن السكنى ليست كالعمرى والرُقْبَى، هو لم يهب العين في الحقيقة وإنما هو وهب المنفعة، فعندئذٍ لا يكون العقد لازماً من جهة التملك وتكون كالعارية، ولذلك روى عن ابن عمر -رضي الله تعالى عنه- أنه ورث من حفصة بنت عمر أم المؤمنين -رضي الله تعالى عنهم جميعاً- دارها، وكانت حفصة قد أسكنت زيد بن الخطاب ما عاشت، فلما توفيت بنت زيد، قبض عبد الله بن عمر -رضي الله تعالى عنهم- المسكن، ورأى أنه له.
- ننقل إلى ما يتعلق بعطية المريض، والعطية ذكرها المؤلف هنا لأنها نوعٌ من الهبة، ولكن هذا النوع له أحكامٌ تختص به، فهو يكون في حال المرض وليس هبةً مطلقةً، ولذلك قال: تبرعات المريض مرض الموت المخوف ومن هو في الخوف كالمريض، كالواقف بين الصفين عند التقاء القتال، ومن قُدم ليقتل.. الخ ما قال لها أحكامٌ.
- فالأول: أن يقال ما يكون من تبرعٍ من المريض في مرض الموت، الذي لا يرجى برؤه، مرض الموت هو الذي يتصل بالموت، وهذا عادةً يُقرر من قبل الأطباء فيقال هذا لا يرجى شفاؤه، ومرضه يتصل بهلاكه، فعندئذٍ يكون مرض الموت، وترتبط به الأحكام، ومن ذلك ما يتعلق بعطيته، ولذلك المؤلف هنا ذكر بعض الأمثلة، قال: ومن هو في الخوف كالمريض، يعني ومن هو في حكم المريض مرض الموت من جهة غلبة الظن بهلاكه، باتصال الهلاك بحاله الذي هو عليه، مثال ما قال: كالواقف بين الصفين عند التقاء القتال، الواقف بين الصفين في المعركة هذا حاله قريبٌ من حال المريض مرض الموت من جهة توقع التلف والهلاك في حقه، فهو في الحقيقة ليس واقعاً في أحد الصفين وإنما بين الصفين، فهذا القول أو احتمال هلاكه كبيرٌ، ولذلك كان في حكم المريض مرض الموت.
- قال -رحمه الله-: ومن قُدم ليقتل، أي من قُدم ليقتل سواء كان هذا القتل قصاصاً كما يحصل عند المقتص الآن منهم، ففي حالة تقديمه للقتل لو أعطى عطيةً، فهي ليست كسائر الهبات والأعطيات، وإنما سيأتي الآن لأنها تختص بأحكام، قال: وراكب البحر حال هيجانه، أيضاً هذه من صور مرض الموت، إذا كان البحر ساكناً فليس في ذلك إشكالٌ، ولا تدخل الصورة عندئذٍ في الإلحاق بحال المريض مرض الموت، وإنما المراد إذا كان البحر هائجاً، وهذا الحال ألحقه الفقهاء بحال المريض مرض الموت، في قوله -تعالى-: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِّ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [العنكبوت: 65]، وذلك إذا ماجت به الريح واضطربت السفن.

- وهذا هو المذهب عند الحنابلة والشافعية، وذهب أيضًا بعض الفقهاء من الحنابلة والشافعية إلى أن ذلك ليس بمخوفٍ، ولم يعدوا الحكم لهذه الصورة. وقالوا هو ليس مريضًا، والقول الذي ذكره المؤلف فيه الحقيقة أوله قوة وظهورٌ، لأنهم في حالٍ متقاربٍ، قال: ومن وقع الطاعون ببلده إذا اتصل بهم الموت، الطاعون مرضٌ خطيرٌ منتشرٌ كان أو موجودًا لدى الأولين، وهو معدٍ يؤدي إلى الهلاك، والمعروف أنه إذا وقع في بلدٍ ينتشر ويقضي على أهلها، وهذا قد استجبت بصفته الآن أمراضٌ معاصرةٌ كذلك، فمن وقعت عليه هذه الأمراض كان من هؤلاء، أو إذا وقع المرض في مكانٍ محصورٍ وكان هذا المرض معديًا، فيكون عندئذٍ في حكم من وقع الطاعون ببلده إذا اتصل به الموت، وهذه الحالة أفردها المؤلف عن المريض مرض الموت، لأن هذا لم يصب بمريضٍ حتى الآن، لكنه لما كان الطاعون معديًا ووقع ببلده، وهو منهيٌّ عن الخروج عنها كما نهي غيره عن الدخول إليها، كان ذلك في حكم المريض مرضًا مخوفًا، هؤلاء ما حكمهم؟ قال: حكمهم حكم وصيته في ستة أحكام، يعني الحكم يتفق في عطايا هؤلاء والوصية في الأحكام التالية.
- ما هو الحكم الأول؟

{أحدها أنها لا تجوز لأجنبيٍّ بالزيادة على الثلث، ولا الوارث بشيءٍ إلا بإجازة الوارثة، لما رُوي أن رجلاً أعتق ستة مملوكين عند موته، ولم يكن له مالٌ غيرهم، فدعا بهم النبي -صلى الله عليه وسلم- فجزّهم أثلاثًا، فعتق اثنين وأرق أربعة}.

- إذن هؤلاء من كان مرضه مرضًا مخوفًا أو هو في حكمه من الصور المذكورة، هؤلاء حكمهم حكم أيضًا الوصية، يعني حكم الأعطية والوصية في حكمهم تتفق في هذه الأحكام التي ذكرها المؤلف، أحدها أنها لا تجوز لأجنبيٍّ بزيادةٍ على الثلث، ولا لوارثٍ إلا بإجازة الورثة، لا تجوز لأجنبيٍّ بالزيادة على الثلث، فالوصية إنما تكون بالثلث، ولا لوارثٍ بشيءٍ أبدًا إلا إذا أجاز الورثة ذلك، يعني بأن يعطى أحد الورثة من هذه الهبة، فعندئذٍ الحق لهم وهو قد ثبت بتنازلهم عن حكمهم فيكون ذلك من قبيل الإسقاط ويجوز عندئذٍ إعطاء الوارث، مع أن الأصل كما هو مقررٌ من قول النبي -صلى الله عليه وسلم- «لا وصية لوارثٍ»، فإذا أجاز الورثة ذلك جاز كذلك.
- قال: لما روي أن رجلاً أعتق ستة مملوكين عند موته، الرجل لما أعتق ستة مملوكين عند موته لم يكن له مالٌ غيرهم، فدعا بهم النبي -صلى الله عليه وسلم- فجزّهم ثلاثة أجزاء، فأعتق اثنين وأرق أربعة، ما معنى هذا الكلام؟
- هذا الرجل لا يملك إلا ستة مملوكين أرقاء، والرقيق من المعلوم أنه مالٌ له قيمةٌ، وهو المملوك، هذا الرجل أعتق هؤلاء الستة في مرض الموت المخوف، لاحظت أنه قام بالعطية في هذه الحال، وهي حال المرض المخوف فلم تكن كسائر الأعطيات والهبات، وإنما الذي ينفذ منها، ما ينفذ في الوصية، ولذلك قال المؤلف قبل قليلٍ: حكم هذه الأعطيات التي تكون في مرض الموت المخوف، وما كان شبيهًا به حكم الوصية أيضًا، ومن ذلك أنه لا تجوز إلا بالثلث، هذا الرجل لما أعتق ستة مملوكين، النبي -صلى الله عليه وسلم- دعا بهم هؤلاء الستة، لأنه لا يملك غيرهم، هذا ماله، فجزّهم أثلاثًا، ووضع اثنين واثنين، ووضع ثلاثة أسهمٍ، أحدهم سهمٌ للحرية وسهمان، أو ووضع سهمين -عليه الصلاة والسلام- للرق، فأقرع بينهم، فكل اثنين عبارةٌ عن فريقٍ، فجاء ثلث هؤلاء اثنان، واختاروا سهمًا، فكان هذا السهم سهم الحرية، فأعتقهم لأنهم ثلث المال، وتبقى للآخرين الأربعة الذي هم ثلثان، تبقى لهم سهم الرق، فبقوا أرقاء وهذا كما ذكرنا يؤكد هذا الحكم، لا تجوز لأجنبيٍّ بزيادة على الثلث، ولا لوارثٍ بشيءٍ إلا بإجازة الورثة كما ذكر المؤلف هنا دليله من فعل النبي -صلى الله عليه وسلم-.

{الثاني: أن الحرية تُجمع في بعض العبيد بالقرعة، إذا لم يفِ الثلث بالجميع للخبر}.

- الخبر المتقدم أفادنا أن الحرية تُجمع في بعض العبيد بالقرعة، إذا لم يفِ الثلث بالجميع للخبر، للنص الدال على ذلك، فمريض الموت إذا أعتق عبدًا من عبيده في حال مرضه، فلا ينجز من هذا العتق إلا ما كان بمقدار الثلث، وهذا مذهب جمهور الفقهاء، وذلك للدليل المتقدم قبل قليلٍ في قصة النبي -صلى الله عليه وسلم- مع الستة أعبد.

{الثالث: أنه إذا أعتق عبدًا غير معينٍ أو معينًا فأشكّل، أخرج بالقرعة}.



- إذا أعتق عبداً غير معينٍ أو معيناً فأشكَل، أخرج بالقرعة، والقرعة هي الإستهام، وهي التي تكون من قبيل الحظ والنصيب، ولها أصلٌ في الشريعة وقد جاء في كتاب الله قوله -تعالى: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ \* إِذْ أَبَقَ إِلَى الْفُلِّ الْمَشْحُونِ \* فَسَاهَمَ﴾ [الصافات: 139-141]، هذا الاستهام، هذه هي القرعة ﴿فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾ [الصافات: 141] يعني من المغلوبين، فالنبي -صلى الله عليه وسلم- كان إذا أراد سفراً، أقرع بين نسائه، فمن وقع عليها السهم، اختارت فوقع السهم -سهم السفر- أخذها، ومن لم يقع تركها، فالقاعدة في هذا أن القرعة يُلجأ إليها عند الإشكال، وعدم تمييز الحقوق بمميزٍ أو مرجحٍ، وهي أمانةٌ يثبت بها الحكم وتنقطع بها الخصومة، لإزالة الإبهام ومن هذا، لو أنه أعتق أحد عبيده وهذا المعتقد غير معين، أو معينٍ لكن وقع إشكالٌ في تمييزه عن غيره، مثل ما لو كان هناك عنده مملوكان كلاهما باسمٍ واحدٍ، فما الحال عندئذٍ؟ قال: الحال عندئذٍ أن يخرج بالقرعة، توضع قرعةٌ فمن وقعت عليه منهم، فإنه عندئذٍ يُعتق، هذا هو الحكم الثالث.

**{الرابع: أنه يعتبر خروجها من الثلث حال الموت، فلم أعتق عبداً لا مالاً له سواء، أو تبرأ به ثم ملك عند الموت قيمته أنه أعتق كله حين إعتاقه.}**

- الرابع: يعتبر خروجها من الثلث حال الموت، وهذه قاعدةٌ مهمةٌ في العطية، في حال مرض الموت أو الحال التي يغلب على الظن اتصال الهلاك بها، كالصور التي ذكر المؤلف، من القيود أن لا تكون أكثر من الثلث كما تقدم، ما الضابط في كونها ثلثاً أو أكثر؟ فلو أن شخصاً مثلاً كان يملك ثلاثين ألفاً، فقال: أنا أعطيتُ فلاناً من الناس، -صديقي وهو في مرض الموت-، عشرة آلاف، فهل يقال تنفذ عندئذٍ عطيته لأنها الثلث؟ أم يقال لا تنفذ لأننا لا ندري قد تكون أكثر من الثلث، كيف تكون أكثر من الثلث؟، قال: لأن المعتبر في هذا المقدار هو حال الموت، فيمكن إذا مات يكون خسر نصف ماله، فتكون العشر آلاف نصفاً، بل تكون أكثر من النصف، ولذلك قال المؤلف هنا: والمعتبر يعتبر خروجها من الثلث، ذلك لأن الثلث هو الحال الذي يحصل به الانتقال إلى الوارث والموصى له بوصيةٍ أو عطيةٍ، قوله: فلو أعتق عبداً لا مال له سواء، ما عنده إلا هذا المملوك أو ما عنده إلا هذه الدابة التي يملكها، أو السيارة، أو البيت، قال: ثم ملك عند الموت ضعف قيمته، تبين أنه عتق كله حين إعتاقه، يعني هذا المملوك لو أعتقه ولم يكون له مالٌ سواء، ثم يقول: ثم ملك عند الموت ضعف قيمته، يقول المؤلف: فيتبين عندئذٍ أنه عتق كله حين إعتاقه، لأن قيمته حين الإعتاق أصبحت ثلث التركة، والوصية تكون بالثلث، وهكذا العطية في مرض الموت المخوف، فإذا كان لا يملك غير هذا المملوك أو هذه السيارة أثناء إخراجها من ملكها على سبيل العطية، ثم ملك عند الموت ضعفها فتكون عندئذٍ ثلثاً، وتنفيذ فينفذ عتقه إذا كان مملوكاً لأنه تبين أنه خرج من الثلث.
- قال: وكان ما كسبه بعد ذلك له، إذا المملوك كسب بعد عتقه مكسباً قبل موت هذا المعتقد، وهو في الحقيقة عند العتق لم يكن خارجاً من الثلث وإنما أكثر من الثلث، فلم ينفذ في حال التلفظ بالعتق، وإنما نفذ عند الموت لأنه تبين لنا لما ملك ضعف قيمته، فصار هذا الآن يمثل الثلث، تبين لنا عند ذاك صار مُعتقاً، فإذا ملك شيئاً في هذه الفترة بين التلفظ بالعتق، ولو لم يكن في الثلث، يعني في مقدار الثلث، وإنما كان إذ ذاك أكثر، وبين الوفاة، أو الموت لهذا المُعتق، إذا تبين أنه ملك ما يكون عنده هذا المملوك غير مجاوز للثلث، قالوا: ففي هذه الفترة ما ملكه له؛ لأنه صار عندئذٍ مُعتقاً.
- قال: وإن صار عليه دينٌ يستغرقه، لم يُعتق منه شيءٌ، ولا يصح تبرعه به، يعني لو أن هذا المتبرع بالعطية في مرض الموت المخوف، يعني هذا الواهب كان عليه ديونٌ تستغرق جميع المال، ومن المعلوم أن الديون تتعلق بعين التركة، فلا يُعمل بالوصية، ولا بالعطية عندئذٍ؛ لأن الدين مقدّمٌ عليها، كما جاء من حديث عليٍّ، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قضى بالدين قبل الوصية، وهذا محل إجماع بين العلماء.
- قال المؤلف: ولو وصّى له بشيءٍ، فلم يأخذه الموصي له زماناً، قُوم عليه وقت الموت، لا وقت الأخذ. لو وصّى له بشيءٍ، هذا الموصي وصّى لغيره بشيءٍ، فلم يأخذه الموصي له مدّةً من الزمن، فما الحكم؟ قال: يُقوّم عليه وقت الموت لا وقت الأخذ، مثل وصّى له بعقارٍ، وطال مرضه، مكث سنتين، بعد سنتين مات هذا الموصي، أو المُعطي في مرض الموت المخوف، وحكم العطية عندئذٍ حكم الوصية، فما ننظر قيمة هذا الشيء عند الوصية، وإنما عند تحقق الموت؛ لأنه وقت نفاذ الوصية، ولأن الاعتبار بقيمة الموصى به، وخروجه من الثلث كما تقدم هو عند الموت، لا عند الوصية، وهذا

الكلام ماذا يفيد؟ يفيد أنه حتى نعرف هو ثلث أو أقل، كيف؟ وننظر إلى باقي تركته، ننظر قيمة هذا الموصى، يمكنه كان عند وصيته قبل سنتين، لا يتجاوز الثلث، لكن يوم مات العقار ارتفع، فصار يتجاوز الثلث، فعندئذ لا يستحق من قيمته إلا ما كان ثلثًا فأقل.

**{الخامس: أن كونه وارثًا يعتبر حالة الموت فيهما، فلو أعطى أخاه، أو وصّى له، ولا ولد له، فوُلد له ابنٌ صحت العطية والوصية}.**

- هذا حكمٌ مهمٌ، لأنه تقدم أنه لا وصية لوارثٍ، فهل المعتبر بهذا، كونه لا وصية لوارثٍ ما يكون عند قوله أو عند موته؟ قال لك: لا، عند موته، كيف؟ قال: لو أنه أعطى أخاه، أو أوصى له ولا ولد له، أعطى أخاه عطيةً في مرض الموت، أو أوصى له بوصيةً، وكان إذ ذاك يعني عند هذه الوصية لا ولد له، فمن المعلوم هنا أن الأخ لا يرث، مادام ما لا يوجد فرعٌ وارثٌ ذكرٌ، فهو أوصى في الحقيقة لوارثٍ، فهل يُقال إن هذه الوصية لا عبرة بها؟ قال لك: لا، المعتبر أن ننظر عند الوفاة، ولذلك قال: فولد له ابنٌ، يعني وُلد للمعطي أو الموصي ابنٌ، وهذا الابن لابد أن يكون ذكرًا؛ لأن البنت لا تحجب الأخ عن الميراث، إنما يحجب الذكر، قال لك: فهنا يكون حكم العطية أو الوصية صحيحًا، ولذلك قال: صحت العطية والوصية، لماذا؟ لأن الموصى له أو المعطى له هذا ليس وارثًا عند وفاة المورث.
- ولو كان له ابنٌ فمات بطلت، العكس، كان عند وصيته له في مرض موته المخوف، عطيته أو وصيته، كان غير وارثٍ؛ لأن عنده ابنٌ، فقال: يا أخي أنا أعطيك كذا، أو أوصي لك بكذا، وهو غير وارثٍ، وهذا مشروعٌ بحد الثلث، لكن الذي حصل أن ابنه عند وفاة هذا المعطي أو الموصي تُوفي قبله، فصار عند الوفاة، وفاة الموصي أو المعطي، صار هذا الموصى له أو المعطى وارثًا، فعندئذ لا تصح الوصية.

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



## الدرس الرابع والعشرين

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### التطبيقات المعاصرة، والنوازل المستجدة في المعاملات المالية.

- كان من الأبواب التي درسناها ما يتعلق بكتاب أو باب الربا، والربا الحقيقة يتصل به مجموعة من التطبيقات المعاصرة، وهذه التطبيقات متنوعة وكثيرة، ومنها الطويل ومنها القصير، لكن لا بأس أن نأخذ شيئاً من هذه التطبيقات.
  - فمثلاً: على سبيل التقسيم: الربا كما تقدم ينقسم قسمين: ربا ديني، وربا بيع، وقلنا: ضابط ربا الدين: كل زيادة على الدين بعد ثبوته في الذمة، ويجري في جميع الأموال الستة الربوية المنصوص عليها في ربا البيع، وغيرها من الأموال مادام ثمَّ دينٌ، فإن الزيادة عليه بعد ثبوته تكون من قبيل الربا.
  - وذكرنا القسم الثاني من الربا: ربا البيع، والذي ينقسم قسمين: ربا فضلٍ ونساءٍ، وذلك قائمٌ على القاعدة: كل زيادةٍ أو تأجيلٍ فضلٍ أو نساءٍ، في صنفين ربوين متفقين جنساً أو علةً.
  - دعونا نأخذ تطبيقين، تطبيق على ربا الدين، وتطبيق على ربا البيع، ثم نتأكد فعلاً من تحقق الصورة الربوية فيه.
- ❖ **المثال الأول:** فلو أردنا أن نأخذ تطبيقاً على ربا البيع،، فما يرد الآن من سؤالٍ عند كثيرٍ أو من كثيرٍ من المتعاملين بالأسواق المالية، ما يسمى على وجه التحديد بسوق العمولات، أو بورصة العمولات، ولها أسماءٌ وتطبيقاتٌ، سواء كانت محليةً أو خارجيةً، أقصد التعامل بها كان من هنا أو في سائر البلدان، هذا النوع من التعاملات تصدق أو تجري عليه قاعدة الربا، من جهة كون العوضين فيه ربوين، كيف يا إخوة؟ الآن أنت لما تريد أن تشتري عملةً بعملةٍ أخرى، فتريد عندئذٍ أو فتدفع عندئذٍ رialesٍ مقابل جنهاتٍ مثلاً، أو ليراتٍ، فصار هناك ماذا؟ صار عندنا في العقد صنفان ربويان وهما الأثمان، لأن الربا يجري في الذهب والفضة، وقلنا: إن العلة فيهما الثمنية، الذهب كان عبارةً عن دنانير، والفضة كانت عبارةً عن دراهم، فجريان الربا في التعاوض والتعامل بهما، ينسحب أيضاً على ما يُسمى الآن في هذا الزمان بالأوراق النقدية، فمن أراد أن يشتري عملةً، وكانت هذه العملة -كما ذكرنا- بعملةٍ أخرى مثل رialesٍ بدولاراتٍ أو جنهاتٍ أو دراهمٍ أو دنانير، فيكون عندئذٍ الواجب عليه التقابض، فما يصرف العملة هذه التي بيده نفترض الريال بدولارٍ بعد ساعتين أو ثلاثٍ، أو يومٍ أو يومين، لأنه يكون عندئذٍ وقع في ربا النساء، وهو نوعٌ من أنواع ربا البيع؛ لأنه حصل تأجيلٌ بين الصنفين الربوين، المتفقين علةً، وإلا فالجنس مختلفٌ، هذا ريال وهذا دولار، أو هذا ريال وهذا جنيه، لكن العلة واحدة، كلاهما أثمان، فيجب عندئذٍ التقابض فيهما.- وعليه نقول: إن أسواق العملات الموجودة في العالم الآن لا يحصل معها التقابض، فإن سألك سائلٌ، حتى هذه اللحظة عن جواز المضاربة بالعملات، أو الشراء من السوق، فيُقال له: إن الأصل في ذلك المنع، لأنه لا يُعرف حتى الآن سوقٌ لو اشترت مثلاً أنت دولارًا من سوق العملات، أنه يتم الصرف، ويدخل في حسابك في اللحظة نفسها، بل يتأخر، أحياناً يوم عملٍ، وأحياناً يومين، وهكذا.

- هذا قائمٌ على القاعدة الشرعية في وجوب التقابض في الأموال الربوية المتفقة على، أما إذا كان الجنس واحدًا، فيجب التقابض والتماثل أيضًا، وهذا مثاله: لو أن شخصًا أراد أن يشتري ذهبًا، وكان معه نقودٌ، فذهب إلى صاحب المحل، وأعطاه جزءًا من النقود، وتبقى جزءٌ بسيطٌ، فقال له: إن شاء الله أتمها لك غدًا، أو بعد غدٍ، لكني أريدك تبيعني هذا الحلي، أو هذا الذهب، أو الفضة، **فهل يجوز هذا؟ ولماذا؟** {لا يجوز}.

#### • لماذا لا يجوز؟

لأن الصنفين ربيان، كلاهما أثمانٌ، الذهب في أصله ثمنٌ، علته الثمنية، والنقود ثمنٌ، اتفقا في العلة، فوجب التقابض بكامل المبلغ، الثمن والمُثمن.

- ❖ **المثال الثاني:** لو أنه أراد أن يشتري ذهبًا بذهبٍ، عنده في البيت ذهبٌ، لكنه قديمٌ، واستعمله، وأراد أن يستبدله بذهبٍ آخر، فلما ذهب إلى الصائغ، الذي هو تاجر الذهب، قال: ذهبك هذا قديمٌ، والذهب الذي عندي جديدٌ، فإذا أعطيك ما يقابل هذا، لكن أقل، فخذ مثلاً مائة جرام من هذا الذهب الجديد، وأعطني مائة وخمسين جرامًا من ذهبك القديم، وكلاهما عيار واحد وعشرين، أو أربعة وعشرين مثلاً، فما الحكم هنا أيضًا؟
- تقابضوا، فقد حققوا التقابض، لكنهم وقعوا في ربا الفضل، لماذا وقعوا في ربا الفضل؟ لأنه صار فيه زيادةٌ في أحد الصنفين الربويين المتفقين جنسًا، هذا ذهبٌ وهذا ذهبٌ، وهما من عيارٍ واحدٍ، فوجب عليهم عندئذٍ أن يكون هذا التعاون أو التبادل بينهما متفقًا في المقدار، فلا يجوز عندئذٍ أن يكون هناك زيادةٌ في أي منهما.
- ذهب هذا الرجل إلى أيضًا محل أو سوق الذهب، وقال: سأشتري منك ذهبًا بالتقسيط، درس عندنا هنا أن البيع بالتقسيط جائزٌ، فأراد أن يشتري بالتقسيط، والأصل في البيع بالتقسيط الجواز، **ما رأيكم في هذه الصورة؟ هل تجوز أم لا؟ ولماذا؟** {لا يجوز}.

#### • لا يجوز أيضًا، ما السبب؟ {لوجوب التقابض}.

أحسن، لأن البيع بالتقسيط، انظر القاعدة فيه: إنما يكون في ما لا يجب فيه التقابض، كما في الأموال الربوية، التي يجري فيها الربا، يجب فيها التقابض، ما يجري فيها بيع التقسيط، هذه المسألة مهمة جدًا، ويجب على الدارس أن يتصورها، هذا في ربا البيوع.

- **لو أردنا أن ننقل إلى ربا الديون.** اشتريت أنت سيارةً بالأجل بالتقسيط، أما ونحن نتكلم عن بيع التقسيط، ثم لما مضت عليك مدة التقسيط السنة الأولى، أو الثانية، تأخرت في سداد الأقساط، ما عندك مبلغٌ ماليٌّ تستطيع معه أن تسدد الأقساط الحالية عليك، فكلمت الشركة، وقالوا لك: نعيد لك جدولة الدين، ولكن بناءً على أننا سنزيد المدة المتبقية، تبقى عليك أنت سنةً، وما سددت الآن إلا قسطين أو ثلاثة أقساطٍ، وقلت لهم: أنا ما أستطيع أو أصل في هذه الأقساط الآن، لأن عليّ ثلاثة أقساطٍ، والآن حل رابعٌ، فانظروا لي حلاً، قالوا: نزيدك سنةً كاملةً، ولكن سنزيد الربح عليك، كان الربح عليك مثلاً كل سنةٍ ثلاثة بالمائة، أربعة بالمائة، فزيد السنة هذه الخامسة أيضًا أربعة بالمائة إضافيةً، ونأخذ عليك خمسة آلاف ربحًا أو أقل أو أكثر بناءً على أننا زدنا عليك الزمن، كلامٌ لأول مرةٍ إذا استمعت أنت تشعر بأنه منطقيٌّ، زاد عليك في المدة، فزيد في الربح، لكن إذا جئت إلى القاعدة في ربا الدين، وهي: أن كل زيادةٍ على الدين بعد ثبوته في الذمة، تعد رباً فيكون هذا ممتنعًا، بما أن المبلغ استقر في ذمتك التي اشتريت أنت فيه السلعة بهذا المقدار، مثلاً عشرة آلاف عشرين ألفًا، فما يجوز -اجعلها قاعدةً- لأي سببٍ من الأسباب زيادة هذا المبلغ.

- قالوا: ما نسوي لك إعادة جدولة دينٍ، وإنما نفرض عليك غرامة تأخيرٍ، نحن الحقيقة نخسر بتأخيرك هذا، رتبنا أنفسنا على أنك تسدد في هذه المدة، فإذا تأخرت تحملنا خسارةً، فنحن سنضع عليك غرامة تأخيرٍ، حتى هذه الغرامة تعوضنا عن الخسارة، والبعض يقول: هذه الغرامة سنصرفها للمؤسسات الخيرية، لكن حتى تكون ردعًا للماطلين والمتساهلين في سداد الأقساط الواجبة عليهم، فما الحكم عندئذٍ؟



الحكم كما تقدم، بأن هذا وإن سُعي إعادة جدولة دين، أو سُعي غرامة تأخير، أو سُعي شرطاً جزائياً كما سيأتي، كله من سبيل الصور الربوية الممنوعة، وهو من ربا الدين، الذي يجري في الأموال الربوية كلها، مع أن السيارة هنا، أو السهم، أو السلعة ليست من الأموال الربوية المنصوصة الستة، وليست أيضاً مقيسةً عليها، لكن العبرة هنا ليست بنوع المال، وإنما بنوع العقد من حيث كونه ديناً، أو غير دين، فلما كان ديناً، كانت أي زيادة على هذا الدين بعد ثبوته في الذمة من قبيل الربا الممنوع شرعاً.

هذان تطبيقان أو أكثر في باب الربا بنوعيه، ولو تتبعنا، التطبيقات كثيرة، لكن لو دخلنا إلى القرض، قد درسنا القرض، وهو أخذ المال ورد بدله، فأنت إذا احتجت إلى المال، وليس عندك ما تتاجر به لتحصيل هذا المال، ذهبت إلى فلان من الناس، واقتضت منه مبلغاً، والتزمت بأن ترد مثل هذا المبلغ عند توفية أو تيسر ذلك لك، هذا ما يسمى بالقرض، وهو عقد إحسان، وقد درسناه وأخذنا أحكامه، لكن لو أدركنا أن نطبق عليه تطبيقاً معاصراً، ولعلي أثناء شرح القرض أشرت إليه، تذكرون تطبيقاً على القرض من التطبيقات المعاصرة البنكية؟ ما هو؟ الذي لا يخلو منه ربما واحد منا، وهو ما يسمى بالحساب الجاري، الحساب الجاري عبارة عن عقد تبرمه أنت مع البنك، كثير من الناس يقول: أنا من خلال هذا العقد أودع مائلاً، فيشكل عليه، هل المال الموجود في الحساب الجاري لدى البنك، وديعة أم قرض، ما رأيكم؟ إذا نظرت إليه لأول وهلة، فالبنك يحفظ لك هذا المال، وتأخذه أنت متى أردت، والبنك غني، وأنت لست كذلك، يعني في منزلة البنك، فذلك قد يستبعد الناس لأول وهلة أن يكون التكييف قرضاً، وإنما يكون من قبيل ما يمكن أن نسميه فقهاً بالوديعة.

لكن إذا نظرت لكلام الفقهاء تبين لك أن هذا العقد لا يمكن أن يكيف على أنه وديعة. **لماذا؟ لأمرين:**

✓ **الأول:** أن هذا العقد مضمون على البنك مطلقاً، فرط أو لم يفرط، تعدى أو لم يتعد، يعني البنك يلتزم من خلال هذا العقد بوفاء المبلغ كاملاً لك، احترق البنك بسبب خارج عن الإرادة، كانت فيه نقود، لأن الحساب نقوداً إلكترونية، ما يلزم أن تكون كل هذه الملايين موجودة في هذا الفرع أو هذا البنك، فما الحكم عندئذٍ؟ يلزم أن يعيد هذه الأموال إلى أصحابها.

طبعاً هذا الحقيقة قد يكون مقيداً بما يُسعى المسؤولية المحدودة؛ لأن البنوك شركات مساهمة، لكن نحن نتكلم عن التطبيق الواضح، وأن التعامل مع البنوك على هذا الأساس أنها مضمونة.

✓ **الثاني:** أن البنك يتصرف في هذا المال كما يريد مطلقاً، فمن حين تودع هذا المال، يمكنه أن يتصرف ويبيع ويشترى فيه، وهذان -تنبه- القيدان أو الوصفان مؤثران في الحكم والتكييف على هذا العقد، فيقال عندئذٍ: إن هذا العقد قرض، وليس وديعة؛ لأن الوديعة لا تُضمن من المودع كما أخذنا، إلا إذا تعدى أو فرط، كما أن الوديعة لا يسوغ فقهاً وشرعاً للمودع، الذي هو الأمين الذي يحفظ هذا المال، أو الوديعة لا يجوز له أن يتصرف فيها، فالوديعة حفظاً للمال، وهذا في الحقيقة لم يحفظ المال بتصرفه هذا، وبناءً عليه يتبين هذا التكييف، وأن المقصود القرض.

وعليه إذا قلنا بأنه قرض، يترتب عليه آثار، منها: أن هذا القرض لا يجوز للمقرض عندئذٍ أن يأخذ أو أن يشترط عليه منفعة زائدة، لهذا المقرض على المقرض، صار المقرض من هو؟ العميل الآن، أنا وأنت والثالث والرابع، نقرض البنوك، فهذه البنوك مقترضة، وبناءً عليه وبما أن العميل لاسيما إذا كان حسابه أحياناً مرتفعاً، اشترط على البنك أنه يعطيه منفعة، أنا سأفتح عندك حساباً وأضع أموالاً كثيرة، فما هي المنفعة، سواء شرط ذلك شرطاً أو كان ذلك معروفاً عرفاً، ففي كلا الحالتين هذا ممنوع شرعاً؛ لأنه من القرض الذي جرنفعاً، وكل قرض جرنفعاً زائداً متمحضاً يعني خالصاً للمقرض على المقرض، يكون من قبيل الربا.

ولذلك هذا التطبيق يتصل بهذا الباب القرض، كما يتصل أيضاً بما تقدم ذكره في باب الربا من ربا الدين، إذ هذا نوع من أنواع ربا الدين.

وعليه المرء إذا فتح حساباً في البنك، يحذر من مثل هذا، ولا يجوز له أن يأخذ أي أرباح على هذا الحساب، تُسعى حساباً، وليست كذلك، إلا إذا كان الحساب استثمارياً.

## • ما الفرق بين الحساب البنكي الجاري والاستثماري؟

الجاري أنت تضع نقودك في البنك، وتأخذها متى شئت، من غير زيادة ولا نقص، إلا منك أنت، تصرفها في ما تريد إذا أخذت هذا المبلغ، لكن في الحساب الاستثماري، أنت تعاهد البنك على أن يستثمر لك هذا المبلغ، بتجارة مشروعة، فإن كانت غير مشروعة فتُمنع لأجل ذلك، لا لأجل أصلها، العقد مشروع من حيث الأصل، لكن تنبّه أن هذا معرض للربح والخسارة، وأنك لا تتمكن بموجب العقد من أن تستوفي أو تطلب أو تأخذ هذا المال في أي لحظة، فصار عندئذٍ ثم فرق بين الحسابين، فالحساب الاستثماري يُراد به المتاجرة، فالبنك يأخذ ويتاجر لك بأي نوع من أنواع التجارة المشروعة، ثم إذا ربح، شاركته في الربح بحسب ما اتفقت عليه، وإذا خسر خسرت بقدر رأس مالك عندئذٍ، أو خسرت هذا المقدار الذي كان في التجارة، فإن كانت مشاركة، خسرت بقدر نصيبك، وإن كان البنك مضارباً لك، خسرت هذا المال، سواء كله أو نصفه، أو أكثر أو أقل، حسب هذا المقدار من الخسارة.

• أما إذا ضمن البنك، كما يدعون الآن أحياناً في حسابات استثمارية، أو ودائع استثمارية، ويقولون: لكن نضمن لك رأس المال، فيقال: هذا هو القرض، وإن سمي تجارةً، أو حساباً استثمارياً، أو نحو ذلك من الصور.

• من الحقيقة أيضاً التطبيقات المتصلة بالقرض، وهو تطبيق مهم جداً: ما يتصل بالبطاقات الائتمانية، والبطاقات أنواع، منها ما يسمى بالبطاقات المصرفية، وهذه المتصلة بحساب كالجاري، فهي في حقيقة الأمر أداة استيفاء، تستوفي فيها المال الذي لك عند المقترض، وليست هي محل الإشكال، الإشكال هو في ما يسمى بالبطاقات الائتمانية، والبطاقات الائتمانية هذه بطاقة يصدرها البنك ويتمكن بها حاملها من الشراء والسحب النقدي أيضاً بموجب هذه البطاقة، دون أن يدفع الثمن حالاً، وإنما يكون الدفع من حساب المصدر الذي هو البنك، ينشئ حساباً لهذه البطاقة، ثم يقوم البنك المصدر لهذه البطاقة بسداد ما عليك من التزامات عبر هذا العقد، ويلزمك أو يعود عليك بالاستيفاء وسداد هذه المبالغ التي دفعها عنك، عبر مواعيد دورية، وقد يأخذ عليها فائدة ربوية إذا تأخرت، وقد لا يفرض فوائد كما هو الحال في بعض الحالات.

• **البطاقة الائتمانية في حقيقتها بطاقة تمكنك من الاقتراض من البنك، بخلاف الحساب الجاري** وبطاقته في الحقيقة أنت تُقرض البنك، هنا لا البنك يقول لك: أنا أقرضك متى شئت، إذا أردت أن تسحب نقوداً وليست عندك سأكرضك، وإذا أردت أن تشتري بضاعة وليس لديك مال، سأكرضك عبر هذه البطاقة الائتمانية، فتقوم أنت باستخدام هذه البطاقة، وتشتري من هذا المتجر، أو تضعها في الصراف، وتسحب نقوداً أنت، الذي يعطيك هو البنك، فهو يقرضك في الحقيقة. ما حكم هذا من حيث الأصل؟

• القرض جائز ومشروع، لكن إشكالنا دائماً في ما يترتب على المشروع من ممنوع، والديون قروضاً كانت أو أثماناً أو ممتلكات مؤجلات، هذه الحقيقة محل وقوع إشكالات، ولذلك يتحذر المسلم والمسلمة عند التعامل بالدين ونحوه.

## • ما وجه الإشكال في البطاقات الائتمانية؟

الإشكال في البطاقات الائتمانية من أوجه:

• **الوجه الأول: الرسوم التي تصدر من البنك عند إصدار البطاقة.** إذا ذهبت إلى البنك، وقلت: أريد بطاقة ائتمانية، أصدر لك البنك البطاقة الائتمانية، وقال: أعطنا مبلغ مائتين، ثلاثمائة، أربعمائة ريال على الرسوم، رسوم الإصدار، بعد سنة تحتاج تجديد البطاقة، قال لك البنك: أعطنا رسوم تجديد، ذهبت إلى الصراف، وأردت أن تسحب نقوداً من البطاقة، يعطيك أحياناً الاتفاقية والعقد يعطيك خمسين بالمائة تستطيع فيها سحباً نقدياً، والباقي تشتري بها سلعة، فذهبت إلى الصراف، وسحبت منه مبلغاً من النقود، فأخذ عليك رسوماً على السحب النقدي، لاحظت هذه ثلاثة أنواع من الرسوم، ما حكمها؟ الحقيقة أن هذه الرسوم المبرمة في العقد والاتفاقية بينك وبين البنك فيها إشكال، بناءً على قاعدتنا التي تقدمت في أن كل قرض جر نفعاً، البطاقة قرض، قرض من من؟ من البنك، جر نفعاً زائداً خالصاً للقرض، الذي هو البنك على المقترض، فالرسوم هذه هي من قبيل القرض الذي جر نفعاً، يعني أنت تقرض حامل هذه البطاقة خمسة آلاف ريال، وتأخذ عليه رسوم مثلاً إصدار مائتين ريال، فتكون عندئذٍ أقرضته خمسمائة ألف، وأخذت منه خمسة آلاف ومائتين، لما يقرض منك

مثلاً يسحب نقدي من الصراف الآلي ألف ريال، فتكون الرسوم عندئذٍ مثلاً أربعين ريالاً، فيأخذ عندئذٍ منك فيما بعد ألفاً وأربعين ريالاً، أخذ أكثر، وهكذا.

• فلذلك ذهب المجمع الفقهي الإسلامي التابع لمنظمة التعامل الإسلامي، التي كانت تسمى منظمة مؤتمر، وهو من أقوى الجهات الفقهية المعنية بالنوازل، إلى المنع من أخذ الرسوم إلا بقدر التكلفة الفعلية، يعني البنك كم يكلفك أنت سحب النقود من الصراف عبر البطاقة الائتمانية؟ عشر ريالاً، خمسة عشر، عشرين، إذن ما تأخذ ثلاثين، ولا تأخذ أربعين، فهي في حقيقة الأمر عبارة عن تكلفة فعلية، وليست أجراً، أجراً ممكن تزيد أنت، أو تنقص، ولذلك يقال: إن هذه القاعدة في هذه الحالة.

• والبطاقة الائتمانية فيها علاقات فقهية، كيف؟ يعني عندنا هنا مُصدر لهذه البطاقة، وهو البنك هذا، وعندنا حامل لهذه البطاقة، وهو المقترض، أنا وأنت، العميل يسمونه لهذا البنك أو غيره، وعندنا يا إخوة الشركة الراعية للبطاقة، ما هي الشركة للبطاقة؟ التي هي الشركات مثل فيزا، وماستركارد، وغيرها، وعندنا أيضاً ما يُسمى ببنك التاجر، ايش بنك التاجر؟ أنت إذا ذهبت إلى المحل التجاري، وتريد تشتري بالبطاقة سلعة، فيكون هناك جهازٌ لدى التاجر، هذا الجهاز تمرر فيه البطاقة أنت لشراء هذه السلعة، متجر ملابس، أو غداء، أو نحو ذلك، لاحظ أن هذا البنك غير بنكك أنت المصدر للبطاقة، وبالتالي عندك بنكان، بنك البطاقة، وبنك التاجر، وعندك طرفان، الحامل للبطاقة، وهو أيضاً البنك المُصدر لهذه البطاقة التي ذكرناها، وكذلك أنت في مقابلة ما ذكرناه في إزاء إكمال هذه العلاقة بما يُسمى الشركة الراعية للبطاقة.

• وهذه العلاقات لاشك أنها تُنشئ أحكاماً فقهية، فأنت إذا أخذت هذه البطاقة، واشترت بها من التاجر، ما تكييفها؟ بالنسبة لك قبل الشراء بها لما تدخل على التاجر، وتقول له: أنا سأشتري منك بالبطاقة الائتمانية، هذا يعتبر نوعاً من الضمان، فالتاجر إذا مررت البطاقة أنت، واقتضت من البنك عندئذٍ، كان البنك لك ضامناً، البنك هو الضامن، ففيها علاقتان، ماذا؟ القرض والضمان في حقيقة الأمر، ولذلك البنوك تأخذ على التجار غالباً نسبةً من المشتريات، فيأخذون واحداً بالمائة، اثنين بالمائة، أقل أو أكثر، لو اشتريت مثلاً أنت بألف ريال، ربما أخذوا عشر أو عشرين ريالاً على المتجر نفسه، لماذا؟ يقولون: هذا مقابل السمسة، والتسويق لهذه السلعة، نحن أتينا هؤلاء العملاء، واشتروا عبر هذه البطاقة من متجركم، فلا بد عندئذٍ أن نأخذ مقابلاً، فهم يستفيدون عندئذٍ من مثل هذه العمليات الشرائية بهذه البطاقات الائتمانية، وهذا جائز، مقابل هذه الخدمة المذكورة، إنما منع بعض الفقهاء ما يعتمد إليه بعض التجار من التغيير في سعر السلعة بين ما إذا كان الشراء بالبطاقة الائتمانية أو بالنقد، فيقول لك: أنت ستشتري مني بالبطاقة الائتمانية، إذن لا أبيعك بألفٍ كما يشتري مني من كانت معه نقودٌ ورقية، وإنما أبيعك بألفٍ وعشرين، لأن البنك يأخذ مني عشرين ريالاً، فيمنع منه بعض الفقهاء، والقول بجوازه في مثل هذه الصورة قوي؛ لأنه خيرٌك بين ثمينين، ثمنٌ نقدي، وثنمن بالبطاقة الائتمانية، فيكون عندئذٍ العقد متفقاً عليه بهذه الصيغة، أو هذه الكيفية.

• شراء البطاقة الائتمانية فيه الحقيقة -كما ذكرنا- تنبيهات، من التنبيهات أيضاً أنه لا يجوز الشراء بالبطاقة الائتمانية، لما يجب فيه التقابض إذا كان هذا لا يتم عند تمرير هذه البطاقة، وقد أصدر المجمع الفقهي قراراً بمنع شراء الذهب والفضة بها؛ لأنه يجب فيها التقابض، والبطاقة الائتمانية إذ ذاك كانت تتأخر عندئذٍ، أما إذا ثبت أن البطاقة الائتمانية هذه يقيّد فيها على حساب العميل مباشرة، وتدخل إلى حساب التاجر، فيكون عندئذٍ الشراء بها كالشراء ببطاقة الصراف جائزاً.

• وهذا يعيدنا إلى استذكار العلاقات الموجودة، ومعرفة التعاملات التي تكون في هذا التاجر، أحد أطراف العلاقة في البطاقة الائتمانية، يقابله حامل هذه البطاقة، ولهذا التاجر بنكٌ، يقابل هذا البنك بنكٌ آخر، وهو البنك المُصدر لهذه البطاقة، يكون أحياناً الشراء عبر بنك التاجر بهذه البطاقة، يكون فيه عقد حوالة، لأنه سيتم عندئذٍ التحويل من هذا البنك إلى ذاك، مع البطاقة المصدرة نفسها، فهؤلاء خمسة أصناف، أو خمسة أطراف في هذه العلاقة، ولهذا لها الحقيقة تطبيقات مهمة جداً.

• من التنبيهات أيضاً: أن بعض البنوك تشترط على حامل البطاقة إذا تأخر رسوماً أو فوائد عن تأخره، يقررون له مثلاً خمسة وأربعين يوماً، إذا تأخر فرضوا عليه رسوماً معينة، وهذا -كما ذكرنا- غير مشروع؛ لأنه نوعٌ من الربا.

- من الأشياء التي يمكن أن يُشار إليها: أنه لا يجوز لحامل هذه البطاقة أن يشتري فيها ما هو ممنوعٌ شرعاً، وهذا معلومٌ، سواءً كانت الوسيلة أو الأداة بطاقة ائتمانية، أو مصرفية أو غيرها، كما وهو المقصود هنا، لا يجوز للبنك أن يُصدر بطاقةً مشتملةً على شروطٍ غير مشروعةٍ، والحقيقة أن بعض البنوك التي تلتزم بالضوابط الشرعية، تمنع من الشراء من بعض المتاجر المصنّفة بأنها متاجر تباع المحرمات، من خلال كود أو رقمٍ معينٍ، لأن كل متجرٍ له رقمٌ أو كودٌ معينٌ، فلا تعمل هذه البطاقة عندئذٍ في هذا المتجر، الممنوع شرعاً الشراء منه، كما لو كان يبيع مثلاً الخمر، أو نحو ذلك.
- من الأحكام المتعلقة بالبطاقات: أن بعض هذه البطاقات تُسَمَّى مُسَبِّقة الدَّفْع، فهي بطاقةٌ ائتمانيةٌ، لكنها يُشترط فيها أن يكون الرصيد يغطي المبلغ المسحوب، فهذه ليست من البطاقات الائتمانية المقصودة بالحديث هنا، وإنما هي في الحقيقة بطاقةٌ بنكيةٌ أو كما يقال لدائنيةٌ، يعني بلاستيكيةٌ، لكنها لا تأخذ أحكام بطاقات القروض، وإنما هي نوعٌ من الاستيفاء، يقال فيها ما يقال في بطاقات الصراف ونحوها.
- من المسائل المتعلقة بالشروط: ما يُسَمَّى بالشرط الجزائي، والشرط الجزائي هذا اتفاقٌ يكون بين المتعاقدين على تقدير التعويض الذي يستحقه من شرط له عن الضرر الذي يلحقه إذا لم يلتزم الطرف الآخر بما اتفق عليه، قد ذكرنا مثلاً قبل قليلٍ في من لا يلتزم مثلاً بسداد الأقساط، شخصٌ استأجر سيارةً، وتأخر في تسليمها، مقابلٌ لم يستلم الدفعات من صاحب المشروع، أو هو لم يُسَلِّم صاحب العمل في الوقت المتفق عليه، في الحقيقة أن الشرط الجزائي يختلف بحسب العقد، فمنه ما يكون جائزاً، ومنه ما يكون ممنوعاً والقاعدة فيه: أن الشرط الجزائي يمتنع في العقود التي يكون الالتزام الأصلي فيها ديناً، مثل بيع التقسيط، الالتزام الأصلي فيه دينٌ، فكل دين كان عليك، لا يجوز اشتراط شرط جزائي على هذا المدين نظير تأخره أو عدم التزامه في سداد هذا الدين، ومن الأمثلة على هذا، من تأخر في سداد الأقساط، أقساط البطاقة مثلاً، أقساط السيارة، مبلغ مثلاً الإجارة، مبلغ المشروع للمقاول أو نحو ذلك، لكن لو كان هذا على عملٍ، أو لم يكن على دينٍ جاز، مثاله: المقاول نفسه إذا تأخر عن تسليم المشروع، هذا عملٌ، فعندئذٍ يجوز اشتراط شرطاً جزائياً عليه، ولو كان مالاً؛ لأنه لا يترتب عليه في هذه الحالة زيادةٌ ربويةٌ، هذا عملٌ وهذا مالٌ، بخلاف إذا كان عليك دينٌ، يكون ديناً ثابتاً في الذمة، وهذه زيادةٌ على الدين بعد ثبوته في الذمة، فتمتنع عندئذٍ.
- لو قلنا مثلاً ما يكون في عقد السَّلَم، عقد السَّلَم على موصوفٍ في الذِّمة مؤجلٍ، بتمنٍ مقبوضٍ في مجلس العقد، لو أراد أن يشترط شرطاً جزائياً عن التأخير في تسليمي المُسَلَّم فيه، فما الحكم؟ هل هذا جائزٌ أم لا؟ لا يجوز؛ لأن المُسَلَّم فيه عبارةٌ عن دينٍ، فيكون ذلك من الزيادة على الدين بعد ثبوته في الذِّمة.
- **الآن في بيوع التقسيط يضعون شرطاً جزائياً، أن المدين إذا لم يُسدد الأقساط رُفِعت عليه دعوى في المحكمة، فإنه يتحمل أجرة أتعاب المحامي، فما الحكم في ذلك؟**  
تحمّل أو وضع شرطاً جزائياً في إلزام العميل بالتحمّل تحمّل أجور المحاماة والمقاولات هذا جائزٌ، وقد نص عليه شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- وغيره، في أن هذه ليست من قبيل الزيادة على الدين، وإنما هو في حقيقة الأمر تكلفةٌ فعليةٌ حقيقيةٌ، مثل ما قلنا في الرسوم السابقة، فيقول مثلاً سفري أنا إلى جدة لأجل إقامة دعوى عليك، وإقامتي، أو إقامة المحامي كلفني كذا، تدفعه أنت، لأن هذه تكلفةٌ حقيقيةٌ فعليةٌ تسببت أنت بها عليّ، فعندئذٍ يسوغ تحميل المدين مثل هذا.
- من التطبيقات ما يُسَمَّى بعقود التوريد، وعقود التوريد فكرتها الأساسية عقدٌ يتعهد بمقتضاه طرفٌ بأن يُسَلِّم سلعاً معلومةً مؤجلةً بصفةٍ دوريةٍ خلال فترةٍ معينةٍ مقابل مبلغٍ معينٍ، هذا المبلغ المعين مؤجلٌ، سواءً كان مؤجلاً كله، أو بعضه، يأتي شخصٌ مثلاً يريد أن يستورد بضاعةً من دولةٍ ما، فيتفق مع هذه الشركة المنتجة لهذه البضاعة أن تورّد له هذه البضاعة على شكل دفعاتٍ، وهو في حقيقة الأمر لن يدفع كل المبلغ، وإنما سيدفع مُقَدِّماً ثم الباقي يدفعه تباعاً، هذا ما يُسَمَّى بالتوريد، وقد منع هذا العقد من حيث الأصل مجمع الفقه الإسلامي، إلا إذا كان بأحد صيغتين:



❖ **الصيغة الأولى:** أن يكون عبارة عن استصناع، والاستصناع أن يكون في هذا العقد أو السلع صنعةً، فتتعاقد مع مصنعٍ ليصنع لك مثلاً طاولاتٍ، أو يصنع لك مثلاً أقلاماً، أو يصنع لك هذا المصنع طائراتٍ، فإذا كان ثمَّ صنعةً، فإن الصنعة عندئذٍ تنقل العقد من الحالة الممنوعة إلى المشروعة، لماذا؟

قالوا: لأن الأصل في المنع عندئذٍ في عقد التوريد كونه كالتأ بـكالي، الأصل بالمنع هنا كونه كالتأ بـكالي، فلا ثمن يُدفع ولا مُثمن، أنت تتعاقد على أن مثلاً يوردوا إليك هذه السلعة، ولا تدفع كامل الثمن كما هو الحال في السِّلَم، لأن الشرط في السِّلَم أن يكون ثمنًا مقبوضًا في مجلس العقد، كما لا تستلم السلعة، فيكون العقد خلا من الثمن ومن المُثمن، وهذا نوعٌ من الغرر، وهو كما قال شيخ الإسلام: إشغالٌ للذمة بلا فائدةٍ، ولذلك منعوا من هذه الصورة إلا إذا كان بصيغة الاستصناع، والاستصناع هو التوريد لكن هذه السلعة مُصنَّعة، يعني ما تشتري شيئاً جاهزاً، وإنما تشتري ممن يصنع لك مثل هذه الصنعة، هذه الصنعة تخفف شغور المحل، يعني خلوه، فكأنك عند التعاقد مع هذا المصنع، قد تعاقدت مع شيءٍ مقبوضٍ في حال العقد، لقدرة المصنع، وثقة التجار أو السوق به.

❖ **الصيغة الثانية:** أن يكون بتقديم كامل الثمن، وهو ما يُسَمَّى بالسِّلَم، عقدٌ على موصوفٍ في الذمة مؤجلٌ بثمنٍ مقبوضٍ في مجلس العقد، فعندئذٍ لا يكون من قبيل الكالئ بالكالي؛ لأن الثمن قد قُدِّمَ بتمامه، فيمكن استيراد هذه البضاعة على دفعاتٍ مؤجلةٍ عندئذٍ.

• إذا أردنا أن ننقل إلى تطبيقٍ آخر، من التطبيقات، ما يُسَمَّى بخطاب الضمان، وهذا تطبيقٌ على الضمان، أو الاعتماد المستندي، هذا فكرته يا إخوة الشخص أحياناً إذا أراد أن يتعاقد مع شركة، أو مصنعٍ، سواءً في الداخل أو وهو كثيرٌ في العقود الدولية، يقولون اثنتا بخطاب ضمانٍ، أو باعتمادٍ مستنديٍّ، هذا يصدره البنك، فيقول: أنا أضمن هذا العميل، وأحياناً يقوم بالدفع كاملاً عنه، فأما إذا كان البنك يضمن العميل بإصدار هذا الخطاب، ولدى العميل حسابٌ يغطِّي مبلغ الخطاب عندئذٍ، يعني كان هذا الخطاب مُصدراً بناءً على أن العميل لديه ما يغطِّي، فيكون في الحقيقة هذا قريبٌ من ما يمكن أن نسميه بالوكالة من البنك؛ لأنه أدَّى عنك، وأخذ منك ما يقابل هذا المبلغ، فتكون هذه الصورة وكالةً، أما إذا لم يكن لديك حسابٌ يغطِّي كما هو الحال في كثيرٍ من الأحيان، وأصدر البنك لك هذا الخطاب، أو الاعتماد المستندي، فإن هذا يكون من قبيل الضمان.

• **ما المشكلة في هذا؟** الأصل في الضمان وهو ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه، الأصل فيه المشروعية والجواز، ولكن الإشكال في أخذ الأجر عليه، فالجماهير من أهل العلم يمنعون من أخذ الأجر على الضمان، الأئمة الأربعة يمنعون من هذا، لماذا؟ لأنه يؤول إلى الربا. كيف؟ لأنك لما تضمن شخص مثلاً بعشرة آلاف، وتقول: أعطني ألفاً على ضمانني لك، أنا سأضمنك الآن أمام الدائن، فلم تسدد أنت، فسدد عنك لكونه ضامناً، فيرجع عليك مرةً أخرى، ويستوفي منك عشرة آلاف، زائد الألف، فيكون هذا من قبيل الربا، فلذلك يمتنع.

ولذلك لا يجوز البنوك أن تُصدر هذا الخطاب، الذي هو خطاب الضمان، أو الاعتماد المستندي، وتأخذ عليه أجراً زائداً على التكلفة الفعلية.

• من الحقيقة التطبيقات ما يُسَمَّى بالإجارة المنتهية بالتملك، وهذا من العقود المُركَّبة، التي كان فيها إجارةٌ وبيعٌ، وإنما تجوز في حالة ما إذا تم فصل العقدين عن أن يتواردا على محلٍ واحدٍ -الإجارة والبيع- في زمنٍ واحدٍ، وإنما يكون العقدان متواردين على محلين في زمنين مختلفين، ولا يكون ذلك على العين أيضاً الواحدة في الزمن نفسه، وإنما تُستأجر في زمنٍ، ثم إذا انتهى الزمن، تنتقل ملكية، وهذا الانتقال لا يكون بما دُفع سابقاً، وإنما يكون بدفعةٍ لهذه الملكية، ولا يُشترط الضمان على الضمان على المستأجر كما يفعل البعض، إنما يكون الضمان على المالك، لأن الخراج بالضمان، وخراج هذه السلعة للمالكها، فيكون ضمانها عليه.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.